إطلاق الكذب على الخطأ وأثره في الحكم على الرواة

إعداد الدكتور:

محمد المتولي علي فاضل

مدرس الحديث وعلومه في كلية الدراسات الإسلامية والعربية

للبنات ببورسعيد ـ جامعة الأزهر

البريد الإلكتروني: Mohamedfadel.173@azhar.edu.eg

الملخص

يتناول هذا البحث قضية مهمة وهي مجيء الكذب بمعنى الخطأ، وأثر ذلك في الحكم على الرواة، وسميته «إطلاق الكذب على الخطأ وأثره في الحكم على الرواة». وقد اقتضت طبيعة البحث أن يتكون من مقدمة، وأربعة مباحث، ثم خاتمة، وفهارس. المقدمة: وتشتمل على: أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والخطة التي قام عليها البحث، والمنهج الذي اتبعته. وهي تقسيم الموضوع إلى المبحث الأول: وهو تعريف الكذب، والأصل في إطلاقه، وألفاظه، ويتضمن ثلاثة مطالب: المطلب الأول: تعريف الكذب لغة واصطلاحا. والمطلب الثاني: الأصل في إطلاق لفظ (الكذب) في عرف العلماء وأهل الحديث. والمطلب الثالث: جملة من الألفاظ التي استعملها علماء الحديث للتعبير عن كذب الرواة. ثم المبحث الثاني: إطلاق الكذب على الخطأ في اللغة، والحديث، وأقوال الصحابة والتابعين، والعلماء، وفيه:المطلب الأول: ما استدل به أهل العلم من أشعار العرب وكلامهم، على مجيء الكذب بمعنى الخطأ.والمطلب الثاني: جملة من أحاديث النبي ﷺ فَسَّرَ العلماءُ الكذب الوارد فيها بمعنى الخطأ.والمطلب الثالث: نماذج من الآثار الواردة عن الصحابة وقع الكذب فيها بمعنى الخطأ.والمطلب الرابع: جملة من الآثار الواردة عن التابعين فَسَّرَ العلماء الكذب الوارد فيها بمعنى الخطأ.والمطلب الخامس: نماذج من أقوال أهل العلم وقع الكذب فيها بمعنى الخطأ.ثم المبحث الثالث: نماذج لبعض الألفاظ المستعملة عند علماء الحديث بمعنى الكذب، وقعت معاني الكذب فيها بمعنى الخطأ.والمبحث الرابع: قرائن معرفة وقوع الكذب بمعنى الخطأ، والآثار المترتبة على تلك المعرفة، وفيه مطلبان:المطلب الأول: القرائن التي يتوصل بها إلى معرفة وقوع الكذب بمعنى الخطأ.والمطلب الثاني: الآثار المترتبة على معرفة وقوع الكذب بمعنى الخطأ.وأما الخاتمة: فتتضمن أهمَّ نَتَائِجِ الْبَحْثِ وَتَوْصِيَّاتِهِ.

الكلمات المفتاحية: الرواة – الحديث – الكذب – الخطأ – السنة.

The Misconception of identifying Mistakes as Lies and its Impact upon the Narrators

By: Mohammed Al-Metwally Ali Fadhel
Assistant Professor of Hadith and its Sciences
Faculty of Islamic and Arabic Studies for Women in Port Said
E.MAIL:Mohamedfadel.173@azhar.edu.e

Abstract

This research focuses light upon the misconception of identifying mistakes as lies and its impact upon the narrators. In accordance with its content, the research is divided into an introduction, four chapters, a conclusion and a list of references. The introduction shows the importance of the topic, reasons for this choice, the research plan and the approach utilized by the researcher. In the first chapter, the researcher generally defines lying as an utterance and that includes three requirements; the first is dedicated to define lying as a linguistic term whereas the second traces the origins of this utterance in the traditions of scholars and those majored in Hadith. Concerning the third requirement, it sheds light upon a collection of utterances utilized by scholars of Hadith to refer to the lies of the narrators. Regarding the second chapter, it handles the linguistic misconception of identifying mistakes as lies in the field of Hadith, the statements of the Prophet's companions and their followers as well as in the statements of scholars. This chapter includes five requirements; the first sheds light upon the clues derived by scholars from the statements and speeches of the Arabs to prove the misconception of identifying mistakes as lies. The second requirement displays a group of Prophetic traditions in which scholars interpreted implied lies originally as mistakes. The third requirement tackles inherited examples about the prophet's companions in which lies could be traced back as lies. The fourth requirement handles another group of inherited examples about the followers in which mistakes are mis-conceptualized as lies as interpreted by scholars. The final requirement is dedicated to display examples of scholars' statements in which mistakes are also mis- conceptualized as lies. Concerning the third chapter, it discusses instances of utterances utilized by Hadith scholars as lies whereas they were simply mistakes. As for the fourth chapter, it refers to clues on identifying mistakes as lies and the implied results. This chapters includes two requirements; the first contains the clues by which the reader could recognize the instances in which lying is traced back to mistakes whereas the second discusses the implied results of mis- conceptualizing mistakes as lies. Finally, the conclusion includes the findings of the research then there is the bibliography.

Key words: mistakes, lies, utterance, mis- conceptualize, requirements.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. وبعد،

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

فقد أقام الله ﷻ لحفظ سنة نبيه ﷺ والدفاع عنها أئمة حفاظا وجهابذة أعلاما، عنوا بحفظها والدفاع عنها عناية فائقة، فبينوا صحيح الروايات وسقيمها، وصوابها وخطأها، ونفوا عن السنة الكذب والزيف والبهرج، وبذلوا في سبيل ذلك الغالي والنفيس، وقاموا بذلك خير قيام، وأدوا وظيفتهم على أكمل وجه، ومضوا حميدين إلى ربهم، ونصحوا لله ولرسوله وللمسلمين، قيل لابن المبارك[١]: هذه الأحاديث المصنوعة؟ قال: يعيش لها الجهابذة.[٢]

ومن مظاهر عناية العلماء بالسنة واهتمامهم بها عنايتهم بنقلة الحديث ورواة الأثر، ففتشوا عن أحوالهم، ونظروا في أحاديثهم وعرضوها على أحاديث الثقات المشهورين، وسألوا عن هؤلاء الرواة، وعن عدالتهم، وعن أحوالهم، وحديثهم أقرب الناس إليهم، ومن يعرفونهم، كل ذلك مع العلم الغزير، والنظر الثاقب، والورع التام[٣].

---

(١) ابْنُ المُبَارَك: هو عبد الله بن المبارك بن واضح، أبو عبد الرحمن الحنظلي، مولاهم التركي، ثم المروزي. وصفه الذهبي بالإمام، شيخ الإسلام، عالم زمانه، وأمير الأتقياء في وقته، الحافظ، الغازي، أحد الأعلام. من مصنفاته: «كتاب الزهد»، و«كتاب الجهاد». مات سنة (١٨١ هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٨/ ٣٧٨)، و«الأعلام» للزركلي (٤/ ١١٥).

(٢) رواه ابن أبي حاتم في «تقدمة الجرح والتعديل» (١/ ٣، ٢/ ١٨)، وابن عدي في «الكامل» (١/ ٢٦٩، رقم ٦٠٢)، ومن طريقه البيهقي في «المدخل إلى علم السنن» (١/ ٣٤٠، رقم ٧٢٩)، بسندٍ صحيحٍ إلى ابن المبارك.

(٣) لا بد عند الكلام على الرجال مع العلم، من الديانة والورع التام، ولله در أبي زرعة الرازي حيث قال في «الضعفاء وسؤالات البرذعي» (٢/ ٣٢٩- ضمن «أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية»): "كل من لم يتكلم في هذا الشأن على الديانة، فإنما يعطب نفسه، كل من كان بينه وبين إنسان حقد أو بلاء يجوز أن

فحقٌّ على كل مُنْصِفٍ أن يسلك سبيلهم، وما أجمل ما قاله الإمام الذهبي[١] في «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٨٢): "ونحن لا ندعي العصمة في أئمة الجرح والتعديل، لكن هم أكثر الناس صوابا، وأندرهم خطأ، وأشدهم إنصافا، وأبعدهم عن التحامل. وإذا اتفقوا على تعديل أو جرح، فتمسك به، واعضض عليه بناجذيك، ولا تتجاوزه، فتندم. ومن شذ منهم، فلا عبرة به. فخل عنك العناء، وأعط القوس باريها، فوالله لولا الحفاظ الأكابر، لخطبت الزنادقة على المنابر، ولئن خطب خاطب من أهل البدع، فإنما هو بسيف الإسلام وبلسان الشريعة، وبجاه السنة وبإظهار متابعة ما جاء به الرسول ﷺ، فنعوذ بالله من الخذلان" اهـ.

وقد استعمل العلماء لتعديل الرواة وقبول أخبارهم ألفاظا تدل على ذلك، كما استعملوا لجرح الرواة ورد أخبارهم ألفاظا تدل أيضا على ذلك، وجعلوا لكل من ألفاظ الجرح والتعديل مراتب.

ومن الألفاظ التي استعملها العلماء للدلالة على جرح الرواة لفظ (الكذب)، ولما كان هذا اللفظ يطلق على عدة معان، فيطلق بمعنى التعمد والافتراء، ويطلق أيضا بمعنى الخطأ، كان لا بد من تحرير مسألة وقوعه بمعنى الخطأ، وبيان الآثار المترتبة على معرفة ذلك، فاستعنت الله تعالى في كتابة هذا البحث، وسميته: (إطلاق

يذكره؟!!! كان الثوري ومالك يتكلمون في الشيوخ على الدين فنفذ قولهم، ومن لم يتكلم فيهم على غير الديانة يرجع الأمر عليه" اهـ. وقال الخليلي في «الإرشاد» (١/ ٤٠٨): "وَيحْتَاجُ فِي هَذَا الْأَمْرِ إِلَى الدِّيَانَةِ، وَالِاتْقَانِ، وَالْحِفْظِ، وَمَعْرِفَةِ الرِّجَالِ، وَمَعْرِفَةِ التَّرْتِيبِ، وَيكْتُبُ مَا لَهُ وَمَا عَلَيْهِ" اهـ.

(١) الإمام الذهبي: هو محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التركماني، ثم الدمشقي، شمس الدين، أبو عبد الله. وصفه السيوطي بالإِمَام الْحَافِظ، مُحدث الْعَصْر، وخاتمة الْحفاظ، ومؤرخ الْإِسْلَام، وفرد الدَّهْر، والقائم بأعباء هَذِه الصِّنَاعَة، طلب الحديث وله ثماني عشرة سنة، فسمع الكثير ورحل، وعنى في هذا الشأن حتى رسخت قدمه فيه، وأذعن له الناس. من تصانيفه: «سير أعلام النبلاء»، و«تاريخ الإسلام»، وغير ذلك كثير. مات سنة (٧٤٨هـ). انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٩/ ١٠٠)، و«طبقات الحفاظ» للسيوطي (ص ٥٢١، ترجمة رقم ١١٤٤).

الكذب على الخطأ وأثره في الحكم على الرواة).

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

١- إبراز طرف يسير من الجهود الكبيرة التي بذلها علماء الحديث في سبيل الحفاظ على السنة النبوية والدفاع عنها.

٢- إن قضية تحديد المصطلحات التي استعملها الأئمة عند بيانهم لأحوال الرواة (ومنها مصطلح الكذب وإطلاقه على الخطأ في بعض المواضع)، وبيان مفهومها والمراد منها عموما وخصوصا من الأهمية بمكان، وذلك حتى نفهم مراد العالم من اللفظ الذي قاله، فلا ننسب لإمام أنه خالف المفهوم الذي وُضِع له المصطلح العام، أو أنه خالف الجماعة في حكمه على هذا الراوي أو ذاك، كما أننا بفهمنا للمراد من هذا المصطلح نبرئ الراوي نفسه من تهم قد تنسب إليه بسبب عدم معرفة مفهوم مصطلحات الأئمة، ومن الألفاظ التي تحتاج لتحرير وفهم لفظ (الكذب).

٣- في معرفة مفهوم الكذب، وأنه يستعمل في بعض المواضع بمعنى الخطأ ذبٌّ عن الصحابة الأبرار الأطهار ﷺ، وتبرئة لمن أطلق عليه لفظ الكذب منهم، من تعمد الافتراء والقصد إلى الكذب، الذي ينافي العدالة الثابتة لهم، لا سيما وقد استغل ذلك طوائف من أهل البدع والضلالات ممن حرمهم الله نعمة الفهم والإنصاف للطعن في عدالة بعض الصحابة بمثل هذه الإطلاقات، فما كان الصحابة ﷺ معصومين من الخطأ، لكنهم في ذات الوقت بعيدون كل البعد عن الكذب بمعنى الافتراء، كما سيتبين في هذا البحث، ولو لم يكن من فائدة لهذا البحث إلا الذب عن أصحاب النبي ﷺ لكفى، فحبهم ﷺ قربة، حشرنا الله معهم، وغفر لنا ولهم،

وألحقنا بهم في الجنة مع نبينا ﷺ لحبنا لهم وإن لم نعمل بمثل أعمالهم.(١)

٤- في معرفة أن الكذب يقع بمعنى الخطأ تبرئة لجماعة من التابعين والرواة ممن أطلق لفظ الكذب في حقهم من تهمة الكذب والافتراء، وتثبيت لعدالتهم.

٥- أن أتشرف بالإسهام - ولو بقدر ضئيل - في خدمة السنة النبوية، التي هي المصدر الثاني للتشريع، رجاء أن أنال شفاعة صاحبها سيدنا محمد ﷺ والقرب منه في الجنة.

ولهذه الأسباب وغيرها استعنت الله تعالى، وأقدمت على دراسة هذا الموضوع.

خطة البحث:

وتتكون خطة البحث من مقدمة، وأربعة مباحث، وخاتمة.

المقدمة: وتشتمل على:

أهمية الموضوع وأسباب اختياره، كما تقدم.

والمبحث الأول: تعريف الكذب، والأصل في إطلاقه، وألفاظه، ويتضمن ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الكذب لغة واصطلاحا.

المطلب الثاني: الأصل في إطلاق لفظ (الكذب) في عرف العلماء وأهل الحديث.

المطلب الثالث: جملة من الألفاظ التي استعملها علماء الحديث للتعبير عن كذب الرواة.

والمبحث الثاني: إطلاق الكذب على الخطأ في اللغة، والحديث، وأقوال الصحابة والتابعين، والعلماء، وفيه:

المطلب الأول: ما استدل به أهل العلم من أشعار العرب وكلامهم، على مجيء الكذب بمعنى الخطأ.

المطلب الثاني: جملة من أحاديث النبي ﷺ فَسَّرَ العلماءُ الكذب الوارد فيها بمعنى الخطأ.

---

(١) ولأجل هذه الفائدة الجليلة أوردت بعض الأقوال التي لا تصح، لأبين عدم صحتها، ثم أذكر المراد منها على فرض صحتها، حتى لا يشتبه الأمر على طالبي الحق.

المطلب الثالث: نماذج من الآثار الواردة عن الصحابة وقع الكذب فيها بمعنى الخطأ.

المطلب الرابع: جملة من الآثار الواردة عن التابعين فَسَّرَ العلماء الكذب الوارد فيها بمعنى الخطأ.

المطلب الخامس: نماذج من أقوال أهل العلم وقع الكذب فيها بمعنى الخطأ.

والمبحث الثالث: نماذج لبعض الألفاظ المستعملة عند علماء الحديث بمعنى الكذب، وقعت معاني الكذب فيها بمعنى الخطأ.

والمبحث الرابع: قرائن معرفة وقوع الكذب بمعنى الخطأ، والآثار المترتبة على تلك المعرفة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: القرائن التي يتوصل بها إلى معرفة وقوع الكذب بمعنى الخطأ.

المطلب الثاني: الآثار المترتبة على معرفة وقوع الكذب بمعنى الخطأ.

وأما الخاتمة:

فَضَمَّنْتُهَا أهمَّ نَتَائِجِ الْبَحْثِ وَتَوْصِيَّاتِهِ، وَمُقْتَرَحَات البَاحِثِ.

منهج البحث

بالنسبة للمنهج الذي اتبعته في كتابة البحث، فيتمثل في النقاط التالية:

١- جمع المادة العلمية من مصادرها ومراجعها الأصلية، وعرضها عرضًا مناسبًا في كل فقرة من فقرات البحث.

٢- كتابة الآيات القرآنية الكريمة وفقًا لرسم المصحف - الرسم العثماني- وجعلتها بين قوسين هلاليين مزهّرين هكذا ﴿ ﴾، مع عزو الآيات القرآنية إلى مواضعها في السورة، بذكر اسم السورة، ورقم الآية، ويكون ذلك في الهامش.

٣- تخريج الأحاديث والآثار وإحالتها إلى مصادرها، فإذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بالعزو إليهما أو أحدهما، وإذا كان في السنن الأربعة خرجته منها، وقد أزيد لفائدة، وإذا كان خارج الستة توسعت في تخريجه غالبا، مع بيان درجة الحديث صحة وضعفًا،

إلا إذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما، لأن العزو إليهما أو أحدهما معلم بالصحة، وقد أكتفي بنقل كلام العلماء على الحديث إقرارا مني لقولهم.

٤- الترجمة لكثير من الأعلام الواردين في البحث ترجمة مختصرة، وكذا التعريف بالفرق والمذاهب على سبيل الاختصار؛ لأن الغرض من ذلك التعريف بهم على سبيل الإجمال، وإذا تكرر ذكرهم فلا أُشير إلى أنه قد سبق الكلام عليهم.

٥- ترتيب المصادر في الهوامش على حسب تاريخ وفاة المؤلف.

٦- وضع علامات الترقيم في موضعها المناسب، والتي تعين القارئ على فهم النص.

٧- عمل فهارس للبحث، ونظرا لصغر حجمه، فقد اكتفيت بفهرس للمصادر والمراجع، لمعرفة طبعات الكتب التي اعتمدت عليها لمن أراد الرجوع لتلك الكتب، وكذا فهرس للمحتويات، لمعرفة موضوعات البحث، والوصول إلى موضعها بسهولة ويسر.

وبعد، فأسأل الله تبارك وتعالى أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتي، وأن ينفعني به والناظر فيه، وجميع المسلمين، إنه بكل جميل كفيل، وهو حسبي ونعم الوكيل،،،

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،،،،،،

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

المبحث الأول

تعريف الكذب، والأصل في إطلاقه، وألفاظه

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الكذب لغة واصطلاحا.

المطلب الثاني: الأصل في إطلاق لفظ (الكذب) في عرف العلماء وأهل الحديث.

المطلب الثالث: جملة من الألفاظ التي استعملها علماء الحديث للتعبير عن كذب الرواة.

المطلب الأول: تعريف الكذب لغة واصطلاحا

أولا: تعريف الكذبُ لغةً:

الكَـذِبُ: نقـيضُ الصِّـدْقِ؛ كَـذَبَ يَكْـذِبُ كَـذِبًا وكِـذْبًا وكِذْبـةً وكَذِبـةً، وكِـذَابًا وكِـذَّابًا، وَرَجُـلٌ كـاذِبٌ، وكَـذَّابٌ، وتِكْـذابٌ، وكَـذُوبٌ، وكَذُوبـةٌ، وكُذَبَـةٌ مِثَـالُ هُمَـزة، وكَـــذْبانٌ، وكَيْـــذَبانٌ، وكَيْـــذُبانٌ، ومَكْـــذَبانٌ، ومَكْذَبانـــة، وكُذُبْـــذُبانٌ، وكُذُبْـــذُبٌ، وكُذُّبْذُبٌ.(١)

يقـول ابـنُ فـارس(٢): "الْكَـافُ وَالـذَّالُ وَالْبَـاءُ أَصْـلٌ صَـحِيحٌ يَـدُلُّ عَلَـى خِـلَافِ الصِّـدْقِ. وَتَلْخِيصُـهُ أَنَّـهُ لَا يَبْلُـغُ نِهَايَـةَ الْكَـلَامِ فِـي الصِّـدْقِ. مِـنْ ذَلِـكَ الْكَـذِبُ خِـلَافُ الصِّـدْقِ. كَـذَبَ كَـذِبًا. وَكَـذَّبْتُ فُلَانًـا: نَسَـبْتُهُ إِلَـى الْكَـذِبِ، وَأَكْذَبْتُـهُ: وَجَدْتُـهُ كَاذِبًـا. وَرَجُـلٌ كَـذَّابٌ وَكُذَبَـةٌ. ثُـمَّ يُقَـالُ: حَمَـلَ فُـلَانٌ ثُـمَّ كَـذَبَ وَكَـذَّبَ، أَيْ لَـمْ يَصْـدُقْ فِـي الْحَمْلَـةِ. وَزَعَمُـوا أَنَّـهُ يُقَـالُ كَـذَبَ لَـبَنُ النَّاقَـةِ: ذَهَـبَ. وَفِيـهِ نَظَـرٌ، وَقِيَاسُـهُ صَـحِيحٌ. وَيَقُولُـونَ: مَـا كَـذَّبَ فُـلَانٌ أَنْ فَعَـلَ كَـذَا، أَيْ مَـا لَبِـثَ، وَكُـلُّ هَـذَا مِـنْ أَصْـلٍ وَاحِـدٍ. فَأَمَّـا قَـوْلُ الْعَـرَبِ: كَـذَبَ عَلَيْـكَ كَـذَا، وَكَـذَّبَكَ كَـذَا، بِمَعْنَـى الْإِغْـرَاءِ(٣)، أَيْ عَلَيْـكَ بِـهِ، أَوْ قَـدْ وَجَـبَ عَلَيْـكَ، كَمَـا

(١) «لسان العرب» لابن منظور (٥/ ٣٨٤٠).

(٢) ابن فارس: هو أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب القزويني، أبو الحسين الرازي اللغوي، قال الذهبي: الإمام العلامة، اللغوي المحدث ... كان رأسـا في الأدب، بصـيرا بفقه مالك، مناظرا متكلما على طريقة أهل الحق، ومذهبه في النحو على طريقة الكوفيين، جمع إتقان العلم إلى ظُرْف أهل الكتابة والشـعر. له مصـنفات كثيرة، منها: «مقاييس اللغة»، و«المجمل». مات سنة (٣٩٥هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ١٠٣)، و«شذرات الذهب في أخبار من ذهب» لابن العماد (٣/ ١٣٢)، و«الأعلام» (١/ ١٩٣).

(٣) الإغراء: عرَّفه ابن مالك في «شـرح الكافية الشـافية» (٣/ ١٣٧٩) بأنه: "إلزامُ المخاطبِ العُكُوفَ عَلَى مَا يُحْمَدُ العكوف عليه من مواصلة ذوي القربى، والمحافظة على عهود المعاهدين، ونحو ذلك" اهـ.

وعرَّفه ابنُ هشام في «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» (٣/ ١١٤) بقوله: "تنبيهُ المخاطبِ عَلَى أَمْرٍ مَحْمُودٍ ليفعله" اهـ.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «كَذَبَ عَلَيْكُمُ الْحَجُّ»(١)، أَيْ وَجَبَ، فَكَذَا جَاءَ عَنِ الْعَرَبِ" اهـ.(٢)

فَالْكَذِبُ: هُوَ الْإِخْبَارُ عَنْ الشَّيْءِ بِخِلَافِ مَا هُوَ سَوَاءٌ فِيهِ الْعَمْدُ وَالْخَطَأُ.(٣)

وَلَا يَقْتَصِرُ الإِخْبَارُ عَلَى الْقَوْلِ، بَلْ قَدْ يَكُونُ بِالْقَوْلِ، وَقَدْ يَكُونُ بِالْفِعْلِ، كَالإِشَارَةِ بِاليَدِ وَهَزِّ الرَّأْسِ وَنَحْوِهِمَا، وَقَدْ يَكُونُ بِالسُّكُوتِ مِنْ غَيْرِ قَولٍ وَلَا فِعْلٍ، فَمَنِ ارْتَكَبَ جَرِيمَةً وَرَأَى غَيْرَهُ يُؤَنَّبُ عَلَى ارْتِكَابِهَا ثُمَّ سَكَتَ فَقَد كَذَبَ.(٤)

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

(١) ورد هذا من قول عمر بن الخطاب ﷺ: أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه»: كِتَابُ الجِهَادِ، بَاب وُجُوبِ الغَزْوِ (٤/ ٤٨٠، رقم ١٠٠٠١)، وأبو عبيد في «غريب الحديث» (٤/ ١٤٨): من طريق إِسْحَاقَ ابنِ سُوَيْدٍ، عَن حُرَيْثِ بْنِ الرَّبِيعِ، قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بن الْخَطَّابِ يَقُولُ: كَذَبَ عَلَيْكُمْ ثَلاَثَةُ أَسْفَارٍ، كَذَبَ عَلَيْكُمُ الْحَجُّ، وَالْعُمْرَةُ، وَالْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَأَنْ يَبْتَغِيَ الرَّجُلُ بِفَضْلِ مَالِهِ، وَالمُسْتَنْفِقُ وَالمُتَصَدِّقُ، يَقُولُ: عَلَيْكُمْ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ وَالْجِهَادِ. (هذا لفظ عبد الرزاق، ولفظ أبي عبيد نحوه مع بعض الاختصار). وهذا سَنَدٌ صَحِيحٌ.

وجاء بلفظ: (كُتِبَ عَلَيْكُمْ ثَلاَثَةُ أَسْفَارٍ)، أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه»: كتاب البيوع والأقضية، في التجارة والرغبة فيها (١١/ ٣٨٠، رقم ٢٢٦٢٦)، وابن شبة في «تاريخ المدينة» (٢/ ٧٤٦)، وأبو بكر الخلال في «الحث على التجارة والصناعة والعمل» (ص ١٠١، رقم ٦٢): من طريق عَمْرِو بْنِ عِيسَى أَبِي نَعَامَةَ، عَنْ حُرَيْثِ بْنِ الرَّبِيعِ الْعَدَوِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ: ... فذكر الأثر بنحوه، وفيه زيادة عن السابق. ولفظ ابن أبي شيبة: (كُتِبَتْ).

وروى عبد الرزاق أيضا: الموضع السابق (٤/ ٤٨٠، رقم ١٠٠٠٢)، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي حَيَّانَ، وَغَيْرِهِ قَالَ: كَذَبَ عَلَيْكُمُ الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ يَقُولُ: عَلَيْكُمْ بِالْحَجِّ وَالْجِهَادِ. [وأبو حيان اسمه يحيى بن سعيد بن حيان، أبو حيان التيمي الكوفي. انظر: تهذيب الكمال (٢١/ ٣٢٣، ترجمة رقم ٦٨٣٢)].

(٢) «معجم مقاييس اللغة» لابن فارس (٥/ ١٦٨) مع بعض التصرف بالاختصار.

(٣) «المصباح المنير في غريب الشرح الكبير» للفيومي (٢/ ٧٢٥).

(٤) ينظر: «مفردات غريب القرآن» للراغب الأصفهاني (ص ٤٢٧)، و«الأخلاق» لأحمد أمين (ص ١٤٢).

هذا وقد ألف أَبُو بكر بن الْأَنْبَارِي[١] رِسَالَة مُسْتَقِلَّةً فِي مَعَاني الْكَذِب، وذكر فيها أنّ الكَذِبَ ينقسمُ إلى خَمْسَةِ أَقْسَامٍ:

إِحْدَاهُنَّ: تَغْيِير الحَاكِي مَا يَسْمَعُ، وَقَولُهُ مَا لَا يُعْلَمُ نَقْلا وَرِوَايَة. وَهَذَا الْقسم هُوَ الَّذِي يُؤَثِّمُ، وَيَهْضِمُ الْمُرُوءَةَ.

الثَّانِي: أَن يَقُول قولا يشبه الْكَذِب، وَلَا يقْصد بِهِ إِلَّا الْحق، وَمِنْه حَدِيث: «كذب إِبْرَاهِيم ثَلَاث كذبات، فِي قَوْله: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾[٢]. وَفِي قَوْله: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾[٣]. وَفِي قَوْله: سارة أُخْتِي»[٤]، أَي قَالَ قولا يشبه الْكَذِب. وَهُوَ صادقٌ فِي الثَّلَاث، لِأَن معنى إِنِّي سقيم: الْمَوْت فِي عنقِي، وَمن الْمَوْت فِي عُنُقه سقيمٌ أبدا. وَقَوله: بل فعله كَبِيرهمْ هَذَا، تَأْوِيله فَعَلَهُ الْكَبِير إِن كَانُوا ينطقون، فَهُوَ فِي الْحَقِيقَة لَا يفعل كَمَا لا ينطقون أبدا. وَتَأْوِيل قَوْله: سارة أُخْتِي، هِيَ أُخْتِي فِي ديني لَا فِي نسبي.

الثَّالِث: بِمَعْنى الْخَطَأ، [وهو كثير في كلامهم]، نَحْو: أُقَدِّرُ أَن فلَانا فِي منزله السَّاعَة، فَيُقَال لقائله: صدقت وكذبت. فَتَأْوِيل صدقت أصبت، وَمعنى كذبت أَخْطَأت.

---

(١) أبو بكر بن الأنباري: هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعه بن فروة بن قطن بن دعامة، أبو بكر بن الأنباري النحوي. قال الخطيبُ البغداديُّ: كان من أعلم الناس بالنحو والأدب، وأكثرهم حفظًا له. وقال أيضا: كان صدوقا فاضلا دينا خيرا، من أهل السنة، وصنَّف كتبا كثيرة في علوم القران، وغريب الحديث، والمشكل، والوقف والابتداء، والرد على من خالف مصحف العامة. مات سنة (٣٢٣هـ). انظر: «تاريخ بغداد» (٤/ ٢٩٩، ت رقم ١٤٩١)، و«سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٢٧٤).

(٢) سورة الصافات: جزء من الآية رقم (٨٩).

(٣) سورة الأنبياء: جزء من الآية رقم (٦٣).

(٤) رواه البخاري: كتاب الأنبياء، باب قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [سورة النساء: جزء من الآية رقم (١٢٥)] (٤/ ١٤٠، ١٤١، ح رقم ٣٣٥٩)، ومسلم: كتاب الفضائل، باب من فضائل إبراهيم الخليل ﷺ (٤/ ١٨٤٠، ح رقم ٢٣٧١)، من حديث أبي هريرة ﷺ.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

الرَّابِع: الْبُطُول: يُقَالُ: كَذَبَ الرَّجُلُ، بِمَعْنى بَطَلَ عَلَيْهِ أَمَلُهُ وَمَا رَجَاهُ.

والْخَامِسُ: يُطْلَقُ الكَذِبُ: وَيُرَادُ بِهِ الْإِغْرَاء، ومُطالَبَةُ المُخَاطَب بلُزُومِ الشَّيْءِ الْمَذْكُور، كَقَوْل الْعَرَب: كذبَ عَلَيْك العَسَلُ، ويريدُونَ: كُلِ الْعَسَلَ.(١)

ومن خلال ما سبق يتضح أن الكذب يطلق في اللغة على عدة معان، منها الخطأ، لأن المخطئ أخبر بالشيء على خلاف ما هو عليه في الحقيقة.

ثانيا: تعريف الكذب اصطلاحا:

اختلف الناس في بيان حقيقة الكذب على أقوال:

القول الأول: الْكَذِبُ: هُوَ الْإِخْبَارُ بِالشَّيْءِ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ عَلَيْهِ سَوَاء كَانَ عَمْدًا أَمْ خَطَأً.(٢)

هذا قول جماهير أهل العلم.(٣) وعلى هذا فالكذب عند الجمهور يشمل العمد والخطأ، وحكاه بعض أهل العلم عن أهل السنة.

---

(١) انظر: «خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب» لعبد القادر بن عمر البغدادي (٦/ ١٨٤، ١٩٤- ١٩٩)، و«تاج العروس من جواهر القاموس» للزبيدي (٤/ ١٢٠، و١٢٩)، و«إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين» له أيضا (٧/ ٥٢٢). وذكر أبو حيان هذا التقسيم في كتابه «البحر المحيط» (١/ ٢٦١، ٢٦٢)، لكنه لم ينسبه لأبي بكر بن الأنباري.

(٢) «فتح الباري» لابن حجر (١/ ٤٢١)، وذكر أنه الأصح. ويعبر البعض عن ذلك بعبارات أخرى تفيد معنى العبارة المذكورة أيضا، فيقول مثلا: الكذب: عدم مطابقة الخبر للواقع. أو: عدم مطابقة حكمه للواقع. وهذا يشمل المتعمد وغيره. وهو أيضا من باب تنوع العبارات لا المعاني والحقائق، فالمعنى واحد. انظر: «معجم التعريفات» للجرجاني (ص ١٥٤)، و«الإيضاح في علوم البلاغة» للخطيب القزويني (١/ ٦٠)، و«شرح عقود الجُمان في المعاني والبيان» للسيوطي (ص ٥٦).

(٣) انظر: «الفروق» للقرافي (١/ ٢٥)، و«البحر المحيط في أصول الفقه» للزركشي (٤/ ٢٢٢)، و«شروح التلخيص» (١/ ١٧٣، وما بعدها)، و«روح المعاني» للألوسي (١١/ ٢٨٥)، و«إرشاد الفحول» للشوكاني (١/ ٢٣٢).

يقول الإمام المازري[١] في «المعلم بفوائد مسلم» (١/ ٢٧٣): "الكذب عند الأشعرية[٢]: الإخبار عن الأمر على ما ليس هو به. هذا حد الكذب عندهم، ولا يشترطون في كونه كذبًا العمد والقصد إليه، خلافًا للمعتزلة[٣] في اشتراطهم ذلك. ودليل هذا الخطاب[٤] يردُّ عليهم

(١) الإمام المازري: هو محمد بن علي بن بن عمر بن محمد التميمي، أبو عبد الله المازري، المالكي. وصفه الذهبي بقوله: الشيخ، الإمام، العلامة، البحر، المتفنن... له تواليف في الأدب، وكان أحد الاذكياء، الموصوفين، والأئمة المتبحرين ... وكان بصيرا بعلم الحديث. من مصنفاته: «المعلم بفوائد مسلم»، و«إيضاح المحصول في الأصول». مات سنة (٥٣٦ هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ١٠٤).

(٢) الأشعرية: ينسب مذهب الأشعرية إلى الإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر الأشعري البصري (المتوفى سنة ٣٢٤هـ) المنتسب إلى أبي موسى الأشعري ﷺ. أخذ عن الجبائي طريقة الاعتزال، ثم تركه وسلك طريقة عبد الله بن كلاب، وهو من المذاهب المنتشرة في أمصار الإسلام. انظر: «الملل والنحل» للشهرستاني (١/ ١٠٦)، و«المواعظ والاعتبار» للمقريزي (٤/ ١٩١)، و«تاريخ المذاهب الإسلامية» لأبي زهرة (١/ ١٨٠).

(٣) المعتزلة: هم أصحاب واصل بن عطاء الغزال، وسموا معتزلة لاعتزال واصل حلقة الحسن البصري بعد قوله المبتدع في مرتكب الكبيرة، وقيل لاعتزالهم المسلمين ومخالفتهم لهم في هذه القضية، ويسمون القدرية والعدلية وأهل التوحيد، ومن ضلالاتهم نفي صفات الله تعالى، ونفي القدر، والقول بخلق القرآن، ونفي رؤية الله تعالى في الآخرة، والحكم على مرتكب الكبيرة بالخلود في النار إذا مات ولم يتب، ووجوب الخروج على الإمام الظالم، إلى غير ذلك من البدع، وعندهم غلوّ وتعظيم للعقل، وهم فرق كثيرة ربت على العشرين. انظر «الملل والنحل» (١/ ٥٦، وما بعدها)، و«الفَرْق بين الفِرَق» (ص ٣٥، ١٠٤، ١٠٧)، و«تاريخ المذاهب الإسلامية» (١/ ١٣٨).

(٤) يعني الخطاب الوارد في الأحاديث التي رواها مسلم في المقدمة، باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ (١/ ١٠، ح رقم ٢، و٣، و٤) من حديث أنس بن مالك، وأبي هريرة، والمغيرة بن شعبة ﷺ، عن النبي ﷺ. ولفظ حديث أنس ﷺ: «مَنْ تَعَمَّدَ عَلَيَّ كَذِبًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ». ولفظ حديث أبي هريرة، والمغيرة بن شعبة ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

لأنه يدل على أن ما لم يتعمد يقع عليه اسم الكذب" اهـ.

وقال القاضي عياض[1] في «مشارق الأنوار على صحاح الآثار» (٢/ ٣٦٦): "لَيْسَ بِشَرْط فِي الْكَذِب عِنْد أهل السّنة التعمد؛ بل إِخْبَار الْخَبَر بِخِلَاف مَا هُوَ عَلَيْهِ" اهـ.

وقال الإمام النَّوويُّ[2] في «شرحه على مسلم» (١/ ٦٩): "وَأَمَّا الْكَذِبُ فَهُوَ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ مِنْ أَصْحَابِنَا: الْإِخْبَارُ عَنِ الشَّيْءِ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ عَمْدًا كَانَ أَوْ سَهْوًا، هَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ. وَقَالَتِ الْمُعْتَزِلَةُ: شَرْطُهُ الْعَمْدِيَّةُ. وَدَلِيلُ خِطَابِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ[3] لَنَا، فَإِنَّهُ قَيَّدَهُ ﷺ بِالْعَمْدِ لِكَوْنِهِ قَدْ يَكُونُ عَمْدًا، وَقَدْ يَكُونُ سَهْوًا، مَعَ أَنَّ الْإِجْمَاعَ وَالنُّصُوصَ الْمَشْهُورَةَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مُتَوَافِقَةٌ مُتَظَاهِرَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَا إِثْمَ عَلَى الناسى والغالط، فَلَوْ أَطْلَقَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْكَذِبَ لَتُوُهِّمَ أَنَّهُ يَأْثَمُ النَّاسِي أَيْضًا، فَقَيَّدَهُ، وَأَمَّا

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

وقد روى البخاريُّ هذه الأحاديث الثلاثة أيضا، فحديث أنس، وأبي هريرة ﷺ رواهما البخاري في كتاب العلم، بَاب إِثْمِ مَنْ كَذَبَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ (١/ ٣٣، ح رقم ١٠٨، و١١٠). وحديث المغيرة رواه البخاريُّ: كتاب الجنائز، بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ النِّيَاحَةِ عَلَى الْمَيِّتِ (٢/ ٨٠، ح رقم ١٢٩١).

(١) القاضي عياض: هو عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن موسى، أبو الفضل اليحصبي الأندلسي، ثم السبتي المالكي القاضي. وصفه الذهبي بالإمام العلامة، الحافظ الأوحد، شيخ الإسلام. وقال: واستبحر من العلوم، وجمع وألف، وسارت بتصانيفه الركبان، واشتهر اسمه في الآفاق. من مصنفاته: «الشفا في شرف المصطفى»، و«ترتيب المدارك وتقريب المسالك في ذكر فقهاء مذهب مالك». مات سنة (٥٤٤ هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ٢١٢).

(٢) الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ: هو يحيى بن شرف بن مُرِّي بن حسن الحزامي - بحاء مهملة مكسورة بعدها زاي معجمة - الحوراني، النووي، الشافعيّ، محيي الدين، أبو زكريا، فقيه، محدث، حافظ، لغوي، مشارك في بعض العلوم، صاحب مؤلفات كثيرة، منها: «شرح صحيح مسلم»، و«المجموع شرح المهذب». توفي سنة (٦٧٦ هـ). انظر: «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٤/ ١٤٧٠، ت رقم ١١٦٢)، و«الأعلام» (٨/ ١٤٩)، و«معجم المؤلفين» (٤/ ٩٨).

(٣) يعني الأحاديث التي سبق تخريجها في التعليق على كلام المازري في النهي عن تعمد الكذب على رسول الله ﷺ.

الرِّوَايَاتُ الْمُطْلَقَةُ فَمَحْمُولَةٌ عَلَى الْمُقَيَّدَةِ بِالْعَمْدِ. وَاللهُ أَعْلَمُ. وَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ[١] يَشْتَمِلُ عَلَى فَوَائِدَ وَجُمَلٍ مِنَ الْقَوَاعِدِ، إِحْدَاهَا: تَقْرِيرُ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ لِأَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّ الْكَذِبَ يَتَنَاوَلُ إِخْبَارُ الْعَامِدِ وَالسَّاهِي عَنِ الشَّيْءِ بِخِلَافِ مَا هُوَ" اهـ.[٢]

وزاد في موضع آخر أن هذا الإخبار يشمل الإخبار عن ماضٍ أو مستقبل، ثم قال: "وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ اللُّغَةِ: لَا يُسْتَعْمَلُ الْكَذِبُ إِلَّا فِي الْإِخْبَارِ عَنِ الْمَاضِي بخلاف مَا هُوَ مُسْتَقْبَلٌ، وَهَذَا الْحَدِيثُ[٣] يَرُدُّ عَلَيْهِ. والله أعلم" اهـ.[٤]

وَقد احْتَجَّ القَائِلُونَ بِهَذَا الْقَوْلِ عَلَى مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ مِنْ أَنَّ الكَذِبَ: عَدَمُ مُطَابَقَةِ الْخَبَرِ للوَاقِعِ، وَأَنَّ ذَلِكَ يَشْمَلُ الْعَمْدَ وَالخَطَأَ، وَلَا يَخْتَصُّ بالعَمْدِ وَالْقَصْدِ، بِجُمْلَةٍ مِنَ الْأَدِلَّةِ من القرآن والسنة:

١-فمن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَيُنذِرَ ٱلَّذِينَ قَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا ۝٤ مَّا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِءَابَآئِهِمْ ۚ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ ۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ۝٥﴾[٥].

(١) يعني حديث: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ». وسبق تخريجه في التعليق على كلام المازري.

(٢) وينظر «شرح النووي على مسلم» أيضا (١/ ٩٤، ١٥/ ١٤٢، و ١٦/ ٥٧)، وكذا «الأذكار» له (ص ٥٨٢)، و«المفهم» لأبي العباس القرطبي (١/ ١٠٧، و٣/ ٢٧٠)، و«للفروق» للقرافي (١/ ٢٥)، و«للبحر المحيط» للزركشي (٤/ ٢١٨).

(٣) يعني الحديث الذي رواه مسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أهل بدر ﷺ، وقصة حاطب بن أبي بلتعة (٤/ ١٩٤٢، ح ر قم ٢١٩٥)، من حديث جَابِرٍ، أَنَّ عَبْدًا لِحَاطِبٍ جَاءَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَشْكُو حَاطِبًا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ لَيَدْخُلَنَّ حَاطِبٌ النَّارَ. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «كَذَبْتَ، لَا يَدْخُلُهَا، فَإِنَّهُ شَهِدَ بَدْرًا وَالْحُدَيْبِيَةَ».

(٤) «شرح النووي على مسلم» (١٦/ ٥٧). وانظر: «البحر المحيط» للزركشي (٤/ ٢١٩).

(٥) سورة الكهف: الآيتان (٤، ٥).

يقول الفخر الرازي[1] في «تفسيره» (٢١/ ٤٢٥، ٤٢٦): "وَمِنَ النَّاسِ مَنْ قَالَ: شَرْطُ كَوْنِهِ كَذِبًا أَنْ لَا يُطَابِقَ الْمُخْبَرَ عَنْهُ مَعَ عِلْمِ قَائِلِهِ بِأَنَّهُ غَيْرُ مُطَابِقٍ، وَهَذَا الْقَيْدُ عِنْدَنَا بَاطِلٌ، وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ هَذِهِ الْآيَةُ، فَإِنَّهُ تَعَالَى وَصَفَ قَوْلَهُمْ بِإِثْبَاتِ الْوَلَدِ لِلَّهِ بِكَوْنِهِ كَذِبًا، مَعَ أَنَّ الْكَثِيرَ مِنْهُمْ يَقُولُ ذَلِكَ، وَلَا يَعْلَمُ كَوْنَهُ بَاطِلًا، فَعَلِمْنَا أَنَّ كُلَّ خَبَرٍ لَا يُطَابِقُ الْمُخْبَرَ عَنْهُ فَهُوَ كَذِبٌ سَوَاءٌ عَلِمَ الْقَائِلُ بِكَوْنِهِ مُطَابِقًا أَوْ لَمْ يَعْلَمْ" اهـ.

٢-ومن ذلك أيضا: قوله تعالى: ﴿۞أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ تَوَلَّوْا۟ قَوْمًا غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مَّا هُم مِّنكُمْ وَلَا مِنْهُمْ وَيَحْلِفُونَ عَلَى ٱلْكَذِبِ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿١٤﴾﴾[2].

وهذا يدل على أن الكذب قد يكون مصحوبا بعلم صاحبه أنه يكذب، وقد يقع منه بغير علم ولا قصد ولا تعمد للافتراء، وإلا لما كان للتقييد بالعلم في هذا الموضع فائدة، فلما قُيِّد في هذا الموضع دل على أنه يشمل العلم به وعدمه.

يقول الفخر الرازي في «تفسيره» (٢٩/ ٤٩٧): "وَالْمُرَادُ مِنْ هَذَا الْكَذِبِ إِمَّا ادِّعَاؤُهُمْ كَوْنَهُمْ مُسْلِمِينَ، وَإِمَّا أَنَّهُمْ كَانُوا يَشْتُمُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ وَيَكِيدُونَ الْمُسْلِمِينَ، فَإِذَا قِيلَ لَهُمْ: إِنَّكُمْ فَعَلْتُمْ ذَلِكَ خَافُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ مِنَ الْقَتْلِ، فَيَحْلِفُونَ أَنَّا مَا قُلْنَا ذَلِكَ وَمَا فَعَلْنَاهُ، فَهَذَا هُوَ الْكَذِبُ الَّذِي يَحْلِفُونَ عَلَيْهِ. وَاعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ تَدُلُّ عَلَى فَسَادِ قَوْلِ الْجَاحِظِ: إِنَّ الْخَبَرَ الَّذِي يَكُونُ مُخَالِفًا لِلْمُخْبَرِ عَنْهُ، إِنَّمَا يَكُونُ كَذِبًا لَوْ عَلِمَ الْمُخْبِرُ كَوْنَ الْخَبَرِ مُخَالِفًا لِلْمُخْبَرِ عَنْهُ، وَذَلِكَ لِأَنَّ لَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى

(١) الْفَخْرُ الرَّازِيُّ: هو مُحَمَّد بْن عُمَر بْن الحُسَيْن بْن الحَسَن بْن عليّ، فخر الدّين أَبُو عَبْد الله القُرشيّ، البكْريّ، التَّيْمِيّ، الطَّبَرستانيُّ الأصلِ، الرّازيّ، ابن خطيب الري، العلَّامة الكبير، ذو الفنون، الشافعي، الأصولي، المفسر، المتكلّم، كبير الأذكياء والحكماء والمتكلمين. من مصنفاته: «مفاتيح الغيب» وهو في تفسير القرآن، و«المحصول في أصول الفقه». توفي سنة (٦٠٦ هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء» (٢١/ ٥٠٠)، و«تاريخ الإسلام» (١٣/ ١٣٧)، و«طبقات الشافعية الكبرى» (٨/ ٨١).

(٢) سورة المجادلة: الآية رقم (١٤).

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ لَكَانَ قَوْلُهُ: ﴿وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ تَكْرَارًا غَيْرَ مُفِيدٍ" اهـ.

٣-وقَوْله أيضا سُبْحَانَهُ: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٖۘ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۚ﴾[١].

فهؤلاء القوم لم يخالفوا اعتقادهم، بل هذه عقيدتهم في الله تبارك وتعالى، فهم في أنفسهم غير متعمدين للكذب والافتراء، ولم يقصدوا ذلك، وإنما كذبهم الله بقوله: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۚ﴾، لأن كلامهم وإن وافق اعتقادهم إلا أنه خالف الواقع وحقيقة الأمر، فدل ذلك على عدم اشتراط التعمد والقصد في الكذب.

يقول الزركشي[٢] في «البحر المحيط» (٤/ ٢٢٢): "وَلَقَدْ عُلِمَ أَنَّ الْقَائِلِينَ لِذَلِكَ غَيْرُ عَالِمِينَ بِأَنَّهُ تَعَالَى لَيْسَ مَا أَخْبَرُوا عَنْهُ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ التَّكْذِيبَ بِاعْتِبَارِ الْوَاقِعِ" اهـ. وقال الشوكاني[٣] في «إرشاد الفحول» (١/ ٢٣٥): "فَكَذَّبَهُمُ اللهُ سُبْحَانَهُ مَعَ كَوْنِهِمْ يَعْتَقِدُونَ ذَلِكَ" اهـ.

٤-ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّهُمْ كَانُواْ كَٰذِبِينَ ٣٩﴾[٤].

فدلت الآية على أنه لا يشترط في الكذب أن يكون صاحبه على علم بأنه يكذب، ويتعمد الافتراء

---

(١) سورة المائدة: جزء من الآية رقم (٧٣).

(٢) الزركشي: هُوَ مُحَمَّد بن بهادر بن عَبْد الله الزركشي، أبو عَبْد الله الشَّافِعِيّ، بدر الدين: كان فقيهًا، أصوليًا، أديبًا، فاضلًا، عني بالفقه والأصول والحديث. من مصنفاته: «البحر المحيط في أصول الفقه»، و«البرهان في علوم القرآن». توفي سنة (٧٩٤هـ). انظر: «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٣/ ١٦٧)، و«الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة» للحافظ ابن حجر (٣/ ٣٩٧)، و«الأعلام» للزركلي (٦/ ٦٠).

(٣) الشوكانيُّ: هو محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، مفسر، محدث، فقيه مجتهد، أصولي، مؤرخ، أديب، نحوي، من كبار علماء اليمن، من أهل صنعاء، من كتبه «نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار»، و«البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع». توفي سنة (١٢٥٠هـ). انظر: «الأعلام» (٦/ ٢٩٨)، و«معجم المؤلفين» (٣/ ٥٤١).

(٤) سورة النحل: جزء من الآية رقم (٣٩).

ويقصده، ويخالف عقيدته التي يعتقدها، فهؤلاء الكفار حين أقسموا بالله جهد أيمانهم أن الله لا يبعث من يموت، لم يخالفوا اعتقادهم، ولم يقصدوا بذلك الكذب والافتراء، ولم يكونوا على علم أنهم يكذبون؛ بل هذه عقيدتهم، فهم في أنفسهم صادقون ويؤمنون أن الله لن يبعث من يموت، ومع ذلك كذبهم الله، فدل على أن الاعتبار في الكذب مخالفة الواقع، ولا يشترط مع ذلك مخالفة اعتقاد القائل.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

يقول الزركشي في «البحر المحيط» (٤/ ٢٢٢) بعد أن ذكر الآية المذكورة في الدليل السابق، وتكلم عليها: "وَأَصْرَحُ مِنْهَا قَوْلُهُ: ﴿وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّهُمْ كَانُواْ كَٰذِبِينَ ﴿٣٩﴾﴾[1] فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الِاعْتِبَارَ فِي الْكَذِبِ بِالْمُطَابَقَةِ الْخَارِجِيَّةِ، أَوْ بِهَا مَعَ الِاعْتِقَادِ" اهـ.

٥- ومن أدلتهم كذلك أحاديث النهي عن تعمد الكذب على رسول الله ﷺ عمدا، وتوعد من فعل ذلك بالنار، فإنها تدل على أن الكذب يشمل العمد والخطأ، كما سبق في كلام المازري والنووي، وأشار النووي إلى أن النبي ﷺ قَيَّدَهُ بِالْعَمْدِ لِكَوْنِهِ قَدْ يَكُونُ عَمْدًا، وَقَدْ يَكُونُ سَهْوًا، وأن الأدلة عَلَى أَنَّهُ لَا إِثْمَ عَلَى الناسى والغالط، فَلَوْ أَطْلَقَ عليه السلام الْكَذِبَ لَتُوُهِّمَ أَنَّهُ يَأْثَمُ النَّاسِي أَيْضًا، فَقَيَّدَهُ، وسبق كلامه. ويقول القرافي[2] في «الفروق» (١/ ٢٥، ٢٦): "مَفْهُومُهُ أَنَّ مَنْ كَذَبَ غَيْرَ مُتَعَمِّدٍ لَا يَسْتَحِقُّ النَّارَ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى تَصَوُّرِ حَقِيقَةِ الْكَذِبِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ إلَيْهِ، وَهُوَ

---

(١) سورة النحل: جزء من الآية رقم (٣٩).

(٢) القَرَافِيُّ: وهو أحمد بن إدريس بن عبدالرحمن شهاب الدين الصنهاجي، أبو العباس القَرَافِيُّ المالكي، والقرافي: بفتح القاف آخره فاء، نسبة إلى القرافة، بطن من قبيلة المعافِر، ومقبرة بمصر نزلوها فنسبت إليهم، وذكر الزركلي أنها المحلة المجاورة لقبر الإمام الشافعي بالقاهرة. ولد القرافي في مصر ونشأ بها، وهو أحد العلماء المشهورين، كان إمامًا بارعًا في الفقه، والأصول، والعلوم العقلية، وله معرفة بالتفسير، وتخرج به جمع من الفضلاء، من مؤلفاته: «أنوار البروق في أنواء الفروق»، و«الذخيرة» في الفقه، توفي بالقاهرة سنة (٦٨٤ هـ). انظر: «الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب» لابن فرحون (١/ ٢٣٦)، و«لب اللباب في تحرير الأنساب» للسيوطي (ص ٢٠٥)، و«الأعلام» للزركلي (١/ ٩٥).

الْمَطْلُوبُ" اهـ.

٦-واستدلوا أيضا ببعض الأحاديث التي أطلق النبي ﷺ لفظ الكذب فيها على بعض الصحابة، مع أنهم أخبروا بما يعتقدون، ولم يتعمدوا الكذب والافتراء، ولم يقصدوا ذلك. وسيأتي بمشيئة الله تعالى ذكر جملة من هذه الأحاديث وتخريجها والكلام عليها في مطلب خاص.(١)

٧-يقول الشوكاني في «إرشاد الفحول» (١/ ٢٣٦): "وَاحْتَجُّوا بِالْإِجْمَاعِ عَلَى تَكْذِيبِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى فِي كُفْرِيَّاتِهِمْ، مَعَ أَنَّا نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَعْتَقِدُونَ صِحَّةَ تِلْكَ الْكُفْرِيَّاتِ، وَكَذَلِكَ وَقَعَ الْإِجْمَاعُ عَلَى تَكْذِيبِ الْكَافِرِ إذَا قَالَ: الْإِسْلَامُ بَاطِلٌ، مَعَ مُطَابَقَتِهِ لِاعْتِقَادِهِ" اهـ.

القول الثاني: يقول النَّظَّامُ(٢) وَمَنْ تَابَعَهُ مِنْ أَهْلِ الْأُصُولِ وَالْفُقَهَاءِ: إِنَّ الْكَذِبَ عَدَمُ مُطَابَقَةِ الْخَبَرِ لِلاعْتِقَادِ.(٣)

فالكذب عند النظام: عدم مطابقة الخبر لاعتقاد المُخْبِر في نفسه، سواء وافق الواقع أم لا، فإذا وافق الخبر الواقع ولم يوافق اعتقاد المُخْبِر، فهو كذب عنده. وعلى هذا فالكذب عنده مقصور على العمد(٤)، وأما الخطأ والسهو وخبر المجنون وكل خبر لا يعتقده صاحبه، فإنه لا

(١) انظر: «إرشاد الفحول» للشوكاني (١/ ٢٣٥، ٢٣٦).

(٢) النَّظَّامُ: هو إبراهيم بن سيار بن هانئ البصري، أبو إسحاق النَّظَّام (بتشديد ظاء مهملة)، من رؤوس المعتزلة، متهم بالزندقة، وكان شاعرا، أديبا، بليغا، وله كتب كثيرة في الاعتزال والفلسفة، من مؤلفاته: «كتاب الطفرة»، و«كتاب الجواهر والأعراض». توفي سنة (٢٣١ هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٥٤١)، و«لسان الميزان» (١/ ٢٩٥)، و«المغني في ضبط الأسماء» (ص ٢٧٧)، و«الأعلام» (١/ ٤٣).

(٣) انظر: «الإيضاح في علوم البلاغة» للخطيب القزويني (١/ ٦٠)، و«شرح عقود الجُمان» للسيوطي (ص ٥٧)، و«إرشاد الفحول» للشوكاني (١/ ٢٣٣، ٢٣٤).

(٤) تقدم في كلام المازري والنووي أن المعتزلة يشترطون في كون الخبر كذبا العمد والقصد إليه، وهو مفاد كلام النظام – فهو أحد المعتزلة – وذلك أن الْكَذِب بِمَعْنَى عَدَمِ الْمُطَابَقَةِ لِلِاعْتِقَادِ لَا يُتَصَوَّرُ بِدُونِ التَّعَمُّدِ. انظر: «فتح القدير» لابن الهمام (٨/ ٢٤٧).

يطلق عليه كذب عند النظام.

وَاسْتَدَلَّ النَّظَّامُ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بِالنَّقْلِ وَالْعَقْلِ:

أَمَّا النَّقْلُ: فَبِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ ۘ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ۝١﴾[1].

فَإِنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ حَكَمَ عَلَيْهِمْ فِي هَذِهِ الْآيَةِ حُكْمًا مُؤَكَّدًا بِأَنَّهُمْ كَاذِبُونَ فِي قَوْلِهِمْ: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ مَعَ مُطَابَقَتِهِ لِلْوَاقِعِ، فَلَوْ كَانَ لِلْمُطَابَقَةِ لِلْوَاقِعِ أَوْ لِعَدَمِهَا مَدْخَلٌ فِي الصِّدْقِ وَالْكَذِبِ لَمَا كَانُوا كَاذِبِينَ، لِأَنَّ خَبَرَهُمْ هَذَا مُطَابِقٌ لِلْوَاقِعِ، ولا واسطة بين الصِّدْقِ وَالْكَذِبِ.[2]

وأجيب عنه بوجوه:

أحدها: أن المعنى: نشهد شهادة واطأت فيها قلوبنا ألسنتنا، كما يُتَرْجِمُ عنه (إن)، واللام، وكون الجملة اسمية، في قولهم: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾. فالتكذيب في قولهم: ﴿نَشْهَدُ﴾ وادعائهم فيها المواطأة، لا في قولهم: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾.

وثانيهما: أن التكذيب في تسميتهم إخبارهم شهادة؛ لأن الإخبار إذا خلا عن المواطأة لم يكن شهادة في الحقيقة.

وثالثها: أن المعنى لكاذبون في قولهم: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ عند أنفسهم، لاعتقادهم أنه خبر على خلاف ما عليه حالُ المخبر عنه.[3]

وَأُجِيبَ أَيْضًا: بِأَنَّ التَّكْذِيبَ رَاجِعٌ إِلَى حَلِفِهِمُ الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ بقوله تعالى: ﴿لَئِن رَّجَعْنَا إِلَى

---

(١) سورة المنافقون: الآية رقم (١).

(٢) «إرشاد الفحول» للشوكاني (١/ ٢٣٤).

(٣) انظر: «الإيضاح في علوم البلاغة» للخطيب القزويني (١/ ٦٠، ٦١).

ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ ﴾(١).(٢)

وقد ذكر الشوكاني بعض هذه الأجوبة في «إرشاد الفحول» (١/ ٢٣٤)، ثم قال: "وَلَا يَخْفَى مَا فِي الْأَجْوِبَةِ مِنْ مَزِيدِ التَّكَلُّفِ، وَلَكِنَّهُ أَلْجَأَ إِلَى الْمَصِيرِ إِلَيْهَا الْجَمْعُ بَيْنَ الْأَدِلَّةِ" اهـ.

وَأَمَّا أدلة الْعَقْل عند النظام فَمِنْ وَجْهَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أن من اعتقد أمرًا فأخبر به، ثم ظهر خبره بخلاف الواقع يقال: ما كذب، ولكنه أخطأ، كما روى عن عائشة ﵂ قالت فيمن شأنه كذلك: (ما كذب ولكنه وهم).(٣)

وَرُدَّ بأن المنفي تعمد الكذب لا الكذب، بدليل تكذيب الكافر كاليهودي إذا قال: (الإسلام باطل)، وتصديقه إذا قال: (الإسلام حق). فقولها: (ما كذب) متأول بـ (ما كذب عمدًا).(٤)

(١) سورة المنافقون: جزء من الآية رقم (٨).

(٢) «إرشاد الفحول» للشوكاني (١/ ٢٣٤). وانظر: «الإيضاح في علوم البلاغة» للخطيب القزويني (١/ ٦٠)، و«البحر المحيط» للزركشي (٤/ ٢٢١)، و«روح المعاني» للألوسي (١٤/ ٣٠٤).

(٣) أخرج مسلم في «صحيحه»: كتاب الجنائز، باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه (٢/ ٦٣٤، رقم ٩٣٢/ ٢٧)، عن عَائِشَةَ، وَذُكِرَ لَهَا أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ: إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ الْحَيِّ. فَقَالَتْ عَائِشَةُ: يَغْفِرُ اللهُ لِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَمَا إِنَّهُ لَمْ يَكْذِبْ، وَلَكِنَّهُ نَسِيَ أَوْ أَخْطَأَ؛ إِنَّمَا مَرَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى يَهُودِيَّةٍ يُبْكَى عَلَيْهَا، فَقَالَ: «إِنَّهُمْ لَيَبْكُونَ عَلَيْهَا، وَإِنَّهَا لَتُعَذَّبُ فِي قَبْرِهَا».

(٤) انظر: «الإيضاح في علوم البلاغة» (١/ ٦٠)، و«البحر المحيط» للزركشي (٤/ ٢٢١).

وجاء في «إرشاد الفحول» للشوكاني (١/ ٢٣٤): "أَنَّ مَنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّ زَيْدًا فِي الدَّارِ فَأَخْبَرَ عَنْ كَوْنِهِ فِي الدَّارِ، ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّهُ مَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ إِنَّهُ كَذَبَ فِي هَذَا الْخَبَرِ، بَلْ يُقَالُ: أَخْطَأَ أَوْ وَهِمَ" اهـ. وقد ذكر الفخر الرازي في «المحصول» (٤/ ٢٢٦) هذا الدليل العقلي الذي ذكره الشوكاني ضمن أدلة الجاحظ، وسيأتي كلامه في القول الثالث. وكذا ذكره الآمدي ضمن أدلة الجاحظ العقلية في «الإحكام في أصول الأحكام» (٢/ ١٧)، وفيه: "فَإِنَّهُ لَا يُوصَفُ بِكَوْنِهِ كَاذِبًا؛ وَلَا يَسْتَحِقُّ الذَّمَّ عَلَى ذَلِكَ. وَلَا يُوصَفُ بِكَوْنِهِ صَادِقًا لِعَدَمِ مُطَابَقَةِ الْخَبَرِ لِلْمُخْبَرِ. وَإِنَّمَا الصَّادِقُ مَا طَابَقَ الْمُخْبَرَ مَعَ اعْتِقَادِ الْمُخْبِرِ أَنَّهُ كَذَلِكَ. وَالْكَذِبُ مَا لَمْ يُطَابِقِ الْمُخْبَرَ مَعَ اعْتِقَادِهِ أَنَّهُ كَذَلِكَ" اهـ. ثم أجاب الآمدي عن ذلك بقوله (٢/ ١٧، ١٨): "لَا نُسَلِّمُ أَنَّ مَنْ أَخْبَرَ عَنْ كَوْنِ زَيْدٍ

الثَّانِي: أَنَّ أَكْثَرَ الْعُمُومَاتِ وَالْمُطْلَقَاتِ مُخَصَّصَةٌ وَمُقَيَّدَةٌ فَلَوْ كَانَ الْخَبَرُ الَّذِي لَا يُطَابِقُ الْمُخْبَرَ عَنْهُ كَذِبًا لتطرق الكذب إِلَى كَلَامِ الشَّارِعِ.(١)

وقد ذكر الآمدي(٢) في «الإحكام في أصول الأحكام» (٢/ ١٦) هذا الدليل العقلي ضمن أدلة الجاحظ(٣)، وسيأتي مذهب الجاحظ في القول الثالث، ثم أجاب الآمدي عنه بقوله (٢/ ١٧): "وَأَمَّا تَخْصِيصُ عُمُومِ خَبَرِ الْقُرْآنِ وَتَقْيِيدُ مُطْلَقِهِ، فَإِنَّمَا لَمْ يَكُنْ كَذِبًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْخَبَرُ مَحْمُولًا عَلَى ظَاهِرِهِ مِنَ الْعُمُومِ وَالْإِطْلَاقِ؛ لِأَنَّهُ مَصْرُوفٌ عَنْ حَقِيقَتِهِ إِلَى مَجَازِهِ، وَصَرْفُ اللَّفْظِ عَنْ أَحَدِ مَدْلُولَيْهِ إِلَى الْآخَرِ لَا يَكُونُ كَذِبًا، وَسَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ اللَّفْظُ مِنْ قَبِيلِ الْأَلْفَاظِ الْمُشْتَرَكَةِ أَوْ الْمَجَازِيَّةِ.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

فِي الدَّارِ عَلَى اعْتِقَادِ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا وَهُوَ فِيهَا أَنَّ خَبَرَهُ لَا يَكُونُ صَادِقًا، وَإِنْ كَانَ لَا يَسْتَحِقُّ الْمَدْحَ عَلَى الصِّدْقِ. وَكَذَلِكَ لَا نُسَلِّمُ أَنَّ مَنْ أَخْبَرَ بِأَنَّ زَيْدًا فِي الدَّارِ، عَلَى اعْتِقَادِ كَوْنِهِ فِيهَا، وَلَمْ يَكُنْ فِيهَا أَنَّهُ لَيْسَ كَاذِبًا، وَإِنْ كَانَ لَا يَسْتَحِقُّ الذَّمَّ عَلَى كَذِبِهِ؛ لِأَنَّ الْمَدْحَ وَالذَّمَّ لَيْسَ عَلَى نَفْسِ الصِّدْقِ وَالْكَذِبِ لا غَيْرُ، بَلْ عَلَى الصِّدْقِ مَعَ قَصْدِهِ وَالْكَذِبِ مَعَ قَصْدِهِ؛ وَلِهَذَا فَإِنَّ الْأُمَّةَ حَاكِمَةٌ بِأَنَّ الْكَافِرَ الَّذِي عُلِمَ مِنْهُ اعْتِقَادُ بُطْلَانِ رِسَالَةِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ صَادِقٌ بِإِخْبَارِهِ بِنُبُوَّةِ مُحَمَّدٍ لَمَّا كَانَ خَبَرُهُ مُطَابِقًا لِلْمُخْبَرِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُعْتَقِدًا لِذَلِكَ وَلَا قَاصِدًا لِلصِّدْقِ، وَحَاكِمَةٌ بِكَذِبِهِ فِي إِخْبَارِهِ أَنَّهُ لَيْسَ بِرَسُولٍ، وَإِنْ كَانَ مُعْتَقِدًا لِمَا أَخْبَرَ بِهِ لَمَّا كَانَ خَبَرُهُ غَيْرَ مُطَابِقٍ لِلْمُخْبَرِ" اهـ.

(١) «إرشاد الفحول» للشوكاني (١/ ٢٣٥).

(٢) الآمديُّ: هو علي بن محمد بن سالم التغلبي، أبو الحسن، سيف الدين الآمدي، أصولي، باحث. له مصنفات منها: «الإحكام في أصول الأحكام»، و«المبين في شرح معاني الحكماء والمتكلمين». توفي سنة (٦٣١هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء» (٢٢/ ٣٦٤)، و«الأعلام» (٤/ ٣٣٢).

(٣) الجاحظ: هو عمرو بن بحر بن محبوب، أبو عثمان البصري. تتلمذ على النَّظَّام، العلامة المتبحر، ذو الفنون، من شيوخ المعتزلة، صاحب التصانيف، أحد الأذكياء، أخباري علامة، صاحب فنون وأدب باهر، وذكاء بين، ومع ذلك فقد كان من أئمة البدع، وذكر الذهبي أنه كان ماجنا قليل الدين. له مصنفات منها: «الحيوان»، و«البيان والتبيين». توفي سنة (٢٥٥ هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٥٢٦)، و«لسان الميزان» (٦/ ١٩٠)، و«الأعلام» (٥/ ٧٤).

وَلِهَذَا فَإِنَّ مَنْ أَخْبَرَ بِلَفْظٍ مُشْتَرَكٍ وَأَرَادَ بِهِ بَعْضَ مَدْلُولَاتِهِ دُونَ الْبَعْضِ. كَمَا لَوْ قَالَ: (رَأَيْتُ عَيْنًا) وَأَرَادَ بِهِ الْعَيْنَ الْجَارِيَةَ دُونَ الْبَاصِرَةِ، وَبِالْعَكْسِ فَإِنَّهُ لَا يُعَدُّ كَاذِبًا.

وَكَذَلِكَ مَنْ أَخْبَرَ بِلَفْظٍ هُوَ حَقِيقَةٌ فِي شَيْءٍ وَمَجَازٌ فِي شَيْءٍ، وَأَرَادَ جِهَةَ الْمَجَازِ دُونَ الْحَقِيقَةِ؛ فَإِنَّهُ لَا يُعَدُّ كَاذِبًا، وَذَلِكَ كَمَا لَوْ قَالَ: (رَأَيْتُ أَسَدًا) وَأَرَادَ بِهِ الْمَحْمَلَ الْمَجَازِيَّ دُونَ الْحَقِيقِيِّ، وَهُوَ الْإِنْسَانُ" اهـ.(١)

وبالجملة فمذهب النَّظَّام مردود، ويدل لضعفه أيضا ما استدل به الجمهور من الآيات والأحاديث التي سبق ذكرها في القول الأول، وهي تدل على أن الكذب لا ينحصر في مخالفة الاعتقاد، وقصد التعمد، بل يشمله ويشمل الخطأ والسهو كذلك.

القول الثالث: ذهب الجاحظ إلى أن الكذب مخالفة الخبر للواقع والاعتقاد معا، وأثبت واسطة بين الصدق والكذب، فقال: الصادق: هو المطابِق للواقع، مع اعتقاد كونه مطابقًا، والكاذب: غير المطابق، مع اعتقاد كونه غير مطابق. قال: وأما الذي لا اعتقاد يصحبه، فليس بصدقٍ ولا كذب، سواء طابَق الواقع أم لم يطابقه.(٢)

وهذا أيضا يفيد شرط التعمد والقصد(٣)، فلا بد لإطلاق الكذب على الخبر، من

(١) «الإحكام في أصول الأحكام» للآمدي (٢/ ١٧، ١٨).

(٢) انظر: «الإيضاح في علوم البلاغة» للخطيب القزويني (١/ ٦١)، و«الإبهاج في شرح المنهاج» للسبكي (٥/ ١٨٠٨)، و«البحر المحيط» للزركشي (٤/ ٢٢٢)، و«التحصيل من المحصول» لسراج الدين الأرموي (٢/ ٩٤)، و«روح المعاني» للألوسي (١١/ ١١٠)، و«إرشاد الفحول» للشوكاني (١/ ٢٣٢).

(٣) الجاحظ أيضا من المعتزلة، وسبق في كلام المازري والنووي أن المعتزلة يشترطون العمد في الكذب، والقصد إليه، ويقول القرافي في «الفروق» (١/ ٢٥): "وَقَالَ الْجَاحِظُ وَغَيْرُهُ: يُشْتَرَطُ فِي حَقِيقَةِ الْكَذِبِ الْقَصْدُ إلَيْهِ، وَعَدَمُ الْمُطَابَقَةِ" اهـ.

وذكر الزركشي أنه يجوز أن يكون الجاحظ قد راعى بعض أصول المعتزلة في هذه المسألة، وهي قضية التحسين والتقبيح، وأجاب الزركشي عن ذلك فقال في «البحر المحيط» (٤/ ٢٢٢، ٢٢٣): "وَكَأَنَّهُ أَجْرَى الصِّدْقَ مَجْرَى الْعِلْمِ، فَكَمَا أَنَّ الْعِلْمَ يَتَعَلَّقُ بِالشَّيْءِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ مِنْ جِهَةِ صِحَّتِهِ، فَكَذَلِكَ الْخَبَرُ، وَيَجُوزُ أَنَّهُ

الأمرين معا: المخالفة للواقع، والمخالفة لاعتقاد المخبر في نفسه، وأما إذا طابق الخبر الواقع، وخالف اعتقاد المخبر، وكذا إذا خالف الواقع، وطابق اعتقاد المخبر، فلا يكون صدقا ولا كذبا عنده، وفي هذا إثبات واسطة بين الصدق والكذب، وهو خلاف ما عليه الجماهير من أهل العلم من أنه لا يوجد واسطة بينهما، فالخبر إما مطابق للواقع، وإما غير مطابق، فالمطابق هو الصدق، وغير المطابق هو الكذب، ولا واسطة بينهما.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

وذهب الراغب الأصبهاني[1] إلى نحو ما ذكره الجاحظ في إثبات الواسطة، إلا أنه قال: إن ما دون ذلك صدق من جهة، كذب من جهة، يقول الراغب في «المفردات» (ص ٤٧٨، ٤٧٩): "الصِّدْقُ: مطابقة القول الضّمير والمخبر عنه معا، ومتى انخرم شرط من ذلك لم يكن صِدْقًا تامّا، بل إمّا أن لا يوصف بالصّدق، وإمّا أن يوصف تارة بالصّدق، وتارة بالكذب على نظرين مختلفين، كقول كافر إذا قال من غير اعتقاد: محمّدٌ رسول الله، فإنّ هذا يصحّ أن يقال: صِدْقٌ، لكون المخبر عنه كذلك، ويصحّ أن يقال: كذب، لمخالفة قوله ضميره، وبالوجه الثاني إكذاب

رَاعَى أَصْلَهُ الْفَاسِدَ فِي التَّحْسِينِ وَالتَّقْبِيحِ، فَرَاعَى فِي كَوْنِهِ صِدْقًا وُقُوعَهُ حَسَنًا لِمُفَارَقَةِ الصِّدْقِ وَالْكَذِبِ فِي حُسْنِ أَحَدِهِمَا وَقُبْحِ الْآخَرِ، وَلَا يَكُونُ الْخَبَرُ حَسَنًا إِلَّا مَعَ الْمُخْبِرِ بِحَالِ الْمَخْبَرِ عَنْهُ؛ لِأَنَّ تَجْوِيزَهُ عَلَى خِلَافِ مَا أَخْبَرَ يَقْتَضِي قُبْحَهُ، وَنَحْنُ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الصِّدْقَ قَدْ يَقْبُحُ، فَلَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ كَوْنُهُ صِدْقًا عِلَّةً لِحُسْنِهِ، كَكَوْنِهِ كَذِبًا عِلَّةً لِقُبْحِهِ؛ بَلْ لَوْ كَانَ كَوْنُهُ صِدْقًا عِلَّةً تَقْتَضِي الْحُسْنَ، لَكَانَ الْحُسْنُ إِنَّمَا ثَبَتَ إِذَا انْتَفَتْ وُجُوهُ الْقُبْحِ" اهـ.

(١) الرَّاغِبُ الأصبهاني: هو الحسين بن محمد بن المفضل، أبو الحسين الأصبهاني، الملقب بالراغب. قال الذهبي: العلامة الماهر، المحقق الباهر، ثم قال: كان من أذكياء المتكلمين، لم أظفر له بوفاة ولا بترجمة. من مصنفاته: «محاضرات الأدباء»، و«المفردات في غريب القرآن»، وغيرهما. وأرخ الزركلي وفاته في سنة (٥٠٢هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ١٢٠)، و«الأعلام» (٢/ ٢٥٥).

الله تعالى المنافقين حيث قالوا: ﴿نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾[١]" اهـ.[٢]

وقد استدل الجاحظ على ما ذهب إليه بالنص والمعقول:

أَمَّا النَّصُّ فَحِكَايَةُ الْقُرْآنِ عَنِ الْكُفَّارِ قَوْلَهُمْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: ﴿أَفْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَم بِهِۦ جِنَّةٌ﴾[٣].

فَقَسَّمَ الْكُفَّارُ قَوْلَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِلَى الْكَذِبِ وَإِلَى الْجُنُونِ الَّذِي لَا يُتَصَوَّرُ مَعَهُ الْقَصْدُ، مَعَ اعْتِقَادِهِمْ عَدَمَ الْمُطَابَقَةِ فِي الْقِسْمَيْنِ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ لَا يُسَمَّى كَذِبًا إِلَّا إِذَا قُصِدَ لِعَدَمِ مُطَابَقَتِهِ.[٤]

فَوَجْهُ الِاسْتِدْلَالِ بِالْآيَةِ: أَنَّهُ حَصَرَ ذَلِكَ فِي كَوْنِهِ افْتِرَاءً، أَوْ كَلَامَ مجنونٍ، فَعَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِهِ كَلَامَ مَجْنُونٍ لَا يَكُونُ صِدْقًا، لِأَنَّهُمْ لَا يَعْتَقِدُونَ كَوْنَهُ صِدْقًا، وَقَدْ صَرَّحُوا بِنَفْيِ الْكَذِبِ عَنْهُ لِكَوْنِهِ قَسِيمَهُ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِأَنَّ الْمَجْنُونَ لَا يَقُولُ عَنْ قَصْدٍ وَاعْتِقَادٍ.[٥]

وَالْجَوَابُ عن الآية: لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُمْ قَسَّمُوا قَوْلَهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - إِلَى مُطْلَقِ الْكَذِبِ وَالْجُنُونِ؛ بَلْ إِلَى الِافْتِرَاءِ، وَهُوَ أَخَصُّ مِنْ الْكَذِبِ، فَإِنَّ الْكَذِبَ قَدْ يَكُونُ مُخْتَرَعًا مِنْ جِهَةِ الْكَاذِبِ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ غَيْرِهِ فَهَذَا هُوَ الِافْتِرَاءُ، وَمَا تَبِعَ فِيهِ غَيْرَهُ لَا يُقَالُ لَهُ افْتِرَاءٌ، فَهُمْ قَسَّمُوا الْكَذِبَ إِلَى نَوْعَيْهِ: الْمُفْتَرَى وَغَيْرِهِ، لَا أَنَّهُمْ قَسَّمُوا الْكَلَامَ إِلَى الْكَذِبِ وَغَيْرِهِ، فَلَا يَحْصُلُ مَقْصُودُ الْخَصْمِ، وَهَذَا كَقَوْلِنَا فِي زَيْدٍ: هُوَ تَعَمَّدَ

---

(١) سورة المنافقون: جزء من الآية رقم (١).

(٢) وانظر: «شرح عقود الجُمان» للسيوطي (ص ٥٧)، و«التحرير والتنوير» لابن عاشور (١/ ٣٤١)، و«إرشاد العامة إلى معرفة الكذب وأحكامه» للمعلمي اليماني (١٩/ ١٧٧ - «ضمن آثار الشيخ المعلمي»).

(٣) سورة سبأ: جزء من الآية رقم (٨).

(٤) «الفروق» للقرافي (١/ ٢٦).

(٥) «إرشاد الفحول» للشوكاني (١/ ٢٣٣).

الْكَذِبَ أَمْ لَمْ يَتَعَمَّدْهُ، أَوْ نَقُولُ: هُوَ ابْتَدَأَ هَذَا الْكَذِبَ وَتَعَمَّدَهُ، أَوْ اتَّبَعَ فِيهِ غَيْرَهُ، أَوْ نَطَقَ بِهِ غَفْلَةً مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ إِذَا صَرَّحَ بِمِثْلِ هَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى اشْتِرَاطِ الْقَصْدِ فِي حَقِيقَةِ الْكَذِبِ.(١)

يقول الألوسي(٢) في «روح المعاني» (١١/ ٢٨٤، ٢٨٥): "واستدل به أبو عمرو الجاحظ على ما ذهب إليه من أن صدق الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد، وكذبه عدمها معه، وغيرهما ليس بصدق ولا كذب، وذلك أن الكفار وهم عقلاء من أهل اللسان عارفون باللغة حصروا أخبار النبي ﷺ بالبعث في الافتراء والإخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو بالمعنى الأعم، ولا شك أن المراد بالثاني غير الكذب، لأنه قسيمه، وغير الصدق لأنهم اعتقدوا عدمه، وأيضا لا دلالة لقولهم: ﴿أَفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَم بِهِۦ جِنَّةٌۢ﴾ على معنى (أم صدق) بوجه من الوجوه، فيجب أن يكون بعض الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب ليكون ذلك منه بزعمهم وإن كان صادقا في نفس الأمر، وتوضيحه أن ظاهر كلامهم هذا يدل على طلب تعيين أحد حالي النبي ﷺ المستويين في اعتقاد المتكلم حين الإخبار بالبعث وهو يستلزم تعيين أحد حالي الخبر، والاستفهام هاهنا للتقرير فيفيد ثبوت أحد الحالين للخبر، ولا شك أن ثبوت أحدهما لا يثبت الواسطة ما لم

(١) «الفروق» للقرافي (١/ ٢٦).

(٢) الألوسي: هو محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي، شهاب الدين، أبو الثناء: مفسر، محدث، أديب، من المجددين، من أهل بغداد، مولده ووفاته فيها. و(ألوس): ضبطها العلامة محمود الألوسي بالهمزة المقطوعة، قال: وبعضهم ينطقها بالمد، وضبطها الزركلي بمد الهمزة، وقال: نسبة الأسرة الآلوسية إلى جزيرة (آلوس) في وسط نهر الفرات، على خمس مراحل من بغداد. فرّ إليها جد هذه الأسرة من وجه هولاكو التتري عندما دهم بغداد. من كتبه: «روح المعاني» في التفسير، و«حاشية على شرح القطر» في النحو، وغير ذلك. مات سنة (١٢٧٠ هـ). انظر: «المسك الأذفر في نشر مزايا القرنين الثاني عشر والثالث عشر» لمحمود شكري الألوسي (١/ ٩)، و«الأعلام» للزركلي (٧/ ١٧٦).

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

يعتبر تنافيهما، وكذا تنافيهما في الجمع لا يثبتها، بل لا بدّ من تنافيهما في الارتفاع، يعني أن خبره عليه الصلاة والسلام بالبعث لا يخلو عن أحد الأمرين المتنافيين فيكون المراد بالثاني ما هو مناف وقسيم للأول، ومعلوم أنه غير الصدق، فليس الصدق عبارة عن مطابقة الواقع فقط، والكذب عن عدم المطابقة له كما يقول الجمهور، أو عن مطابقة الاعتقاد له وعدم مطابقته له كما يقول النظام، فيكونان عبارتين عن مطابقتهما وعدم مطابقتهما وتثبت الواسطة" اهـ.

وأجيب عنه بأن الافتراء هو الكذب عن عمد، فهو نوع من الكذب، فلا يمتنع أن يكون الإخبار حال الجنون كذبًا أيضًا، لجواز أن يكون نوعًا آخر من الكذب وهو الكذب لا عن عمد، فيكون التقسيم للخبر مطلقًا، والمعنى (افترى أم لم يفتر؟)، وعبر عن الثاني بقوله: (أم به جنة)؛ لأن المجنون لا افتراء له.[١]

وقيل: المعنى افترى أم لم يفتر بل به جنون، وكلام المجنون ليس بخبر، لأنه لا قصد له يعتد به ولا شعور، فيكون مرادهم حصره في كونه خبرا كاذبا أو ليس بخبر، فلا يثبت خبر لا يكون صادقا ولا كاذبا.[٢]

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الِافْتِرَاءَ أَخَصُّ مِنَ الْكَذِبِ، وَمُقَابِلُهُ قَدْ يَكُونُ كَذِبًا، وَإِنْ سَلِمَ فَقَدْ لَا يَكُونُ خَبَرًا، فَيَكُونُ هَذَا حَصْرًا لِلْكَذِبِ فِي نَوْعَيْهِ الْكَذِبِ عَنْ عَمْدٍ، وَالْكَذِبِ لَا عَنْ عَمْدٍ.[٣]

وَأَمَّا الْمَعْقُولُ، فقد احتج الجاحظ بنحو ما احتج به النظام من الأدلة العقلية[٤]،

---

(١) «الإيضاح في علوم البلاغة» للخطيب القزويني (١/ ٦٢). وانظر: «روح المعاني» للألوسي (١١/ ٢٨٥)، و«إرشاد الفحول» للشوكاني (١/ ٢٣٣).

(٢) «روح المعاني» للألوسي (١١/ ٢٨٥). وانظر: «إرشاد الفحول» للشوكاني (١/ ٢٣٣).

(٣) «إرشاد الفحول» للشوكاني (١/ ٢٣٣).

(٤) انظر: «إرشاد الفحول» للشوكاني (١/ ٢٣٣).

يقول الفخر الرازي في «المحصول» (٤/ ٢٢٥): "للجاحظ أن يحتج على قوله بالنص والمعقول ... وأما المعقول فمن وجهين: الأول: أن من غلب على ظنه أن زيدا في الدار فأخبر عن كونه في الدار ثم ظهر أنه ما كان كذلك، لم يقل أحد: إنه كذب في هذا الخبر. الثاني: أن أكثر العمومات والمطلقات مخصصة ومقيدة فلو كان الخبر الذي لا يطابق المخبر كذبا لتطرق الكذب إلى كلام الشارع" اهـ. وقد تقدم ذكر نحو هذين الوجهين والجواب عنهما في القول الثاني عند ذكر أدلة النظام من المعقول.

وذكر الآمدي هذين الوجهين في «الإحكام» (٢/ ١٦، ١٧)، وجعلهما في وجه واحد، ثم ذكر وجها ثانيا يتعلق بالواسطة، فقال: "الثَّانِي: أَنَّهُ إِذَا جَازَ أَنْ يَفْرِضَ فِي الِاعْتِقَادِ وَاسِطَةً بَيْنَ كَوْنِهِ عِلْمًا أَوْ جَهْلًا، لَا يُوصَفُ بِكَوْنِهِ عِلْمًا، وَلَا جَهْلًا مُرَكَّبًا، كَاعْتِقَادِ الْعَامِّيِّ الْمُقَلِّدِ وُجُودَ الْإِلَهِ تَعَالَى، جَازَ أَنْ يُفْرَضَ بَيْنَ الصَّادِقِ وَالْكَاذِبِ خَبَرٌ لَيْسَ بِصَادِقٍ وَلَا كَاذِبٍ" اهـ.

ثم أجاب الآمدي عن هذا الوجه بقوله (٢/ ١٨): "وَعَنِ الْوَجْهِ الثَّانِي أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنَ انْقِسَامِ الِاعْتِقَادِ إِلَى عِلْمٍ وَجَهْلٍ مُرَكَّبٍ، وَحَالَةٍ مُتَوَسِّطَةٍ لَيْسَتْ عِلْمًا وَلَا جَهْلًا مُرَكَّبًا، انْقِسَامُ الْخَبَرِ إِلَى صِدْقٍ وَكَذِبٍ، وَمَا لَيْسَ بِصِدْقٍ وَلَا كَذِبٍ، إِذْ هُوَ قِيَاسٌ تَمْثِيلِيٌّ مِنْ غَيْرِ جَامِعٍ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ كَافِيًا، لَوَجَبَ أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ أَيْضًا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ وَاسِطَةٌ، وَهُوَ مُحَالٌ" اهـ.

وقد اختلف الأصوليون في حقيقة الخلاف بين مذهب الجمهور ومذهب الجاحظ في إثبات واسطة بين الصدق والكذب، هل هو خلاف لفظي لا أثر له؟ أم أنه خلاف معنوي له أثر في بعض الأحكام الفرعية؟

فذهب الفخر الرازي والآمدي والقرافي، وكثير من الأصوليين إلى أن الخلاف بين الجاحظ والجمهور خلاف لفظي لا أثر له، حيث إن أحد الخصمين يطلق اسم الصدق والكذب على مالا يطلقه الآخر إلا بشرط، واستدلوا بأن الخلاف راجع إلى

المقصد والمراد من الصدق والكذب، فمن عرف الصدق بمطابقة الواقع، دون نظر لمخالفة اعتقاد المخبر، والكذب بمخالفة الواقع دون نظر أيضا لاعتقاده أوتعمده للمخالفة أو قصده لذلك، فالعلم باستحالة حصول الواسطة بينهما مستحيلة، لأن الخبر إما مطابق للواقع، وإما غير مطابق، والأول: الصدق. والثاني: الكذب. ومن عرف الكذب بمخالفة الواقع والاعتقاد معا، فإنه يثبت الواسطة بين الصدق والكذب، وهو مالا يكون معلوما مطابقته وعدم مطابقته.(١)

ويرى بعض الأصوليين أن هذا الخلاف معنوي، وأنه أثَّر في بعض الفروع الفقهية، وأن الحكم في بعض المسائل الفقهية اختلف نتيجة للخلاف في هذه المسألة.(٢)

والراجح أن الخلاف لفظي، لما سبق من دليلهم على ذلك، ولاتفاق المذهبين على المعنى، مع اختلافهم في الاصطلاح والتعبير.(٣)

والخلاصة: أن الجاحظ عرف الكذب بأنه مخالفة الخبر للواقع والاعتقاد معا، وأنه أثبت واسطة بين الصدق والكذب، واشتراطه لمخالفة الاعتقاد يفيد اشتراط تعمد الكذب والقصد إليه، وهذا ضعيف لما تقدم في القول الأول من الأدلة التي استدل بها الجمهور من الكتاب والسنة، والتي تفيد أن الكذب يطلق على العمد وغيره، فلا يشترط فيه العمد، كما ذهب إليه الجاحظ، والله أعلم.

---

(١) انظر: «المحصول» للرازي (٢/ ٢٢٤)، «الإحكام في أصول الأحكام» للآمدي (٢/ ١٨)، و«شرح تنقح الفصول في اختصار المحصول في الأصول» للقرافي (ص ٢٧٢)، و«الخلاف اللفظي عند الأصوليين» للدكتور عبد الكريم النملة (٢/ ٣١- ٣٦).

(٢) انظر: «التمهيد في تخريج الفروع على الأصول» للإسنوي (ص ٤٤٥)، و«البحر المحيط في أصول الفقه» للزركشي (٤/ ٢٢٢)، و«الخلاف اللفظي عند الأصوليين» (٢/ ٣١- ٣٦).

(٣) «الخلاف اللفظي عند الأصوليين» (٢/ ٣٥، ٣٦).

القول الرابع: الكذب: ما خالف الواقع والاعتقاد، أو أحدهما.

وهذا القول أجمع الأقوال، وهو اختيار الإمام الشوكاني، فقال في «إرشاد الفحول» (١/ ٢٣٦، ٢٣٧): "وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي: أَنَّ الْخَبَرَ لَا يَتَّصِفُ بِالصِّدْقِ إِلَّا إِذَا جَمَعَ بَيْنَ مُطَابَقَةِ الْوَاقِعِ وَالِاعْتِقَادِ، فَإِنْ خَالَفَهُمَا أَوْ أَحَدَهُمَا فَكَذِبٌ فَيُقَالُ فِي تَعْرِيفِهِمَا هَكَذَا: الصِّدْقُ: مَا طَابَقَ الْوَاقِعَ وَالِاعْتِقَادَ. وَالْكَذِبُ: مَا خَالَفَهُمَا أَوْ أَحَدَهُمَا، وَلَا يَلْزَمُ عَلَى هَذَا ثُبُوتُ وَاسِطَةٍ؛ لِأَنَّ الْمُعْتَبَرَ هُوَ كَلَامُ الْعُقَلَاءِ، فَلَا يَرِدُ كَلَامُ السَّاهِي وَالْمَجْنُونِ وَالنَّائِمِ، وَجَمِيعُ أَدِلَّةِ الْأَقْوَالِ الْمُتَقَدِّمَةِ تَصْلُحُ لِلِاسْتِدْلَالِ بِهَا عَلَى هَذَا، وَلَا يَرِدُ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِمَّا وَرَدَ عَلَيْهَا.

فَإِنْ قُلْتَ: مِنْ جُمْلَةِ مَا اسْتَدَلَّ بِهِ الْجُمْهُورُ الْإِجْمَاعُ عَلَى تَصْدِيقِ الْكَافِرِ إِذَا قَالَ: (الْإِسْلَامُ حَقٌّ)، وَهُوَ إِنَّمَا طَابَقَ الْوَاقِعَ لَا الِاعْتِقَادَ، قُلْتُ: لَيْسَ النِّزَاعُ إِلَّا فِي مَدْلُولِ الصِّدْقِ وَالْكَذِبِ لُغَةً لَا شَرْعًا، وَهَذَا الْإِجْمَاعُ إِنَّمَا هُوَ مِنْ أَهْلِ الشَّرْعِ لَا من أهل اللغة، والدليل الذي مُسْتَنَدُ إِجْمَاعِهِمْ شَرْعِيٌّ لَا لُغَوِيٌّ، وَلَكِنَّ الْكَذِبَ الْمَذْمُومَ شَرْعًا هُوَ الْمُخَالِفُ لِلِاعْتِقَادِ سَوَاءٌ طَابَقَ الْوَاقِعَ أَوْ خَالَفَهُ، وَذَلِكَ لَا يَمْنَعُ مِنْ صِدْقِ وَصْفِ مَا خَالَفَ الْوَاقِعَ وَطَابَقَ الِاعْتِقَادَ بالكذب لغة" اهـ.

وبعد هذا العرض للأقوال الواردة في تعريف الكذب، فالذي أميل إليه في تعريف الكذب هو ما اختاره الإمام الشوكاني، لأنه جمع بين كل الأدلة والأقوال السابقة، فالكذب: مخالفة الخبر للواقع والاعتقاد معا أو مخالفته لأحدهما، ثم إن المخالفة للواقع تشمل العمد والخطأ، للأدلة المذكورة في القول الأول، فإنها تدل على أن الكذب يشمل العمد وما يقع خطأ وسهوا دون قصد لتعمد الكذب فيه، والله أعلم.

المطلب الثاني: الأصل في إطلاق لفظ (الكذب) في عرف العلماء وأهل الحديث

تقدم أن الكذب: عدم مطابقة الخبر للواقع، عمدا كان أو سهوا، أو عدم مطابقته للاعتقاد، أو لهما معا. فالخبر إذا لم يطابق الواقع كان كذبا، سواء كان المخبر متعمدا لذلك، أو أن ذلك وقع منه على سبيل الخطأ والسهو والنسيان.

وهنا يرد سؤال مهم ألا وهو: ما الأصل في إطلاق العلماء والمحدثين للفظ الكذب، هل يعنون به العمد؟ أم يعنون السهو والخطأ؟ بمعنى: أنني إذا وقفت على قول لعالم أطلق فيه لفظ الكذب على شخص ما، فهل أفهم من ذلك أن الشخص الذي قيل فيه هذا القول يتعمد الكذب؟ أم أن المراد أنه يخطئ؟

أقول وبالله التوفيق:

اختلف العلماء في هذه المسألة، فذهب بعض العلماء إلى أنه لا يحمل على واحد منهما إلا بقرينة، لأن الكذب كما يطلق في اللغة على العمد والافتراء، فإنه يطلق أيضا على الخطأ والسهو، وهذا ظاهر مذهب جماعة من أئمة الشافعية، فإنهم جعلوا لفظ (كذاب) من الجرح غير المفسر الذي يحتاج لبيان وتفسير ممن قاله، وعللوا ذلك بأن الكذب يراد به الغلط أيضا، يقول الإمام الزركشي في كتابه الماتع «البحر المحيط في أصول الفقه» (٢/ ٢٩٦): "وَإِذْ ثَبَتَ أَنَّ بَيَانَ السَّبَبِ فِي الْجَرْحِ شَرْطٌ، قَالَ أَصْحَابُنَا وَمِنْهُمْ

الصَّيْرَفِيُّ[١]، وَابْنُ فُورَكٍ[٢]، وَالْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ[٣]: لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُمْ: فُلَانٌ لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَلَا فُلَانٌ ضَعِيفٌ، وَلَا لَيِّنٌ، مَا ذَا بِالْكَذَّابِ؟ اسْتُفْسِرَ، وَقِيلَ لَهُ: مَا تَعْنِي؟ أَتَعَمَّدَ الْكَذِبَ؟ فَإِنْ قَالَ: نَعَمْ، تُوُقِّفَ فِي خَبَرِهِ وَإِلَّا فَلَا، لِأَنَّ الْكَذِبَ لُغَةً يَحْتَمِلُ الْغَلَطَ، وَوَضْعَ الشَّيْءِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ: (كَذَبَ أَبُو مُحَمَّدٍ) فِي حَدِيثِ الْوِتْرِ. يَعْنِي: غَلَطَ" اهـ.[٤] فهذا مفاده أنه لا يحمل على أحدهما إلا إذا بين وفسر.

وإلى هذا ذهب ابن الوزير[٥] أيضا، وصرَّح بأن لفظ (كذاب) يحتاج لتفسير، وأنه لا يدل

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

(١) الصَّيْرَفِيُّ: هو محمد بن عبد الله، أبو بكر الصيرفي، الفقيه الأصولي، أحد المتكلمين، من فقهاء الشافعية، من أهل بغداد. قَالَ الْقفال الشَّاشِي: كَانَ أعلم النَّاس بالأصول بعد الشَّافِعِي. من مصنفاته: «البيان في دلائل الإعلام على أصول الأحكام»، و«الفرائض»، وغير ذلك. مات سنة (٣٣٠هـ). انظر: «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (١/ ١١٦)، و«الأعلام» للزركلي (٦/ ٢٢٤).

(٢) ابْنُ فُورَكَ: هو مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فُورَكَ، أَبُو بَكْرٍ الأَصْبَهَانِيُّ. الإِمَامُ، العَلاَّمَةُ، الصَّالِحُ، شَيْخُ المُتَكَلِّمِينَ، وَاعِظٌ عَالِمٌ بالأُصُولِ وَالْكَلاَمِ، مِنْ فُقَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ. له مصنفات كثيرة، منها: «غريب القرآن»، و«مشكل الحديث». مات سنة (٤٠٦هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٢١٤)، و«الأعلام» (٦/ ٨٣).

(٣) الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّب: هو القاضي طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر، أبو الطيب الطبري الشافعي، الإمام، العلامة، شيخ الإسلام، فقيه بغداد، من أعيان الشافعية. من مصنفاته: «شرح مختصر المزني»، و«جواب في السماع والغناء»، وغير ذلك. مات سنة (٤٥٠هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٦٦٨)، و«طبقات الشافعية الكبرى» (٥/ ١٢)، و«الأعلام» (٣/ ٢٢٢).

(٤) نقل السيوطي في «تدريب الراوي» (١/ ٥١٥) عبارة الصيرفي، فقال: "قَالَ الصَيْرَفِيُّ: وَكَذَا إِذَا قَالُوا: فُلَانٌ كَذَّابٌ؛ لَا بُدَّ مِنْ بَيَانِهِ؛ لِأَنَّ الْكَذِبَ يَحْتَمِلُ الْغَلَطَ، كَقَوْلِهِ: (كَذَبَ أَبُو مُحَمَّدٍ)" اهـ.

(٥) ابْنُ الوَزِير: هو مُحَمَّد بن إِبْرَاهِيم بن علي بن المرتضى بن الْمفضل، أبو عبد الله، عز الدين، من آل الوزير. قال الشوكاني: تبحر فِي جَمِيع الْعُلُوم، وفَاق الأقران، واشتهر صيته، وَبعد ذكره، وطار علمه فِي الأقطار. وقال أيضا: وَلَو قلت: إن الْيمن لم ينجب مثله لم أبعد عَن الصَّوَاب، وَفِي هَذَا الْوَصْف مَا لا يُحْتَاج مَعَه إِلَى غَيره. له

على التعمد إلا بقرينة صحيحة؛ يقول ابن الوزير في «الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم ﷺ» (١/ ١٩٩): "ومن لطيف علم هذا الباب: أن يعلم أنّ لفظة (كذّاب) قد يطلقها كثير من المتعنّتين في الجرح على من يهم ويخطىء في حديثه، وإن لم يتبيّن أنّه تعمّد ذلك، ولا تبيّن أنّ خطأه أكثر من صوابه ولا مثله، ومن طالع كتب الجرح والتّعديل عرف ما ذكرته، وهذا يدلّ على أنَّ هذا اللفظ من جملة الألفاظ المطلقة التي لم يفسّر سببها، ولهذا أطلقه كثير من الثّقات على جماعة من الرّفعاء من أهل الصّدق والأمانة، فاحذر أن تغترّ بذلك في حقٍّ من قيل فيه من الثّقات الرّفعاء، فالكذب في الحقيقة اللّغوية ينطلق على الوهم والعمد معًا ويحتاج إلى التّفسير، إلا أن يدلّ على التّعمد قرينة صحيحة" اهـ.

وقد خالف في ذلك الأمير الصنعاني[١]، وتعقب ابن الوزير فيما ذهب إليه، وقرر أن الأصل في إطلاق المحدثين للكذب أنهم يعنون العمد، وأنه لا بد لتفسيره بالوهم والخطأ من قرينة تدل على ذلك، يقول الأمير الصنعاني في «توضيح الأفكار» (٢/ ٢٩٥- ٢٩٧): "(ولا يغرنَّك قول المحدثين: «فلان كذَّاب»؛ فقد يطلقون ذلك على مَنْ يكذب مخطئًا لا متعمِّداً؛ لأنَّ الحقيقة اللغوية)[٢] لمسمى الكذب (تقتضي أنه كذَّاب) إذ الكذب لغة: الإخبار بخلاف الواقع؛ ولا يشترط فيه العَمْدِيَّة، نعم

كتب نفائس، منها: «العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم»، و«البرهان القاطع في إثبات الصانع». مات سنة (٨٤٠هـ). انظر: «البدر الطالع» للشوكاني (٢/ ٨١)، و«الأعلام» (٥/ ٣٠٠).

(١) الأمير الصنعاني: هو محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير: مجتهد، من بيت الإمامة في اليمن. يلقب (المؤيد بالله) ابن المتوكل على الله. أصيب بمحن كثيرة من الجهلاء والعوام. له نحو مائة مؤلف، ذكر صديق حسن خان أن أكثرها عنده (في الهند). من كتبه «توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار»، و«سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام». مات سنة (١١٨٢هـ). انظر: «الأعلام» (٦/ ٣٨).

(٢) ما بين القوسين هنا، وكذا ما سيأتي في كلام الصنعاني كلام ابن الوزير في كتابه «تنقيح الأنظار في معرفة علوم الآثار» (ص ١٤٠، ١٤١)، وهو الكتاب الذي شرحه الصنعاني في «توضيح الأفكار».

العَمْدِيَّة شرط في الإثم. على أنه لا يخفى أنَّ الأصل في إطلاق المحدِّثين للكذب فيمن يصفونه به، هو الكذب حقيقة الصادر عن عمد، يعرف ذلك من تصرفاتهم. وإذا كان هو الأصل، فلا بد من قرينة على أنهم أرادوا به الوهم، كما أفاده قوله[1]: (ولهذا وصَفوا بذلك خَلقًا من أهل الصدق إذا وهموا)، فإنَّ القرينة كونهم وصَفوا بذلك مَن يُعرف بالصدق. (والصواب أنه لا يسمى من وهم كذابا؛ لأن العرف في الكذاب أنه المتعمد، كما قاله الجاحظ)، فإنه يقول: الكذب عدم المطابقة مع الاعتقاد. كما عرف في الأصول وعلم البيان من حقيقة مذهبه، وقد رد أئمة الأصول والبيان ما ذهب إليه، وأن التعمد أمرٌ قلبيٌّ لا يطلع عليه، فالأصل هو العمد. (ولهذا) أي لأجل أن الكذب في عرف اللغة إنما هو للمتعمد (قالت عائشة في ابن عمر: ما كذب، ولكنه وهم. وهو) أي اللفظ الذي قالته عائشة (ثابت في «الصحيح»[2]، وهي من أهل اللسان).

فإنه أخرج مسلم بألفاظ كثيرة من طرق عن عمرة بنت عبد الرحمن، أنها سمعت عائشة، وذكر لها أن عبد الله بن عمر يقول: إن الميت ليعذب ببكاء الحي. فقالت عائشة: يغفر الله لأبي عبد الرحمن، أما أنه لم يكذب، ولكنه نسي أو أخطأ، إنما مر رسول الله ﷺ على يهودية يُبْكَى عليها، فقال: «إنهم ليبكون عليها، وإنها لتعذب في قبرها» قلت: ولا يخفى أن عائشة ﵂ لم تطلق الكذب على الوهم، ولا الكذاب على الواهم الذي بحث المصنف فيه، فما في كلامها حجة له؛ فإنها نفت الكذب عن ابن عمر ﵄، وأثبتت له الوهم مع أنه قال المصنف: إن الحقيقة اللغوية إطلاق الكذب على المخطيء غير المتعمد، وابن عمر هنا عند عائشة مخطٍ، ونفت عنه الكذب، (وهي) كما قال (من أهل اللسان) أي: اللغة قبل هذا العرف الذي خصَّصه بالمتعمد، فتأمل" اهـ.

---

(١) يعني ابن الوزير.

(٢) سبق تخريجه.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

وهذا من الصنعاني حسن رائق، ومن تأمل أقوال أهل العلم والنماذج المذكورة في هذا البحث تبين له رجحان ما ذهب إليه الأمير الصنعاني من أن الأصل في إطلاق العلماء للكذب أنهم يعنون العمد، وإنما نلجأ لتفسير الكذب بالوهم والخطأ لقرائن ظهرت في تلك الأقوال والنماذج، أو فيمن قيل فيه ذلك.

وقد بين المعلمي اليماني[1] أيضا أن الظاهر والغالب في العرف والمتبادر من إطلاق لفظ (الكذب) أنه يعني التعمد، فقال في «الأنوار الكاشفة» (١٢/ ١٠٠ - ضمن «آثار الشيخ المعلمي»): "والراجح ما عليه الجمهور أن الكذب مخالفة الخبر للواقع، لكن المتبادر من قولك: كذب فلان، أو: فلان كاذب ونحو ذلك أنه تعمَّد، فمن ثَمَّ لا يقال ذلك للمخطئ، إلا أنه ربما قيل له ذلك تنبيهًا على أنه قصَّر. (راجع كتاب «الرد على الإخنائي» ص ٢١)" اهـ. وذكر في «الأنوار الكاشفة» أيضا تعريف الجمهور للكذب، وكذا تعريف الجاحظ له، ثم قال (١٢/ ٤٣٨، ٤٣٩ - ضمن «آثار الشيخ المعلمي»): "والتحقيق عندي أنه إذا قيل: (هذا القول كذب) ونحو ذلك، كما يقال بصرف النظر عن المُخبِر فهو بمعنى (مخالف للواقع) فأما (كذب) بلفظ الماضي أو (يكذب) أو (كاذب) ونحو ذلك من الكلمات التي يلاحَظ معها المخبِر، فالعُرف العامّ يخصّها بالعمد، ألا ترى أن في أخبار النبي ﷺ في الأمور الدنيوية ما قيل فيه: إنه خطأ، وكلّ عاقل ينفر عن أن يقال: (كَذَب ...) أو (هو كاذب). والسرّ في هذا - والله

(١) المُعَلِّمِيُّ اليماني: هو عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعَلِّمِيُّ العُتْمِي اليماني: العلامة المحدث الفقيه النحوي الأديب، لقب بذهبي العصر، صاحب التصانيف النافعة والتحقيقات الباهرة. له تصانيف منها: «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل»، و«الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة». توفي سنة (١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م). انظر: «الأعلام» (٣/ ٣٤٢)، و«المدخل إلى آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني» (١/ ٣٥، وما بعدها- ضمن «آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني»).

أعلم - أن الغالب في أفعال الإنسان العمدُ، فإذا قيل: (كذب فلان) كان الظاهر بمقتضى الغلبة أنه تعمَّد. كما أنك إذا قلتَ: (رأيت فلانًا يشرب الخمر) كان هذا ذمًّا بيِّنًا لأن المفهوم من ذلك أنه عامد عالم. فعلى هذا إذا كنت تعلم أنه إنما شربها وهو يجهل أنها خمر لم يكن لك إطلاق الكلمة المذكورة، بل يلزمك بيان الحقيقة كما هي. فكذلك قولك: (كذب فلان) الظاهر أنه تعمد، فمن ثَمَّ جرى العرفُ بأن لا يقال ذلك إلا عند التعمُّد. وعلى هذا عمل الناس قديمًا وحديثًا، إلا أنه إن ظهر أن المُخبِر اعتمد على ظنٍّ لم يكن له أن يعتمد عليه، وبعبارة أخرى: أنه مقصِّر، فإنه يقال: (كذب) كما قال النبي ﷺ: «كذب أبو السنابل»[1]، وغيرها

(١) أخرجه أحمدُ في «مسنده» (٧/ ٣٠٥، ح رقم ٤٢٧٣)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ خِلَاسٍ، وَعَنْ أَبِي حَسَّانَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ سُبَيْعَةَ بِنْتَ الْحَارِثِ وَضَعَتْ حَمْلَهَا بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِخَمْسَ عَشْرَةَ لَيْلَةً، فَدَخَلَ عَلَيْهَا أَبُو السَّنَابِلِ، فَقَالَ: كَأَنَّكِ تُحَدِّثِينَ نَفْسَكِ بِالْبَاءَةِ؟! مَالَكِ ذَلِكَ حَتَّى يَنْقَضِيَ أَبْعَدُ الْأَجَلَيْنِ، فَانْطَلَقَتْ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَأَخْبَرَتْهُ بِمَا قَالَ أَبُو السَّنَابِلِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «كَذَبَ أَبُو السَّنَابِلِ، إِذَا أَتَاكِ أَحَدٌ تَرْضَيْنَهُ، فَائْتِينِي بِهِ» - أَوْ قَالَ: «فَأْنْبِئِينِي» - فَأَخْبَرَهَا أَنَّ عِدَّتَهَا قَدِ انْقَضَتْ.

وهذا سندٌ ضعيفٌ، فيه سعيد بن أبي عروبة، وقد اختلط، والراجح أن سماع محمد بن جعفر منه بعد الاختلاط، فقد ذهب عبد الرحمن بن مهدي إلى أن محمد بن جعفر سمع من سعيد بعد الاختلاط، وأنكر ابن مكرم ذلك، واحتج بقول محمد بن جعفر: ما أتيت شعبة حتى فرغت من سعيد بن أبي عروبة. وما ذكره ابن مكرم يفيد أنه سمع منه قديما، وهذا لا ينفي أنه سمع منه بعد الاختلاط أيضا. والله أعلم. ينظر «الكامل» لابن عدي (١/ ٢٨٣، و٥/ ٥١٦)، و«شرح علل الترمذي» (٢/ ٥٦٧).

وقد أعلَّ الإمام أحمد بن حنبل رواية محمد بن جعفر هذه، وبين أنه أخطأ في وصلها، وأن الصحيح في هذه الرواية أنها مرسلة (ليس فيها عبد الله بن مسعود ﷺ)، يقول عبد الله بن أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» (٣/ ١٨٥، ح رقم ٤٧٩٥): "سَمِعت أبي يَقُول فِي حَدِيث غنْدر، عَن إِسْمَاعِيل، عَن قَتَادَة، عَن خلاس، وَعَن أبي حسان، عَن عَبْد الله بْن عتبَة بن مَسْعُود، عَن عبد الله بن مَسْعُود، أَن سبيعة بنت الْحَارِث وضعت حملهَا بعد وَفَاة زَوجهَا: أَخطَأ فِيهِ غنْدر، قَالَ: عَن عبد الله، وخالفوه، لَيْسَ هُوَ عَن عبد الله - يَعْنِي مُرْسلا -" اهـ.

وما ذهب إليه الإمام أحمد هو الصحيح، فقد خولف محمد بن جعفر في إسناده عن سعيد، فرواه عَبْدُ اللهِ بْنُ بَكْرٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ خِلَاسٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ مرسلا. أخرجه أحمد (٧/ ٣٠٦، ح رقم ٤٢٧٤)، وقال: "ليس فيه ابن مسعود" اهـ. ثم قال أحمد (٧/ ٣٠٨، رقم ٤٢٧٥): "وقَالَ عَبْدُ الْوَهَّابِ: عَنْ خِلَاسٍ، عَنِ ابْنِ عُتْبَةَ، مُرْسَلٌ" اهـ. يعني أن عبد الوهاب تابع عبد الله بن بكر أيضا على إرساله. ورواه يزيد بن زريع، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أبي حسانٍ، وخِلاس جميعًا، عن عبد الله بن عتبة: أن سُبيعة بنت الحارث توفي زوجها، الحديث. أخرجه البيهقي في «المدخل إلى علم السنن» (١/ ٣٣٦، رقم ٧١٣)، ثم قال: "وبمعناه رواه محمد بن سيرين، عن عبد الله بن عتبة، وهو مرسل جيد" اهـ.

ولا شك أن رواية عبد الله بن بكر، وعبد الوهاب بن عطاء، ويزيد بن زريع عن سعيد بن أبي عروبة أصح من رواية محمد بن جعفر، لأنهم جماعة، وحفظ الجماعة أولى من حفظ الواحد، كما أن سماع عبد الله بن بكر ويزيد بن زريع من سعيد قبل الاختلاط [انظر لسماع عبد الله بن بكر من سعيد: «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد، رواية ابنه عبد الله (٣/ ٢٩٦، رقم ٥٣١٥)، و«تاريخ بغداد» (١١/ ٧٧)، ولسماع يزيد بن زريع من سعيد بن أبي عروبة انظر: «الثقات» لابن حبان (٦/ ٣٦٠)، و«الكامل» لابن عدي (٥/ ٥١٥، ٥٢٣)، و«الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات» لابن الكيال (ص ١٩٥)]، وأما سماع عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ عَطَاءٍ من سعيد فمختلف فيه، وَالرَّاجِحُ أَنَّهُ سَمِعَ مِنْهُ قَبْلَ الاخْتِلَاطِ وَبَعْدَهُ، وَأَنَّهُ لا يُمَيِّزُ بَيْنَ مَا سَمِعَهُ منه في الحَالَيْنِ، كَمَا صَرَّحَ عَبْدُ الْوَهَّابِ نَفْسُهُ [انظر: «سؤالات الآجري أبا داود» (١/ ٣٤٩، رقم ٦٠٨)، و«شرح علل الترمذي» (٢/ ٥٦٦، ٥٦٧، و٥٦٩، و٥٧٠)]. إلا أن متابعة عبد الله بن بكر ويزيد بن زريع له تدل على أنه سمع منه هذا الحديث قبل الاختلاط.

ويؤيد ذلك أيضا أن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وابن سيرين روياه عن عبد الله بن عتبة فأرسلاه:

فأخرجه الشافعي في «الأم»: كتاب العدد، عدة الوفاة (٦/ ٥٦٨، رقم ٢٥٤٤)، وفي «الرسالة» (ص ٥٧٤-٥٧٥)، ومن طريقه البغوي في «شرح السنة»: كتاب العدة، بَاب عِدَّةِ الْمُتَوَفَّى عَنها زَوْجُها إِذا كانَتْ حَاملا (٩/ ٣٠٤، رقم ٢٣٨٨)، وفي «تفسيره» (٨/ ١٥٣)، وكذا البيهقي في «السنن الكبرى»: كتاب العدد، بابُ عِدَّةِ الحامِلِ مِنَ الوَفاةِ (١٥/ ٥٣٤، ٥٣٥، رقم ١٥٥٥٦)، وفي «معرفة السنن والآثار»: كتاب اللعان، باب عدة الوفاة (١١/ ٢٠٥، رقم ١٥٢٨٣). وسعيد بن منصور في «سننه» (١/ ٣٥٠، رقم ١٥٠٦- الفرائض). وابن عبد البر في «الاستذكار» (١٨/ ١٧٤، ١٧٥، رقم ٢٧٣٩٦، ٢٧٣٩٧): من طريق ابن أبي عمر. والبيهقي في «السنن الكبرى»: الموضع السابق (١٥/ ٥٣٤، ٥٣٥، رقم ١٥٥٥٦): من طريق سعدان بن نصر؛ أربعتهم (الشافعي،

وسعيد بن منصور، وابن أبي عمر، وسعدان بن نصر)، عن سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبدالله ابن عتبة، عن أبيه، أن سبيعة بنت الحارث ... الحديث مرسلا. قال البيهقيُّ: "وهَذِه الرِّوايَةُ مُرسَلَةٌ، وفيما قَبلَها مِنَ الموصولِ كِفايَةٌ" اهـ.

وأخرجه الدارقطني في «العلل» (١٥/ ٣٠٧): من طريق عَبْدِ الْوَهَّابِ. وَالْبَيْهَقِيُّ في «السنن الكبرى»: كتاب الشهادات، باب الرَّجُلِ مِنْ أَهْلِ الْفِقْهِ يُسْأَلُ عَنِ الرَّجُلِ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ (٢١/ ٩٤- ٩٥، رقم ٢٠٩٥٤): من طريق حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ؛ كلاهما (عَبْدُ الْوَهَّابِ، وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ)، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ، أَنَّ سُبَيْعَةَ بِنْتَ الْحَارِثِ وَضَعَتْ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا... الحديث. قال البيهقيُّ: "هَذَا مُرْسَلٌ حَسَنٌ، وَلَهُ شَوَاهِدُ" اهـ.

ولقوله ﷺ: «كَذَبَ أَبُو السَّنَابِلِ» شاهدين:

أحدهما: عن أبي سلمة بن عبد الرحمن مرسلا، أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه»: كِتَابُ الطَّلَاقِ، بَابٌ الْمُطَلَّقَةِ يَمُوتُ عَنْهَا زَوْجُهَا وَهِيَ فِي عِدَّتِهَا، أَوْ تَمُوتُ فِي الْعِدَّةِ (٥/ ٤٦٣، رقم ١٢٤٧٧)، عَن مَعْمَرٍ، عَن يَحيَى ابنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَن أَبِي سَلَمَةَ بنِ عَبدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: سُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَأَبو هُرَيرَةَ، عَن رَجُلٍ تُوُفِّيَ عَنِ امْرَأَتِهِ فَوَضَعَتْ قَبْلَ أَنَّ تَمْضِيَ لَهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ ... فذكره، وفيه: فَأَرْسَلَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَأَبو هُرَيرَةَ إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ، وَهِيَ فِي حُجْرَتِهَا، وَهُمْ فِي المَسْجِدِ يَسْأَلُونَهَا، فَأَخْبَرَتْ أَنَّ سُبَيْعَةَ بِنْتَ الْحَارِثِ تُوُفِّيَ عَنْهَا زَوْجُهَا ... وفي آخره: قَالَ: وَحَسِبْتُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا: «كَذَبَ أَبو السَّنَابِلِ». والظاهر أن قوله: (قال: وحسبت ...) إلخ من قول أبي سلمة، فهو مرسل.

وقد أخرج البخاري رواية أبي سلمة هذه: كتاب التفسير، بَاب ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلۡأَحۡمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعۡنَ حَمۡلَهُنَّۚ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مِنۡ أَمۡرِهِۦ يُسۡرٗا ٤﴾ [سورة الطلاق: جزء من الآية رقم (٤)] (٦/ ١٥٥، رقم ٤٩٠٩): من طريق شَيْبَانَ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، ولم يذكر قوله: (قَالَ: وَحَسِبْتُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا: «كَذَبَ أَبو السَّنَابِلِ»). وكذا أخرجه مسلم: كتاب الطلاق، باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها وغيرها بوضع الحمل (٢/ ١١٢٢، رقم ١٤٨٥) من طريق يحيى بن سعيد، أخبرني سليمان بن يسار، أن أبا سلمة بن عبد الرحمن وابن عباس اجتمعا عند أبي هريرة ... الحديث، ولم يذكر في آخره هذا القول أيضا.

والشاهد الثاني: عن الحسن مرسلا، أخرجه عبد بن حميد - كما في «الدر المنثور» (١٤/ ٥٥٥) - ولم أقف على سنده، وهو مرسل.

وبمجموع هذه الطرق الثلاثة تصح الرواية، والله أعلم.

من الأمثلة. وقد نبَّه على معنى هذا شيخ الإسلام ابن تيمية[١] في «الرد على الإخنائي» ص ١٢[٢] فما بعدها" اهـ.

وقال المعلمي أيضا في «إرشاد العامة إلى معرفة الكذب وأحكامه» (١٩/ ٢٠٦ - ضمن «آثار الشيخ المعلمي»): "جمهور أهل العلم على أن الخبر إن طابقَ الواقع فصِدْق، وإلاَّ فكذب، وهذا قول أهل السنة كما في «المصباح». وأدلَّته كثيرة، لكن غلب في العرف أن لا يقال لمن كذبَ خطأً: (كذبَ فلان)، بل يقال: (أخطأ فلان) أو (غَلط فلان)، إلاَّ أن تُقصَد نسبتُه إلى التقصير زجرًا له عن مثل ذلك، أو يُقصَد تأكيد الحكم ببطلان الخبر، أو يُقصَد إظهار التشنيع على المخبر كفًّا للناس عن اتباعه.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

وأصل القصة في (الصحيحين)، دون قوله ﷺ: «كَذَبَ أَبُو السَّنَابِلِ»: فأخرجه البخاري: كتاب الطلاق، باب ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [سورة الطلاق: جزء من الآية رقم (٤)] (٧/ ٥٧، رقم ٥٣١٩)، ومسلم: كتاب الطلاق، باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها وغيرها بوضع الحمل (٢/ ١١٢٢، رقم ١٤٨٤): من طريق يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، حدثني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، أن أباه كتب إلى عمر بن عبدالله بن الأرقم الزهري يأمره أن يدخل على سبيعة بنت الحارث الأسلمية فيسألها عن حديثها وعما قال لها رسول الله ﷺ حين استفتته، فكتب عمر ابن عبد الله إلى عبدالله بن عتبة يخبره أن سبيعة أخبرته ... الحديث. وهذا لفظ مسلم، ولفظ البخاري مختصر، وليس عندهما قوله ﷺ: «كَذَبَ أَبُو السَّنَابِلِ».

(١) شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَةَ: هو تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله ابن أبي القاسم الحراني، الشيخ الإمام العلامة، الحافظ الناقد، الفقيه المجتهد، المفسر البارع، شيخ الإسلام، علم الزهاد، نادرة عصره، كان أحد الأعلام، بلغت مؤلفاته ثلاثمائة مجلد، منها: «الفتاوى»، و«منهاج السنة النبوية»، مات سنة (٧٢٨هـ). انظر: «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٤٩٦)، و«الأعلام» (١/ ١٤١).

(٢) كذا وقع هنا (ص ١٢)، وفي الموضع السابق (ص ٢١). وقد وقفت على نسخة من «كتاب الرد على الإخنائي» بتحقيق الشيخ المعلمي نفسه فوجدت الكلام فيه (ص ١٠، ١١)، فالأقرب أن النسخة التي كانت بين يديه (ص ١٢).

وعلى هذه الثلاثة تدور الأمثلة التي ذكرها ابن عبد البر[1] في كتاب «العلم»[2]، من إطلاق الكذب على الخطأ" اهـ. ونحوه في (١٩/ ١٧٧، ١٧٨).

والذي يترجح لدي: أن الأصل في إطلاق العالم أو المحدث على شخص ما لفظ (الكذب) أنه يعني أن هذا الشخص يتعمد الكذب، وأما إطلاق الكذب بمعنى الخطأ، فلا بد فيه من قرينة تبين أن مراد العالم بذلك الوهم والخطأ، وهذه القرينة قد تكون فيمن قيل فيه ذلك كثبوت عدالته وصدقه، أو فيما قاله أو رواه كأن تكون مسألة اجتهادية تحتمل الصواب والخطأ لا الصدق والكذب، فالغالب عند أهل العلم أنهم إذا قصدوا رمي أحد بالافتراء أطلقوا عليه لفظ (الكذب)، وأما إذا أرادوا رميه بالخطأ والوهم، فإنهم يطلقون عليه ألفاظ الخطأ والوهم، والله أعلم.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

المطلب الثالث: جملة من الألفاظ التي استعملها علماء الحديث للتعبير عن كذب الرواة

إن المتتبع لكتب الجرح والتعديل والسؤالات والعلل والتواريخ وغيرها من الكتب التي اشتملت على أقوال أئمة الجرح والتعديل وأحكامهم على الرواة يجد أن علماء الحديث قد استعملوا في حكمهم على الرواة ألفاظا للجرح وأخرى للتعديل، وقد رتب العلماء هذه الألفاظ، وجعلوا مراتب لألفاظ التعديل، ومراتب لألفاظ الجرح، وأسوأ مراتب الجرح عندهم: ما كان بلفظ الكذب أو الوضع. يقول شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر[3] في «نزهة النظر» (ص ١٣٦): "وللجَرْحِ مراتِبُ:

---

(١) ابنُ عَبْدِ الْبَرِّ: هو يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي المالكي، أبو عمر، الإمام الحافظ، من كبار حفاظ الحديث، مؤرخ، أديب بحاثة، له مؤلفات منها: «التمهيد»، و«الاستيعاب». مات سنة (٤٦٣هـ). انظر: «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١١٢٨)، و«الأعلام» (٨/ ٢٤٠)، و«معجم المؤلفين» (٤/ ١٧٠).

(٢) انظر: «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر (٢/ ١١٠٠، وما بعدها).

(٣) شيخ الإسلام الحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: هو أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد الكناني، العسقلاني، المصري، الشافعي، شهاب الدين، أبو الفضل، المعروف بابن حجر، الإمام العلامة، المحدث،

وأَسْوَأُها: الوَصْفُ بما دلَّ على المُبالَغَةِ فيهِ. وأَصرحُ ذلك التَّعبيرُ بأَفْعَلَ؛ كـ: أَكْذَبِ النَّاسِ، وكذا قولُهم: إِليهِ المُنْتَهى في الوضعِ، أَو: هُو ركنُ الكذبِ، ونحوُ ذلك. ثمَّ: دجَّالٌ(١)، أو: وَضَّاعٌ، أو: كَذَّابٌ؛ لأَنَّها وإِنْ كانَ فيها نوعُ مُبالغةٍ، لكنَّها دونَ الَّتي قبلَها" اهـ.

والمقصود هنا ذكر جملة من الألفاظ التي استعملها علماء الحديث لبيان كذب الرواة ووضعهم للحديث، فقد استعمل العلماء للتعبير عن كذب الرواة ووضعهم للحديث ألفاظا كثيرة جدا، وهي منتشرة في الكتب المصنفة في ذلك، لا سيما كتب الضعفاء كـ «الضعفاء الكبير» للعقيلي، و«المجروحين» لابن حبان، و«الكامل في الضعفاء» لابن عدي، و«ميزان الاعتدال» للذهبي، وغير ذلك.

والمتأمل لهذه الألفاظ يجد أن بعضها قد استعمله أهل العلم وشاع بينهم، بينما انفرد بعض العلماء بألفاظ اختصت بهم. وأيضا فمن هذه الألفاظ ما هو صريح في الدلالة على الكذب والوضع، ومنها ما هو غير صريح، ويفهم من خلال القرائن، كالسياق، أو الروايات الأخرى، أو من خلال مجموع كلام العلماء، أو مفهوم اللفظ في اللغة، ونحو ذلك.

وقد ذكرت آنفا أن هذه الألفاظ كثيرة جدا، وسأذكر فيما يلي جملة من هذه الألفاظ، ومن أراد المزيد فليرجع للكتب المؤلفة في ذلك، وكذا المراجع التي

المؤرخ، الأديب، الشاعر، صاحب التصانيف الكثيرة النافعة التي تزيد على مائة وخمسين مصنفا، منها: «فتح الباري بشرح صحيح البخاري»، و«الإصابة في تمييز الصحابة». مات سنة (٨٥٢هـ). انظر: «الضوء اللامع لأهل القرن التاسع» للسخاوي (٢/ ٣٦)، و«الأعلام» (١/ ١٧٨)، و«معجم المؤلفين» (١/ ٢١٠).

(١) دَجَّالٌ: قال الأزهري في «تهذيب اللغة» (١٠/ ٣٤٤): "كل كَذَّابٍ فَهُوَ دجال، وَجمعه: دجَّالون، قيل للكذاب دَجَّالٌ لِأَنَّهُ يستر الْحق بكذبه" اهـ. وقال الزمخشري في «أساس البلاغة» (١/ ٢٧٩): "ومن المجاز: رجل دجال: كذاب شبه بالدجال. ودجل فلان إذا لبّس وموّه وفعل فعل الدجّال" اهـ.

سأذكرها في نهاية المطلب.

فمن الألفاظ الدالة على الكذب والوضع: ما تقدم في كلام الحافظ ابن حجر السابق، فقد اشتمل كلامه على بعض هذه الألفاظ، وهي: (أَكْذَب النَّاسِ)، و(إِليهِ المُنْتَهى في الوضعِ)، أو(هُو ركنُ الكذبِ). ثم: (دجال)، أو (وضاع)، أو (كذاب).

ومن الألفاظ الدالة على الكذب والوضع أيضا: قولهم: (أكذب البرية[1])، و(أوضع الناس)، و(إليه المنتهى في الكذب)، و(ركن من أركان الكذب)، و(معدن الكذب)، أو (أحد معادن الكذب[2])، و(منبع الكذب)، و(جراب الكذب[3])، و(كذاب جبل)[4]، و(يضرب به المثل في الكذب[5])، أو (ممن يضرب به المثل بكذبه)، أو (ما رأيت أكذب شفتين منه[6])، و(وضع على الأثبات ما لا يحصى)،

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

(١) البرية: الخلق. «النهاية» لابن الأثير (١/ ١٢٢ - ١٢٣).

ووقعت هذه العبارة في «المجروحين» لابن حبان، قال (١/ ١٥١): "سَمِعت أَحْمَد بْن الْحَسَن الْمَدَائِنِي بِمصْر، وَذكر أَحْمَد بْن حَرْمَلَة فَقَالَ: كَانَ أكذب الْبَرِيَّة، كَانَ يكذب بِالْكَذِبِ الَّذِي لَا يسْتَحل للْمُسلم أَن يكذبهُ" اهـ.

(٢) هذه العبارة قالها أبو الفتح الأزدي في دهثم بن جناح. انظر: «الضعفاء والمتروكون» لابن الجوزي (١/ ٢٧١).

(٣) انظر: «تاريخ بغداد» (٢/ ٦٢٧)، و«ميزان الاعتدال» (٣/ ٥١٦، و٦٠٤)، و«شرح ألفاظ التجريح النادرة أو قليلة الاستعمال» للأستاذ الدكتور سعدي الهاشمي (ص ٤٤/ ط. مكتبة العلوم والحكم).

(٤) هذه العبارة قالها الذهبي في عيسى بن مهران المستعطف. انظر: «ميزان الاعتدال» (٣/ ٣٢٤).

(٥) قال هذه العبارة السمعاني في محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن حسين بن حمدان أبي الفتح الخشاب الثعلبي. انظر: «لسان الميزان» (٧/ ٤٧٢).

(٦) روى الخطيب في «تاريخ بغداد» (٤/ ٢٢)، عن محمد بن بشار بندار قال: ما رأيت أكذب شفتين من الواقدي.

و(مشهور بالوضع)، و(كذابو زماننا أربعة ...) ويسميهم أو يسمي أحدهم[١]، و(هو أكذب من حماري هذا[٢])، و(هو أكذب من روث حمار الدجال[٣]).

وقولهم: (كَذَّابٌ مُكَذَّبٌ)، و(كذاب والغٌ بالوضع[٤])، و(كذوب)، أو (كذاب خبيث)، أو (كان عامة الليل يضع الحديث)، و(أفاك[٥])، أو (من إفكه كذا).

وقولهم: (يضع الحديث)، أو (يكذب على رسول الله ﷺ)، أو (كَذَبَ في حديثه)، أو (يختلق الحديث[٦])، أو (يفتعل الحديث[٧])، أو (وضع حديثا)، و(كان يضع أحاديث من عند نفسه).

(١) روى الخطيب في «تاريخ بغداد» (٩/ ٢٩- ٣٠)، عن يحيى بن معين قال: كذابي زماننا أربعة: الحسين بن عبد الأول ، وأبو هشام الرفاعي، وحميد بن الربيع، والقاسم بن أبي شيبة.

(٢) هذه العبارة قالها علي بن ثابت في أبي هدبة إبراهيم بن هدبة. انظر: «تاريخ بغداد» (٧/ ١٥٧)، و«شرح ألفاظ التجريح النادرة» (ص ١٦٦/ ط. مكتبة العلوم والحكم).

(٣) قيلت هذه العبارة في حق عبد السلام بن صالح أبي الصلت الهروي. انظر: «أحوال الرجال» للجوزجاني (ص ٣٤٨، ترجمة رقم ٣٨٤)، و«تاريخ بغداد» (١٢/ ٣٢١)، و«شرح ألفاظ التجريح النادرة» (ص ١٦٨/ ط. مكتبة العلوم والحكم).

(٤) والغٌ بالوضع: أي حريص عليه، ومتعلق به تعلقا شديدا. انظر: «المعجم الوسيط» (٢/ ١٠٥٦).

وقد نقل الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان» (٧/ ٤٤٦) هذه العبارة في ترجمة محمد بن القاسم ابن الحسن البوراني، عن أبي بكر بن عبدان الشيرازي.

(٥) أَفَّاكٌ: كَذَّابٌ، أَفَكَ يأْفِكُ، وأَفِكَ يأْفَكُ: إِذا كَذَبَ. وَيُقَالُ: أَفَكَ كَذَبَ. وأَفَكَ الناسَ: كَذَبَهُمْ وحدَّثهم بالباطل. والإِفْكُ: الْكَذِبُ، وَالْجَمْعُ الأَفَائكُ. وَرَجُلٌ أَفَّاك وأَفِيك وأَفُوك: كَذَّابٌ. انظر: «لسان العرب» (١٠/ ٣٩٠).

(٦) يختلق الحديث: أي يفتريه ويخترعه. انظر: «المعجم الوسيط» (١/ ٢٥٢).

(٧) يفتعل الحديث: أي يختلقه ويزوره. افتعل الشَّيْء: اختلقه وزوره، يُقَال: افتعل الحَدِيث وافتعل عَلَيْهِ: الْكَذِب. انظر: «المعجم الوسيط» (٢/ ٦٩٥).

ومن هذه الألفاظ أيضا قولهم: (فلان يزرف الحديث[1])، وقولهم: (فلان يحدث بالأباطيل)، و(يحدث بالبواطيل)، و(له أحاديث باطلة)، و(من أباطيله ...)، و(أتى بخبر باطل).

وقولهم: (فلان له بلايا)، و(من بلاياه ...)، و(هذا الحديث من بلاياه).

وقولهم: (له مصائب)، و(من مصائبه)، وقولهم: (عنده عجائب)، (عنده أوابد[2])، (فلان ذو أوابد)، (من أوابده)، أو (فلان له طامات)، أو (من طاماته)، وقولهم: (فلان أحاديثه لا يتابع عليها، لا متنا، ولا إسنادا)، وقولهم: (يأتي عن الثقات بأشياء يسبق إلى القلب أنه المتعمد لها).

وقولهم: (كان ممن أخرجت له الأرض أفلاذ كبدها[3])، وقولهم: (آفته فلان)،

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

(١) يَزْرف في الحديث: أي يزيد فيه، والمعنى أنه يكذب. روى ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٧/ ٢٧٠)، قال: حدثني أبي، نا نصر بن علي وسليمان بن معبد المروزي قالا: حدثنا الأصمعي، نا قرة بن خالد قال: كانوا يرون أن الكلبي يزرف. يعني يكذب. وروى ابن عدي في «الكامل» (٩/ ٥٤)، عن سليمان بن معبد، قال: حَدثنا الأصمعي، قال: سمعتُ قرة بن خالد، يقول: كانوا يرون أن الكلبي يزرف، قلت للأصمعي: ما التزريف؟ قال: الزيادة.

(٢) الأوابد: جمع آبدة، والآبدة: الأمر العجيب يستغرب لَهُ ،والداهية يبْقى ذكرهَا أبدا. وأوابد الْكَلَام: غَرَائِبه وعجائبه. انظر: «المعجم الوسيط» (١/ ٢).

وانظر لهذه العبارة والتي قبلها: «شرح ألفاظ التجريح النادرة» (ص ٢٣٤/ ط. مكتبة العلوم والحكم).

(٣) هذه العبارة استعملها ابن حبان، والمعنى أن الراوي الذي وصف بذلك لم يأخذ أحاديثه بالرواية عن الشيوخ، وهي الأحاديث المتداولة المعروفة، بل جاء بأحاديث موضوعة لا تعرف أصولها، فكأن الأرض انشقت عنها وألقتها إليه كما تلقي كنوزها. انظر: «المجروحين» لابن حبان (١/ ١٢٧، ١٤٩، ٢٨٧، و٢/ ٢٥٥، ٢٦٤)، و«الثقات» له (٤/ ٢٦٢)، و«شرح ألفاظ التجريح النادرة» (ص ٥٠، ٥١/ ط. المطبعة السلفية).

ذكر برهان الدين الحلبي[١] أن هذا اللفظ كناية عن الوضع، قال: "ويحتمل أن يريد آفته في نكارته، أو غير ذلك، والله أعلم" اهـ.[٢]

هذه جملة من الألفاظ التي استعملها العلماء في التعبير عن كذب الرواة ووضعهم للحديث، وهناك ألفاظ أخرى كثيرة تظهر لمن تتبعها في الكتب المصنفة لذلك، فكل لفظ يدلُّ على الكذب أو الوضع أو الاختلاق ونحو ذلك، قد استعمله العلماء للدلالة على كذب الرواة ووضعهم للحديث. وبعض الألفاظ السابقة صريح في الدلالة على الكذب، والبعض الآخر يفهم بطريق الكناية، كما رأيت.[٣]

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

(١) برهان الدين الحلبي: هو إبراهيم بن محمد بن خليل، أبو الوفاء الطَّرَابُلسي ثم الحلبي، برهان الدين، المعروف بسبط ابن العجمي. عالم بالحديث ورجاله، من كبار الشافعية، له مصنفات في علوم الحديث، ومنها: «التبيين لأسماء المدلسين»، و«الاغتباط بمن رمي بالاختلاط»، وغيرها. مات سنة (٨٤١هـ). انظر: «الضوء اللامع» للسخاوي (١/ ١٣٨)، و«الأعلام» (١/ ٦٥).

(٢) «الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث» لبرهان الدين الحلبي (ص ٩٠).

(٣) للمزيد من الألفاظ الدالة على الكذب والوضع، انظر: «شرح التبصرة والتذكرة» للعراقي (١/ ٣٧٦-٣٧٧)، و«نزهة النظر» للحافظ ابن حجر (ص ١٣٦)، و«فتح المغيث» للسخاوي (٢/ ٢٨٩- ٢٩٠)، و«الوضع في الحديث» للدكتور عمر بن حسن فلاتة (١/ ١١١- ١٣٢)، و«شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل» لأبي الحسن مصطفى بن إسماعيل (ص ٢٦٠- ٢٨٠).

المبحث الثاني

إطلاق الكذب على الخطأ في اللغة، والحديث، وأقوال الصحابة والتابعين، والعلماء

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

وفيه:

المطلب الأول: ما استدل به أهل العلم من أشعار العرب وكلامهم، على مجيء الكذب بمعنى الخطأ.

المطلب الثاني: جملة من أحاديث النبي ﷺ فَسَّرَ العلماءُ الكذب الوارد فيها بمعنى الخطأ.

المطلب الثالث: نماذج من الآثار الواردة عن الصحابة وقع الكذب فيها بمعنى الخطأ.

المطلب الرابع: جملة من الآثار الواردة عن التابعين فَسَّرَ العلماء الكذب الوارد فيها بمعنى الخطأ.

المطلب الخامس: نماذج من أقوال أهل العلم وقع الكذب فيها بمعنى الخطأ.

المطلب الأول: ما استدل به أهل العلم من أشعار العرب وكلامهم، على مجيء الكذب بمعنى الخطأ

تقدم في المطلب الأول ضمن المبحث السابق عند تعريف الكذب لغة أن ابنَ الأنباري ذكر في القسم الثالث من أقسام الكذب أنه يأتي بمعنى الخطأ، ثم قال: "وهو كثير في كلامهم"اهـ.(١) يعني في كلام العرب. وكذا ذكر ابنُ عبد البر في «التمهيد» (٩/ ٢٨٩) أن إطلاق الكذب على الغلط معروف من كلام العرب، موجود في أشعارهم كثيرا. وقال في «الاستذكار» (٥/ ٩٩): "وكذلك هو معروف للعرب في أشعارها ومخاطباتها" اهـ.

وسأذكر فيما يلي ما وقفت عليه من أشعار العرب وكلامهم مما استدل به أهل العلم على مجيء الكذب بمعنى الخطأ.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

أولا: الشواهد الشعرية:

١- قَالَ الأَخْطَلُ(٢):

كذَبَتْكَ عَينُكَ أَمْ رأيْتَ بِوَاسِطٍ *** غَلَسَ الظَّلَامِ مِنَ الرَّبَابِ خَيَالَا(٣)

---

(١) «تاج العروس» (٤/ ١٢٩).

(٢) الأَخْطَلُ: هو غياث بن غوث، ويقال: ابن غويث بن الصلت، أبو مالك التغلبي النصراني، المعروف بالأخطل الشاعر، شاعر بني أمية. كان نصرانيا، وكان مقدما عند خلفاء بني أمية وولاتهم وعمالهم لمدحه لهم وانقطاعه إليهم. وهو أحد الثلاثة المتفق على أنهم أشعر أهل عصرهم: جرير، والفرزدق، والأخطل. «تاريخ دمشق» (٤٨/ ١٠٤، ت رقم ٥٥٦١)، و«تاريخ الإسلام» للذهبي (٦/ ٢٨٤)، و«الأعلام» (٥/ ١٢٣).

(٣) «ديوان الأخطل» (ص ٢٤٥)، ووقع عند الخطابي في المصادر المذكورة في الأصل: (مَلَسَ الظَّلَامِ). وَالغَلَسُ: ظُلْمَةُ آخِرِ اللَّيْلِ إِذَا اخْتَلَطَتْ بِضَوْءِ الصَّبَاحِ. «النهاية» لابن الأثير (٣/ ٣٧٧).
وَقَوله: (كذبتك عَيْنك ... إِلَخ) خطابٌ لنَفسِهِ، وَفِيه حذف ألف الإستفهام، أَي: أكذبتك. والرباب: اسْم امْرَأَة. ووَاسِط هَذِه: قَرْيَة غربي الْفُرَات مُقَابل الرقة من أَعمال الجزيرة. «خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب» لعبد القادر بن عمر البغدادي (٦/ ١٢) مع بعض التصرف.

هـذا البيـت أورده الخَطَّـابيُّ[1] في «غريـب الحـديث» (٢/ ٣٠٣)، وفي «معـالم السّـنن» (١/ ١٣٥)، وذلـك للدلالـة علـى أن الكـذب في كـلام العـرب قـد يجـري مَجْـرَى الْخَطَأِ، وَيُوضَعُ مَوْضِعَ الْخُلْفِ.

وكـذا أورده المـاوردي[2] في «الحـاوي الكبيـر» (٩/ ٦٠٤، و١١/ ٢٣٦)، وابـن الأثيـر[3] في «النهايـة» (٤/ ١٥٩)، للدلالـة علـى أن الكـذب يطلـق عنـد العـرب بمعنـى الخطأ.

(١) الخَطَّـابِيُّ: هـو حَمْـد - بِفَـتْحِ الحَـاءِ وَسُـكُونِ الميـم، وَقِيـلَ: أَحْمَـدُ، وصـوَّبَ الـذَّهَبِيُّ الْأَوَّلَ - ابـنُ مُحَمَّـدِ بـنِ إِبْـرَاهِيمَ بـنِ الخَطَّـاب البُسْـتِيُّ، أَبُـو سُـلَيْمَانَ، إِمَـامٌ، عَلاَّمَـةٌ، فَقِيـهٌ، مُحَـدِّثٌ حَـافِظٌ، لُّغَـوِيٌّ، صَـاحِبُ تصَـانِيف. مـن كتبـه «معـالم السـنن»، و«غريـب الحـديث». تـوفي سـنة (٣٨٨هـ). انظـر: «سـير أعـلام النـبلاء» (١٧/ ٢٣)، و«طبقـات الشـافعية» لابـن قاضـي شـهبة (١/ ١٥٦)، و«الأعـلام» (٢/ ٢٧٣).

(٢) المـاوردي: هـو علـي بـن محمـد بـن حبيـب، أبـو الحسـن البصـري، المـاوردي، كـان مـن وجـوه الفقهـاء الشـافعيين، ولـه تصـانيف عـدة فِـي أصـول الفقـه، وفروعـه، وفي غيـر ذلـك، وكـان يميـل إلـى مـذهب الاعتـزال، مـن مصـنفاته: «الحـاوي» في فقـه الشـافعية، و«أدب الـدنيا والـدين»، وغيـر ذلـك. مـات سـنة (٤٥٠هـ). انظـر: «سـير أعـلام النـبلاء» (١٨/ ٦٤)، و«طبقـات الشـافعية الكبـرى» للسـبكي (٥/ ٢٦٧)، و«الأعلام» (٤/ ٣٢٧).

(٣) ابـن الأثـير: هـو المبـارك بـن محمـد بـن محمـد بـن عَبْـد الكَـرِيم بـن عبـد الواحـد الشـيبانيّ، مجـد الـدين أبـو السـعادات الجـزري، المعـروف بـابن الأثيـر. المحـدث اللغـوي الأصـولي، كـان عالمًـا فاضـلًا جمـع بـين علـم العربيـة والقـرآن. لـه مصـنفات شـهيرة، منهـا: «النهايـة في غريـب الحـديث»، و«جـامع الأصـول في أحاديـث الرسـول»، وغيـر ذلـك. مـات سـنة (٦٠٦هـ). انظـر: «سـير أعـلام النـبلاء» (٢١/ ٤٨٨)، و«تاريخ الإسلام» (١٣/ ١٤٦)، و«الأعلام» (٥/ ٢٧٢).

٢- وقَالَ ذو الرُّمَّةِ[١]:

وَقَدْ تَوجَّس رِكْزًا مُقْفِرٌ نَدُسٌ *** بنبأةِ الصوتِ مَا فِي سَمْعِهِ كَذِبُ[٢]

هـذا البيـت أورده الخَطَّـابيُّ في «غريـب الحـديث» (٢/ ٣٠٣)، وفي «معـالم السّـنن» (١/ ١٣٥)، وذلـك للدلالـة علـى أن الكـذب في كـلام العـرب قـد يجـري مَجْـرَى الْخَطَـأِ، وَيُوضَعُ مَوْضِعَ الْخُلْفِ.

وكـذا أورده ابـن الأثيـر في «النهايـة» (٤/ ١٥٩) للدلالـة علـى أن العـرب اسـتعملت الكذب في موضع الخطأ.

وكـذا اسـتدل بـه الكفـوي[٣] في «الكليـات» علـى مجـيء الكـذب بمعنـى الخطـأ، وبـين معنـاه، فقـال (ص ٧٦٨): "وَقـد جَـاءَ الْكَـذِب بِمَعْنـى الْخَطَـأ فِـي الْكَـلَام، كَقَـوْل ذِي الرمـة: (مَا فِي سَمعه كذب): أَي: مَا أَخطَأَ سَمعه" اهـ.

(١) ذُو الرُّمَّة: هو غيلان بن عقبة بن بهيش بن مسـعود العدوي، من مضـر، أبو الحارث، ذو الرمة، شـاعر، من فحول الطبقة الثانية في عصره. قال أبو عَمْرو بن العلاء: فتح الشعر بامرئ القيس، وختم بذي الرمة. وكان شديد القصـر، دميما، يضـرب لونه إلى السـواد. أكثر شـعره تشـبيب وبكاء أطلال، يذهب في ذلك مذهب الجاهليين. مات سنة سبع عشـرة ومائة. انظر: «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٢٦٧)، و«تاريخ الإسـلام» (٧/ ٣٥٦)، و«الأعلام» (٥/ ١٢٤).

(٢) «ديوان ذي الرمة» (ص ٤٢). يعني الثور (توجس ركزاً)، أي: تسَـمَّع صـوتـًا خفيـًا. و(مقفر): أخو قفرة، يريد: الثور. قال الأصـمعي: (المقفر) أيضـًا، الذي لا يأكل اللحم من حينٍ، يعني: الصـائد. (ندس): فطنٌ. و(النبأة): الصوت الخفي. ويروى: (من نبأة الصوت). وقوله: (ما في سمعه كذب)، يقول: إذا سمع شيئـًا كان كما سمع، لم يكذبه سمعه. «شرح ديوان ذي الرمة» للخطيب التبريزي (ص ٤٢-٤٣).

(٣) الكَفَوِيُّ: هو أيوب بن موسـى الحسـيني القريمي الكفوي، أبو البقاء: صـاحب «الكليّات»، كان من قضـاة الأحناف، تولى القضـاء في عدد من المدن الإسـلامية، ومنها (كفه) التي ينسـب إليها، وهي مدينة تركية، وله مؤلفات أخرى باللغة التركية. مات سنة (١٠٩٤هـ). انظر: «الأعلام» للزركلي (٢/ ٣٨).

٣- قال أبو طالب عم النبي ﷺ:

كَذَبْتُمْ وَبَيْتِ اللهِ يُبْزَى[١] مُحَمَّدٌ *** وَلَمَّا نُطَاعِنْ دُونَهُ وَنُنَاضِلِ[٢]

٤- قال بعض شعراء همدان [وهو عمرو بن برّاقة الهمداني[٣]]:

كَذَبْتُمْ وَبَيْتِ اللهِ لَا تَأْخُذُونَهَا *** مُرَاغَمَةً مَا دَامَ لِلسَّيْفِ قَائِمُ[٤]

٥- قال زُفَرُ بْنُ الْحَارِثِ[٥]:

كَذَبْتُمْ وَبَيْتِ اللهِ لَا تَقْتُلُونَهُ *** وَلَمَّا يَكُنْ يَوْمٌ أَغَرُّ مُحَجَّلُ[٦]

أورد ابنُ عبد البر في «التمهيد» (٩/ ٢٨٩-٢٩٠)، و«الاستذكار» (٥/ ٩٩)

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

(١) قوله (يُبْزَى): أَيْ يُقْهَرُ ويُغْلَب، أَرَادَ لَا يُبْزَى، فَحَذَف لَا مِن جَوَابِ القَسم، وَهِيَ مُرادة، أَيْ لَا يُقْهَر وَلَمْ نُقَاتِلْ عَنْهُ وَنُدَافِعْ. «النهاية» لابن الأثير (١/ ١٢٥).

(٢) ينظر «ديوان أبي طالب عم النبي ﷺ» جمعه وشرحه الدكتور محمد ألتونجي (ص ٦٦).

(٣) عَمْرُو بْنُ برّاقة الهمدانيُّ: عمرو بن الحارث بن عمرو بن منبه النِّهمي (بكسر النون) من همدان، ويعرف بعمرو بن براقة، وهي أمه، شاعر همدان قبيل الإسلام. له أخبار في الجاهلية. عاش إلى خلافة عمر بن الخطاب، ووفد عليه. قال الكلبي: أذن عمر للناس فدخل عمرو بن براقة، وكان شيخا كبيرا يعرج. «الأعلام» (٥/ ٧٦).

(٤) ينظر «عمرو بن براقة الهمداني من مخضرمي الجاهلية والإسلام سيرته وشعره» للدكتور شريف راغب علاونة (ص ١١٢).

(٥) زُفَرُ بْنُ الْحَارِثِ: هو زفر بن الحارث بن عبد عمرو بن معاز، أبو الهذيل الكلابي، من أمراء العرب، من أهل الجزيرة. كان كبير قيس في زمانه. كان أميراً على أهل قنسرين يوم صفين، وشهد يوم راهط مع الضحاك بن قيس، وهرب فتحصن بقرقيسياء. وله شعر. مات في خلافة عبد الملك بن مروان. «تاريخ دمشق» (١٩/ ٣٤، ت رقم ٢٢٥٥)، و«تاريخ الإسلام» (٥/ ٤٠٣)، و«الأعلام» (٣/ ٤٥).

(٦) ينظر «ديوان زُفَر بن الحارث الكلابي» صنعةُ الدكتور رضوان محمد حسين النجار (ص ٢٤٨). نُشِر بمجلة مجمع اللغة الأردني (العدد ٣٣، السنة الحادية عشرة، ذو القعدة ١٤٠٧هـ/ ربيع الثاني ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م).

الأبيات الثلاثة السابقة، ثم قال في «التمهيد»: "ألا ترى أن هذا ليس من باب الكذب الذي هو ضد الصدق؟ وإنما هو من باب الغلط وظن ما ليس بصحيح، وذلك أن قريشا زعموا أنهم يخرجون بني هاشم من مكة إن لم يتركوا جوار محمد ﷺ، فقال لهم أبو طالب: كذبتم، أي غلطتم فيما قلتم وظننتم، وكذلك معنى قول الهمداني والعبسي، وهذا مشهور من كلام العرب" اهـ. وقال في «الاستذكار»: "أَلَا تَرَى أَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنْ بَابِ الْكَذِبِ الَّذِي هُوَ ضِدُّ الصِّدْقِ؟ إِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ غَلَطِ الْإِنْسَانِ فِيمَا يَظُنُّهُ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: كَذَبَكُمْ ظَنُّكُمْ" اهـ.

ثانيا: نماذج من الكلام الذي فُسِّر الكذب فيه بمعنى الخطأ:

١-من ذلك قول القائل: (كذب سمعي، وكذب بصري):

ذكر الخطابيُّ في «غريب الحديث» (٢/ ٣٠٣)، و«معالم السّنن» (١/ ١٣٥)، و«أعلام الحديث» (٣/ ١٨١٣) أن هذا القول من باب وضع الكذب موضع الخطأ. وبيَّنَ مَعْنَاهُ في «معالم السّنن»، فقال: "أي زلَّ، ولم يدرك ما رأى وما سمع، ولم يحط به" اهـ.

وقال ابن الأثير في «الشافي في شرح مسند الشافعي» (٤/ ٤٥٢): "ومن عادة العرب بأن تضع الكذب موضع الخطأ، فتقول: كذب سمعي وبصري، أي أخطأ" اهـ.

٢-ومن ذلك أيضا قول القائل لصاحبه: (كذبتك نفسك):

يعني غلطت، فالكذب هنا متأول على الغلط. ينظر «أعلام الحديث» للخطابي (٣/ ١٨١٣).

٣-ومن ذلك قول القائل: (أقدر أَن فلَانا فِي منزله السَّاعَة)، فَيُقَال لقائله: صدقت وكذبت.

تقدم أن البغدادي[١] ذكر في «خزانة الأدب» (٦/ ١٩٤) أن ابن الأنباري ألف رسالة في (معاني

(١) البغدادي: هو عبد القادر بن عمر البغدادي، علّامة بالأدب والتاريخ والأخبار. ولد وتأدب ببغداد. وأولع بالأسفار، فرحل إلى دمشق ومصر وأدرنة. وجمع مكتبة نفيسة، وكان يتقن آداب التركية والفارسية. أشهر

الكذب)، وأنه ينقسم على خمسة أقسام، ومما نقله البغدادي عن ابن الأنباري قوله: "الثالث: بمعنى الخطأ، نحو: (أقدر أَن فلَانا فِي منزله السَّاعَة)، فَيُقَال لقائله: صدقت وكذبت. فَتَأْوِيل صدقت: أصبت. وَمعنى كذبت: أَخْطَأت" اهـ.

المطلب الثاني: جملة من أحاديث النبي ﷺ فَسَّرَ العلماءُ الكذب الوارد فيها بمعنى الخطأ

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

ورد لفظ (كَذَبَ) ومشتقاته في جملة من الأحاديث النبوية عن رسول الله ﷺ[1]، وسأذكر فيما يلي ما وقفت عليه من الأحاديث التي ذكر العلماء أن الكذب الوارد فيها معناه الخطأ.

١- فمِنْ ذَلِكَ أنه لما ذَكَر سَلَمَةُ بْنُ الْأَكْوَعِ ﷺ للنَّبِي ﷺ قول بعض الصحابة: إنَّ عَامِرًا حَبِطَ عَمَلُهُ، لأنه قتل نفسه خطأ، فقال ﷺ: «كَذَبَ مَنْ قَالَهُ»[2].

مصنفاته: «خزانة الأدب»، ومن مصنفاته أيضا: «شرح شواهد الشافية»، وغير ذلك. وتوفي بالقاهرة سنة (١٠٩٣هـ). انظر: «الأعلام» للزركلي (٤/ ٤١).

(١) للوقوف على بعض هذه الأحاديث يراجع: «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي» (٥/ ٥٤٨).

(٢) جزءٌ من حَدِيثٍ طَوِيلٍ أخرجه البخاريُّ: كتابُ المَغَازِي، بَابُ غَزْوَةِ خَيْبَرَ (٥/ ١٣٠، ١٣١، ح رقم ٤١٩٦)، وكتاب الأدب، بَاب مَا يَجُوزُ مِنْ الشِّعْرِ وَالرَّجَزِ وَالْحُدَاءِ وَمَا يُكْرَهُ مِنْهُ (٨/ ٣٥، ح رقم ٦١٤٨)، وَكِتَاب الديَّات، بَاب إِذَا قَتَلَ نَفْسَهُ خَطَأً فَلَا دِيَةَ لَهُ (٩/ ٧، ٨، ح رقم ٦٨٩١)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الجِهَادِ وِالسِّيَرِ، بَابُ غَزْوَةِ خَيْبَرَ (٣/ ١٤٢٧ -١٤٢٩، ح رقم ١٨٠٢)، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ ﷺ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِلَى خَيْبَرَ فَسِرْنَا لَيْلًا ... الحديث، وفيه: (فَلَمَّا تَصَافَّ الْقَوْمُ كَانَ سَيْفُ عَامِرٍ فِيهِ قِصَرٌ، فَتَنَاوَلَ بِهِ يَهُودِيًّا لِيَضْرِبَهُ، وَيَرْجِعُ ذُبَابُ سَيْفِهِ، فَأَصَابَ رُكْبَةَ عَامِرٍ، فَمَاتَ مِنْهُ، فَلَمَّا قَفَلُوا قَالَ سَلَمَةُ: رَآنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ شَاحِبًا، فَقَالَ لِي: مَالَكَ؟ فَقُلْتُ: فِدًى لَكَ أَبِي وَأُمِّي، زَعَمُوا أَنَّ عَامِرًا حَبِطَ عَمَلُهُ. قَالَ: مَنْ قَالَهُ؟ قُلْتُ: قَالَهُ فُلَانٌ، وَفُلَانٌ، وَفُلَانٌ، وَأُسَيْدُ بْنُ الْحُضَيْرِ الْأَنْصَارِيُّ. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «كَذَبَ مَنْ قَالَهُ، إِنَّ لَهُ لَأَجْرَيْنِ»، وَجَمَعَ بَيْنَ إِصْبَعَيْهِ «إِنَّهُ لَجَاهِدٌ مُجَاهِدٌ، قَلَّ عَرَبِيٌّ مَشَى بِهَا مِثْلَهُ»).

يظهر من خلال التأمل في هذا الحديث أن قوله ﷺ: «كَذَبَ مَنْ قَالَهُ» يعني: أخطأ من قاله، وذلك لثلاثة أمور:

الأول: أن سلمة بن الأكوع سمى للنبي ﷺ من قال ذلك، وذكر منهم أسيد بن الحضير ﷺ، وفي رواية لمسلم أنهم من أصحاب النبي ﷺ[(١)]، فقد أطلق النبي ﷺ لفظ الكذب في حق جماعة من الصحابة منهم أسيد بن الحضير ﷺ - وهو صحابي جليل من صالحي الصحابة ثبتت عدالته وفضائله بإخبار النبي ﷺ نفسه[(٢)]- وعدالة أصحاب النبي ﷺ أمر لا يجادل فيه مسلم، فقد ثبتت عدالتهم بالكتاب والسنة والإجماع[(٣)]، فدل ذلك على أن لفظ الكذب المذكور في هذا الحديث لا يراد به تعمد الكذب بمعنى الافتراء، وإنما المعنى أنهم أخطأوا فيما قالوا.

الثاني: أن الصحابة الذين قالوا ذلك نظروا إلى أن عامرا ﷺ قتل نفسه بسيفه،

(١) رواها مسلم: كِتَابُ الجِهَادِ وَالسِّيَرِ باب غزوة ذي قرد وغيرها (٣/ ١٤٣٣- ١٤٤٠، رقم ١٨٠٧)، عن إِيَاسِ بْنِ سَلَمَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: قَدِمْنَا الْحُدَيْبِيَةَ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ... فذكر الحديث، وفيه: (قَالَ سَلَمَةُ: فَخَرَجْتُ فَإِذَا نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ يَقُولُونَ: بَطَلَ عَمَلُ عَامِرٍ، قَتَلَ نَفْسَهُ. قَالَ: فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَأَنَا أَبْكِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، بَطَلَ عَمَلُ عَامِرٍ. قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: مَنْ قَالَ ذَلِكَ؟ قَالَ: قُلْتُ: نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِكَ ...) الحديث.

(٢) ينظر: «صحيح البخاري»: كتاب مناقب الأنصار، بَاب مَنْقَبَةُ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ وَعَبَّادِ بْنِ بِشْرٍ ﷺ (٥/ ٣٦)، وكتاب فضائل القرآن، باب نزول السكينة والملائكة عند قراءة القرآن (٦/ ١٩٠)، و«صحيح مسلم»: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب نزول السكينة لقراءة القرآن (١/ ٥٤٨).

(٣) ينظر: «الكفاية في معرفة أصول علم الرواية» للخطيب البغدادي: بَابُ مَا جَاءَ فِي تَعْدِيلِ اللهِ وَرَسُولِهِ لِلصَّحَابَةِ، وَأَنَّهُ لَا يُحْتَاجُ لِلسُّؤَالِ عَنْهُمْ، وَإِنَّمَا يَجِبُ ذَلِكَ فِيمَنْ دُونَهُمْ (١/ ١٨٠)، و«الاستيعاب» لابن عبد البر (١/ ١٩)، و«الإصابة» لابن حجر (١/ ٢٣- ٢٨).

والنصوص الواردة في الكتاب والسنة تتوعد قاتل نفسه بالنار[1]، فأفتى هؤلاء بما رأوه، وبما عندهم من العلم في حق من قتل نفسه، ولم ينسبوا ذلك إلى الله ورسوله، حتى يقال: إنهم كذبوا في النقل، وإنما أخطأوا في فهم النصوص وتنزيلها في حق عامر ﷺ، وذلك أن عامرا ﷺ لم يتعمد قتل نفسه، وإنما وقع ذلك منه بطريق الخطأ، فلا تتنزل النصوص الواردة في حق من قتل نفسه عليه، وأما هو فجاهد مجاهد، فما وقع من هؤلاء الصحابة خطأ في الفتوى والاجتهاد وقد عبر الشرع عن المجتهد بالإصابة والخطأ، لا بالصدق والكذب، وذلك في قوله ﷺ: «إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ»[2].

الثالث: أن العرب - كما تقدم - ومنهم أهل الحجاز يستعملون الكذب بمعنى الخطأ[3]، والنبي ﷺ عربي حجازي، فلا مانع من حمل كلامه هنا على ذلك، لما قدمته في الأمرين الأول والثاني.

وقد ذكر جماعة من أهل العلم أن (كذب) هنا معناه: أخطا، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه «النبوات» (٢/ ٨١٥): "وكذلك الذي يدلّ عليه الشرع: أنّ كلّ من

---

(١) من ذلك ما رواه البخاري: كتاب الطب، بَاب شُرْبِ السُّمِّ وَالدَّوَاءِ بِهِ وَبِمَا يُخَافُ مِنْهُ وَالْخَبِيثِ (٧/ ١٣٩، رقم ٥٧٧٨)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه (١/ ١٠٣، ١٠٤، رقم ١٠٩)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَرَدَّى مِنْ جَبَلٍ فَقَتَلَ نَفْسَهُ فَهُوَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ يَتَرَدَّى فِيهِ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا. وَمَنْ تَحَسَّى سُمًّا فَقَتَلَ نَفْسَهُ فَسُمُّهُ فِي يَدِهِ يَتَحَسَّاهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا. وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ فَحَدِيدَتُهُ فِي يَدِهِ يَجَأُ بِهَا فِي بَطْنِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا».

(٢) أخرجه البخاري: كِتَابُ الاعْتِصَامِ، بَاب أَجْرِ الْحَاكِمِ إِذَا اجْتَهَدَ فَأَصَابَ أَوْ أَخْطَأَ (٩/ ١٠٨، رقم ٧٣٥٢)، ومسلم، كتاب الأقضية، باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ (٣/ ١٣٤٢، رقم ١٧١٦)، من حديث عمرو بن العاص ﷺ.

(٣) ذكر الإمام ابن حبان أن أهل الحجاز يستعملون ذلك، وسيأتي كلامه. ينظر: «صحيح ابن حبان» بترتيب ابن بلبان (٥/ ٢٣)، و«الثقات» له (٦/ ١١٤)، و«مشاهير علماء الأمصار» له أيضا (ص ٦٩).

أخبر بخبر ليس له أن يُخبر به، وهو غير مطابق، فإنّه يُسمّى كاذبًا، وإن كان لم يتعمّد الكذب"اهـ. ثم استدل على ذلك بجملة من الأدلة، ومنها هذا الحديث.

وقال أيضا في «مجموع الفتاوى» (٢/ ١٠٠ - ١٠١): "وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْوُجُودَ إنَّمَا يَسَعُ وُجُودَ هَذِهِ الِاعْتِقَادَاتِ لَا يَسَعُ تَحَقُّقَ الْمُعْتَقَدَاتِ فِي أَنْفُسِهَا، وَهَذَا مِمَّا لَا نِزَاعَ فِيهِ بَيْنَ الْعُقَلَاءِ؛ فَإِنَّ الِاعْتِقَادَ الْبَاطِلَ، وَالْقَوْلَ الْكَاذِبَ: هُوَ مَوْجُودٌ دَاخِلٌ فِي الْوُجُودِ؛ لَكِنَّ هَذَا لَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ حَقًّا وَصِدْقًا، فَإِنَّ الْحَقَّ وَالصِّدْقَ إذَا أُطْلِقَ عَلَى الْأَقْوَالِ الْخَبَرِيَّةِ لَا يُرَادُ بِهِ مُجَرَّدَ وُجُودِهَا؛ فَإِنَّ هَذَا أَمْرٌ مَعْلُومٌ بِالْحِسِّ وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ فَكُلُّهَا حَقٌّ وَصِدْقٌ. وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ السَّائِلَ عَنْ حَقِّهَا وَصِدْقِهَا: هِيَ عِنْدَهُ مُنْقَسِمَةٌ إلَى حَقٍّ وَبَاطِلٍ، وَصِدْقٍ وَكَذِبٍ، وَالْمُرَادُ بِكَوْنِهَا حَقًّا وَصِدْقًا: كَوْنُهَا مُطَابِقَةً لِلْخَبَرِ أَوْ غَيْرَ مُطَابِقَةٍ، ثُمَّ قَدْ تَكُونُ مُطَابِقَةً فِي اعْتِقَادِ الْقَائِلِ دُونَ الْخَارِجِ؛ وَهَذَا هُوَ الْخَطَأُ. وَقَدْ يُسَمَّى كَذِبًا، وَقَدْ لَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ ذَلِكَ". ثم ذكر أمثلة لما يسمى كذبا، ومثالا لما لا يطلق عليه ذلك، وذكر من أمثلة الأول حديثنا هذا، ثم قال: "وَكَأَنَّ الْفَرْقَ وَاَللَّهُ أَعْلَمُ: - أَنَّ مَنْ أَخْبَرَ مَعَ تَفْرِيطِهِ فِي الطَّرِيقِ الَّذِي يَعْلَمُ بِهِ صَوَابَهُ وَخَطَأَهُ فَأَخْطَأَ سُمِّيَ كَاذِبًا - بِخِلَافِ مَنْ لَمْ يُفَرِّطْ - لِأَنَّهُ تَكَلَّمَ بِلَا حُجَّةٍ وَلَا دَلِيلٍ مُجَازَفَةً فَأَخْطَأَ، بِخِلَافِ مَنْ أَخْبَرَ غَيْرَ مُفَرِّطٍ" اهـ.(١)

(١) كرر شيخ الإسلام ابن تيمية هذا المعنى، ومثل بحديثنا هذا أيضا في غير موضع من كتبه. ينظر: «مجموع الفتاوى» (١٠/ ٤٤٩)، و«الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح» (٦/ ٤٥٢ - ٤٥٣)، و«النبوات» (٢/ ١٠٧٨)، و«الإخنائية أو الرد على الإخنائي» (ص ١٠٧ - ١٠٨).

وعلَّق على هذا الحديث في «مجموع الفتاوى» (١٠/ ٤٤٩) بقوله: " وَكَانَ قَائِلُ ذَلِكَ لَمْ يَتَعَمَّدْ الْكَذِبَ، فَإِنَّهُ كَانَ رَجُلًا صَالِحًا، وَقَدْ رُوِيَ أَنَّهُ كَانَ أسيد بْنَ الحضير؛ لَكِنَّهُ لَمَّا تَكَلَّمَ بِلَا عِلْمٍ كَذَّبَهُ النَّبِيُّ ﷺ" اهـ.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

وذكر ابن القيم[1] في كتابه «مدارج السالكين» (٢/ ٩٧١- ٩٧٣) أن الْكَذِبَ يُرَادُ بِهِ أَمْرَانِ، أَحَدُهُمَا: الْخَبَرُ غَيْرُ الْمُطَابِقِ لِمَخْبَرِهِ، وَهُوَ نَوْعَانِ: كَذِبٌ عَمْدٌ، وَكَذِبٌ خَطَأٌ، قال: "فَكَذِبُ الْعَمْدِ مَعْرُوفٌ، وَكَذِبُ الْخَطَأِ ..."، ثم ذكر أمثلة لكذب الخطأ، ومنها هذا الحديث، ثم قال: "فَهَذَا كُلُّهُ مِنْ كَذِبِ الْخَطَأِ، وَمَعْنَاهُ: أَخْطَأَ قَائِلُ ذَلِكَ"اهـ.

وممن ذكر أن (كذب) هنا معناها (أخطأ): أبو العباس القرطبي[2] في «المفهم» (٣/ ٦٦٦)، والحافظُ ابنُ حجر في «فتح الباري» (١٢/ ٣٨٤)، والصالحيُّ[3] في «سبل الهدى والرشاد» (٥/ ١٧١).

٢- ومن ذلك ما روي من قول النبي ﷺ: «كَذَبَ سَعْدٌ» - يَعْنِي سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ رضي الله عنه -، وذلك لما قال سعد بن عبادة الأنصاري رضي الله عنه يوم فتح مكة لأبي سفيان: (الْيَوْمُ يَوْمُ الْمَلْحَمَةِ، الْيَوْمَ تُسْتَحَلُّ الْكَعْبَةُ)، وحكى أبو سفيان ذلك لرسول الله ﷺ، فقال ﷺ:

---

(١) ابْنُ الْقَيِّمِ: هو محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزُّرْعي الدمشقيّ، أبو عبد الله، شمس الدين، الفقيه، الأصولي، المفسر، النحوي، المحدث. له مؤلفات كثيرة مشهورة، منها: «زاد المعاد في هدي خير العباد»، و«إعلام الموقعين عن رب العالمين». توفي سنة (٧٥١هـ). انظر: «ذيل طبقات الحنابلة» لابن رجب الحنبلي (٥/ ١٧٠)، و«الأعلام» (٦/ ٥٦).

(٢) أَبُو الْعَبَّاسِ الْقُرْطُبِيُّ: هو أحمد بن عمر بن إبراهيم، أبو العباس الأنصاري القرطبي، فقيه مالكي، مُحَدِّثٌ. من كتبه: «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم»، وكتاب «مختصر الصحيحين». توفي سنة (٦٥٦هـ). انظر: «البداية والنهاية» (١٧/ ٣٨١)، و«الأعلام» (١/ ١٨٦)، و«معجم المؤلفين» (١/ ٢١٤).

(٣) الصالحيُّ: هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف، شمس الدين الشامي: محدث، عالم بالتاريخ. من الشافعية. ولد في صالحية دمشق، وسكن البرقوقية بصحراء القاهرة إلى أن توفي. من كتبه «سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد»، و«عقود الجمان» في مناقب أبي حنيفة. توفي سنة (٩٤٢هـ). انظر: «شذرات الذهب» (١٠/ ٣٥٣)، و«الأعلام» (٧/ ١٥٥).

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

«كَذَبَ سَعْدٌ، وَلَكِنْ هَذَا يَوْمٌ يُعَظِّمُ اللهُ فِيهِ الْكَعْبَةَ، وَيَوْمٌ تُكْسَى فِيهِ الْكَعْبَةُ»(١).

(١) جزءٌ من حديثٍ طويلٍ أخرجه البخاريُّ: كِتَابُ المَغَازِي، بَاب أَيْنَ رَكَزَ النَّبِيُّ ﷺ الرَّايَةَ يَوْمَ الْفَتْحِ؟ (٥/ ١٤٦، ١٤٧، رقم ٤٢٨٠)، والبيهقيُّ في «السنن الكبرى»: كِتَابُ السِّيَرِ، بَابُ فَتْحِ مَكَّةَ حَرَسَهَا الله تَعَالَى (٩/ ١١٩)، والبغويُّ في «شرح السنة»: كِتَابُ السِّيَرِ وَالجِهَادِ، بَابُ فَتْحِ مَكَّةَ وَحُكْم رباعها (١١/ ١٤٨-١٥٠، رقم ٢٧٤٥): مِنْ طَرِيقِ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَمَّا سَارَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ ... وَسَاقَ الحَدِيثَ فِي فَتْحِ مَكَّةَ، وَفِيهِ: (فَقَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ: يَا أَبَا سُفْيَانَ، الْيَوْمُ يَوْمُ الْمَلْحَمَةِ، الْيَوْمَ تُسْتَحَلُّ الْكَعْبَةُ. فَقَالَ أَبُو سُفْيَانَ: يَا عَبَّاسُ حَبَّذَا يَوْمُ الذِّمَارِ. ثُمَّ جَاءَتْ كَتِيبَةٌ، وَهِيَ أَقَلُّ الْكَتَائِبِ، فِيهِمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ، وَرَايَةُ النَّبِيِّ ﷺ مَعَ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ، فَلَمَّا مَرَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِأَبِي سُفْيَانَ قَالَ: أَلَمْ تَعْلَمْ مَا قَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ؟ قَالَ: «مَا قَالَ؟» قَالَ كَذَا وَكَذَا. فَقَالَ: «كَذَبَ سَعْدٌ، وَلَكِنْ هَذَا يَوْمٌ يُعَظِّمُ اللهُ فِيهِ الْكَعْبَةَ، وَيَوْمٌ تُكْسَى فِيهِ الْكَعْبَةُ». قَالَ: وَأَمَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ تُرْكَزَ رَايَتُهُ بِالْحَجُونِ. قَالَ عُرْوَةُ: وَأَخْبَرَنِي نَافِعُ بْنُ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْعَبَّاسَ يَقُولُ لِلزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ: يَا أَبَا عَبْدِ اللهِ، هَا هُنَا أَمَرَكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ تَرْكُزَ الرَّايَةَ؟...) الحديث.

وهذا الحديثُ مرسلٌ، عدا الجزء الأخير منه، فإنه موصولٌ صحيحٌ، وإنما أورد البخاري هذا الحديث بطوله لأجل الجزء الموصول منه، حيث ترجم عليه: (بَاب أَيْنَ رَكَزَ النَّبِيُّ ﷺ الرَّايَةَ يَوْمَ الْفَتْحِ؟)، وهذه الترجمة تطابق الجزء الموصول الصحيح فقط، فالمرسل ليس مرادا للبخاري، ولا على شرطه.

قال البيهقيُّ: "أخرجه البخاريُّ في «الصحيح» هكذا" اهـ. وجاء في «المهذب في اختصار السنن الكبير» للذهبي (٧/ ٣٦٥٥): "أخرجه (خ) هكذا مرسلا" اهـ. وأورد المزيُّ في «تحفة الأشراف» (٤/ ٢٧٠، ح رقم ٥١٣٨) الجزء المسند من هذا الحديث في مسند العباس. ثم أورد (١٣/ ٢٩٢، ح رقم ١٩٠٢١) الحديث في الجزء الخاص بـ(المراسيل وما يجري مجراها)، وأشار إلى الجزء المسند منه. وعزاه الزيلعيُّ في «تخريج أحاديث الكشاف» (٣/ ١١، رقم ٩٢١) للبخاري، وأورد جزءا من أوله، ثم قال: "الحديث بطوله، وَهُوَ مُرْسلٌ، فَليُعْلَم ذَلِك" اهـ. وقَالَ الحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (١٢/ ٥٠٠): "قَوْلُهُ: (عَنْ هِشَامٍ) هُوَ ابنُ عُرْوَةَ (عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَمَّا سَارَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ) هَكَذَا أَوْرَدَهُ مُرْسَلًا، وَلَمْ أَرَهُ فِي شَيْءٍ مِنَ الطُّرُقِ عَنْ عُرْوَةَ مَوْصُولاً. وَمَقْصُودُ الْبُخَارِيِّ مِنْهُ

فقوله: (كذب سعد): معناه أخطأ، وذلك أن سعد بن عبادة ﷺ صحابي جليل من صحابة النبي ﷺ ثبتت عدالته، قال قولا ظنه حقا، لكن النبي ﷺ بين أنه أخطأ فيما قاله.

وهذا الحديث يدل على أن كلَّ من أخبر بخبر ليس له أن يخبر به، وهو غير مطابق، فإنه يسمى كاذبا، وإن كان لم يتعمد الكذب. كما بين شيخ الإسلام ابن تيمية في «النبوات» (٢/ ٨١٦)، وفي «تلخيص كتاب الاستغاثة» (١/ ٢٧١).

وذكر الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٢/ ٥٠٧) أن كذب هنا معناه أخطأ، وقال أيضا (٩/ ٣٩٤): "قَولـه: (فَقَالَ: «كَذَبَ سَعْدٌ») فِيهِ إِطلاق الكَذِبِ عَلَى الإِخبار بِغَيرِ ما سَيَقَعُ ولَو كانَ قائِله بَناهُ عَلَى غَلَبَة ظَنّه وقُوَّة القَرِينَة" اهـ.

وذكر العينيُّ[1] أيضا في «عمدة القاري» (١٧/ ٢٨٠)، وكذا الصالحيُّ في «سبل

مَا تَرْجَمَ بِهِ وَهُوَ آخِرُ الْحَدِيثِ، فَإِنَّهُ مَوْصُولٌ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَالزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ"، ثم قال الحافظُ (١٢/ ٥٠٨): "قَوْلُهُ: (قَالَ: وَأَمَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ): الْقَائِلُ ذَلِكَ هُوَ عُرْوَةُ، وَهُوَ مِنْ بَقِيَّةِ الْخَبَرِ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْإِرْسَالِ فِي الْجَمِيعِ إِلَّا فِي الْقَدْرِ الَّذِي صَرَّحَ عُرْوَةُ بِسَمَاعِهِ لَهُ مِنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَأَمَّا بَاقِيهِ فَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ عُرْوَةُ تَلَقَّاهُ عَنْ أَبِيهِ، أَوْ عَنِ الْعَبَّاسِ، فَإِنَّهُ أَدْرَكَهُ وَهُوَ صَغِيرٌ، أَوْ جَمَعَهُ مِنْ نَقْلِ جَمَاعَةٍ لَهُ بِأَسَانِيدَ مُخْتَلِفَةٍ، وَهُوَ الرَّاجِحُ" اهـ. وكذا ذكر العينيُّ في «عمدة القاري» (١٧/ ٢٧٨، و٢٨٠)، والقسطلانيُّ في «إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري» (٦/ ٣٩٠)، أَنَّ هَذَا الحَدِيثَ مُرْسَلٌ، وَصَرَّحَ العَيْنِيُّ باستثناءِ الجُزْءِ الَّذِي صَرَّحَ عُرْوَةُ بِسَمَاعِهِ لَهُ مِنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ.

(١) العينيُّ: هو محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد، بدر الدين، أبو محمد، وَأَبُو الثَّنَاء بن الشهَاب الْحلَبِي الأَصْل، العنتابي المولد، ثمَّ القاهري الْحَنَفِيّ، وَيعرف بالعيني، مؤرخ، علامة، من كبار المحدثين. أصله من حلب ومولده في عينتاب (وإليها نسبته) أقام مدة في حلب ومصر ودمشق والقدس. وولي في القاهرة الحسبة وقضاء الحنفية ونظر السجون، وتقرّب من الملك المؤيد حتى عدَّ من أخصائه. ولما ولي الأشرف سامره ولزمه، وكان يكرمه ويقدمه. ثم صرف عن وظائفه،

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

الهدى والرشاد» (٥/ ٢٨٤) أن (كذب) هنا معناه: أخطأ.

٣- ومن الأحاديث التي وقع الكذب فيها بمعنى الخطأ قول النبي ﷺ لغلام حاطب ابن أبي بلتعة: «كَذَبْتَ»، وذلك لما قال له: ليدخلن حاطب النار(١).

ذكر القاضي عياض في «مشارق الأنوار» (١/ ٣٣٧- ٣٣٨)، وكذا ابن قرقول(٢) في «مطالع الأنوار» (٣/ ٣٤٦) أن الكذب هنا معناه الخطأ.

وقال النوويُّ في «شرح مسلم» (١٦/ ٥٧): "وَفِيهِ أَنَّ لفظة الكذب هي الإخبار عن الشيء عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ عَمْدًا كَانَ أَوْ سَهْوًا، سَوَاءٌ كَانَ الْإِخْبَارُ عَنْ مَاضٍ أَوْ مُسْتَقْبَلٍ، وَخَصَّتْهُ الْمُعْتَزِلَةُ بِالْعَمْدِ، وَهَذَا يَرُدُّ عَلَيْهِمْ، وسبقت المسألة في كِتَابِ الْإِيمَانِ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ اللُّغَةِ: لَا يُسْتَعْمَلُ الْكَذِبُ إِلَّا فِي الْإِخْبَارِ عَنِ الْمَاضِي بخلاف مَا هُوَ مُسْتَقْبَلٌ، وَهَذَا الْحَدِيثُ يَرُدُّ عَلَيْهِ، والله أعلم" اهـ.

وعكف على التدريس والتصنيف إلى أن توفي بالقاهرة. من كتبه «عمدة القاري في شرح البخاري»، و«مغاني الأخيار في رجال معاني الآثار». توفي سنة (٨٥٥هـ). انظر: «الضوء اللامع» (١٠/ ١٣١)، و«الأعلام» (٧/ ١٦٣).

(١) أخرجه مسلم: كِتَاب فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ، بَاب مِنْ فَضَائِلِ أَهْلِ بَدْرٍ ﷺ وَقِصَّةِ حَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ (٤/ ١٩٤٢، رقم ٢١٩٥)، عَنْ جَابِرٍ ﷺ، أَنَّ عَبْدًا لِحَاطِبٍ جَاءَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَشْكُو حَاطِبًا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، لَيَدْخُلَنَّ حَاطِبٌ النَّارَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «كَذَبْتَ، لَا يَدْخُلُهَا، فَإِنَّهُ شَهِدَ بَدْرًا وَالْحُدَيْبِيَةَ».

(٢) ابن قُرْقُول: هو إبراهيم بن يوسف بن إبراهيم بن عبد الله بن باديس بن القائد، أبو إسحاق الحمزي الوهراني، المعروف بابن قرقول. قال الذهبي: الإمام العلامة...كان رحالا في العلم، نقالا، فقيها، نظارا أديبا نحويا، عارفا بالحديث ورجاله، بديع الكتابة...وكان من أوعية العلم. من كتبه «مطالع الأنوار على صحاح الآثار». توفي سنة (٥٦٩هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ٥٢٠)، و«الأعلام» (١/ ٨١).

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

٤- ومن ذلك أيضا قول النبي ﷺ لِسُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةِ[١]: «كَذَبَ أَبُو السَّنَابِلِ[٢]»[٣].

بين جماعة من أهل العلم أن قول النبي ﷺ في هذا الحديث: «كَذَبَ» معناه أخطأ. وممن بين ذلك: الماوردي في «الحاوي الكبير» (١١/ ٢٣٦)، وشيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٢/ ١٠٠)، وفي «النبوات» (٢/ ٨١٥، و١٠٧٨)، وفي «الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح» (٦/ ٤٥٢)، وفي «الإخنائية أو الرد على الإخنائي» (ص ١٠٧، ١٠٨)، وفي «بيان الدليل على بطلان التحليل» (ص ٣٢٨، ٣٢٩)، وابن القيم «مدارج السالكين» (٢/ ٩٧١، ٩٧٢)، وابن رجب الحنبلي[٤] في

(١) سبيعة الأسلمية: هي سبيعة بنت الحارث الأسلمية. كانت امرأة سعد بْن خولة، فتوفي عنها بمكة، فَقَالَ لَهَا أَبُو السنابل بْن بعكك: إن أجلك أربعة أشهر وعشر، وقد كانت وضعت بعد وفاة زوجها بليال. قيل: خمس وعشرون ليلة، وقيل: أقل من ذلك، فلما قَالَ لَهَا أَبُو السنابل ذلك أتت إِلَى النَّبِيّ ﷺ، فأخبرته، فَقَالَ لَهَا: «قد حللت فانكحي من شئت». وبعضهم يروي: «إذا أتاك من ترضين فتزوجي». روى عنها فقهاء أهل المدينة وفقهاء أهل الكوفة من التابعين حديثها هَذَا. «الاستيعاب» لابن عبد البر (٤/ ١٨٥٩، ترجمة رقم ٣٣٧٠).

(٢) أَبُو السَّنَابل: هو أبو السنابل بن بَعْكَك (بموحدة ثم مهملة ثم كافين، بوزن جعفر) ابن الحارث بن عَمِيلة (بفتح أوله) ابن السباق، ابن عبد الدار القرشي العبدري، واسمه صبّة (بموحدة)، وقيل بنون، وقيل: عمرو، وقيل: عامر، وقيل: أصرم، وقيل: لبيد ربه بالإضافة. قال ابن سعد وغيره: أقام بمكة حتى مات، وهو من مسلمة الفتح. ثبت ذكره في (الصحيحين) في قصة سبيعة الأسلمية لما مات زوجها. وذكر ابن سعد أنه كان ممن خطب سبيعة. وذكر ابن البرقي أنه تزوّجها بعد ذلك، وأولدها سنابل بن أبي السنابل. «الإصابة» (١٢/ ٣٢١، ترجمة رقم ١٠٠٩٠).

(٣) سبق تخريجه، والكلام عليه.

(٤) ابن رجب الحنبلي: هو عبد الرحمن بن أحمد بن رجب السّلامي البغدادي ثم الدمشقيّ، أبو الفرج، زين الدين. الشيخ المحدث الحافظ، مهر في شتى فنون الحديث، حتى أتقن هذا الفن، وصار أعرف أهل عصره بالعلل وتتبع الطرق. من مصنفاته: «فتح الباري شرح صحيح البخاري» لم يتمه،

«الفرق بين النصيحة والتعيير» (ص ٤)، وابن الملقن[١] في «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٨/ ٣٨٤)، والحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٦/ ٢٨٨، ٢٨٩).

وعلق شيخ الإسلام ابن تيمية في «بيان الدليل على بطلان التحليل» (ص ٣٢٩) على هذا الحديث بقوله: "وَلَا يُقَالُ: إنَّهُ كَانَ مِمَّا لَا يُسَوَّغُ فِيهِ الِاجْتِهَادُ لِظُهُورِهِ؛ لِأَنَّ عَلِيًّا وَابْنَ عَبَّاسٍ - وَهُمَا مِمَّنْ لَا يُشَكُّ فِي وُفُورِ فَهْمِهِمَا وَدِينِهِمَا - قَدْ أَفْتَيَا بِمِثْلِ ذَلِكَ، وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «كَذَبَ» يُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى أَخْطَأَ، فَعُلِمَ إطْلَاقُ الْخَطَإِ عَلَى مَنْ اجْتَهَدَ مُتَمَسِّكًا بِظَاهِرِ خِطَابٍ. إلَّا أَنْ يُقَالَ: أَبُو السَّنَابِلِ لَمْ يَكُنْ يَجُوزُ لَهُ الِاجْتِهَادُ إمَّا لِقُصُورِهِ أَوْ لِتَقْصِيرِهِ، حَيْثُ اجْتَهَدَ مَعَ قُرْبِ النَّبِيِّ ﷺ، فَهَذَا مَا اخْتُلِفَ فِيهِ" اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٦/ ٢٨٨، ٢٨٩): "وَلَعَلَّ مَا وَقَعَ مِنْ أَبِي السَّنَابِلِ مِنْ ذَلِكَ هُوَ السِّرُّ فِي إطْلَاقِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَذَبَ فِي الْفَتْوَى الْمَذْكُورَةِ، كَمَا أخرجه أَحْمد من حَدِيث ابن مَسْعُودٍ، عَلَى أَنَّ الْخَطَأَ قَدْ يُطْلَقُ عَلَيْهِ الْكَذِبُ، وَهُوَ فِي كَلَامِ أَهْلِ الْحِجَازِ كَثِيرٌ، وَحَمَلَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ عَلَى ظَاهِرِهِ، فَقَالَ: إنَّمَا كَذَّبَهُ لِأَنَّهُ

و«شرح جامع الترمذي»، وغير ذلك. مات سنة (٧٩٥هـ). انظر: «الدرر الكامنة» (٣/ ١٠٨)، و«شذرات الذهب» (٨/ ٥٧٨)، و«الأعلام» (٣/ ٢٩٥).

(١) ابن الملقن: هو عمر بن علي بن أحمد بن محمد بن عبد الله، سراج الدين، أبو حفص الأنصاري الوَادْيَاشي الأندلسي التّكروري الأصل القاهري الشافعي، الشهير بابن الملقّن. كان عالما بالحديث والفقه والتفسير وتاريخ الرجال، وغير ذلك من العلوم. اشتهر بكثرة التصانيف، ومن تصانيفه: «إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال»، و«البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير»، وغير ذلك. مات سنة (٨٠٤هـ). انظر: «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٤/ ٤٣)، و«شذرات الذهب» (٩/ ٧١)، و«الأعلام» (٥/ ٥٧).

كَانَ عَالِمًا بِالْقِصَّةِ، وَأَفْتَى بِخِلَافِهِ، حَكَاهُ ابن دَاوُد[1] عَن الشَّافِعِي[2] فِي «شرح الْمُخْتَصر»، وَهُوَ بَعِيدٌ" اهـ.

٥- ومما ذكر العلماء أن النبي ﷺ أطلق فيه الكذب بمعنى الخطأ: قوله ﷺ للرجلِ الذي وَصَفَ لَهُ الْعَسَلَ: «صَدَقَ اللهُ، وَكَذَبَ بَطْنُ أَخِيكَ»[3].

ذكر الخطابي في «غريب الحديث» (٢/ ٣٠٣)، و«معالم السّنن» (١/ ١٣٥)، و«أعلام الحديث» (٣/ ١٨١٣) أن هذا الحديث من باب وضع الكذب موضع الخطأ.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

(١) ابن داود: هو مُحَمَّد بن دَاوُد بن مُحَمَّد الدَّاودِيّ، أَبُو بكر الصيدلاني. له شرح على مختصر المزني. وأما وفاته، فقال ابن قاضي شهبة: لم أقف على تاريخ وفاته. انظر: «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (١/ ٢١٤)، و«طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٤/ ١٤٨).

(٢) الشَّافِعِيُّ: هو محمد بن إدريس القرشي المطلبي، أبو عبد الله الشافعي، المكي، الإمام المجمع على إمامته وتقدمه، وأحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة. أقبل على العلم، وبرع في علوم كثيرة، وكان ذكيا مفرطا، ومناقبه وفضائله كثيرة جدا، وقد أفرد بعض العلماء مناقبه بالتصنيف، وصنف التصانيف في شتى العلوم. ومن مصنفاته: كتاب «الأم» في الفقه، و«الرسالة»، وغير ذلك كثير. مات سنة (٢٠٤هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٥)، و«الأعلام» (٦/ ٢٥).

(٣) أخرجه البخاريُّ: كِتَابُ الطِّب، بَاب الدَّوَاءِ بِالْعَسَلِ (٧/ ١٢٣، ح رقم ٥٦٨٤)، وفي الطب أيضا، بَابُ دَوَاءِ المَبْطُونِ (٧/ ١٢٨، ح رقم ٥٧١٦)، ومسلمٌ: كتاب السلام، باب التداوي بسقي العسل (٤/ ١٧٣٦ - ١٧٣٧، ح رقم ٢٢١٧) مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ أَخِي اسْتَطْلَقَ بَطْنُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «اسْقِهِ عَسَلًا»، فَسَقَاهُ، ثُمَّ جَاءَهُ، فَقَالَ: إِنِّي سَقَيْتُهُ عَسَلًا فَلَمْ يَزِدْهُ إِلَّا اسْتِطْلَاقًا، فَقَالَ لَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ جَاءَ الرَّابِعَةَ، فَقَالَ: «اسْقِهِ عَسَلًا»، فَقَالَ: لَقَدْ سَقَيْتُهُ فَلَمْ يَزِدْهُ إِلَّا اسْتِطْلَاقًا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «صَدَقَ اللهُ وَكَذَبَ، بَطْنُ أَخِيكَ». فَسَقَاهُ فَبَرَأَ.

وقولُ الرجل: (إِنَّ أَخِي اسْتَطْلَقَ بَطْنُهُ) أَيْ كَثُرَ خُرُوج مَا فِيهِ، يُرِيدُ الإِسْهَالَ؛ قاله ابن الأثير في «النهاية» (٣/ ١٣٦).

وقال ابن الأثير في «النهاية» (٤/ ١٥٩): "اسْتُعْمِلَ الْكَذِبُ هَاهُنَا مَجازاً حَيْثُ هُوَ ضِدُّ الصِّدق. وَالْكَذِبُ مُخْتَصٌّ بالأقوال، فجعل بَطْن أخيه حيْث لم يَنْجَع فِيهِ العَسل كَذِبًا، لِأَنَّ اللهَ قَالَ: ﴿ فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ ﴾[١]" اهـ.

٦- ومن الأحاديث التي بينت أيضا أن الكذب يأتي بمعنى الخطأ قوله ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنْ النَّارِ»[٢].

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

ووجه الدلالة أن النبي ﷺ قيد الوعيد بدخول النار بتعمد الكذب، فدل ذلك على أن الكذب منه عمد، ومنه خطأ وسهو، فكلاهما مخالفة الخبر للواقع، إلا أن الإثم إنما يلحق المتعمد دون المخطئ.

وهذا الحديث حجة لمذهب جماهير العلماء في أن الكذب يشمل العمد والسهو، وسبق نقل أقوال جماعة من أهل العلم حول ذلك عند تعريف الكذب اصطلاحا.

وقد كان جماعة من الصحابة ﷺ يهابون الإكثار من الحديث عن رسول الله ﷺ خشية الدخول تحت هذا الوعيد، لأن المكثر قد يخطئ فيحدث بما يخالف الواقع حتى وإن لم يتعمد الكذب، لكنه تعمد الإكثار، الذي هو مظنة وقوع الخطأ.

فروى البخاري في «صحيحه»[٣]، عن عَبْدِ اللهِ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: قُلْتُ لِلزُّبَيْرِ: إِنِّي لَا أَسْمَعُكَ تُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ كَمَا يُحَدِّثُ فُلَانٌ وَفُلَانٌ؟! قَالَ: أَمَا إِنِّي لَمْ أُفَارِقْهُ،

---

(١) سورة النحل: جزء من الآية رقم (٦٩).

(٢) أخرجه البخاريُّ: كِتَابُ الجَنَائِزِ، بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ النِّيَاحَةِ عَلَى الْمَيِّتِ (٢/ ٨٠، رقم ١٢٩١)، ومسلم: المقدمة، باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ (١/ ١٠، رقم ٤)، من حديث المغيرة بن شعبة ﷺ.

وهذا الحديث مما عدَّهُ بعض العلماء في المتواتر من الحديث. انظر: «قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة» للسيوطي (ص ٢٣، رقم ١)، و«نظم المتناثر من الحديث المتواتر» للكتاني (ص ٢٨، رقم ٢).

(٣) كِتَابُ الْعِلْمِ، بَاب إِثْمِ مَنْ كَذَبَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ (١/ ٣٣، رقم ١٠٧).

وَلَكِنْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنْ النَّارِ».

يقول الحافظُ ابنُ حجر في «فتح الباري» (١/ ٤٢١): "وفِي تَمَسُّك الزُّبَير بِهَذا الحَدِيث عَلَى ما ذَهَبَ إِلَيهِ مِن اختِيار قِلَّة التَّحدِيث، دَلِيل لِلأَصَحِّ فِي أَنَّ الكَذِب هُو الإِخبار بِالشَّيءِ عَلَى خِلاف ما هُو عَلَيهِ سَواء كانَ عَمدًا أَم خَطَأ، والمُخطِئ وإِن كانَ غَير مَأثُوم بِالإِجماعِ، لَكِنَّ الزُّبَير خَشِيَ مِنَ الإِكثار أَن يَقَع فِي الخَطَأ وهُو لا يَشعُر، لأَنَّهُ وإِن لَم يَأثَم بِالخَطَأ لَكِن قَد يَأثَم بِالإِكثارِ، إِذ الإِكثار مَظِنَّة الخَطَأ، والثِّقَة إِذا حَدَّث بِالخَطَأ فَحُمِلَ عَنهُ وهُو لا يَشعُر أَنَّهُ خَطَأ، يُعمَل بِهِ عَلَى الدَّوام لِلوُثُوقِ بِنَقلِهِ، فَيَكُون سَبَبًا لِلعَمَلِ بِما لَم يَقُلهُ الشّارِع، فَمَن خَشِيَ مِن إِكثار الوُقُوع فِي الخَطَأ، لا يُؤمَن عَلَيهِ الإِثم إِذا تَعَمَّدَ الإِكثار، فَمِنْ ثَمَّ تَوَقَّفَ الزُّبَيْرُ وَغَيْرُهُ مِنَ الصَّحَابَةِ عَنِ الْإِكْثَارِ مِنَ التَّحْدِيثِ، وَأَمَّا مَنْ أَكْثَرَ مِنْهُمْ فَمَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُمْ كَانُوا وَاثِقِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ بِالتَّثَبُّتِ، أَوْ طَالَتْ أَعْمَارُهُمْ فَاحْتِيجَ إِلَى مَا عِنْدَهُمْ فَسُئِلُوا فَلَمْ يُمْكِنْهُمُ الْكِتْمَانُ ﷺ" اهـ.

وروى البخاري ومسلم في (صحيحيهما)[1] عن أنسٍ ﷺ قال: إِنَّهُ لَيَمْنَعُنِي أَنْ أُحَدِّثَكُمْ حَدِيثًا كَثِيرًا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَعَمَّدَ عَلَيَّ كَذِبًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنْ النَّارِ».

وفي رواية أخرى لهذا الحديث عن أنس ﷺ: لَوْلَا أَنْ أَخْشَى أَنْ أُخْطِئَ لَحَدَّثْتُكُمْ بِأَشْيَاءَ سَمِعْتُهَا مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، لَكِنَّهُ قَالَ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».[2]

فدلت هذه الرواية على أن أنسا ﷺ جعل الخطأ من الكذب، وذلك أنه ترك بعض الحديث عن رسول الله ﷺ خشية الوقوع في الخطأ، ثم ذكر وعيد النبي ﷺ بالنار لمن

(١) «صحيح البخاري»: كِتَابُ الْعِلْمِ، بَاب إِثْمِ مَنْ كَذَبَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ (١/ ٣٣، رقم ١٠٨)، و«صحيح مسلم»: المقدمة، باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ (١/ ١٠، رقم ٢).

(٢) أخرج هذه الرواية أحمد في «مسنده» (٢٠/ ١٦٦، رقم ١٢٧٦٤)، والدارمي في «سننه»: المُقَدِّمَة، بَابُ اتِّقَاءِ الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالتَّثَبُّتِ فِيهِ (١/ ٣٠٦، رقم ٢٤٢)، بسند صحيح.

تعمد عليه كذبا، وقَوْلُهُ في رواية (الصحيحين): (كَذِبًا) نَكِرَةٌ فِي سِيَاقِ الشَّرْطِ، فَيَعُمُّ جَمِيعَ أَنْوَاعِ الْكَذِبِ، وَمِنْهُ الخَطَأُ.

يقول الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١/ ٤٢٢): "وَإِنَّمَا خَشِيَ أَنَسٌ مِمَّا خَشِيَ مِنْهُ الزُّبَيْرُ، وَلِهَذَا صَرَّحَ بِلَفْظِ الْإِكْثَارِ لِأَنَّهُ مَظِنَّة، وَمَنْ حَامَ حَوْلَ الْحِمَى لَا يَأْمَن وُقُوعَهُ فِيهِ، فَكَانَ التَّقْلِيلُ مِنْهُمْ لِلِاحْتِرَازِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَأَنَسٌ مِنَ الْمُكْثِرِينَ، لِأَنَّهُ تَأَخَّرَتْ وَفَاتُهُ فَاحْتِيجَ إِلَيْهِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ وَلَمْ يُمْكِنْهُ الْكِتْمَانَ. وَيُجْمَعُ بِأَنَّهُ لَوْ حَدَّثَ بِجَمِيعِ مَا عِنْدَهُ لَكَانَ أَضْعَافَ مَا حَدَّثَ بِهِ. وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ عَتَّابٍ - بِمُهْمَلَةٍ وَمُثَنَّاةٍ فَوْقَانِيَّةٍ - مَوْلَى هُرْمُزَ، سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: لَوْلَا أَنِّي أَخْشَى أَنْ أُخْطِئَ لَحَدَّثْتُكَ بِأَشْيَاءَ قَالَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ... الْحَدِيثَ، أخرجه أَحْمد. فَأَشَارَ إِلَى أَنَّهُ لَا يُحَدِّثُ إِلَّا مَا تَحَقَّقَهُ وَيَتْرُكُ مَا يَشُكُّ فِيهِ. وَحَمَلَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يُحَافِظُ عَلَى الرِّوَايَةِ بِاللَّفْظِ، فَأَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: (لَوْلَا أَنْ أُخْطِئَ)، وَفِيهِ نَظَرٌ، وَالْمَعْرُوفُ عَنْ أَنَسٍ جَوَازُ الرِّوَايَةِ بِالْمَعْنَى، كَمَا أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ عَنْهُ صَرِيحًا، وَقَدْ وُجِدَ فِي رِوَايَاتِهِ ذَلِكَ كَالْحَدِيثِ فِي الْبَسْمَلَةِ[1]، وَفِي

(١) يعني الحديث الذي رواه البخاري: كتاب الأذان، بَاب مَا يَقُولُ بَعْدَ التَّكْبِيرِ (١/ ١٤٩، رقم ٧٤٣)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب حجة من قال: لا يجهر بالبسملة (١/ ٢٩٩، رقم ٣٩٩)، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا كَانُوا يَفْتَتِحُونَ الصَّلَاةَ بـ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ ﴾ [سورة الفاتحة: الآية رقم (٢)].

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

قِصَّةِ تَكْثِيرِ الْمَاءِ عِنْدَ الْوُضُوءِ[1]، وَفِي قِصَّةِ تَكْثِيرِ الطَّعَامِ[2]. قَوْلُهُ: (كَذِبًا) هُوَ نَكِرَةٌ فِي سِيَاقِ الشَّرْطِ، فَيَعُمُّ جَمِيعَ أَنْوَاعِ الْكَذِبِ" اهـ.

المطلب الثالث: نماذج من الآثار الواردة عن الصحابة وقع الكذب فيها بمعنى الخطأ

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

وقفت على بعض الآثار الواردة عن الصحابة ﷺ وقع فيها إطلاق لفظ الكذب لغيرهم من الصحابة أو التابعين، وبعض هذه الآثار يثبت، وبعضها لا يثبت، وعند التأمل في هذه الآثار من ناحية ثبوت عدالة وجلالة من قيل في حقه ذلك، حتى عند القائل نفسه، مع وضع معاني الكذب اللغوية في الاعتبار، وكذا النظر في تفسير أهل

(١) يعني الحديث الذي رواه البخاري: بَاب الْتِمَاسِ الْوَضُوءِ إِذَا حَانَتْ الصَّلَاةُ (١/ ٤٥، رقم ١٦٩)، ومسلم: كتاب الفضائل، باب معجزات النبي ﷺ (٤/ ١٧٨٣، رقم ٢٢٧٩)، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَحَانَتْ صَلَاةُ الْعَصْرِ، فَالْتَمَسَ النَّاسُ الْوَضُوءَ فَلَمْ يَجِدُوهُ، فَأُتِيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِوَضُوءٍ، فَوَضَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي ذَلِكَ الْإِنَاءِ يَدَهُ وَأَمَرَ النَّاسَ أَنْ يَتَوَضَّئُوا مِنْهُ. قَالَ: فَرَأَيْتُ الْمَاءَ يَنْبُعُ مِنْ تَحْتِ أَصَابِعِهِ حَتَّى تَوَضَّئُوا مِنْ عِنْدِ آخِرِهِمْ.

(٢) يعني الحديث الذي رواه البخاري: كِتَابُ المَنَاقِبِ، بَاب عَلَامَاتِ النُّبُوَّةِ فِي الْإِسْلَامِ (٤/ ١٩٣، ١٩٤، رقم ٣٥٧٨)، ومسلم: كتاب الأشربة، باب جواز استتباعه غيره إلى دار من يثق برضاه بذلك، ويتحققه تحققا تاما، واستحباب الاجتماع على الطعام (٣/ ١٦١٢، رقم ٢٠٤٠)، عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ ﷺ، قَالَ: قَالَ أَبُو طَلْحَةَ لِأُمِّ سُلَيْمٍ: لَقَدْ سَمِعْتُ صَوْتَ رَسُولِ اللهِ ﷺ ضَعِيفًا أَعْرِفُ فِيهِ الْجُوعَ، فَهَلْ عِنْدَكِ مِنْ شَيْءٍ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، فَأَخْرَجَتْ أَقْرَاصًا مِنْ شَعِيرٍ، ثُمَّ أَخْرَجَتْ خِمَارًا لَهَا ... وذكر الحديث، وفيه: فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «هَلُمِّي يَا أُمَّ سُلَيْمٍ مَا عِنْدَكِ»، فَأَتَتْ بِذَلِكَ الْخُبْزِ، فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَفُتَّ، وَعَصَرَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ عُكَّةً فَأَدَمَتْهُ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِيهِ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَقُولَ، ثُمَّ قَالَ: «ائْذَنْ لِعَشَرَةٍ»، فَأَذِنَ لَهُمْ، فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا، ثُمَّ خَرَجُوا، ثُمَّ قَالَ: «ائْذَنْ لِعَشَرَةٍ»، فَأَذِنَ لَهُمْ، فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا، ثُمَّ خَرَجُوا، ثُمَّ قَالَ: «ائْذَنْ لِعَشَرَةٍ»، فَأَذِنَ لَهُمْ، فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا، ثُمَّ خَرَجُوا، ثُمَّ قَالَ: «ائْذَنْ لِعَشَرَةٍ»، فَأَكَلَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ وَشَبِعُوا، وَالْقَوْمُ سَبْعُونَ أَوْ ثَمَانُونَ رَجُلًا.

العلم للكذب الوارد في تلك الأقوال، يتبين أن الكذب الوارد في تلك الآثار - سواء الثابت منها، أو غير الثابت على فرض ثبوته - بمعنى الخطأ، أو أنه يحتمل ذلك.

وفيما يلي عرض لتلك الآثار الواردة عن الصحابة ﷺ، والتي وقع الكذب فيها بمعنى الخطأ، مع تخريجها وبيان ما ثبت منها، وما لم يثبت، وذكر العلماء الذين فسروا الكذب الوارد فيها بمعنى الخطأ:

١- عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: كُنْتُ أُقْرِئُ رِجَالًا مِنْ الْمُهَاجِرِينَ مِنْهُمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، فَبَيْنَمَا أَنَا فِي مَنْزِلِهِ بِمِنًى وَهُوَ عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ... فذكر الحديث، وفيه: فَجَلَسَ عُمَرُ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَلَمَّا سَكَتَ الْمُؤَذِّنُونَ قَامَ فَأَثْنَى عَلَى اللهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ، فَإِنِّي قَائِلٌ لَكُمْ مَقَالَةً قَدْ قُدِّرَ لِي أَنْ أَقُولَهَا، لَا أَدْرِي لَعَلَّهَا بَيْنَ يَدَيْ أَجَلِي، فَمَنْ عَقَلَهَا وَوَعَاهَا فَلْيُحَدِّثْ بِهَا حَيْثُ انْتَهَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ، وَمَنْ خَشِيَ أَنْ لَا يَعْقِلَهَا فَلَا أُحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَكْذِبَ عَلَيَّ ... وذكر الحديث بطوله.(١)

حث عمر ﷺ من عقل كلامه ووعاه على نقله عنه، ونهى من خشى ألا يعقل كلامه عن نقله عنه، لئلا يخطئ في النقل عنه، فقوله ﷺ: (فَلَا أُحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَكْذِبَ عَلَيَّ): يعني لا أحل لأحد أن يخطئ في النقل عني، بسبب أنه لم يعقل ولم يفهم ولم يضبط مقالتي.

فالكذب هنا معناه الخطأ، وقد كان عمر ﷺ عربيا حجازيا، وتقدم أن أهل الحجاز يطلقون الكذب بمعنى الخطأ؛ يقول ابن بطال(٢) في «شرح صحيح البخاري»

(١) أخرجه بهذا اللفظ: البخاري: كتاب الحدود، بَاب رَجْمِ الْحُبْلَى مِنْ الزِّنَا إِذَا أَحْصَنَتْ (٨/ ١٦٨، رقم ٦٨٣٠).

(٢) ابْنُ بَطَّالٍ: هو علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال، أبو الحسن القرطبي، عالم بالحديث، من أهل قرطبة. قال ابن بشكوال: كان من أهل العلم والمعرفة والفهم، مليح الخط، حسن الضبط، عني بالحديث العناية التامة، وأتقن ما قيد منه. وأما مصنفاته، فله شرح على صحيح البخاري. مات سنة

(٨/ ٤٥٩): "وفي قوله: (ومن خشي ألا يعقلها فلا أحل له أن يكذب عليَّ) النهي لأهل التقصير والجهل عن الحديث بما لم يعلموه ولا ضبطوه" اهـ.

٢- وعَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ قَالَ: رَأَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ﷺ قَبْلَ أَنْ يُصَابَ بِأَيَّامٍ بِالْمَدِينَةِ ... وذكر الحديث في قصة مقتل عمر، وفيه: (قَالَ: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، انْظُرْ مَنْ قَتَلَنِي. فَجَالَ سَاعَةً ثُمَّ جَاءَ، فَقَالَ: غُلَامُ الْمُغِيرَةِ. قَالَ: الصَّنَعُ[١]؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: قَاتَلَهُ اللهُ، لَقَدْ أَمَرْتُ بِهِ مَعْرُوفًا، الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَجْعَلْ مِيتَتِي بِيَدِ رَجُلٍ يَدَّعِي الْإِسْلَامَ، قَدْ كُنْتَ أَنْتَ وَأَبُوكَ تُحِبَّانِ أَنْ تَكْثُرَ الْعُلُوجُ[٢] بِالْمَدِينَةِ. وَكَانَ الْعَبَّاسُ أَكْثَرَهُمْ رَقِيقًا، فَقَالَ: إِنْ شِئْتَ فَعَلْتُ - أَيْ إِنْ شِئْتَ قَتَلْنَا - قَالَ: كَذَبْتَ، بَعْدَ مَا تَكَلَّمُوا بِلِسَانِكُمْ، وَصَلَّوْا قِبْلَتَكُمْ، وَحَجُّوا حَجَّكُمْ ...) الحديث.[٣]

ولا يخفى عليك أن عمر ﷺ لا يقصد الكذب بمعنى الافتراء، وإنما أراد الخطأ، فقد كان عمر ﷺ يجل ابن عباس ﷺ، ويكرمه، ويدنيه منه، ويجلسه مع كبار الصحابة من أهل بدر، مع صغر سنه، لعلمه وعدالته.[٤]

(٤٩٩هـ). انظر: «الصلة في تاريخ أئمة الأندلس» لابن بشكوال (ص ٣٩٤)، و«تاريخ الإسلام» (٩/ ٧٤١)، و«الأعلام» (٤/ ٢٨٥).

(١) الصَّنَع: يُقَالُ: رجلٌ صَنَعٌ وإمْرَأة صَنَاعٌ، إِذَا كَانَ لَهُمَا صَنْعَة يَعْمَلَانِهَا بِأَيْدِيهِمَا وَيَكْسِبَانِ بِهَا. «النهاية» لابن الأثير (٣/ ٥٦).

(٢) العُلُوجُ: جمع علج، ويجمع أيضا على أعلاج، والعِلْج: الرَّجُل القَويّ الضَّخْم. والمراد بالعِلْج هنا: الرَّجُل مِنْ كُفار العَجم وَغَيْرِهِمْ. انظر: «النهاية» لابن الأثير (٣/ ٢٨٦).

(٣) جزء من حديث طويل، أخرجه البخاري مطولا في قصة مقتل عمر ﷺ وبيعة عثمان ﷺ: كتاب فضائل الصحابة، بَاب قِصَّةِ الْبَيْعَةِ وَالِاتِّفَاقِ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ (٥/ ١٥ - ١٨، رقم ٣٧٠٠).

(٤) انظر قصة في إدناء عمر لابن عباس وإجلاسه له مع أهل بدر في «صحيح البخاري»: كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام (٤/ ٢٠٤، رقم ٣٦٢٧)، وكِتَابُ المَغَازِي، بَاب مَنْزِلِ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ (٥/ ١٤٩،

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

يقول الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١١/ ١٢٥): "قَوْلُهُ: (كَذَبْتَ) هُوَ عَلَى مَا أُلِفَ مِنْ شِدَّةِ عُمَرَ فِي الدِّينِ، لِأَنَّهُ فَهِمَ من ابن عَبَّاسٍ مِنْ قَوْلِهِ: (إِنْ شِئْتَ فَعَلْنَا)؛ أَيْ: قَتَلْنَاهُمْ، فَأَجَابَهُ بِذَلِكَ، وَأَهْلُ الْحِجَازِ يَقُولُونَ: (كَذَبْتَ) فِي مَوْضِعِ أَخْطَأْتَ" اهـ.

واختصر السيوطي[١] هذا الجواب في «التوشيح شرح الجامع الصحيح» (٦/ ٢٣٥١).

٣- وعن عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ قال: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَاسْتَمَعْتُ لِقِرَاءَتِهِ، فَإِذَا هُوَ يَقْرَأُ عَلَى حُرُوفٍ كَثِيرَةٍ لَمْ يُقْرِئْنِيهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَكِدْتُ أُسَاوِرُهُ فِي الصَّلَاةِ[٢]، فَتَصَبَّرْتُ حَتَّى سَلَّمَ، فَلَبَّبْتُهُ بِرِدَائِهِ[٣]، فَقُلْتُ: مَنْ أَقْرَأَكَ هَذِهِ السُّورَةَ الَّتِي سَمِعْتُكَ تَقْرَأُ؟! قَالَ: أَقْرَأَنِيهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ. فَقُلْتُ: كَذَبْتَ، فَإِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَدْ أَقْرَأَنِيهَا عَلَى غَيْرِ مَا قَرَأْتَ ... الحديث.[٤]

رقم ٤٢٩٤)، وكتاب التفسير، بَاب قَوْلُهُ: ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًۢا ﴾ [سورة النصر: يلآية رقم (٣)] (٦/ ١٧٩، رقم ٤٩٧٠). وانظر تعليق الحافظ ابن حجر على هذه القصة في «فتح الباري» (١٤/ ٦١٠).

(١) الإمام السِّيُوطِيُّ: هُوَ عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيري السيوطي الشافعي، جلال الدين: إمام حافظ، مؤرخ أديب. له نحو ٦٠٠ مؤلف مابين كبير وصغير، منها: «الإتقان في علوم القرآن»، و«تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي». مات سنة (٩١١هـ). انظر: «شذرات الذهب» (١٠/ ٧٤)، و«الأعلام» (٣/ ٣٠١)، و«معجم المؤلفين» (٢/ ٨٢).

(٢) قوله: (فَكِدْتُ أُسَاوِرُهُ فِي الصَّلَاةِ): أَيْ أُوَاثِبُهُ وَأُقَاتِلُهُ. «النهاية» لابن الأثير (٢/ ٤٢٠).

(٣) قوله: (فَلَبَّبْتُهُ بِرِدَائِهِ): يُقَالُ: لَبَبْتُ الرجُل ولَبَّبْتُه، إِذَا جَعَلَتَ فِي عُنُقه ثَوْبًا أَوْ غَيْرَهُ وجَرَرْته بِهِ. وأَخَذْتُ بِتَلْبِيب فُلَانٍ، إِذَا جَمَعْتَ عَلَيْهِ ثَوْبَهُ الَّذِي هُوَ لابسُه وقَبَضْت عَلَيْهِ تَجُرّه. والتَّلْبِيب: مَجْمَع مَا فِي مَوْضِعِ اللَّبَب مِنْ ثِيَابِ الرَّجُلِ (وَاللَّبَبُ: هُوَ المَنْحَرُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ). انظر: «النهاية» لابن الأثير (٤/ ٢٢٣).

(٤) أخرجه بهذا اللفظ: البخاري: كتاب فضائل القرآن، بَاب أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ (٦/ ١٨٤- ١٨٥، رقم ٤٩٩٢). والحديث رواه مسلم أيضا: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه (١/ ٥٦٠، رقم ٨١٨)، لكن ليس عنده لفظ: (كذبت).

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

فقول عمر ﷺ لهشام ﷺ: (كذبت) إما على ظاهره بناء على غلبة ظنه، أو أن معناه: أخطأت، يقول الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٥/ ٥٠): "قَوْلُهُ: (كَذَبْتَ) فِيهِ إِطْلَاقُ ذَلِكَ عَلَى غَلَبَةِ الظَّنِّ، أَوِ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: (كَذَبْتَ) أَيْ: أَخْطَأْتَ؛ لِأَنَّ أَهْلَ الْحِجَازِ يُطْلِقُونَ الْكَذِبَ فِي مَوْضِعِ الْخَطَأِ" اهـ.

٤- وروى قيس بن أبي حازم، قَالَ: شَهِدْتُ الْقَادِسِيَّةَ، وَكَانَ سَعْدٌ عَلَى النَّاسِ ... وذكر الأثر، وفيه: (فَوَفَدَ بَعْدَ ذَلِكَ جَرِيرٌ إِلَى عُمَرَ، وَمَعَهُ عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ، فَقَالَ عُمَرُ: أَلَا تُخْبِرَانِي عَنْ مَنْزِلَيْكُمْ هَذَيْنِ؟ وَمَعَ ذَلِكَ إِنِّي لَأَسْأَلُكُمَا، وَإِنِّي لَأَتَبَيَّنُ فِي وُجُوهِكُمَا أَيَّ الْمَنْزِلَيْنِ خَيْرٌ؟ قَالَ: فَقَالَ جَرِيرٌ: أَنَا أُخْبِرُكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَمَّا أَحَدُ الْمَنْزِلَيْنِ فَأَدْنَى مَحِلَّةً[١] مِنَ السَّوَادِ[٢] إِلَى أَرْضِ الْعَرَبِ، وَأَمَّا الْمَنْزِلُ الآخَرُ فَأَرْضُ فَارِسَ، وَعَكُّهَا[٣]

(١) تصحف في مطبوع «مصنف ابن أبي شيبة» في الموضعين إلى: (نخلة)، والصحيح: (محلة)، كما في «تاريخ الطبري» (٤/ ١٦٣، ١٦٤)، و«تاريخ دمشق» (٤٣/ ٤٤٩، ٤٥٠، و٤٦/ ٣٧٩، ٣٨٠)، وهو أيضا الموافق للمعنى المراد، فالمعنى أن الكوفة أقرب موضع بسواد العراق إلى أرض العرب.

(٢) السواد: القرى، وسواد العراق: ما بين الكوفة والبصرة وما حولهما من القرى والرساتق، وسمي سوادا لخصبه، فالزرع من الخصوبة يكون أخضر داكنا يميل إلى السواد، ولكثرة ما فيه من القرى. وعن سبب تسمية سواد العراق بهذا الاسم، يقول النووي: اختلف في وجه تسميته سوادًا. فالمشهور أنه سمي سوادًا لسواده بالزرع والأشجار؛ لأن الخضرة ترى من البعد سوداء، وقيل: إن المسلمين الذين قدموا العراق للفتح رضي الله تعالى عنهم لما أقبلوا قالوا: ما هذا السواد فسمي به. وقيل: سمي سوادًا لكثرته، من الأعظم، وهذا منقول عن الأصمعي. انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» (٣/ ١٠٦)، و«معجم لغة الفقهاء» (ص ٢٥١).

(٣) قوله: (وَعَكُّهَا): الْعَكُّ: شِدَّةُ الحَرِّ، وَيَوْمٌ عَكٌّ وَعَكِيكٌ: أَيْ شَدِيد الْحَرِّ. انظر: «النهاية» لابن الأثير (٣/ ٢٨٥).

وَحَرُّهَا وَبَقُّهَا[١] - يَعْنِي الْمَدَائِنَ - قَالَ: فَكَذَّبَنِي عَمَّارٌ، فَقَالَ: كَذَبْتَ، قَالَ: فَقَالَ عُمَرُ: أَنْتَ أَكْذَبُ. قَالَ: ثُمَّ قَالَ: أَلاَ تُخْبِرُونِي عَنْ أَمِيرِكُمْ هَذَا، أَمُجْزِئٌ هُوَ؟ قَالُوا: لاَ وَاللهِ، مَا هُوَ بِمُجْزِئٍ، وَلاَ كَافٍ، وَلاَ عَالِمٍ بِالسِّيَاسَةِ، فَعَزَلَهُ وَبَعَثَ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ).[٢]

إن المتأمل لهذا الأثر يتبين له أن ما دار بين هؤلاء الصحابة الأفاضل ﷺ إنما هي وجهات نظر تحتمل الصواب والخطأ، فعمر ﷺ يسأل عمارا وجريرا ﷺ عن الكوفة والمدائن، أيهما خير؟ ومثل هذه المسألة يجيب فيها المرء بما يراه من خلال الإقامة في أحد البلدين أو السماع عنهما، ونحو ذلك، وليست مسألة شرعية تورد فيها نصوص يأثم مخالفها، ولذا أجاب جريرٌ ﷺ عمر ﷺ بما رآه، وذكر له اختياره وقناعته، وخالفه عمارٌ ﷺ الرأي، فذهب إلى أن جريرا ﷺ أخطأ في رأيه، وذكر خلاف الواقع، فعبر عن ذلك بلفظ: (كذبت) يعني أخطأت، فرجح عمر ﷺ كلام جرير ﷺ، وأجاب عمارا ﷺ بأنه أشد خطأ من جرير ﷺ، وعبر عن ذلك بقوله: (أنت أكذب)،

(١) قوله: (وَبَقُّهَا): الْبَقُّ: حشرة من رُتْبَة نصفية الأجنحة، أَجزَاء فمها ثاقبة ماصة على شكل خرطوم. «المعجم الوسيط» (١/ ٦٦).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه»: كتاب الأمراء، ما ذكر من حديث الأمراء والدخول عليهم (١٦/ ١٢٣- ١٢٤، رقم ٣١٣٢٣)، وكتاب البعوث والسرايا، في أمر القادسية وجلولاء (١٨/ ٢٦٣- ٢٦٤، رقم ٣٤٤٣٢)، ومن طريقه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٦/ ٣٧٩- ٣٨٠)، عن أبي أسامة. وابن عساكر أيضا (٤٣/ ٤٤٩- ٤٥٠): من طريق ابن إسحاق؛ كلاهما (أبو أسامة، وابن إسحاق)، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم. وهذا سندٌ صحيحٌ.

وأخرجه الطبري في «تاريخه» (٤/ ١٦٣- ١٦٤): من طريق شُعَيْبٍ، عَنْ سَيْفٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ أَبِي خَالِدٍ وَمُجَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ لأَهْلِ الْكُوفَةِ: ... وذكر الأثر. وهذا سند ضعيف، فيه سيف وهو ابن عمر التميمي، قال الحافظ في «التقريب» (ص ٢٦٢، ترجمة رقم ٢٧٢٤): "ضعيف في الحديث، عمدة في التاريخ، أفحش ابن حبان القول فيه" اهـ. والراوي عنه شعيب، وهو ابن إبراهيم الكوفي، قال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٢/ ٢٧٥): "راوية كتب سيف عنه، فيه جهالة"اهـ.

وجاء في رواية ابن إسحاق: (لم تكذب) يعني أنه نفى عن جرير الكذب. فالكذب هنا معناه الخطأ، فما قصد عمار ﷺ أن جريرا ﷺ يفتري، ولا أراد عمر ﷺ أن عمارا ﷺ مفتري، فتأمل ذلك.

٥- وَعَنْ أَبِي مِجْلَز، أَنَّ أُبَيًّا قرأ: ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَحَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَوۡلَيَٰنِ﴾[١]، فَقَالَ لَهُ عُمرُ: كَذَبْتَ، فَقَالَ لَهُ: أَنْتَ أَكْذَبُ، فَقِيلَ لَهُ: تُكَذِّبُ أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ؟! فَقَالَ: أَنَا أَشَدُّ تَعْظِيمًا لأَمِيرِ المُؤْمِنِينَ مِنْكَ، فَقَالَ: إِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أُصَدّقَ فِي تَكْذِيبِ كِتَابِ الله، أَوْ أُكَذّبَ فِي تَصْدِيقِ كِتَابِ الله، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: صَدَقْتَ.[٢]

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

وهذه القصة لا تصح، كما بينته في التعليق عليها، وعلى فرض ثبوتها فالمراد بالكذب في كلام كل منهما: الخطأ، فلا يعدو الأمر أن يكون خطأ من أبي ﷺ في نظر عمر ﷺ في قراءة هذا الحرف، أو خوفا من أن يكون أخطأ، وقد كان عمر ﷺ ممن يتثبت في التلاوة، كما وقع له في حياة النبي ﷺ مع هشام بن حكيم ﷺ في القصة التي سبق الكلام عليها، فأراد أن يتثبت من ذلك، فذكر له أنه أخطأ، بدليل أنه صدقه في نهاية الأمر، وقد أجابه أبي ﷺ بأنه المخطئ، ومن تأمل سياق هذه القصة ظهر له تعظيم كل واحد منهما لصاحبه، فعمر ﷺ صدقه في آخرها، وأبي ﷺ ذكر أنه أشد تعظيما له ممن أنكر عليه. وقد اختار عمر ﷺ أبيا ﷺ ليصلي بالناس صلاة التراويح بعد أن كانوا يصلون فرادى[٣]، وكفى بذلك منقبة، ودلالة على تعديل عمر ﷺ له ومكانته عنده.

---

(١) سورة النساء: جزء من الآية رقم (١٠٧).

وقد ذكر الطبري في «تفسيره» (٩/ ٩٥) أبيا فيمن كان يقرأ قوله تعالى: ﴿ٱسۡتَحَقَّ﴾ بفتح التاء.

(٢) أخرجه ابن شبة في «تاريخ المدينة» (٢/ ٧٠٩)، وابن عدي في «الكامل» (١/ ١٦٦، رقم ١٩٠).

وسند هذه القصة ضعيفٌ، أبو مجلز لم يسمع من عمر ﷺ، قال أبو زرعة الرازي - كما في «المراسيل» (ص ٢٣٣، رقم ٨٧١) -: "أَبُو مِجْلَزٍ لَاحِقُ بْنُ حُمَيْدٍ السَّدُوسِيُّ عَنْ عُمَرَ مُرْسَلٌ" اهـ.

(٣) انظر: «صحيح البخاري»: كتاب صلاة التراويح، باب فضل قيام الليل (٣/ ٤٥، رقم ٢٠١٠).

٦- وروي حُمَيْدُ بْنُ هِلَالٍ قَالَ: قَالَ عُمَرُ ﷺ لِرَهْطٍ[١] فِيهِمْ أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ: اتْلُ هَذِهِ الْآيَةَ، قَالَ: آيَةُ الْمَوَارِيثِ. قَالَ: فَجَعَلَ الرَّجُلُ يَتْلُوهَا، فَإِذَا فَرَغَ قَالَ لَهُ عُمَرُ: كَذَبْتَ، فَيَسْكُتُ، ثُمَّ يَقُولُ لِآخَرَ: اتْلُهَا، فَإِذَا تَلَاهَا قَالَ لَهُ: كَذَبْتَ، حَتَّى أَتَى عَلَى أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ ﷺ فَقَالَ لَهُ: اتْلُهَا، فَتَلَاهَا فَقَالَ عُمَرُ ﷺ: كَذَبْتَ فَقَالَ أُبَيٌّ ﷺ: لَا، بَلْ كَذَبْتَ، فَبَكَى عُمَرُ ﷺ عِنْدَ ذَلِكَ وَقَالَ: إِنَّمَا نَظَرْتُ، هَلْ بَقِيَ أَحَدٌ يُنْكِرُ مُنْكَرًا؟![٢]

وهذه القصة لا تثبت،كما بينته في الهامش، وعلى تقدير ثبوتها، فعمر ﷺ لا يعني الكذب بمعنى الافتراء، فهم عنده صادقون، بدليل بكائه وقوله: (إِنَّمَا نَظَرْتُ هَلْ بَقِيَ أَحَدٌ يُنْكِرُ مُنْكَرًا؟!)، فما حصل أن عمر ﷺ طلب منهم أن يقرأوا آية المواريث، ثم حكم على كل شخص قرأها - ومنهم أبي ﷺ -بالخطأ، ليرى، هل يثبتون على ما عندهم من العلم وينكرون عليه؟ أم يسكتون ويوافقونه على قوله كونه أمير المؤمنين؟ وكذلك قول أبي: (بل كذبت) يعني بل أخطأت أنت، وقد تقدم إجلال عمر ﷺ لأبي ﷺ، فلا مكان للافتراء هنا أصلا.

٧- عَنْ عَبِيدَةَ السَّلْمَانِيِّ، أَنَّهُ قَالَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَٱبْعَثُواْ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِۦ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَآ ﴾[٣] قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ إِلَى عَلِيٍّ

(١) الرَّهْطُ فِي اللُّغَةِ: قَوْمُ الرَّجُل وَقَبِيلَتُهُ، وَمِنْهُ قَوْله تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ قَوْمِ شُعَيْبٍ: ﴿ وَلَوْلَا رَهْطُكَ ﴾ [سورة هود: آية ٩١]. وَيُطْلَقُ عَلَى الْجَمَاعَةِ مِنَ الرِّجَال مِنْ ثَلَاثَةٍ إِلَى عَشَرَةٍ، أو من سبعة إلى عشرة. قال ابن دريد: وربما جاوز ذلك قليلا. وما دون السبعة إلى الثلاثة: النفر، ويقال: الرهط ما فوق العشرة إلى الأربعين. «لسان العرب» (٣/ ١٧٥٣)، و«المصباح المنير» (١/ ٣٢٩)، و«تاج العروس» (١٩/ ٣١١).

(٢) أخرجه ابن شبة في «تاريخ المدينة» (٢/ ٧٧٣)، بسندٍ ضعيفٍ، حميد بن هلال لم يدرك عمر بن الخطاب ﷺ، فهو منقطع. وقد ذكر ابن رجب في «فتح الباري» (٤/ ٩٩) رواية لحميد عن عمر ﷺ، وحكم عليها بالانقطاع.

(٣) سورة النساء: جزء من الآية رقم (٣٥).

عليه السلام وَمَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِئَامٌ مِنَ النَّاسِ(١)، فَأَمَرَهُمْ عَلِيٌّ، فَبَعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا، ثُمَّ قَالَ لِلْحَكَمَيْنِ: تَدْرِيَانِ مَا عَلَيْكُمَا؟ عَلَيْكُمَا إِنْ رَأَيْتُمَا أَنْ تَجْمَعَا أَنْ تَجْمَعَا، وَإِنْ رَأَيْتُمَا أَنْ تُفَرِّقَا أَنْ تُفَرِّقَا. قَالَتْ الْمَرْأَةُ: رَضِيت بِكِتَابِ اللهِ بِمَا عَلَيَّ فِيهِ وَلِيَ، وَقَالَ الرَّجُلُ: أَمَّا الْفُرْقَةُ فَلَا. فَقَالَ عَلِيٌّ عليه السلام: كَذَبْتَ وَاَللَّهِ، حَتَّى تُقِرَّ بِمِثْلِ الَّذِي أَقَرَّتْ بِهِ.(٢)

(١) قَوْلُهُ: (فِئَامٌ مِنَ النَّاسِ): الفِئَامُ مَهْموزٌ: الْجَمَاعَةُ الْكَثِيرَةُ. «النهاية» لابن الأثير (٣/ ٤٠٦).

(٢) أخرجه الشافعيُّ في «الأم»: كتاب عشرة النساء، الشقاق بين الزوجين (٦/ ٢٩٨-٢٩٩، رقم ٢٣٤٨)، وكتاب الخلع والنشوز، الحكمين (٦/ ٤٩٦، رقم ٢٥٠٠)، وعبد الرزاق في «مصنفه»: كتاب الطلاق، باب الحكمين (٥/ ٤٩١، رقم ١٢٦٣٩)، وفي «تفسيره» (١/ ١٥٨-١٥٩)، وفي «الأمالي في آثار الصحابة» (ص ٢٨، رقم ٦)، والنسائيُّ في «السنن الكبرى»: كتاب الشقاق بين الزوجين (٥/ ٤٧٣، رقم ٤٨٧٠)، وابنُ أبي حاتم في «تفسيره» (٣/ ٩٤٥، رقم ٥٢٨٢)، وابن المنذر في «تفسيره» (٢/ ٦٩٥، ٦٩٦، رقم ١٧٣٨)، والطبريُّ في «تفسيره» (٨/ ٣٢٠-٣٢١، رقم ٩٤٠٧، ٩٤٠٨، ٩٤٠٩- تحقيق شاكر)، والدارقطنيُّ في «سننه»: كتاب النكاح (٤/ ٣٥١، رقم ٣٧٧٨)، والبيهقيُّ في «السنن الكبرى»: كتاب القسم والنشوز، باب الْحَكَمَيْنِ فِي الشِّقَاقِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ (١٥/ ١٥١، ١٥٢، رقم ١٤٨٩٨، و١٥/ ١٥٣، رقم ١٤٩٠١)، وفي «السنن الصغرى»: جماع أبواب الصداق، باب الحكم في الشقاق بين الزوجين (٦/ ٢٩٣، رقم ٢٦٢٩)، وفي «معرفة السنن والآثار»: كتاب النكاح، باب الْحَكَمَيْنِ فِي الشِّقَاقِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ (١٠/ ٢٩٣، رقم ١٤٥٦١، ١٤٥٦٢)، والبغويُّ في «تفسيره» (٢/ ٢٠٩): كلهم من طريق أَيُّوبَ السختيانيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ عَبِيدَةَ السَّلْمَانِيِّ.

وهذا سندٌ صحيحٌ، وقد صحح هذا الأثر جماعةٌ من أهل العلم، قال الشَّافعيُّ في «الأم» (٦/ ٤٩٦): "حَدِيثُ عَلِيٍّ عليه السلام ثَابِتٌ عِنْدَنَا" اهـ. وقال ابن المنذر في «الأوسط» (٩/ ٣٤١): "ثبت عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه" اهـ. وقال ابن عبد البر في «الاستذكار» (١٨/ ١٠٩): "أَمَّا الْخَبَرُ عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه فِي ذَلِكَ، فَمَرْوِيٌّ مِنْ وُجُوهٍ ثَابِتَةٍ عن ابن سِيرِينَ، عَنْ عَبِيدَةَ السَّلْمَانِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ" اهـ. وصححه ابنُ الملقن في «البدر المنير» (١٩/ ٤٨٤)، وكذا صحح إسناده الحافظُ ابنُ حجر في «التلخيص الحبير» (٣/ ٤٣١).

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

ذكر الإمام الماوردي في «الحاوي الكبير» (٩/ ٦٠٣- ٦٠٤) جوابين عن قول علي ﷺ لزوج المرأة: (كذبت)، أحدهما أن قوله: (كذبت) معناه: (أخطأت)، فقال: "فَإِنْ قِيلَ: فَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ: (كَذَبْتَ وَاللهِ حَتَّى تَرْضَى بِمِثْلِ الَّذِي رَضِيتَ)، وَكَيْفَ يكون امتناعه من الرضى كَذِبًا؟! فَعَنْهُ جَوَابَانِ: أَحَدُهُمَا: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تقدم منه الرضى ثُمَّ أَنْكَرَهُ فَصَارَ كَذِبًا وَزَالَ بِالْإِنْكَارِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ التَّوْكِيلِ. وَالثَّانِي: أَنَّ قَوْلَهُ: (كَذَبْتَ) بِمَعْنَى أَخْطَأْتَ، وَقَدْ يُعَبَّرُ عَنِ الْخَطَأِ بِالْكَذِبِ؛ لِأَنَّهُ بِخِلَافِ الْحَقِّ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بواسطٍ ... غَلَسَ الظَّلَامِ مِنَ الرَّبَابِ خَيَالَا .

وجزم الإمام مجد الدين أبو السعادات ابن الأثير في «الشافي في شرح مسند الشافعي» (٤/ ٤٥٢) أن عليا ﷺ أطلق الكذب هنا بمعنى الخطأ، وبين ذلك بيانا حسنا، فقال: "وقوله: (كذبت والله) ليس تكذيبًا لقول الزوج (أما الفرقة فلا) لأن التكذيب إنما يتعلق بالأخبار. وقوله: (أما الفرقة فلا) ليس خبرًا محضًا إنما هو حكم من الزوج، كأنه قال: الجمع إليكما دون الفرقة، فهو أمر منه للحكمين بما فوض إليهما، ولكنه لما قال ذلك، قال له علي: (كذبت والله) أي: أخطأت الصواب، وقلت ما لا يجوز لك قوله، ومن عادة العرب بأن تضع الكذب موضع الخطأ، فتقول: كذب سمعي وبصري، أي أخطأ" اهـ.

٨- وعن عَبْدِ اللهِ بْنِ الْحَارِثِ، قَالَ: اعْتَمَرْتُ مَعَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ - رِضْوَانُ الله عَلَيْهِ - فِي زَمَانِ عُمَرَ- أَوْ زَمَانِ عُثْمَانَ- فَنَزَلَ عَلَى أُخْتِهِ أُمِّ هَانِئٍ بِنْتِ أَبِي طَالِبٍ، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ عُمْرَتِهِ رَجَعَ فَسُكِبَ لَهُ غُسْلٌ، فَاغْتَسَلَ، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ غُسْلِهِ دَخَلَ عَلَيْهِ نَفَرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ، فَقَالُوا: يَا أَبَا حَسَنٍ، جِئْنَا نَسْأَلُكَ عَنْ أَمْرٍ نُحِبُّ أَنْ تُخْبِرَنَا عَنْهُ، قَالَ: أَظُنُّ الْمُغِيرَةَ ابْنَ شُعْبَةَ يُحَدِّثُكُمْ أَنَّهُ كَانَ أَحْدَثَ النَّاسِ عَهْدًا بِرَسُولِ اللهِ ﷺ! قَالُوا: أَجَلْ، عَنْ ذَلِكَ جِئْنَا نَسْأَلُكَ؛ قَالَ: كَذَبَ؛ قال: أَحْدَثُ النَّاسِ عَهْدًا

بِرَسُولِ اللهِ قُثَمُ بْنُ عَبَّاسٍ(١).(٢)

فقول علي ﷺ: (كذب) يعني: أخطأ، وبيان ذلك أنه قد صح أن المغيرة ﷺ كان من آخر الناس مسا لجسد رسول الله ﷺ(٣)، فظن المغيرة ﷺ في نفسه أنه كان آخرهم

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

(١) قُثَمُ بْنُ عَبَّاسٍ: هو قُثَمُ بْنُ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ هَاشِمٍ، أخو عبد الله بن العباس وإخوته. قال ابن السّكن وغيره: كان يُشَبَّهُ بالنبي ﷺ، ولا يصحّ سماعه منه، قال: وقال علي: كان قثم أحدث الناس عهدا برسول الله ﷺ. وأخرج البغوي من طريق سماك بن حرب، عن قابوس بن مخارق. قال: قالت أم الفضل للنّبيّ ﷺ: رأيت كأن في بيتي عضوا من أعضائك. قال: «خيرا رأيت، تلد فاطمة غلاما ترضعينه بلبن ابنك قثم» فولدت الحسن ... الحديث. قال الحافظ ابن حجر: "فهذا يدل على أن الحسن أصغر من قثم، وأن الّذي قبله يدلّ على أن سنّه كان في آخر عهد النبي ﷺ فوق الثمان" اهـ. قلت: يعني بالذي قبله رواية علي بن أبي طالب ﷺ، وسندها حسن، كما سأبينه. وأما رواية قابوس بن مخارق فضعيفة، لأن قابوسا تابعي لم يدرك القصة، فالحديث مرسل. انظر: «الإصابة» (٩/ ٣٣، ترجمة رقم ٧١١٤).

(٢) أخرجه بلفظ (كذب): ابن هشام في «السيرة النبوية» (٢/ ٦٦٤- ٦٦٥)، والطبري في «تاريخه» (٣/ ٢١٤)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٧/ ٢٦٤، رقم ٢٨٤٠)، وابن عدي في «الكامل» (١/ ١٦٧، رقم ١٩١)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٧/ ٢٥٧)، بسندٍ حسنٍ، فيه محمد بن إسحاق بن يسار، إمام المغازي، صدوق، يدلس، ورمي بالتشيع والقدر، كما في «التقريب» (ص ٤٦٧، ترجمة رقم ٥٧٢٥)، وقد صرح بالسماع عند جميعهم فأمنا تدليسه. وفيه أيضا مقسم مولى عبد الله بن الحارث، وهو صدوق، كما في «التقريب» (ص ٥٤٥، ترجمة رقم ٦٨٧٣).

(٣) أخرج أحمد في «مسنده» (٣٤/ ٣٦٥، رقم ٢٠٧٦٦)، وابن سعد في «الطبقات» (٢/ ٢٥٢، و٢٦٣، و٥/ ١٧٧)، بسندٍ صحيح، عَنْ أَبِي عَسِيبٍ، أَوْ أَبِي عَسِيمٍ، قَالَ بَهْزٌ: إِنَّهُ شَهِدَ الصَّلَاةَ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، قَالُوا: كَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْهِ؟ قَالَ: ادْخُلُوا أَرْسَالًا أَرْسَالًا، قَالَ: فَكَانُوا يَدْخُلُونَ مِنْ هَذَا الْبَابِ فَيُصَلُّونَ عَلَيْهِ، ثُمَّ يَخْرُجُونَ مِنَ الْبَابِ الْآخَرِ، قَالَ: فَلَمَّا وُضِعَ فِي لَحْدِهِ ﷺ، قَالَ الْمُغِيرَةُ: قَدْ بَقِيَ مِنْ رِجْلَيْهِ شَيْءٌ لَمْ يُصْلِحُوهُ، قَالُوا: فَادْخُلْ فَأَصْلِحْهُ، فَدَخَلَ، وَأَدْخَلَ يَدَهُ فَمَسَّ قَدَمَيْهِ، فَقَالَ:

مسا علـى الإطـلاق، وكـان يحـدث بـذلك، وقـد حضـر علـي بـن أبـي طالـب ﷺ هـذا المشـهد كلـه، فلما سئل عـن ذلـك بـين أن المغيـرة ﷺ لـم يكـن آخـرهم، وإنمـا كـان قـثم بـن العبـاس ﷺ، فأنـت تـرى أن المغيـرة لـم يكـن كـذابا مفتريـا، وإنمـا أخطـأ فيمـا ظنـه، وقـال قـولا خـالف الحقيقـة، دون تعمـد منـه، ولـو كـان المغيـرة عنـد علـي ﷺ كـذابا مفتريـا لبـين للنـاس ذلـك، ولنهـاهم عـن أخـذ حديثـه، وهـو مـالم يحـدث، فـدل علـى أنـه يعنـي بالكـذب هنا الخطأ.

٩- وعـن عائشـة ﷺ في الحـديث الـوارد في قصـة الإفـك، وهـو حـديث طويـل جـاء فيـه: (فَقَـامَ سَـعْدُ بْـنُ مُعَـاذٍ، فَقَـالَ: يَـا رَسُـولَ اللهِ، أَنَـا وَاللهِ أَعْـذُرُكَ مِنْـهُ، إِنْ كَـانَ مِـنْ الْأَوْسِ ضَـرَبْنَا عُنُقَـهُ، وَإِنْ كَـانَ مِـنْ إِخْوَانِنَـا مِـنْ الْخَـزْرَجِ أَمَرْتَنَـا فَفَعَلْنَـا فِيـهِ أَمْـرَكَ. فَقَـامَ سَـعْدُ بْـنُ عُبَـادَةَ، وَهُـوَ سَـيِّدُ الْخَـزْرَجِ، وَكَـانَ قَبْـلَ ذَلِـكَ رَجُـلًا صَـالِحًا، وَلَكِـنْ احْتَمَلَتْـهُ الْحَمِيَّـةُ، فَقَـالَ: كَـذَبْتَ، لَعَمْـرُ اللهِ، لَا تَقْتُلُـهُ، وَلَا تَقْـدِرُ عَلَـى ذَلِـكَ، فَقَـامَ أُسَـيْدُ بْـنُ حُضَـيْرٍ، فَقَـالَ: كَـذَبْتَ،

أَهِيلُـوا عَلَـيَّ التُّـرَابَ، فَأَهَـالُوا عَلَيْـهِ التُّـرَابَ، حَتَّـى بَلَـغَ أَنْصَـافَ سَـاقَيْهِ، ثُـمَّ خَـرَجَ، فَكَـانَ يَقُـولُ أَنَـا أَحْـدَثُكُمْ عَهْدًا بِرَسُولِ اللهِ ﷺ.

قـال الهيثمـي في «مجمـع الزوائـد» (١٧/ ٤٦٠ -٤٦١، رقـم ١٤٢٨٥): "رواه أحمـد، ورجالـه رجـال الصحيح" اهـ.

وقـد تـرجم ابـن سـعد في «الطبقـات» (٢/ ٢٦٣): (ذكـر قـول المغيـرة بـن شـعبة: إنـه آخـر النـاس عهـدا برسـول الله ﷺ)، وأورد روايـات، ومنهـا هـذه الروايـة، وذكـر روايـات أخـرى مفادهـا أن المغيـرة ﷺ ألقـى خاتمـه في القبـر، وأنـه طلـب مـن علـي ﷺ أن ينـزل ليأخـذه، ثـم اختلفـت الروايـات في موافقـة علـي ﷺ علـى طلبـه، فـبعض الروايـات أفـادت أن عليـا ﷺ وافـق، فنـزل المغيـرة ﷺ فأخـذ خاتمـه، وفي روايـات أخـرى أن عليـا ﷺ رفـض طلبـه، ومنعـه مـن نـزول القبـر. وجميـع الروايـات المـذكورة لا تخلـو أسـانيدها مـن مقـال، وأصحها حديث أبي عسيب هذا.

لَعَمْرُ اللهِ، وَاللهِ لَنَقْتُلَنَّهُ، فَإِنَّكَ مُنَافِقٌ تُجَادِلُ عَنْ الْمُنَافِقِينَ ...) الحديث.(١)

ذكر الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٤/ ٧٥) من فوائد هذا الحديث: إِطْلَاق الْكَذِبِ عَلَى الْخَطَأِ.

ولا يخفى على ذي لب تأمل هذا الحديث أن التكذيب الذي وقع بين سعد بن عبادة ﷺ وأسيد بن حضير ﷺ معناه تخطئة كل واحد منهما صاحبه، وذلك أن سعد بن معاذ ﷺ يخبر عن أمر مستقبلي لم يقع وقت كلامه، يتوقف تنفيذه على موافقة رسول الله ﷺ، فلم يفتري كلاما من عند نفسه، ولكنه أخبر أنهم سيفعلون إن أيده النبي ﷺ، فأجابه سعد بن عبادة ﷺ بأنه أخطأ في قوله ذلك، وأنه لا يستطيع فعل ذلك، فقام أسيد ﷺ ورد على سعد بن عبادة ﷺ أنه هو الذي أخطأ، وأنهم سيفعلون، هذا حاصل الأمر.

١٠- وَعَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْر بْنِ الْعَوَّام، قَالَ: قَالَ لِي أَبِي الزُّبَيْرُ: ادْنُنِي مِنْ هَذَا الْيَمَانِيّ - يَعْنِي: أَبَا هُرَيْرَةَ - فإن يُكْثِرُ الْحَدِيْث عَنْ رسولِ اللهِ ﷺ. قَالَ: فَأَدْنَيْتُهُ، فَجَعَلَ أَبُو هُرَيْرَةَ يُحَدِّث سحًّا(٢)، فَجَعَلَ الزُّبَيْر يَقُولُ: صَدَقَ، كَذَبَ. قال: قُلْتُ: يا أَبِي مَا قَوْلُكَ: صَدَقَ، كَذَبَ؟! قَالَ: يَا بُنَيَّ! أَمَّا أَنْ يَكُونَ سَمِعَ هَذِهِ الأَحَادِيث مِنْ رسولِ اللهِ ﷺ فَلا

(١) جزء من حديث طويل: أخرجه البخاري: كِتَابُ الشَّهَادَاتِ، بَاب تَعْدِيلِ النِّسَاءِ بَعْضِهِنَّ بَعْضًا (٣/ ١٧٣- ١٧٦، رقم ٢٦٦١)، ومسلم: كتاب التوبة، باب في حديث الإفك وقبول توبة القاذف (٤/ ٢١٢٩- ٢١٣٧، رقم ٢٧٧٠).

(٢) قَوْلُهُ: (يُحَدِّثُ سَحًّا): يعني يحدث بأحاديث كثيرة. والسَّحّ: الصَّبّ المُتَتَابِع. وقيل: الصّبّ الكثِيرُ. وقيل: هُوَ شِدّةُ الانْصِباب. انظر: «تاج العروس» للزبيدي (٦/ ٤٥٦).

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

أَشُكُّ، وَلَكِنْ مِنْهَا مَا وَضَعَهُ عَلَى مَوَاضِعِهِ، وَمِنْهَا مَا لَمْ يَضَعْهُ عَلَى مَوَاضِعِهِ.(١)

وهذا الأثر لا يصح، كما بينته في الهامش، وعلى فرض صحته، فالكذب هنا معناه الخطأ، ومن تأمل كلام الزبير – إن ثبت – تبين له هذا الأمر بوضوح، وقد تكلم فضيلة الدكتور محمد عجاج الخطيب في كتابه الماتع «أبو هريرة راوية الإسلام» على هذا الأثر بكلام نفيس، وبين أن الكذب هنا معناه الخطأ، فقال (ص ٢٣٢– ٢٣٣): "والزبير لم يعترض على سماع أبي هريرة أو عدم سماعه، بل سَلَّمَ بالسماع، ولم يشك فيه، إنما قال عندما سمع أحاديث أبي هريرة الكثيرة: إنه يضع بعضها على غير ما يجب أنْ يوضع، ولا ضير على أبي هريرة في ذلك، ولا سبيل للطعن في صدقه. لأنه لم يتقوَّل على رسول الله ﷺ ما لم يقل، ومعنى قوله: صدق، كذب (أصاب، وأخطأ)، كما سأُبَيِّنُهُ بعد قليل، وليس في الخطأ كذب، وخاصة في هذا المقام"اهـ.(٢)

١١– وعن عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الصُّنَابِحِيّ، قَالَ: زَعَمَ أَبُو مُحَمَّدٍ(٣) أَنَّ الْوِتْرَ

(١) أخرجه ابن أبي خيثمة في «التاريخ الكبير» (٢/ ٧٠٥– السفر الثاني)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٧/ ٣٥٥– ٣٥٦)، بسندٍ ضعيفٍ، فيه محمد بن إسحاق بن يسار، وهو مشهور بالتدليس، ووضعه الحافظ ابن حجر في «طبقات المدلسين» (ص ٥١، رقم ١٢٥) في المرتبة الرابعة – وهم من اتفق على أنه لا يحتج بشئ من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم على الضعفاء والمجاهيل – وقال في ذات الموضع: "صدوق، مشهور بالتدليس عن الضعفاء والمجهولين وعن شر منهم، وصفه بذلك أحمد، والدارقطني، وغيرهما" اهـ. ولم يصرح ابن إسحاق بالسماع في هذه الرواية، ثم إنه شك فيمن حدثه، فقال: (عن عمر أو عثمان بن عروة).

(٢) وسأذكر تمام كلامه في نهاية المطلب.

(٣) اختلف في اسم أبي محمد هذا، فقيل: اسمه مسعود بن أوس بن زيد بن أصرم، وقيل: مسعود بن زيد ابن سبيع الأنصاري، وقيل غير ذلك. انظر: «صحيح ابن حبان» بترتيب ابن بلبان (٥/ ٢٢)، و«الاستيعاب» (٣/ ١٣٩١)، و«الإصابة» (١٢/ ٥٩٦).

وَاجِبٌ، فَقَالَ عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ: كَذَبَ أَبُو مُحَمَّدٍ، أَشْهَدُ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ افْتَرَضَهُنَّ اللهُ ﷻ، مَنْ أَحْسَنَ وُضُوءَهُنَّ وَصَلَّاهُنَّ لِوَقْتِهِنَّ وَأَتَمَّ رُكُوعَهُنَّ وَخُشُوعَهُنَّ كَانَ لَهُ عَلَى اللهِ عَهْدٌ أَنْ يَغْفِرَ لَهُ، وَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ فَلَيْسَ لَهُ عَلَى اللهِ عَهْدٌ، إِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ، وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ». (١)

وقول عبادة ﷺ: (كذب أبو محمد) معناه: أخطأ فيما قاله من وجوب الوتر، فالكذب هنا معناه الخطأ، وذلك لأمور:

الأول: أن أبا محمد ﷺ هذا صحابي من صحابة رسول الله ﷺ، وقد ثبتت عدالة الصحابة بالكتاب والسنة والإجماع(٢)، فلا يجوز أن ترفع العدالة عن أحدهم بلفظ يحتمل التأويل.

الثاني: أن أبا محمد ﷺ قد اجتهد فيما ذهب إليه، ولم يخبر عن غيره، والمجتهد في الشرع مصيب أو مخطئ، لا صادق وكاذب، كما بينته سابقا عند الكلام على حديث سلمة بن الأكوع ﷺ في مقتل عمه عامر بن الأكوع ﷺ.

---

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الصلاة، باب المحافظة على الوقت (١/ ٣١٦- ٣١٧، رقم ٤٢٥)، بسندٍ صحيحٍ. وقد ورد من طرق أخرى. انظر: «التمهيد» (٢٣/ ٢٨٨)، و«البدر المنير» لابن الملقن (١٣/ ٤٣٦).

والحديث صحَّحَه أبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (٥/ ٤١٩)، وكذا ابن حبان في «صحيحه» - كما في «الإحسان» (٥/ ٢١، رقم ١٧٣١، و٥/ ٢٣، رقم ١٧٣٢، و٦/ ١٧٤- ١٧٥، رقم ٢٤١٧) - وكذا ابن السكن - كما في «فتح الباري» لابن حجر (٢٢/ ٤٠) - وكذا ابن عبد البر في «التمهيد» (٢٣/ ٢٨٨)، وكذا النووي في «المجموع» (٣/ ٢٠، و٥١٦)، وفي «خلاصة الأحكام» (١/ ٢٤٥- ٢٤٦، رقم ٦٦١، و١/ ٥٤٨- ٥٤٩، رقم ١٨٥٩)، وكذا ابن الملقن في «البدر المنير» (١٣/ ٤٣٦).

(٢) ذكرت بعض المراجع لذلك عند التعليق على حديث سلمة بن الأكوع ﷺ في مقتل عمه عامر ﷺ.

الثالث: أن أهل الحجاز يستعملون الكذب بمعنى الخطأ، وعبادة ﷺ حجازي من أهل المدينة، فلا مانع من حمل الكذب في كلامه على الخطأ لما ذكرته في الأمرين السابقين.

وقد ذكر جماعة من أهل العلم أن قول عبادة: (كذب أبو محمد) معناه: أخطأ.

يقول ابن حبان[1] في «صحيحه» - كما في «الإحسان» (٥/ ٢٣، عقب حديث رقم ١٧٣٢) -: "قَوْلُ عُبَادَةَ: (كَذَبَ أَبُو مُحَمَّدٍ)، يُرِيدُ بِهِ أَخْطَأَ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ عَائِشَةَ، حَيْثُ قَالَتْ لأَبِي هُرَيْرَةَ. وَهَذِهِ لَفْظَةٌ مُسْتَعْمَلَةٌ لأَهْلِ الْحِجَازِ إِذَا أَخْطَأَ أَحَدُهُمْ يُقَالُ لَهُ: كَذَبَ، وَاللهُ جَلَّ وَعَلاَ نَزَّهَ أَقْدَارَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ عَنْ إِلْزَاقِ الْقَدْحِ بِهِمْ حَيْثُ قَالَ: ﴿يَوْمَ لَا يُخْزِي اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ نُورُهُمْ﴾ [2] فَمَنْ أَخْبَرَ اللهُ جَلَّ وَعَزَّ أَنَّهُ لاَ يُخْزِيهِ فِي الْقِيَامَةِ فَبِالْحَرِيِّ أَنْ لاَ يُجْرَحَ" اهـ.[3]

وبينه الخطابي في «غريب الحديث» بيانا حسنا، فقال (٢/ ٣٠٢): "وَقَوْلُهُ: (كذب أَبُو مُحَمَّد) لم يذهب به إلى الكذب الَّذِي هو الانحراف عَنِ الصدق، والتعمد للزور، وإنما أراد به أنه زل في الرأي، وأخطأ في الفتوى، وذلك لأن حقيقة الكذب إنما

(١) ابْنُ حِبَّانَ: هو محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد، أبو حاتم التميمي الدارمي البستي. قال الحاكم: كان ابن حبان من أوعية العلم في الفقه، واللغة، والحديث، والوعظ، ومن عقلاء الرجال. ووصفه الذهبي بالإمام العلامة، الحافظ المجود، شيخ خراسان. كان من المكثرين من التصنيف، وله مصنفات كثيرة نافعة، منها كتابه الصحيح المسمى بـ«التقاسيم والأنواع»، وله أيضا: «كتاب الثقات»، وغير ذلك. مات سنة (٣٥٤هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٩٢)، و«الأعلام» (٦/ ٧٨).

(٢) سورة التحريم: جزء من الآية رقم ٨.

(٣) وذكر ابن حبان أيضا في «مشاهير علماء الأمصار» (ص ٦٩، رقم ٣٧٠) أن قول عبادة: (كذب) معناه: أخطأ، وأنها لغة سائرة في أهل الحجاز.

يقع في الأخبار، ولم يكن أَبُو مُحَمَّد في هذا مخبرا عَنْ غيره، وإنما كان مفتيا عَنْ رأيه، وقد نزَّه الله أقدار الصحابة عَنِ الكذب، وشهد لهم في محكم كتابه بالصدق والعدالة فَقَالَ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصِّدِّيقُونَ وَٱلشُّهَدَآءُ عِندَ رَبِّهِمْ﴾[1]، ولأبي مُحَمَّد هذا صحبة، وهو رجل من الأنصار من بني النجار، واسمه مسعود بن زيد بن سبيع، مشهور عند العلماء" اهـ. وذكر الخطابي أيضا نحو هذا الكلام ملخصا في «معالم السنن» (١/ ١٣٤ - ١٣٥).[2]

وقال ابن الأنباري - كما في «خزانة الأدب» للبغدادي (٦/ ١٩٨) -: "وَقد حُكيَ عَن بعض أَصْحَاب رَسُول الله ﷺ أَنه حُكيَ لَهُ عَن صَحَابِيّ روايةٌ رَوَاهَا عَن رَسُول الله ﷺ فَقَالَ: كذب يَعْنِي أَخطَأ. لَا مُحْتَمل لهَذَا غير التَّأْوِيل إِذْ هم معادن التَّقْوَى والورع وأرباب الصدْق وَالْفضل وَصفهم الله بِالصّدقِ بقوله: ﴿وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ۝٨﴾[3]" اهـ.

وقال ابن الأثير في «النهاية في غريب الحديث» (٤/ ١٥٩): "وَمِنْهُ حَدِيثُ صَلَاةِ الوِتر «كَذِبَ أَبُو محَمَّد» أَيْ أَخْطَأ. سَمَّاه كَذِبا، لِأَنَّهُ يُشْبِهُه فِي كَوْنِهِ ضِدّ الصَّواب، كَمَا أَنَّ الكَذِب ضِد الصِّدق وَإِن افْتَرقا مِنْ حَيْثُ النِّيَّة والقَصْد؛ لِأَنَّ الكاذب يَعْلم أَنَّ مَا يَقُولُهُ كَذِب، والمُخْطِىء لَا يَعلَم. وَهَذَا الرجُل لَيْسَ بِمُخْبِر، وَإِنَّمَا قَالَهُ باجتهادٍ أَدَّاهُ إِلَى أَنَّ الوِتْر واجِب، والاجْتِهاد لَا يَدْخُله الْكَذِبَ وَإِنَّمَا يَدْخله الخَطأ. وَأَبُو مُحَمَّدٍ صَحابي. وَاسْمُهُ مَسْعود بْنُ زَيْد" اهـ.

---

(١) سورة الحديد: جزء من الآية رقم (١٩).

(٢) وهذا نص كلامه: "قوله: (كذب أبو محمد): يريد أخطأ أبو محمد، لم يرد به تعمد الكذب الذى هو ضد الصدق، لأن الكذب إنما يجري في الأخبار، وأبو محمد هذا إنما أفتى فتيا ورأى رأيا فأخطأ فيما أفتى به، وهو رجل من الأنصار له صحبة، والكذب عليه في الأخبار غير جائز" اهـ.

(٣) سورة الحشر: جزء من الآية رقم (٨).

وممن ذكر أيضا أن قول عبادة ﷺ: (كذب) معناه أخطأ: ابن عبد البر في «الاستذكار» (٥/ ٩٩، و٢٦٧)، والقاضي عياض في «مشارق الأنوار» (١/ ٣٣٧)، وعبد الحق الإشبيلي[١] في «الأحكام الصغرى» (١/ ١٥٢)، والمنذري[٢] في «مختصر السنن» (١/ ٤١٣)، وشيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى»[٣] (٢/ ١٠٠)، وفي «النبوات» (٢/ ٨١٧)، وفي «الإخنائية أو الرد على الإخنائي» (ص ١٠٧ - ١٠٨)، وابن القيم في «مدارج السالكين» (٢/ ٩٧١ - ٩٧٢)، وأبو حيان[٤] في «البحر المحيط» (١/ ٢٦١، ٢٦٢)، والحافظ ابن حجر في «مقدمة فتح الباري» (٢/ ٤٢٦)، والأمير الصنعاني في «التحبير لإيضاح معاني التيسير» (٥/ ٨١١).

(١) عبد الحق الإشبيلي: هو عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله بن الحسين بن سعيد الأزدي، أبو محمد الأندلسي الإشبيلي، المعروف في زمانه بابن الخراط. كان فقيها، حافظا، عالما بالحديث وعلله ورجاله، مشاركا في الأدب وقول الشعر. وصفه الذهبي بالإمام الحافظ البارع المجود العلامة. من مصنفاته: «الأحكام الصغرى»، و«الأحكام الوسطى»، وغير ذلك. مات سنة (٥٨١هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء» (٢١/ ١٩٨)، و«الأعلام» (٣/ ٢٨٠).

(٢) المنذري: هو عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله بن سلامة، أبو محمد، زكي الدين المنذري. عالم بالحديث والعربية، من الحفاظ المؤرخين، وصفه الذهبي بالإمام العلامة، الحافظ المحقق، شيخ الإسلام. من مصنفاته: «الترغيب والترهيب»، و«التكملة لوفيات النقلة»، وله غير ذلك. مات سنة (٦٥٦هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء» (٢٣/ ٣١٩)، و«الأعلام» (٤/ ٣٠).

(٣) وقع في مطبوع «مجموع الفتاوى»: (كذب أبوكم)، وهو خطأ، والصواب: (كذب أبو محمد).

(٤) أبو حيان: هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حَيَّان الغرناطي، أثير الدين، أبو حيان الأندلسي الجياني، النِّفْزي. من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات. من مصنفاته: «البحر المحيط» في تفسير القرآن، و«منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك»، وغير ذلك. مات سنة (٧٤٥هـ). انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٩/ ٢٧٥)، و«الدرر الكامنة» لابن حجر (٤/ ٣٠٢)، و«الأعلام» (٧/ ١٥٢).

١٢- وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، قَالَ: خَرَجْتُ إِلَى الطُّورِ، فَلَقِيتُ كَعْبَ الْأَحْبَارِ(١)، فَجَلَسْتُ مَعَهُ، فَحَدَّثَنِي عَنْ التَّوْرَاةِ، وَحَدَّثْتُهُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ ... الحديث، وفيه: (قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: ثُمَّ لَقِيتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ سَلَامٍ، فَحَدَّثْتُهُ بِمَجْلِسِي مَعَ كَعْبِ الْأَحْبَارِ، وَمَا حَدَّثْتُهُ بِهِ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ، فَقُلْتُ: قَالَ كَعْبٌ: ذَلِكَ فِي كُلِّ سَنَةٍ يَوْمٌ. قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ سَلَامٍ: كَذَبَ كَعْبٌ. فَقُلْتُ: ثُمَّ قَرَأَ كَعْبٌ التَّوْرَاةَ، فَقَالَ: بَلْ هِيَ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ. فَقَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ سَلَامٍ: صَدَقَ كَعْبٌ ...) الحديث.(٢)

بين ابن عبد البر أن قول عبد الله بن سلام ﷺ: (كذب كعب) معناه: أخطأ، فقال في «الاستذكار» (٥/ ٩٩): "وَفِي قَوْلِ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَلَامٍ: (كَذَبَ كَعْبٌ)، ثُمَّ قَالَ:

(١) كعب الأحبار: هو كَعْبُ بنُ مَاتِعٍ الحِمْيَرِيُّ، اليَمَانِيُّ، أَبُو إِسْحَاق المعروف بكعب الأحبار من آل ذي رعين، ويُقال: من ذي الكلاع ثُمَّ من بني ميتم، وهو من مسلمة أهل الكتاب. وثقه الذهبي، وابن حجر. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال النووي: اتفقوا على كثرة علمه وتوثيقه. مات في خلافة عثمان سنة (٣٢هـ). انظر: «الثقات» لابن حبان (٥/ ٣٣٣)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٦٨، ترجمة رقم ٥٢٩)، و«تذكرة الحفاظ» (١/ ٤٢، ت رقم ٣٣)، و«تقريب التهذيب» (ص ٤٦١، ترجمة رقم ٥٦٤٨).

(٢) أخرجه بذكر لفظ: (كَذَبَ كَعْبٌ): النسائي في «سننه»: كِتَابُ الجُمُعَةِ، باب ذِكْرِ السَّاعَةِ الَّتِي يُسْتَجَابُ فِيهَا الدُّعَاءُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ (٣/ ٢١٢- ٢١٥، رقم ١٤٤٦)، ومالك في «الموطأ»: كِتَابُ الصَّلَاةِ، مَا جَاءَ فِي السَّاعَةِ الَّتِي فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ -واللفظ له- (٢/ ١٥٠- ١٥٢، رقم ٣٦٤/ ١٠٦- رواية يحيى بن يحيى الليثي)، بِسَنَدٍ صَحِيحٍ، والحديث صححه الترمذي في «سننه» (١/ ٥٦٤- ٥٦٥، رقم ٤٩٧)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٣/ ٢٢١- ٢٢٢، رقم ١٧٣٨)، وابن حبان في «صحيحه» - كما في «الإحسان» (٧/ ٧- ٨، رقم ٢٧٧٢) - والحاكم في «المستدرك» (٢/ ١٧٩ - ١٨٠، رقم ١٠٤٥)، والحافظ ابن حجر في «نتائج الأفكار» (٢/ ٤٣٢)، وليس عند ابن خزيمة والحاكم وابن حجر لفظ: (كَذَبَ كَعْبٌ)، وكذا لم يذكره الترمذي، لكنه روى الحديث من طريق مالك، وذكر أن في الحديث قصة طويلة.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

(صَدَقَ كَعْبٌ) دَلِيلٌ عَلَى مَا كَانَ الْقَوْمُ عَلَيْهِ مِنْ إِنْكَارِ مَا يَجِبُ إِنْكَارُهُ، وَالْإِذْعَانِ إِلَى الْحَقِّ، وَالرُّجُوعِ إِلَيْهِ وَالِاعْتِرَافِ بِهِ. وَمَعْنَى قَوْلِهِ: (كَذَبَ كَعْبٌ) أَيْ غَلِطَ كَعْبٌ، وَكَذَلِكَ هُوَ مَعْرُوفٌ لِلْعَرَبِ فِي أَشْعَارِهَا وَمُخَاطِبَاتِهَا". ثم أورد شواهد على ما ذكر، ثم قال (٥/ ١٠٠): "فَمَعْنَى قَوْلِ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَلَامٍ: كَذَبَ كَعْبٌ: أَيْ أَخْطَأَ ظَنُّهُ، وَقَوْلِهِ: صَدَقَ كَعْبٌ: أَيْ أَصَابَ" اهـ. وذكر نحو ذلك أيضا في «التمهيد» (٢٣/ ٤٩).

وذكر القاضي أيضا عياض في «مشارق الأنوار» (١/ ٣٣٧- ٣٣٨) أن معناه الخطأ.

١٣- وعَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ ﷺ، يَقُولُ: بَيْدَاؤُكُمْ[١] هَذِهِ الَّتِي تَكْذِبُونَ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فِيهَا، مَا أَهَلَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ، إِلَّا مِنْ عِنْدِ الْمَسْجِدِ. يَعْنِي ذَا الْحُلَيْفَةِ[٢]. [٣]

بين الإمام أبو العباس القرطبي، والإمام النووي أن التكذيب هنا معناه التخطئة، يقول أبو العباس في «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم» (١٠/ ٣٩):

(١) البَيْدَاءُ: الْمَفَازَةُ الَّتِي لَا شَيْءَ بِهَا (الأرض الجرداء)، وَقَدْ تَكَرَّرَ ذِكْرُهَا فِي الْحَدِيثِ، وَهِيَ هَاهُنَا اسْمُ مَوْضِعٍ مَخْصُوصٍ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ، وَأَكْثَرُ مَا تَرِدُ وَيُرَادُ بِهَا هَذِهِ. وهي الأرض التي تخرج منها من ذي الحليفة جنوبا، وفيها اليوم مبنى التلفاز والكلية المتوسطة (١٤٠٨هـ). انظر: «النهاية» لابن الأثير (١/ ١٧١)، و«المعالم الأثيرة في السنة والسيرة» (ص ٦٧).

(٢) ذو الحليفة: الحليفة بالتصغير على وزن (جهينة)، ويقال: ذو الحليفة: قرية بظاهر المدينة النبوية على طريق مكة، بينها وبين المدينة تسعة أكيال، تقع بوادي العقيق عند سفح جبل (غير) الغربي، ومنها تخرج في البيداء تجاه مكة، وتعرف اليوم (بيار علي)، وهي ميقات أهل المدينة، ومن مرّ بها حاجا أو معتمرا، وبها مسجد الشجرة. «المعالم الأثيرة في السنة والسيرة» (ص ١٠٣).

(٣) الحديث بهذا اللفظ أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب أمر أهل المدينة بالإحرام من عند مسجد ذى الحليفة (٢/ ٨٤٣، رقم ١١٨٦).

"(تكذبون) هنا: تخطئون. والكذب: الإخبار عن الشيء على خلاف ما هو عليه، فإن كان مع العمد فهو الكذب المذموم ، وإن كان مع اللهو والغلط فهو الخطأ. وقصد ابن عمر بإطلاق الكذب على هذا ليتثبت الناقل أو المفتي، حتى لا يقول أحد إلا ما يتحقق صحته، ووجهه" اهـ.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

وقال النووي في «شرحه على مسلم» (٨/ ٩٢): "وَقَوْلُهُ: (تَكْذِبُونَ فِيهَا): أَيْ تَقُولُونَ: إِنَّهُ ﷺ أَحْرَمَ مِنْهَا، وَلَمْ يُحْرِمْ مِنْهَا، وَإِنَّمَا أَحْرَمَ قَبْلَهَا مِنْ عِنْدِ مَسْجِدِ ذِي الْحُلَيْفَةِ وَمِنْ عِنْدِ الشَّجَرَةِ الَّتِي كَانَتْ هُنَاكَ، وَكَانَتْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ، وَسَمَّاهُمُ ابن عُمَرَ كَاذِبِينَ لِأَنَّهُمْ أَخْبَرُوا بِالشَّيْءِ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ، وَقَدْ سَبَقَ فِي أَوَّلِ هَذَا الشَّرْحِ فِي مُقَدِّمَةِ «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» أَنَّ الْكَذِبَ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ هُوَ الْإِخْبَارُ عَنِ الشَّيْءِ بِخِلَافِ مَا هُوَ سَوَاءٌ تَعَمَّدَهُ أَمْ غَلِطَ فِيهِ أَوْ سَهَا، وَقَالَتِ الْمُعْتَزِلَةُ: يُشْتَرَطُ فِيهِ الْعَمْدِيَّةُ، وَعِنْدَنَا أَنَّ الْعَمْدِيَّةَ شَرْطٌ لِكَوْنِهِ إِثْمًا لا لكونه يسمى كذبا، فقول ابن عُمَرَ جَارٍ عَلَى قَاعِدَتِنَا، وَفِيهِ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِإِطْلَاقِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ" اهـ.

١٤- وعَنْ طَاوُسٍ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ ابْنِ عُمَرَ فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: إِنَّ الْوِتْرَ لَيْسَ بِحَتْمٍ، فَخُذُوا مِنْهُ، أَوْ دَعُوا. فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: كَذَبَ أَبُو هُرَيْرَةَ، جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ، فَقَالَ: «مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيتَ الصُّبْحَ فَوَاحِدَةٌ».(١)

(١) رواه محمد بن نصر المروزي في «كتاب الانتفاع بجلود الميتة» - كما في «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر (٢/ ١١٠١، رقم ٢١٤٨) - بسند ضعيف، فيه حبيب بن أبي ثابت، وضعه الحافظ ابن حجر في «طبقات المدلسين» (ص ٣٧- ٣٨، رقم ٦٩) في المرتبة الثالثة - وهم من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من رد حديثهم مطلقا، ومنهم من قبلهم-، وقال في ذات الموضع: "مشهور، يكثر التدليس، وصفه بذلك ابن خزيمة، والدارقطني، وغيرهما. ونقل أبو بكر بن عياش عن الأعمش عنه أنه كان يقول: لو أن رجلا حدثني عنك، ما باليت إن رويته عنك - يعني وأسقطته من الوسط -" اهـ.

وهذا لا يصح عن ابن عمر، كما بينته في الهامش، وعلى فرض ثبوته، فقول ابن عمر: (كذب أبو هريرة) يعني أخطأ، وذلك أن أبا هريرة أفتى بما يراه، ولم ينقل ذلك عن رسول الله ﷺ، والمفتي لا يقال له: كذبت، وإنما يقال له: أخطأت، ولم يكن ابن عمر يرمي أبا هريرة بالكذب الذي هو الافتراء، كيف وقد ثبت عن ابن عمر ﷺ ثناؤه على أبي هريرة ﷺ؟!! فعَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ قَالَ: لأَبِي هُرَيْرَةَ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ أَنْتَ كُنْتَ أَلْزَمَنَا لِرَسُولِ اللهِ ﷺ وَأَحْفَظَنَا لِحَدِيثِهِ.(١)

وثبت عن ابن عمر ﷺ أيضا أنه قال: عُمَرُ خَيْرٌ مِنِّي، وَأَبو هُرَيرَةَ خَيْرٌ مِنِّي.(٢)

١٥- ومما جاء عن ابن عمر ﷺ أيضا في ذلك ما رُوِيَ عنه في حق عكرمة مولى ابن عباس، فقد رُوِيَ أن ابنُ عُمَرَ قَال لِنَافِعٍ: لا تَكْذِب عَليَّ كَمَا كَذَبَ عِكْرِمَةُ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ.(٣)

---

(١) أخرجه الترمذي: أبواب المناقب عن رسول الله ﷺ، مناقب أبي هريرة ﷺ (٦/ ٣٦٦، رقم ٤١٧١)، بسند صحيح.

(٢) رواه عبد الرزاق في «مصنفه»: كِتَابُ المَنَاسِكِ، بَابُ الرُّخْصَةِ لِلْمُحْرِمِ فِي أَكْلِ الصَّيْدِ (٤/ ١٩٨، رقم ٨٤٩٦، ٨٤٩٧)، بسند حسن، فيه طلق بن حبيب، قال الحافظ ابن حجر في «التقريب» (ص ٢٨٣، ت رقم ٣٠٤٠): "صدوق عابد، رُمِي بالإرجاء" اهـ.

(٣) رواه ابنُ أبي خيثمة في «التاريخ الكبير» (٢/ ١٩٤، رقم ٢٣٦٧- السفر الثالث)، والعقيليُّ في «الضعفاء الكبير» (٣/ ٢٥٨)، والدارقطنيُّ في «المؤتلف والمختلف» (١/ ١٨٦)، وابنُ عساكر في «تاريخ دمشق» (٤١/ ١٠٨): من طريق ضَمْرَةَ بْنِ رَبِيعَة، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: قال ابنُ عُمَرَ لِنَافِعٍ: ... فذكره.

ورواه العقيليُّ في «الضعفاء الكبير» (٣/ ٢٦٠)، ومن طريقه ابنُ عساكر في «تاريخ دمشق» (٤١/ ١٠٧): من طريق مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى الحَرَشِيّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ عِيسَى أَبُو خَلَفٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى الْبَكَّاءُ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ لِنَافِعٍ: ... فذكره بلفظ أطول.

وهذا الأثر لا يصح من طريقيه، كما بينته في بحث لي بعنوان: «موقف الحداثيين من السنة النبوية – تكذيب عكرمة مولى ابن عباس نموذجا»، وهو بحث منشور ضمن أعمال المؤتمر العلمي الأول

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

وهذا الأثر لا يصح، وعلى فرض صحته، فهو محتمل لوجوه، منها أن المراد بالكذب هنا الخطأ، كما بينته في البحث المشار إليه في الهامش.(١)

١٦- وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّ نَوْفًا الْبِكَالِيَّ(٢) يَزْعُمُ أَنَّ مُوسَى لَيْسَ بِمُوسَى بَنِي إِسْرَائِيلَ، إِنَّمَا هُوَ مُوسَى آخَرُ، فَقَالَ: كَذَبَ عَدُوُّ اللهِ(٣)، حَدَّثَنَا أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: ... وذكر الحديث بطوله.(٤)

الكذب هنا معناه الخطأ، يقول النووي في «شرح مسلم» (١٥/ ١٤٢): "قَوْلُهُ (كذب نوف) هو جار عَلَى مَذْهَبِ أَصْحَابِنَا أَنَّ الْكَذِبَ هُوَ الْإِخْبَارُ عن الشيء خِلَافِ مَا هُوَ عَمْدًا كَانَ أَوْ سَهْوًا

لكلية أصول الدين بالقاهرة، تحت عنوان: (قراءة التراث الإسلامي بين ضوابط الفهم وشطحات الوهم) ٨، ٩ جمادى الثانية ١٤٣٩هـ/ ٧، ٨ مارس ٢٠١٨م (مجلد ٤، ص ٥٥- ٥٨).

(١) «موقف الحداثيين من السنة النبوية» (مجلد ٤، ص ٥٩- ٦٠).

(٢) نَوْفٌ الْبِكَالِيُّ: هو نوف (بفتح النون وسكون الواو) ابن فضالة (بفتح الفاء والمعجمة) الحميري البكالي (بكسر الموحدة وتخفيف الكاف)، ابن امرأة كعب. قال يحيى بن أبي عمرو: كان نوف البكالي إماما لأهل دمشق. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: يروي القصص. وقال الحافظ ابن حجر: شامي مستور، وإنما كذب ابن عباس ما رواه عن أهل الكتاب. مات بعد التسعين. انظر: «الثقات» لابن حبان (٥/ ٤٨٣)، و«تاريخ دمشق» (٦٢/ ٣٠٣، ترجمة ٧٩٣٧)، و«تقريب التهذيب» (ص ٥٦٧، ترجمة رقم ٧٢١٣).

(٣) لم يُرد ابن عباس ﷺ أن نوفا عدو الله على الحقيقة، يقول النووي في «شرح مسلم» (١٥/ ١٣٧): "قَالَ الْعُلَمَاءُ: هُوَ عَلَى وَجْهِ الْإِغْلَاظِ وَالزَّجْرِ عَنْ مِثْلِ قَوْلِهِ، لَا أَنَّهُ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ عَدُوُّ اللهِ حَقِيقَةً؛ إِنَّمَا قَالَهُ مُبَالَغَةً فِي إِنْكَارِ قَوْلِهِ، لِمُخَالَفَتِهِ قَوْلَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَكَانَ ذَلِكَ فِي حَالِ غضب ابن عَبَّاسٍ لِشِدَّةِ إِنْكَارِهِ، وَحَالَ الْغَضَبِ تُطْلَقُ الْأَلْفَاظُ وَلَا تُرَادُ بِهَا حَقَائِقُهَا، وَاللهُ أَعْلَمُ" اهـ.

(٤) أخرجه البخاري: كِتَابُ الْعِلْمِ، بَاب مَا يُسْتَحَبُّ لِلْعَالِمِ إِذَا سُئِلَ أَيُّ النَّاسِ أَعْلَمُ فَيَكِلُ الْعِلْمَ إِلَى اللهِ (١/ ٣٥- ٣٦، رقم ١٢٢)، ومسلم: كِتَابُ الْفَضَائِلِ، بَاب مِنْ فَضَائِلِ الخَضِرِ عَلَيْهِ السَّلَامِ (٤/ ١٨٤٧، رقم ٢٣٨٠).

خِلَافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ" اهـ.

وكذا بين شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٢/ ١٠٠)، وفي «النبوات» (٢/ ٨١٧)، وفي «الإخنائية أو الرد على الإخنائي» (ص ١٠٧ - ١٠٨) أن معناه: أخطأ.

١٧- وعن حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، سَمِعَ مُعَاوِيَةَ يُحَدِّثُ رَهْطًا مِنْ قُرَيْشٍ بِالْمَدِينَةِ، وَذَكَرَ كَعْبَ الْأَحْبَارِ، فَقَالَ: إِنْ كَانَ مِنْ أَصْدَقِ هَؤُلَاءِ الْمُحَدِّثِينَ الَّذِينَ يُحَدِّثُونَ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَإِنْ كُنَّا مَعَ ذَلِكَ لَنَبْلُو عَلَيْهِ الْكَذِبَ.(١)

ذكر جماعة من أهل العلم أن الكذب هنا معناه الخطأ.

يقول الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٢٤/ ١٨٢): "قَالَ ابْنُ حِبَّانَ فِي كِتَابِ «الثِّقَاتِ»(٢): أَرَادَ مُعَاوِيَةُ أَنَّهُ يُخْطِئُ أَحْيَانًا فِيمَا يُخْبِرُ بِهِ، وَلَمْ يُرِدْ أَنَّهُ كَانَ كَذَّابًا. وَقَالَ غَيْرُهُ: الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ: (لَنَبْلُو عَلَيْهِ) لِلْكِتَابِ لَا لِكَعْبٍ، وَإِنَّمَا يَقَعُ فِي كِتَابِهِمُ الْكَذِبَ لِكَوْنِهِمْ بَدَّلُوهُ وَحَرَّفُوهُ. وَقَالَ عِيَاضٌ(٣): يَصِحُّ عَوْدُهُ عَلَى الْكِتَابِ وَيَصِحُّ عَوْدُهُ عَلَى

(١) أخرجه البخاري: كِتَابُ الاعْتِصَامِ، بَاب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تَسْأَلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ عَنْ شَيْءٍ» (٩/ ١١٠ - ١١١) بصيغة التعليق الجازم عن شيخه أبي اليمان، فقال: وقال أبو اليمان: ... فذكره.

وهذا الأثر مما سمعه البخاري من شيخه أبي اليمان، فهو صحيحٌ لا مطعن فيه، فقد ذكر ابن حجر في «تغليق التعليق» (٥/ ٣٢٨) أنه وقع في روايته من طريق أبي ذر: قال: أنا أبو اليمان. وصرح البخاري بسماعه أيضا من شيخه أبي اليمان في «التاريخ الأوسط» (١/ ٤٧٣ - ٤٧٤، رقم ٢٠٩)، فقال: حدثنا أبو اليمان. ورواه الإسماعيلي في «مستخرجه» - كما في «فتح الباري» (٢٤/ ١٨١) - ومن طريقه ابن حجر في «تغليق التعليق» (٥/ ٣٢٨- ٣٢٩): من طريق البخاري، قال: حدثنا أبو اليمان. وكذا أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٠/ ١٦٩): من طريق البخاري، ووقع عنده تصريح البخاري بسماعه من شيخه أبي اليمان، وقال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٢٤/ ١٨١) عقب ذكره لرواية الإسماعيلي: "ومن هذا الوجه أخرجه أبو نعيم فذكره، فظهر أنه مسموع له" اهـ.

(٢) لم أقف على هذا القول في المطبوع من كتاب «الثقات».

(٣) انظر «مشارق الأنوار» للقاضي عياض (٢/ ٣٦٦).

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

كَعْبٍ وَعَلَى حَدِيثِهِ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدِ الْكَذِبَ وَيَتَعَمَّدْهُ إِذْ لَا يُشْتَرَطُ فِي مُسَمَّى الْكَذِبِ التَّعَمُّدُ، بَلْ هُوَ الْإِخْبَارُ عَنِ الشَّيْءِ بِخِلَافِ مَا هُوَ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ فِيهِ تجريح لكعب بِالْكَذِبِ. وَقَالَ ابن الْجَوْزِيِّ[1]: الْمَعْنَى أَنَّ بَعْضَ الَّذِي يُخْبِرُ بِهِ كَعْبٌ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ يَكُونُ كَذِبًا، لَا أَنَّهُ يَتَعَمَّدُ الْكَذِبَ، وَإِلَّا فَقَدْ كَانَ كَعْبٌ مِنْ أَخْيَارِ الْأَحْبَارِ" اهـ.

وقال المعلمي اليماني في «الأنوار الكاشفة» (١٢/ ١٧٥، ١٧٦ - ضمن «آثار الشيخ المعلمي»): "هذا وقد بين أهل العلم أن مقصود معاوية بالكذب: الخطأ. راجع «فتح الباري» (١٣: ٢٨٢)، و«تهذيب التهذيب»، والسياق يوضح ذلك، فالكلام إنما هو في التحديث عن أهل الكتاب، أي عن كتبهم، ولم يكن معاوية ينظر في كتبهم، وإنما كان كعب وغيره يحكون تنبؤات عما يستقبل من الأمور فيعلم الصدق أو الكذب بوقوعها وعدمه" اهـ.

١٨- ومن ذلك ما رُوِيَ عن عمران بن حصين ﷺ، فقد ذكر الخطابي في «غريب الحديث» (٢/ ٣٠٣- ٣٠٤) أثرا لا يصح عن عمران بن حصين ﷺ ضمن أمثلة ذكرها ليدلل على أن الكذب قد يجري عند العرب مجرى الخطأ، فقال: "وَنَظِيرُ هَذَا قَوْلُ عِمْرَانَ ابْنِ حُصَيْنٍ لِسَمُرَةَ بن جندب. روى ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي مِجْلَزٍ قَالَ: قَالَ سمرة فِي الْمُغَمَى عَلَيْهِ: يُصَلِّي مَعَ كُلِّ صَلَاةٍ صَلَاةً حَتَّى يَقْضِيَهَا.

(١) ابنُ الجَوْزِي: هو عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن عبيدالله التيمي البكري، أبو الفرج البغدادي، الحنبلي، جمال الدين ، ينتهي نسبه إلى أبي بكر الصديق ﷺ. وصفه الذهبي بالشيخ الإمام العلامة، الحافظ المفسر، شيخ الإسلام، مفخر العراق، الواعظ، صاحب التصانيف، منها: «المنتظم في تاريخ الملوك والأمم»، و«تلبيس إبليس»، وغير ذلك. مات سنة (٥٩٧هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء» (٢١/ ٣٦٥)، و«الأعلام» (٣/ ٣١٦).

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

فَقَالَ لَهُ عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ: كَذِبْتَ، وَلَكِنَّهُنَّ يُصَلِّيهِنَّ مَعًا.(١) ثم عقب الخطابي على ذلك بقوله: "يُرِيدُ: أَخْطَأْتَ" اهـ.

فهذا الأثر لا يصح، وعلى فرض صحته فقوله: (كذب) يعني: أخطأ، كما قال الخطابي.

وكذا أورده ابن الأثير في «النهاية» (٤/ ١٥٩) للدلالة على أن العرب استعملت الكذب في موضع الخطأ.

١٩- وقد ورد عن أنس بن مالك ﷺ أيضا أنه أطلق الكذب بمعنى الخطأ، فعن عَاصِمٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ عَنْ الْقُنُوتِ، فَقَالَ: قَدْ كَانَ الْقُنُوتُ. قُلْتُ: قَبْلَ الرُّكُوعِ أَوْ بَعْدَهُ؟ قَالَ: قَبْلَهُ. قَالَ: فَإِنَّ فُلَانًا أَخْبَرَنِي عَنْكَ أَنَّكَ قُلْتَ: بَعْدَ الرُّكُوعِ؟! فَقَالَ: كَذَبَ، إِنَّمَا قَنَتَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بَعْدَ الرُّكُوعِ شَهْرًا، أُرَاهُ كَانَ بَعَثَ قَوْمًا يُقَالُ لَهُمْ الْقُرَّاءُ زُهَاءَ سَبْعِينَ رَجُلًا إِلَى قَوْمٍ مِنْ الْمُشْرِكِينَ دُونَ أُولَئِكَ، وَكَانَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ رَسُولِ اللهِ ﷺ عَهْدٌ، فَقَنَتَ رَسُولُ اللهِ ﷺ شَهْرًا يَدْعُو عَلَيْهِمْ.(٢)

الذي يفهم من خلال النظر فيما دار في هذه القصة أن أنس بن مالك ﷺ حدث

(١) لم أقف عليه مسندا من هذا الطريق، وأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه»: كِتَابُ الصَّلَاةِ، مَا يُعِيدُ الْمُغْمَى عَلَيْهِ مِنَ الصَّلَاةِ (٤/ ٤٣٤، رقم ٦٦٤٧)، قال: حدثنا حفص. وابن المنذر في «الأوسط»: جِمَاعُ أَبْوَابِ الصَلَوَاتِ عِنْدَ الْعِلَلِ، ذِكْرُ اخْتِلَافِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِيمَا يَجِبُ عَلَى الْمُغْمَى عَلَيْهِ يَفِيقُ بَعْدَ خُرُوجِ الْوَقْتِ مِنْ قَضَاءِ الصَّلَوَاتِ (٤/ ٤٥٥، رقم ٢٣٢٧): من طريق زهير؛ كلاهما (حفص، وزهير)، عن سليمان التيمي به؛ لكن ليس عندهما قول عمران: (كذبت)، ولفظ ابن أبي شيبة: (قال عمران: ليس كما قال)، وعلى كل حال فإسناد هذا الأثر ضعيف، لأن مداره على أبي مجلز – واسمه لاحق بن حميد- وهو لم يلق سمرة ولا عمران، كما قال علي بن المديني. انظر: «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٦٤/ ٢٨)، و«تهذيب الكمال» للمزي (٣١/ ١٧٨). فالإسناد على هذا منقطع، والله أعلم.

(٢) أخرجه البخاري: كِتَابُ الْوِتْرِ، بَاب الْقُنُوتِ قَبْلَ الرُّكُوعِ وَبَعْدَهُ (٢/ ٢٦، رقم ١٠٠٢).

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

بحديث قنوت النبي ﷺ شهرا يدعوا على قتلة القراء، وأنه كان يقنت بعد الركوع، ففهم بعض الناس أن القنوت يكون بعد الركوع، واستدل بحديث أنس ﷺ هذا، فسأل عاصم أنسا ﷺ صراحة عن موضع القنوت، قبل الركوع أم بعده؟ فأجاب بأنه قبل الركوع، ولما حكي له عاصم كلام من روى عنه أنه بعد الركوع، بين أن هذا خطأ ممن فهمه، لأن قنوت النبي ﷺ في حديث القراء يحتمل أن يكون واقعة عين خاصة بهذه الواقعة ولا عموم لها، ونحو ذلك، وأما غالب قنوت النبي ﷺ فقبل الركوع، والحكم إنما يكون على الأغلب. يقول مُحَمَّد بْنُ سِيرِينَ: سُئِلَ أَنَسٌ: أَقَنَتَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الصُّبْحِ؟ قَالَ: نَعَمْ. فَقِيلَ لَهُ: أَوَقَنَتَ قَبْلَ الرُّكُوعِ؟ قَالَ: بَعْدَ الرُّكُوعِ يَسِيرًا.(١) فالكذب في رواية عاصم معناه الخطأ، لأن أنسا ﷺ روى القنوت بعد الركوع، فمن روى عنه ذلك لم يفتري عليه، وإنما أخطأ في تعميم الحكم الوارد في هذا الحديث.

وقد ذكر ابن الملقن في «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» (٢١/ ٢١٠) أن كذب هنا معناه أخطأ.

وكذا ذكر الحافظ ابن حجر في «مقدمة فتح الباري» (٢/ ١٦٥)، فقال: "حديث عاصم عن أنس في القنوت (فقلت: إن فلانا قال بعد الركوع): هو محمد بن سيرين، وأهل الحجاز يطلقون لفظ (كذب) في موضع أخطأ" اهـ. وقال الحافظ أيضا في «فتح الباري» (٤/ ١٠٦): "وَمَعْنَى قَوْلِهِ: (كَذَبَ) أَيْ: أَخْطَأَ، وَهُوَ لُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ، يُطْلِقُونَ الْكَذِبَ عَلَى مَا هُوَ أَعَمُّ مِنَ الْعَمْدِ وَالْخَطَأِ. وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ بِقَوْلِهِ: (كَذَبَ) أَيْ: إِنْ كَانَ حَكَى أَنَّ الْقُنُوتَ دَائِمًا بَعْدَ الرُّكُوعِ" اهـ.

٢٠- وعَنْ أَبِي حَسَّانَ، أَنَّ رَجُلَيْنِ دَخَلَا عَلَى عَائِشَةَ، وَقَالَا: إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يُحَدِّثُ أَنَّ

(١) أخرجه البخاري: كِتَابُ الْوِتْرِ، بَاب الْقُنُوتِ قَبْلَ الرُّكُوعِ وَبَعْدَهُ (٢/ ٢٦، رقم ١٠٠١).

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا الطِّيَرَةُ[١] فِي الْمَرْأَةِ، وَالدَّارِ، وَالدَّابَّةِ»، فَطَارَتْ شِقَّةٌ مِنْهَا فِي السَّمَاءِ، وَشِقَّةٌ فِي الْأَرْضِ.[٢] ثُمَّ قَالَتْ: كَذَبَ وَالَّذِي أَنْزَلَ الْفُرْقَانَ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ مَنْ حَدَّثَ عَنْهُ بِهَذَا، وَلَكِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ: الطِّيَرَةُ فِي الْمَرْأَةِ، وَالدَّارِ وَالدَّابَّةِ». ثُمَّ قَرَأَتْ عَائِشَةُ: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٢٢﴾﴾[٣].[٤]

وفي هذه القصة ملاحظتان:

الملاحظة الأولى: في ثبوت هذا الكلام عن أبي هريرة ﷺ نظر من ناحية جهالة الرجلين الذين حكيا ذلك لعائشة ﷺ، وكذا احتمال وقوع خطأ منهما في فهم ما سمعاه من أبي هريرة ﷺ، وقد نبه على ذلك ابن خزيمة[٥] في كلام حسن رائق، أنقله

(١) الطِّيَرَةُ: بِكَسْرِ الطَّاءِ وَفَتْحِ الْيَاءِ، وَقَدْ تُسَكّن: هِيَ التَّشَاؤُمُ بِالشَّيْءِ. وَهُوَ مَصْدَرُ تَطَيَّرَ. يُقَالُ: تَطَيَّرَ طِيَرَةً، وتَخَير خِيَرَةً، ولم يجيء مِنَ الْمَصَادِرِ هَكَذَا غَيْرُهُمَا. وأصلُه فِيمَا يُقال: التَّطَيُّر بالسَّوَانِح والبَوارِح مِنَ الطَّيْر وَالظِّبَاءِ وغيرهما. وَكَانَ ذَلِكَ يَصُدّهم عَنْ مَقَاصِدِهِمْ، فَنَفَاهُ الشَّرْعُ، وأبطله ونهى عنه، وأخبره أَنَّه لَيْسَ لَهُ تأثِيرٌ فِي جَلْب نفْعٍ أَوْ دَفعِ ضَرٍّ. «النهاية» لابن الأثير (٣/ ١٥٢).

(٢) قوله: (فطَارَت شِقَّةٌ مِنْهَا فِي السَّماء وشِقَّةٌ فِي الْأَرْضِ): أَيْ كَأَنَّهَا تفرّقت وتقطَّعت قَطَعًا، مِنْ شدَّة الغَضَب. «النهاية» لابن الأثير (٣/ ١٥١).

(٣) سورة الحديد: آية رقم ٢٢.

(٤) أخرجه بلفظ: (كذب): ابن قتيبة في «تأويل مختلف الحديث» (ص ٢٢٢- ٢٢٣)، وفي «عيون الأخبار» (١/ ٢٢٥- ٢٢٦، رقم ٧٠٥)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٩/ ٢٨٩- ٢٩٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٧/ ٣٥٢): من طريق قتادة عن أبي حسان، وسنده صحيحٌ.

(٥) ابْنُ خُزَيْمَةَ: هو محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة السلمي، أبو بكر، إمام نيسابور في عصره. كان فقيها مجتهدا، عالما بالحديث، تزيد مصنفاته على مائة وأربعين كتابا، منها: «الصحيح»، وكتاب «التوحيد». توفي سنة (٣١١هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٣٦٥)، و«الأعلام» (٦/ ٢٩)، و«معجم المؤلفين» (٣/ ١٢١).

هنا لنفاسته، وكونه دفاعا عن صحابي جليل من صحابة رسول الله ﷺ، يقول ابن خزيمة – كما في «تاريخ دمشق» (٦٧/ ٣٥٢): "يشبه أن تكون أم المؤمنين إنما أرادت بقولها: (كذب) إن كان قال ما حكيتما عنه، وقد قال العامريان على أبي هريرة الباطل، لم يقل أبو هريرة: إن النبي ﷺ قال: الطيرة فيما ذكرا؛ بل الأخبار متواترة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «لا عدوى، ولا طيرة»، والعامريان لا يدرى من هما، ومن المحال أن يحتج برواية رجلين مجهولين، فيرد أخبار قوم ثقات حفاظ مشهورين بالعلم ، قد ذكرنا أخبار أبي هريرة فيما قيل عن النبي ﷺ: «لا عدوى ولا طيرة»، اللهم إلا أن يكون العامريان حكيا عن أبي هريرة [أنه] قال: الطيرة في المرأة، والفرس، والدار. على ما تأولت خبر مضارب بن حزن وأبي عبد الله الجسري فيه في إيقاع اسم الطير على الفأل، كخبر سعد بن أبي وقاص، فلم يفهم العامريان عنه ما أراد بذكر الطيرة، ولم يعلما أنه أراد بالطيرة الفأل، فحكيا عنه لفظة أوهمت الخطأ على من سمع اللفظة، ولم يعلما معناها، أنه تكلم بها على سعة لسان العرب على معنى الأضداد، أو يكون حكاية العامريين عن أبي هريرة رويت على ما ذكر في كتاب النكاح إخبارا عن النبي ﷺ أن الشؤم في ثلاث، على إضمار شئ وحذف كلمة، لا على إثبات الشؤم في هذه الثلاث" اهـ. وما بين المعقوفتين من «مختصر تاريخ دمشق» (٢٩/ ١٩٦)، ووقع في الأصل: (فإنه).

الملاحظة الثانية: عبرت عائشة ﵂ عما ذكر لها عن أبي هريرة بقولها: (كذب)، والناظر في القصة يتضح له بجلاء أنها تعني الخطأ، فقد حُكِي لها عن أبي هريرة ﵁ أنه نقل عن النبي ﷺ أنه قال: «إِنَّمَا الطِّيَرَةُ فِي الْمَرْأَةِ، وَالدَّارِ، وَالدَّابَّةِ»، فلم تكذبه في النقل، بل خطأته عائشة ﵂ في جعله ذلك قولا للنبي ﷺ، وذكرت أن النبي ﷺ ذكر ذلك عن أهل الجاهلية، وشتان ما بين النقلين، فما رُوِي عن أبي هريرة يدل على جواز ذلك، وما ذكرته عائشة مفاده إنكار ما قاله أهل الجاهلية. فقول عائشة: (كذب) تعني

أخطأ.

يقول ابن قتيبة[١] في «تأويل مختلف الحديث» (ص ٢٢٢): "وَأَمَّا الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الشُّؤْمُ فِي الْمَرْأَةِ وَالدَّارِ وَالدَّابَّةِ»؛ فَإِنَّ هَذَا حَدِيثٌ يُتَوَهَّمُ فِيهِ الْغَلَطُ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَنَّهُ سَمِعَ فِيهِ شَيْئًا مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَلَمْ يَعِهِ" اهـ.

وسبق عند الحديث عن قول عبادة بن الصامت ﷺ: (كذب أبو محمد) ذكر قول ابن حبان أن معناه: أخطأ، وأنه جعل من ذلك أيضا قول عائشة هذا، فقال: "وَكَذَلِكَ قَوْلُ عَائِشَةَ، حَيْثُ قَالَتْ لأَبِي هُرَيْرَةَ" اهـ. انظر: «صحيح ابن حبان» بترتيب ابن بلبان (٥/ ٢٣، عقب حديث رقم ١٧٣٢).

وقال ابن عبد البر في «التمهيد» (٩/ ٢٨٩): "أما قول عائشة في أبي هريرة: (كذب والذي أنزل الفرقان)، فإن العرب تقول: (كذبت) بمعنى غلطت فيما قدرت، وأوهمت فيما قلت، ولم تظن حقا، ونحو هذا، وذلك معروف من كلامهم، موجود في أشعارهم" اهـ.

وقد ورد هذا الحديث من وجه آخر عن عائشة ﵂، ووقع فيه ما يفيد أن عائشة ﵂ عنيت بقولها: (كذب): أخطأ، إلا أن سنده ضعيف.[٢]

---

(١) ابْنُ قُتَيْبَةَ: هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، أبو محمد، عالم مشارك في أنواع من العلوم كاللغة والنحو وغريب القرآن ومعانيه وغريب الحديث والشعر والفقه والأخبار وأيام الناس وغير ذلك، وأحد المصنفين المكثرين، من تصانيفه: «غريب الحديث»، و«تأويل مختلف الحديث». توفي سنة (٢٧٦هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٩٦)، و«الأعلام» (٤/ ١٣٧)، و«معجم المؤلفين» (٢/ ٢٩٧).

(٢) أخرج هذه الرواية: أبو داود الطيالسي في «مسنده» (٣/ ١٢٤، رقم ١٦٤١)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَاشِدٍ، عَنْ مَكْحُولٍ، قِيلَ لِعَائِشَةَ: إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الشُّؤْمُ فِي ثَلَاثَةٍ : فِي الدَّارِ، وَالْمَرْأَةِ،

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

هذا وقد عزا المعلمي اليماني هذا الحديث لأحمد - بعد أن ذكر أن أبا رية عزاه لـ «تأويل مختلف الحديث» - وضعفه المعلمي، وتكلم عليه، فقال في «الأنوار الكاشفة» (١٢/ ٢٣٩- «ضمن آثار الشيخ المعلمي») "وليس بالصحيح عن عائشة؛ لأن قتادة مدلس، ولو صح عن عائشة ما صح المنسوب إلى أبي هريرة لجهالة الرجلين، وليس في شيء من روايات أحمد لفظ (كذب)، ولو صحت لكانت بمعنى (أخطأ)، كما يدل على آخر الحديث. وقد تبين أنه لا خطأ، فقد رواه جماعة من الصحابة كما علمت، فأما معناه والجمع بينه وبين الآية فيطلب من مظانه" اهـ.

٢١- وَعَنْ أَبِي نَهِيكٍ، أَنَّ أَبَا الدَّرْدَاءِ كَانَ يَخْطُبُ النَّاسَ فَيَقُولُ: لَا وِتْرَ لِمَنْ أَدْرَكَهُ الصُّبْحُ. قَالَ: فَانْطَلَقَ رِجَالٌ إِلَى عَائِشَةَ، فَأَخْبَرُوهَا، فَقَالَتْ: كَذَبَ أَبُو الدَّرْدَاءِ، كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصْبِحُ فَيُوتِرُ.(١)

وَالْفَرَسِ». فَقَالَتْ عَائِشَةُ: لَمْ يَحْفَظْ أَبُو هُرَيْرَةَ؛ لأَنَّهُ دَخَلَ وَرَسُولُ اللهِ ﷺ، يَقُولُ: «قَاتَلَ اللهُ الْيَهُودَ، يَقُولُونَ إِنَّ الشُّؤْمَ فِي ثَلاَثَةٍ: فِي الدَّارِ، وَالْمَرْأَةِ، وَالْفَرَسِ». فَسَمِعَ آخِرَ الْحَدِيثِ وَلَمْ يَسْمَعْ أَوَّلَه.

وهذا سندٌ ضعيفٌ، فيه انقطاع بين مكحول وعائشة. قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٩/ ١١٨): "ومكحول لم يسمع عائشة، فهو منقطع" اهـ.

(١) أخرجه محمد بن نصر المروزي في «كتاب الوتر» (ص ٣٣٠- اختصار المقريزي)، وابن عدي في «الكامل» (١/ ١٧٨، رقم ١٩٨)، ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى»: كِتَابُ الصَّلَاةِ، بابُ مَن أصبَحَ ولَم يُوتِرْ فليُوتِرْ ما بَينَه وبيَن أن يُصَلِّيَ الصُّبحَ (٥/ ٢٧٦- ٢٧٧، رقم ٤٥٧٨): من طريق أبي عاصم، عن ابن جريج، أخبرني زياد، أن أبا نهيك أخبره، أن أبا الدرداء كان يخطب الناس ... الحديث.

وهذا سندٌ ضعيف، فيه أبو نهيك، وهو مجهول الحال، وإن ذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٥٨٢) فيمن لا يعرف اسمه، وقال ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ٦١٤): "لا يعرف لَهُ حَال، وَإِن كَانَ يروي عَنهُ قَتَادَة، وَزِيَاد بن سعد، وَالْحُسَيْن بن وَاقد" اهـ. وقد ضعفه المعلمي في «الأنوار الكاشفة» (١٢/ ٣٨٠، ٣٨١- ضمن «آثار الشيخ المعلمي») بجهالة أبي نهيك، وبالانقطاع بينه وبين وأبي الدراء ﷺ وعائشة ﷺ، وذكرت كلامه في الأصل.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

وهذه القصة لا تصح، وعلى فرض صحتها فالكذب هنا معناه الخطأ، لأنه وقع ردا من عائشة ﵂ على اجتهاد من أبي الدرداء ﵁، ولم ينقل أبو الدرداء ذلك عن غيره حتى يقال إنه افترى ذلك، والمجتهد في لسان الشرع مصيب أو مخطئ.

يقول المعلمي اليماني في «الأنوار الكاشفة» (١٢/ ٣٨٠، ٣٨١ - «ضمن آثار الشيخ المعلمي»): "وراويه عن أبي الدرداء وعائشة: أبو نَهيك الأزدي الفراهيدي، قال ابن القطان: (لا يُعرف) يعني أنه مجهول الحال، ولا يُخْرجه عن ذلك ذِكْر ابن حِبّان له في «الثقات»، وفوق ذلك لا يُعلَم له إدراك لأبي الدرداء وعائشة، بل الظاهر عدمه، فالخبر منقطع، ويعارضه ما في «الصحيحين» وغيرهما عن عائشة: أنّ النبيّ ﷺ انتهى وتره إلى السَّحَر. وعلى فرض صحة الحكاية، فإنما قال أبو الدرداء من قِبَلِ نفسه لم يذكر رواية، فكلمة (كذَب) بمعنى (أخطأ)، كما هو معروف عنهم" اهـ.

٢٢- وعَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: بَلَغَنَا مَخْرَجُ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَنَحْنُ بِالْيَمَنِ فَخَرَجْنَا مُهَاجِرِينَ إِلَيْهِ أَنَا وَأَخَوَانِ لِي، أَنَا أَصْغَرُهُمَا ... فذكر الحديث، وفيه: (قَالَ: فَكَانَ نَاسٌ مِنَ النَّاسِ يَقُولُونَ لَنَا - يَعْنِي لأَهْلِ السَّفِينَةِ -: نَحْنُ سَبَقْنَاكُمْ بِالْهِجْرَةِ. قَالَ: فَدَخَلَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ[1]، وَهِيَ مِمَّنْ قَدِمَ مَعَنَا عَلَى حَفْصَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ زَائِرَةً، وَقَدْ

وأخرجه عبد الرزاق في «مصنفه»: كتاب الصلاة، باب فوت الوتر (٢/ ٥٤٧، رقم ٤٦٥٣)، عَنِ ابنِ جُرَيجٍ، قَالَ: أُخْبِرْتُ عَن أَبِي الدَّرْدَاءِ، قَالَ: ... الحديث. ولم يبين ابن جريج في هذه الرواية من أخبره عن ابن جريج، وقد بينه في رواية أبي عاصم عنه، كما تقدم، وهذه الرواية لا تعل الرواية المتقدمة، فابن جريج معروف بالتدليس، فدلس في رواية عبد الرزاق، وبين في رواية أبي عاصم، والله الموفق.

(١) أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ: هي أسماء بنت عميس بن مَعْدٌ (بوزن سعد، أوله ميم، قيده ابن حبيب، ووقع في «الاستيعاب»: مَعَدٌّ بفتح العين، وتُعُقِّب) ابن الحارث بن تيم بن كعب الخثعمية. كانت أخت ميمونة بنت الحارث، زوج النبي ﷺ لأمها، وأخت جماعة من الصحابيات لأب أو أم أو لأب وأم. قال ابن عبد البر: كانت أسماء بنت عميس من المهاجرات إِلَى أرض الحبشة مَعَ زوجها جعفر بْن أبي طالب، فولدت له هناك محمدًا أَوْ عَبْد اللهِ وعونًا، ثم هاجرت إِلَى المدينة، فلما قتل جعفر بْن أبي طالب تزوجها أَبُو بَكْر الصديق، فولدت له

كَانَتْ هَاجَرَتْ إِلَى النَّجَاشِيِّ فِيمَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِ، فَدَخَلَ عُمَرُ عَلَى حَفْصَةَ، وَأَسْمَاءُ عِنْدَهَا، فَقَالَ عُمَرُ حِينَ رَأَى أَسْمَاءَ: مَنْ هَذِهِ؟ قَالَتْ: أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ. قَالَ عُمَرُ: الْحَبَشِيَّةُ هَذِهِ؟ الْبَحْرِيَّةُ هَذِهِ؟[1] فَقَالَتْ أَسْمَاءُ: نَعَمْ، فَقَالَ عُمَرُ: سَبَقْنَاكُمْ بِالْهِجْرَةِ، فَنَحْنُ أَحَقُّ بِرَسُولِ اللهِ ﷺ مِنْكُمْ. فَغَضِبَتْ، وَقَالَتْ كَلِمَةً: كَذَبْتَ يَا عُمَرُ، كَلَّا وَاللهِ كُنْتُمْ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ يُطْعِمُ جَائِعَكُمْ، وَيَعِظُ جَاهِلَكُمْ، وَكُنَّا فِي دَارِ - أَوْ فِي أَرْضِ - الْبُعَدَاءِ[2] الْبُغَضَاءِ فِي الْحَبَشَةِ، وَذَلِكَ فِي اللهِ وَفِي رَسُولِهِ، وَايْمُ اللهِ[3] لاَ أَطْعَمُ طَعَامًا وَلاَ أَشْرَبُ شَرَابًا حَتَّى أَذْكُرَ مَا قُلْتَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ، وَنَحْنُ كُنَّا نُؤْذَى وَنَخَافُ، وَسَأَذْكُرُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ وَأَسْأَلُهُ، وَوَاللهِ لاَ أَكْذِبُ وَلاَ أَزِيغُ وَلاَ أَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ. قَالَ: فَلَمَّا جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَتْ: يَا نَبِيَّ اللهِ، إِنَّ عُمَرَ قَالَ كَذَا وَكَذَا. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَيْسَ بِأَحَقَّ بِي مِنْكُمْ، وَلَهُ وَلأَصْحَابِهِ هِجْرَةٌ وَاحِدَةٌ، وَلَكُمْ أَنْتُمْ أَهْلَ السَّفِينَةِ هِجْرَتَانِ»... الحديث.[4]

مُحَمَّد بْن أبي بكر، ثم مات عنها فتزوجها عَلِيّ بْن أَبِي طَالِبٍ، فولدت له يَحْيَى بْن عَلِيّ ابْن أَبِي طَالِبٍ، لا خلاف فِي ذلك. انظر: «لاستيعاب» (٤/ ١٧٨٤، ترجمة رقم ٣٢٣٠)، و«الإصابة» (١٣/ ١٣٢، ترجمة رقم ١٠٩٣٤).

(١) نَسَبَهَا إِلَى الْحَبَشَةِ لِسُكْنَاهَا فِيهِمْ، وَإِلَى الْبَحْرِ لِرُكُوبِهَا إِيَّاهُ. «فتح الباري» لابن حجر (١٢/ ٤٢٢).

(٢) الْبُعَدَاءُ: هُم الْأَجَانِبُ الَّذِينَ لَا قَرابَة بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ، واحِدُهم بَعِيد. «النهاية» لابن الأثير (١/ ١٤٠).

(٣) قَوْلُها: (وَايْمُ اللهِ): أيم الله من ألفاظ القسَم، كقولك: لَعمْر الله وعَهْد الله، وفيها لغات كثيرة، وتفتح همزتها وتكسر، وهمزتها وصْل، وقد تُقْطع. وأهل الكوفة من النحاة يزعمون أنها جمع يَمين، وغيرهم يقول: هى اسم موضوع للقسم. «النهاية» لابن الأثير (١/ ٨٦).

(٤) أخرجه بذكر لفظ: (كذبت يا عمر): مسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل جعفر بن أبي طالب وأسماء بنت عميس وأهل سفينتهم ﷺ (٤/ ١٩٤٦، رقم ٢٥٠٢، و٢٥٠٣).

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

مما لا شك فيه أن أسماء ﷺ لا تعني الكذب بمعنى الافتراء، فأي افتراء في ظن عمر ﷺ أنهم أحق برسول الله ﷺ لأنهم سبقوا بالهجرة إلى المدينة؟! هذا ظن من عمر ﷺ أداه إليه اجتهاده، ووافقه على ذلك جماعة من الصحابة، كما ذكر أبو موسى ﷺ راوي الحديث نفسه، فلم ينفرد عمر ﷺ بقوله ذلك، وقد قوبل هذا القول باجتهاد من أسماء بنت عميس ﷺ أيضا، بما ذكرته من أنهم كانوا بأرض الحبشة يؤذون ويخافون، بينما كان عمر ﷺ ومن معه من الصحابة مع رسول الله ﷺ يعلم جاهلهم ويطعم جائعهم، وهذا اجتهاد منها أيضا دون نص، فلم يكن معها وقت قولها ذلك نص في المسألة بدليل أنها ذكرت أنها ستذكر ذلك لرسول الله ﷺ وتسأله، ثم ذهبت إليه ﷺ وسألته، ولو كان عندها نص سابق لذكرته، واحتكمت إليه، فهذا يدل على أنها لا تعني الافتراء أصلا، وإنما تعني الخطأ.

إن ما حصل في بيت حفصة ﷺ إنما هو اجتهاد وقع بين عمر ﷺ وأسماء ﷺ أدلى كل منهما بدلوه، وذكر رأيه واجتهاده في المسألة، فكلاهما مجتهد مصيب في نفسه، ومخالفه مخطأ، أفتراها حكمت على عمر ﷺ بالافتراء دون نص؟! ولو قصدت الافتراء فهل شغلت نفسها وشغلت رسول الله ﷺ وذهبت إليه لتسأله عن قول حكمت عليه بالبطلان قطعا؟! وهل يُكَذَّب الرجل في ظنه واجتهاده الذي وقع دون مخالفة لنص؟! أسئلة ينبغي طرحها لنصل إلى الحق.

والسؤال الأهم الذي ينبغي أن يطرح وأن نشغل أنفسنا به في هذا المقام، فهو محك الإيمان الحقيقي: هل اعترض عمر ﷺ على حكم النبي ﷺ بعد أن حكم لأسماء ومن معها رضوان الله عليهم جميعا؟! الجواب: لم يفعل، ولو فعل لنقل، فقد

والحديث أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب غزوة خيبر (٥/ ١٣٧ - ١٣٨، رقم ٤٢٣٠)، وفيه: (فَغَضِبَتْ، وَقَالَتْ: كَلَّا وَاللهِ، كُنْتُمْ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ يُطْعِمُ جَائِعَكُمْ، وَيَعِظُ جَاهِلَكُمْ ...) الحديث، وليس فيه لفظ: (كذبت يا عمر).

سلم عمر ﷺ لأمر الله وأمر رسوله ﷺ، وهذا من فضائله، ولا يغرنك تشويش أقوام حرمهم الله نعمة الفهم، فجعلوا المناقب مثالب.

وقد ذكر القاضي عياض في «مشارق الأنوار» (١/ ٣٣٧- ٣٣٨) أن قول أسماء لعمر: (كذبت) معناه الخطأ. وكذا ذكر النووي في «شرح مسلم» (١٦/ ٦٥)، فقال: "قَوْلُهَا لِعُمَرَ ﷺ: (كَذَبْتَ) أَيْ أَخْطَأْتَ، وَقَدْ اسْتَعْمَلُوا كَذَبَ بِمَعْنَى أَخْطَأَ" اهـ.

وذكر الدكتور محمد عجاج الخطيب في كتابه «أبو هريرة راوية الإسلام» (٢٣٣- ٢٣٤) أن الصحابة إذا صدر عنهم ألفاظ (الكذب)، فإنما يقصدون بها الخطأ والغلط لا التكذيب والافتراء، ثم ضرب مثالا لذلك بقول أسماء هذا لعمر، ثم عقب على ذلك بقوله: "فهل يُتَصَوَّرُ من أسماء أو غيرها أنها تعني التكذيب بمعنى الافتراء؟! إنها تعني الخطأ ولا شك" اهـ.

وبعد هذا العرض لجملة من الآثار الواردة عن الصحابة والتي وقع الكذب فيها بمعنى الخطأ، يلاحظ أن بعض هذه الآثار يثبت من ناحية السند، وبعضها لا يثبت، وما ثبت منها فمعناه الخطأ، ومالم يثبت أيضا – على فرض ثبوته – فمنعاه الخطأ كذلك.

على أنه ينبغي التنبيه على أن جماعات من أهل الهوى والزيغ عن الحق ممن حرمهم الله نعمة الفهم والاتباع، قد استدلوا ببعض الأقوال التي صدرت في حق صحابة آخرين للطعن في عدالة هؤلاء الصحابة والنيل منهم، جهلا من هؤلاء بلغة العرب، أضف إلى ذلك سوء النية، وخبث الطوية. فما حصل بين بعض الصحابة لا يعدو (ما كان يحصل بين الصحابة من نقاش حول تحرِّي الحق، ومعرفة الصواب، إذ لم يكن الصحابة يُكَذِّبُ بعضُهُم بعضاً، بل يُبَيِّنُ بعضهم خطأ بعض، وكانوا سرعان ما يعودون إلى الحق ويدورون معه حيث دار. وإذا صدر عنهم ألفاظ (الكذب) فإنما يقصدون بها الخطأ والغلط، لا التكذيب والافتراء، وكان هذا يقع كثيراً بين الصحابة

ولا يرون فيه جَرْحًا ولا إهانة، ولا يُخرجون من قيل له ذلك من العدالة والصدق)[١].

ولم يكن الكذب بمعنى التعمد والافتراء معروفا عند صحابة رسول الله ﷺ، يَقُولُ الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ: ما كل مَا نُحَدِّثُكُمْ سَمِعْنَاهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَلَكِنَّا سَمِعْنَا وَحَدَّثَنَا أَصْحَابُنَا، وَلَكِنَّا لا نَكْذِبُ.[٢]

وفي رواية: مَا كُلُّ الْحَدِيثِ سَمِعْنَاهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، كَانَ يُحَدِّثُنَا أَصْحَابُنَا عَنْهُ، كَانَتْ تَشْغَلُنَا عَنْهُ رَعِيَّةُ الْإِبِلِ.[٣]

وفي رواية: لَيْسَ كُلُّنَا سَمِعَ حَدِيثَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، كَانَتْ لَنَا ضَيْعَةٌ وَأَشْغَالٌ، وَلَكِنَّ

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

(١) «أبو هريرة راوية الإسلام» (ص ٢٣٣- ٢٣٤).

(٢) أخرج هذه الرواية يعقوب بن سفيان في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٦٣٤)، وعبد الله بن أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٤١٠، رقم ٢٨٣٥)، والفريابي في «فوائده» (ص ١٦٣، رقم ٤٤)، والطحاوي في «أحكام القرآن» (٢/ ٢٢٤، رقم ٤٢٤)، وابن عدي في «الكامل» (١/ ٣٦٨، رقم ٩٣٤، و١/ ٣٦٩، رقم ٩٣٥، ٩٣٦)، وابن شاهين في «تاريخ أسماء الثقات» (ص ٢٦٧- ٢٦٨، رقم ١٦٤٤، ١٦٤٥): من طرق عن الأعمش، عن أبي إسحاق، عن البراء ﷺ. وهذا سندٌ صحيحٌ. وليس عند الطحاوي: (ولكنا لا نكذب).

(٣) أخرج هذه الرواية أحمد في «مسنده» (٣٠/ ٤٥٠، رقم ١٨٤٩٣، و٣٠/ ٤٥٨، رقم ١٨٤٩٨)، وأحمد بن منيع في «مسنده» - كما في «إتحاف الخيرة» (١/ ٢١٨، رقم ٣٠١) - وعبد الله بن أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٥٦٦، رقم ٣٦٧٥، ٣٦٧٦)، والحاكم في «المستدرك»: كتاب العلم (١/ ٣٨٩، رقم ٣٣٠)، وفي «معرفة علوم الحديث» (ص ١٣٦، رقم ٢٨)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (١/ ٣٥٨، رقم ١١٦٥)، وفي «ذكر أخبار أصبهان» (٢/ ٢٧)، وابن حزم في «الإحكام» (٢/ ١٢): من طريق سفيان الثوري، عن أبي إسحاق، عن البراء ﷺ. وهذا سندٌ صحيحٌ. قال الحاكم: "هَذَا حَدِيثٌ لَهُ طُرُقٌ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبِيعِيِّ، وَهُوَ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَيْسَ لَهُ عِلَّةٌ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ" اهـ. وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ٤٣٨٧، رقم ٦٩٦): "رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح" اهـ

النَّاسَ كَانُوا لاَ يَكْذِبُونَ يَوْمَئِذٍ، فَيُحَدِّثُ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ.(١)

وروى حميد الطويل، أَنَّ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ حَدَّثَ بِحَدِيثٍ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ لَهُ رجل: أنت سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ الله ﷺ؟ فَغَضِبَ غَضَبًا شَدِيدًا، وَقَالَ: لا وَاللهِ مَا كُلُّ مَا نُحَدِّثُكُمْ سَمِعْنَاهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَلَكِن كَانَ يُحَدِّثُ بَعْضُنَا بَعْضًا، ولا يَتَّهِمُ بَعْضُنَا بَعْضًا.(٢)

(١) أخرج هذه الرواية الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص ٢٣٥، رقم ١٣٣)، والحاكم في «المستدرك»: كتاب العلم (١/ ٤٤٨- ٤٤٩، رقم ٤٤٣)، والبيهقي في «المدخل إلى علم السنن» (١/ ١٨٣- ١٨٤، رقم ٣١٨)، والخطيب في «الكفاية» (٢/ ٤٣٧، رقم ١٢١٠)، وفي «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١/ ١٧٤، رقم ١٠٢): من طريق إِبْرَاهِيمَ بْنِ يُوسُفَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ ﷺ. وقد صرح أبو إسحاق بالسماع في هذا الرواية، لكن في إسنادها إبراهيم بن يوسف، وهو مختلف في توثيقه وتضعيفه، ولخص الحافظ ابن حجر حاله في «التقريب» (ص ٩٥، ترجمة رقم ٢٧٤) بقوله: "صدوق يهم" اهـ. وقد عزا الحافظ في «فتح الباري» (٢٤/ ١٥٦) هذه الرواية للبيهقي في «المدخل»، وضعف سندها، والظاهر أنه ضعفها لأجل إبراهيم بن أبي إسحاق، وقد روى هذا الأثر عن أبي إسحاق: الأعمش والثوري، كما تقدم، وهاتان الروايتان تعضدان هذه الرواية. وأما الحاكم فقال: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ، وَمُحَمَّدُ بْنُ سَالِمٍ وَابْنُهُ عَبْدُ اللهِ مُحْتَجٌّ بِهِمَا، فَأَمَّا صَحِيفَةُ إِبْرَاهِيم بْنس يُوسُفَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ فَقَدْ أَخْرَجَهَا الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الصَّحِيحِ»" اهـ.

(٢) أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٥/ ٣٣١، و٩/ ٢١)، وأحمد بن منيع في «مسنده» - كما في «إتحاف الخيرة» للبوصيري (١/ ٣٤٥، رقم ٣٦٦) - والفريابي في «فوائده» (ص ١٦٣، رقم ٤٣)، والطحاوي في «أحكام القرآن» (١/ ٢٢٥، رقم ٤٢٦، ٤٢٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١/ ٢٤٦، رقم ٦٩٩)، وابن عدي في «الكامل» (١/ ٣٦٩، رقم ٩٣٧)، وابن منده في «الإيمان» (٢/ ٨٤٣- ٨٤٤، رقم ٨٧٤)، والحاكم في «المستدرك» (٦/ ٤٩١، رقم ٦٦١٩)، والبيهقي في «المدخل» (١/ ١٨٤- ١٨٥، رقم ٣٢١)، والخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١/ ١٧٤- ١٧٥، رقم ١٠٣)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٩/ ٣٦٧)، والمزي في «تهذيب

وعَنْ طَاوُسٍ قَالَ: جَاءَ هَذَا إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ - يَعْنِي بُشَيْرَ بْنَ كَعْبٍ - فَجَعَلَ يُحَدِّثُهُ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: عُدْ لِحَدِيثِ كَذَا وَكَذَا. فَعَادَ لَهُ، ثُمَّ حَدَّثَهُ، فَقَالَ لَهُ: عُدْ لِحَدِيثِ كَذَا وَكَذَا. فَعَادَ لَهُ، فَقَالَ لَهُ: مَا أَدْرِي، أَعَرَفْتَ حَدِيثِي كُلَّهُ وَأَنْكَرْتَ هَذَا؟! أَمْ أَنْكَرْتَ حَدِيثِي كُلَّهُ وَعَرَفْتَ هَذَا؟! فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّا كُنَّا نُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِذْ لَمْ يَكُنْ يُكْذَبُ عَلَيْهِ، فَلَمَّا رَكِبَ النَّاسُ الصَّعْبَ وَالذَّلُولَ تَرَكْنَا الْحَدِيثَ عَنْهُ.(١)

ولله در شيخ الإسلام ابن تيمية حيث قال في «مجموع الفتاوى» (١٣/ ٣٤٩): "وَلِهَذَا إذَا رُوِيَ الْحَدِيثُ الَّذِي يَتَأَتَّى فِيهِ ذَلِكَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ وَجْهَيْنِ، مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّ أَحَدَهُمَا لَمْ يَأْخُذْهُ عَنْ الْآخَرِ، جُزِمَ بِأَنَّهُ حَقٌّ لَا سِيَّمَا إذَا عُلِمَ أَنَّ نَقَلَتَهُ لَيْسُوا مِمَّنْ يَتَعَمَّدُ الْكَذِبَ، وَإِنَّمَا يُخَافُ عَلَى أَحَدِهِمْ النِّسْيَانُ وَالْغَلَطُ؛ فَإِنَّ مَنْ عَرَفَ الصَّحَابَةَ كَابْنِ مَسْعُودٍ، وأبي بْنِ كَعْبٍ، وَابْنِ عُمَرَ، وَجَابِرٍ وَأَبِي سَعِيدٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَغَيْرِهِمْ، عَلِمَ يَقِينًا أَنَّ الْوَاحِدَ مِنْ هَؤُلَاءِ لَمْ يَكُنْ مِمَّنْ يَتَعَمَّدُ الْكَذِبَ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَضْلًا عَمَّنْ هُوَ فَوْقَهُمْ، كَمَا يَعْلَمُ الرَّجُلُ مِنْ حَالِ مَنْ جَرَّبَهُ وَخَبَرَهُ خِبْرَةً بَاطِنَةً طَوِيلَةً أَنَّهُ لَيْسَ مِمَّنْ يَسْرِقُ أَمْوَالَ النَّاسِ، وَيَقْطَعُ الطَّرِيقَ، وَيَشْهَدُ بِالزُّورِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ" اهـ.

والخلاصة: أنه لم يكن في الصحابة من يتعمد الكذب، وأما الخطأ فلا يخلو منه بشر، والكمال لله وحده، نسأل الله أن يرزقنا الإنصاف، وأن يجنبنا الهوى والاعتساف، وألا يجعل في قلوبنا غلا لمن سبقنا بالإيمان من صحابة رسول الله ﷺ، وتابعيهم بإحسان.

الكمال» (٣/ ٣٧٠- ٣٧١)، بسندٍ صحيحٍ. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ٤٣٧- ٤٣٨، رقم ٦٩٥): "رواه الطبراني في «الكبير»، ورجاله رجال الصحيح" اهـ. وقد ساق ابن منده لفظ الحديث الذي سئل عنه أنس رضي الله عنه.

(١) أخرجه مسلم في «مقدمة صحيحه» (١/ ١٢- ١٣)، بسند صحيح.

المطلب الرابع: جملة من الآثار الواردة عن التابعين فَسَّرَ العلماء الكذب الوارد فيها بمعنى الخطأ

ورد عن التابعين وتابعيهم جملة من الأقوال التي استعملوا الكذب فيها بمعنى الخطأ، وقد وقفت على بعض أقوال التابعين وتابعيهم فسر العلماء الكذب الوارد فيها بمعنى الخطأ، وفيما يلي ذكر جملة من تلك الآثار.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

١- عَن عَمرِو بنِ دِينَارٍ قَالَ: سَأَلْتُ عُرْوَةَ بنِ الزُّبَيْرِ: كَمْ أَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ بِمَكَّةَ؟ قَالَ: عَشْرُ سِنِينَ قَالَ: قُلْتُ: فَإِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ، قَالَ: بِضْعَ عَشْرَةَ قَالَ: كَذَبَ، إِنَّمَا أَخَذَهُ مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ. قَالَ عَمْرُو بن دِينَارٍ: فَمَقَتُّ عُرْوَةَ حِينَ كَذَّبَهُ.(١)

ذكر الخطابي هذا الأثر في «غريب الحديث» (٢/ ٣٠٣) ضمن أمثلة ذكرها ليدلل على أن الكذب قد يجري عند العرب مجرى الخطأ، ثم عقب على هذا الأثر بقوله: "يريد: أخطأ" اهـ.

وكذا أورده ابن الأثير في «النهاية» (٤/ ١٥٩) للدلالة على أن العرب استعملت الكذب في موضع الخطأ.

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه»: كتاب الجنائز، بَابٌ عُمْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَعُمْرِ بَعْضِ أَصْحَابِهِ (٣/ ٤٤٨، رقم ٦٨٩٨)، واللفظ المذكور له. والنسائي في «السنن الكبرى»: كتاب المناسك، نزول المحثب بعد النفر (٥/ ٢٤١، رقم ٤٤٠٦)، ومن طريقه ابن حزم في «حجة الوداع» (ص ٣٢٨، رقم ٣٤٥)، قال النسائي: أخبرنا قتيبة بن سعيد. والخطابيُّ في «غريب الحديث» (٢/ ٣٠٣): من طريق مصعب الزبيري؛ ثلاثتهم (عبد الرزاق، وقتيبة بن سعيد، ومصعب الزبيري)، عن ابن عيينة، عن عمرو ابن دينار به. وهذا سندٌ صحيحٌ.

وقد أخرجه مسلم: كتاب الفضائل، باب كم أقام النبي ﷺ بمكة والمدينة؟ (٤/ ١٨٢٥، رقم ٢٣٥٠)، قال: حدثنا أبو معمر إسماعيل بن إبراهيم الهذلي. و(٤/ ١٨٢٥- ١٨٢٦، رقم ٢٣٥٠ مكرر)، قال: وحدثنا ابن أبي عمر؛ كلاهما (أبو معمر إسماعيل بن إبراهيم الهذلي، وابن أبي عمر)، عن سفيان بن عيينة عن عمرو به، لكن ليس عنده قول عروة: (كذب) في الموضعين، وفي الموضع الثاني: (قال: فَغَفَّرَهُ، وقال: إنما أخذه من قول الشاعر). وقوله في الموضع الثاني: (قال: فَغَفَّرَهُ): أَيْ قَالَ غَفَرَ اللهُ لَهُ. كما في «النهاية» لابن الأثير (٣/ ٣٧٤).

٢- وعن الزهري قال: دخل عروة بن الزبير وعبيد الله بن عبد الله بن مسعود على عمر بن عبد العزيز وهو أمير بالمدينة، فقال عروة في شيء جرى من ذكر عائشة وعبد الله ابن الزبير: سمعت عائشة تقول: ما أحببت أحدا كحبي عبد الله بن الزبير، لا أعني رسول الله ﷺ ولا أبوي. فقال له عمر: إنكم تنتحلون عائشة وابن الزبير انتحال من لا يرى فيهما لأحد نصيبا. قال عروة: عائشة كانت أوسع من أن لا ترى لكل مسلم فيها حقا، ولقد كان عبد الله بن الزبير منها بحيث وضعته الرحم والمودة التي لا يشرك كل واحد منهما فيها على صاحبه أحد. فقال عمر: كذبت. فقال عروة: هذا - يعني عبيد الله بن عبد الله - يعلم أني غير كاذب، وإن أكذب الكاذبين لمن كذب الصادقين ... الأثر.(١)

قَالَ أبو بكر بْن الْأَنْبَارِي - كما في «خزانة الأدب» للبغدادي (٦/ ١٩٧) -: "وَمِمَّا يدل على أَن كذب بِمَعْنى أَخطَأ، وَهُوَ مصحح لقَوْل سِيبَوَيْه ومبطل لمَذْهَب مخالفيه: أَن عُرْوَة بن الزبير ذكر عِنْد عمر بن عبد الْعَزِيز مَا كَانَت عَائِشَة ﵂ تخص بِهِ عبد الله بن الزبير من الْبر والأثرة والمحبة فَقَالَ لَهُ عمر: كذبت. وبالحضرة عبيد الله بن عبد الله فَقَالَ: إِنِّي مَا كذبت، وَإِن أكذب الْكَاذِبين لمن كذب الصَّادِقين. قَالَ أَبُو بكر(٢): فَلَا يحمل هَذَا من قَول عمر بن عبد الْعَزِيز إِلَّا

(١) أخرجه البيهقي في «المدخل إلى علم السنن» مختصرا (١/ ٣٤٢، رقم ٧٣٢) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٠/ ١٠ - ١١، و٤٠/ ١٧٥ - ٢٧٦)، واللفظ لابن عساكر في الموضع الثاني. وسند الأثر ضعيف، مداره على عثمان بن عمر بن موسى، وقد روى عنه جمع ولم يوثقه معتبر، فهو مجهول الحال. قال عثمان بن سعيد لابن معين: فعمر بن عُثْمَان الَّذِي يروي عَن أَبِيه عَن ابن شهَاب مَا حَالهمَا؟ فَقَالَ: مَا أَعْرفهُمَا. وقال ابن عدي: هذا وقول يَحيى بن مَعين في عُمر بن عثمان هذا، ووالده: إنه لا يعرفهما، فهو كما قال. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال الحافظ ابن حجر: مقبول. انظر: «تاريخ ابن معين» رواية عثمان ابن سعيد الدارمي (ص ٤٧، رقم ٢٩، وص ١٦٦، رقم ٥٩٧)، و«الثقات» لابن حبان (٧/ ٢٠٠)، و«الكامل» (٧/ ٤٣٥)، و«تقريب التهذيب» (ص ٣٨٦، ترجمة رقم ٤٥٠٥).

(٢) يعني ابن الأنباري.

على أنه أَرَادَ أَخْطَأت؛ إِذْ الْمَعْنى الآخر يلْزم عمر كذبا فيأثم. وَجَوَاب عُرْوَة وَقع على غير الْمَعْنى الَّذِي قصد لَهُ عمر، لِأَنَّهُ حِين غضب حمل كذب على معنى قلت غير الْحق" اهـ.

٣- وعن أبي إسحاق السبيعي، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ يَزِيدَ قَالَ: حَدَّثَنِي الْبَرَاءُ - وَهُوَ غَيْرُ كَذُوبٍ - قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا قَالَ: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، لَمْ يَحْنِ أَحَدٌ مِنَّا ظَهْرَهُ حَتَّى يَقَعَ النَّبِيُّ ﷺ سَاجِدًا، ثُمَّ نَقَعُ سُجُودًا بَعْدَهُ.(١)

ذكر الخطابي هذا الأثر في «غريب الحديث» (٢/ ٣٠٤) ضمن أمثلة ذكرها ليدلل على أن الكذب قد يجري عند العرب مجرى الخطأ، ثم عقب عليه بقوله: "قوله: (وهو غير كذوب): أي غير مظنون به الخطأ، أو غير مجرب عليه الغلط في الرواية، يصفه بالحفظ والإتقان. وأخبرنا ابن الأعرابي، أخبرنا عبَّاسٌ الدُّورِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ معين(٢)، قَالَ: قوله: (وهو غير كذوب): يريد عبد الله بن زيد، لا يُقَالُ لرجل من أصحاب رسول الله غير كذوب" اهـ.

٤- وعَنْ أَيُّوبَ السِّخْتِيَانِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ عَنِ الرَّجُلِ يَأْذَنُ لِعَبْدٍ فِي التَّزْوِيجِ، بِيَدِ مَنِ الطَّلَاقُ؟ قَالَ: بِيَدِ الَّذِي نَكَحَ. قُلْتُ لَهُ: فَإِنَّ جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ يَقُولُ: بِيَدِ السَّيِّدِ؟ قَالَ: كَذَبَ جَابِرٌ.(٣)

---

(١) أخرجه البخاري: كِتَابُ الْأَذَانِ، بَاب مَتَى يَسْجُدُ مَنْ خَلْفَ الْإِمَامِ قَالَ أَنَسٌ فَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا (١/ ١٤٠، رقم ٦٩٠)، ومسلمٌ: كتاب الصلاة، باب متابعة الإمام والعمل بعده (١/ ٣٤٥، رقم ٤٧٤).

(٢) يحيى بن معين: هو يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام، وقيل: اسم جده: غياث بن زياد بن عون بن بسطام، الغطفاني ثم المري مولاهم، أبو زكريا البغدادي. من أئمة الحديث ومؤرخي رجاله، وصفه الذهبي بالإمام الحافظ الجهبذ، شيخ المحدثين، أحد الأعلام. مات سنة (٢٣٣هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٧١)، و«الأعلام» (٨/ ١٧٢).

(٣) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه»: كتاب الطلاق، باب طلاق العبد بيد سيده (٦/ ١٦٦، رقم ١٣٧٥٠)، وسعيد بن منصور في «سننه»: باب العبد يتزوج بغير إذن سيده (١/ ٢١٠، رقم ٨٠٩)، وابن أبي شيبة في «مصنفه»: كتاب الطلاق، في الرجل يأذن لعبده في النكاح، من قال: الطلاق بيد العبد (٩/ ٦١٩، رقم ١٨٥٩٤)، وإسناد هذا الأثر صحيح.

وهذه مسألة اجتهادية تخضع للصواب والخطأ لا للصدق والكذب، وقد ذكر ابن عبد البر في «التمهيد» (٩/ ٢٩٠)، في «الاستذكار» (٥/ ٩٩) هذا الأثر ضمن أمثلة ذكرها ليبين أن العرب تستعمل الكذب بمعنى الغلط، ثم علق عليه في «التمهيد» بقوله: "يريد غلط وأخطأ، والله أعلم" اهـ.(١)

٥- وعن عبد الملك بن أبي سليمان، قال: سألت سعيد بن جبير عن العمرة، أواجبة هي؟ قال: نعم، فقال له قيس بن رومان: فإن الشعبي يقول: ليست بواجبة، فقال: كذب الشعبي، إن الله يقول: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾(٢). (٣)

وهذه مسألة خالف فيها سعيد بن جبير مذهب الشعبي، فكلاهما في حق نفسه مصيب، ومخالفه مخطئ، وقد بين ابن عبد البر أن كذب هنا معناه أخطأ، فقال في «الاستذكار» (١١/ ٢٤٩): "قَوْلُهُ: (كَذَبَ) هَاهُنَا مَعْنَاهُ غَلَطَ، وَهُوَ مَعْرُوفٌ فِي اللُّغَةِ، وَقَدْ أَتَيْنَا بِشَوَاهِدِهِ فِي

تنبيه: أخرج العقيلي هذا الأثر في «الضعفاء» (١/ ٣٨٦) في ترجمة جابر بن يزيد الجعفي فاختصره، ووقع عنده: (جابر بن يزيد)، فرواه من طريق دَاوُدَ بْنِ رُشَيْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُلَيَّةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ قَالَ: قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ: إِنَّ جَابِرَ بْنَ يَزِيدَ يَقُولُ كَذَا وَكَذَا، فَقَالَ: كَذَبَ جَابِرٌ.

هكذا ذكر اللفظ مختصرا، ورواية ابن أبي شيبة عن ابن علية كباقي الروايات، وجميع الروايات – سوى رواية العقيلي – وقع فيها: (جابر بن زيد)، وهذا هو الصحيح، ولا أدري ممن وقع هذا التحريف، وبكل حال فذكر هذا الأثر في ترجمة جابر بن يزيد الجعفي خطأ، فلينتبه لمثل ذلك، والله الموفق.

(١) وكذا بين الشيخ محمد عوامة في تعليقه على «مصنف ابن أبي شيبة» (٩/ ٦١٩) أن كذب هنا معناها أخطأ، فقال: "(كذب جابر بن زيد): أي: أخطأ، كما هو مشهور. يريد تغليط خطئه" اهـ.

(٢) سورة البقرة: جزء من الآية رقم (١٩٦).

(٣) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه»: كتاب المناسك، باب وجوب الحج والعمرة (٤/ ٣٩٥- ٣٩٦، رقم ٩٥١٠)، وفي «الأمالي في آثار الصحابة» (ص ٨٩- ٩٠، رقم ١٢٩)، والطبري في «تفسيره» (٣/ ١١- ١٢، رقم ٣٢٠٩- تحقيق شاكر)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٥/ ٤١٩)، وإسناد الأثر صحيح.

غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ" اهـ.(١)

٦- وعن الْقَاسِمِ بْنِ عَاصِمٍ، قَالَ: قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ: حَدِيثًا حَدَّثَنَاهُ عَنْكَ عَطَاءٌ الْخُرَاسَانِيُّ، قَالَ: مَا هُوَ؟ قُلْتُ: فِي الَّذِي وَقَعَ عَلَى امْرَأَتِهِ فِي رَمَضَانَ، قَالَ: عِتْقُ رَقَبَةٍ أَوَ هَدْيٌ، قَالَ: كَذَبَ عَطَاءٌ، إِنَّمَا ذَلِكَ فُلَانٌ - وَأَشَارَ إِلَى مَنْزِلِهِ - وَقَعَ عَلَى امْرَأَتِهِ فِي رَمَضَانَ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ؟»، قَالَ: لَا، قَالَ: «اجْلِسْ»، قَالَ: فَأُتِيَ بِعَرَقٍ فِيهِ عِشْرُونَ صَاعًا أَوْ نَحْوٌ مِنْهَا، قَالَ: «تَصَدَّقْ بِهَذَا» قَالَ: إِسْمَاعِيلُ: فَأَحْسِبُ خَالِدًا قَالَ: مَا لِأَهْلِي مِنْ طَعَامٍ، قَالَ: «فَأَطْعِمْهُ أَهْلَكَ».(٢)

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

(١) وكذا بين العلامة الأستاذ محمود شاكر أن معناه أخطأ، فعلق على هذا الموضع في تحقيقه لـ«تفسير الطبري» بقوله (٣/ ١٢): "قوله: (كذب الشعبي)، أي أخطأ. وهو كثير جدا في الأخبار والأحاديث وأشعار العرب، بمعنى الخطأ، لا بمعنى الكذب الذي هو نقيض الصدق. ويعني: أخطأ الشعبي في اجتهاده" اهـ.

(٢) أخرج هذه الحكاية أبو داود في «المراسيل»: مَا جَاءَ فِي الصَّائِمِ يُصِيبُ أَهْلَهُ (ص ١٢٦، رقم ٣)، بسند ضعيف، فيه القاسم بن عاصم، قال الحافظ ابن حجر في «التقريب» (ص ٤٥٠، رقم ٥٤٦٥): "مقبول" اهـ. يعني: إن توبع، وإلا فلين الحديث، وقد وجدت له متابعات، فرواه أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» (٣/ ٣٢٧، رقم ٥٤٥٤): قال: حدثنا بهز، قال: حدثنا همام، قال: أخبرنا قتادة، أن محمد بن عبيد وسعيد بن يزيد حدثاه، قال همام: فيما أحسب، قال: قلنا لسعيد ... فذكره. ومحمد بن عبيد هذا يقال له أيضا: محمد بن عبد الله بن أبي قدامة، قال الحافظ ابن حجر في «التقريب» (ص ٤٨٩، ترجمة رقم ٦٠٤٢): "محمد بن عبد الله بن أبي قدامة الحنفي الدؤلي، ويقال: محمد بن عبيد - مصغر - أبو قدامة، مقبول" اهـ. وسعيد بن يزيد مجهول، قال علي بن المديني: شيخ بصري لا أعرفه، وقال أبو حاتم: شيخ. انظر: «الجرح والتعديل» (٤/ ٧٤، ترجمة رقم ٣١٠)، و«تهذيب التهذيب» (٤/ ١٠١). ثم رواه أحمد أيضا (٣/ ٣٢٨، رقم ٥٤٥٧)، قال: حدثنا عفان، قال: حدثنا همام، عن قتادة، أن محمدا وعونا حدثاه، أنهما قالا لسعيد بن المسيب: ... فذكر نحوه. ومحمد هذا هو ابن عبيد السابق، وعون هذا لم أعرفه. وقد اضطرب فيها همام كما ترى، فمرة عن محمد بن عبيد وسعيد بن يزيد فيما يحسب، ومرة عن محمد وعون.

فهذا الحكاية لا تثبت عن سعيد، وعلى فرض ثبوتها، فقوله: (كذب) معناه، أخطأ، قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ[١]: "قَوْلُهُ: (كَذَبَ عَطَاءٌ)، يَعْنِي أَخْطَأَ، وَذَلِكَ مَعْرُوفٌ فِي كَلامِ الْعَرَبِ" اهـ.[٢]

٧- ومن ذلك أيضا ما روي عن بعض التابعين في حق نافع مولى ابن عمر في روايته عن ابن عمر في إتيان المرأة في دبرها[٣]:

وأخرج هذه الحكاية أيضا: أبو أحمد الحاكم في «الأسامي والكنى» (١/ ٢٨٢): من طريق الليث بن سعد، أن أيوب السختياني حدثه، عن عطاء بن أبي رباح، عن عطاء الخراساني أنه قال: قال سعيد بن المُسَيَّب عن رسول الله ﷺ في الذي أفطر في رمضان متعمدا رقبة، أو جزورا، أو عشرون عاما. قال أيوب: فأخبرني رجل ثقة، أنه أخبر ابن المُسَيَّب بقول عطاء الخراساني عنه، فقال: كذب عطاء، إنما قلت: قال رسول الله ﷺ: «تصدق تصدق». وهذا سند ضعيف، فيه مبهم بلفظ التعديل، ولعله يعني به القاسم بن عاصم.

وجملة القول أن هذه الحكاية لا تصح، فمدارها على مجاهيل.

وقد ضعَّفَ ابنُ عبد البر، وابنُ رجب الحنبليُّ هذه الحكاية عن سعيد بن المسيب. انظر: «التمهيد» لابن عبد البر (٢١/ ٢، ٣، و٨، ٩)، و«الاستذكار» له أيضا (١٠/ ١١٣، ١١٤)، و«شرح علل الترمذي» لابن رجب (٢/ ٨٧٨).

(١) الدَّارَقطنيُّ: هو علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار بن عبد الله البغدادي المقرئ، أبو الحسن الدارقطني، من أهل محلة دار القطن ببغداد. وصفه الذهبي بالإمام الحافظ المجود، شيخ الإسلام، علم الجهابذة، المحدث، وقال: كان من بحور العلم، ومن أئمة الدنيا، انتهى إليه الحفظ ومعرفة علل الحديث ورجاله، مع التقدم في القراءات وطرقها، وقوة المشاركة في الفقه، والاختلاف، والمغازي، وأيام الناس، وغير ذلك. من تصانيفه: «كتاب السنن»، و«كتاب العلل». مات سنة (٣٨٥هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٤٩٩).

(٢) روى أبو موسى المديني في «اللطائف» (ص ٣٤٤- ٣٤٥، رقم ٦٧٨) الحكاية السابقة عن سعيد من طريق الدارقطني، ثم نقل قوله المذكور.

(٣) ورد في تحريم إتيان المرأة في دبرها أحاديث كثيرة، جمعها في مصنف وتكلم عليها جماعة من القدماء والمعاصرين، فمن القدماء: ابن الجوزي في جزء سماه: «تحريم المحل المكروه»، وكذا أبو العباس القرطبي في

فقد روي عن جماعة من التابعين توهيم وتخطئة نافع فيما رواه عن ابن عمر ﷺ في ذلك، وعبر بعضهم عن ذلك بلفظ: (كذب):

فعَنْ مُوسَى بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْحَسَنِ، أَنَّ أَبَاهُ سَأَلَ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللهِ أَنْ يُحَدِّثَهُ بِحَدِيثِ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا فِي إِتْيَانِ النِّسَاءِ فِي أَدْبَارِهِنَّ، فَقَالَ سَالِمٌ: كَذَبَ الْعَبْدُ - أَوْ قَالَ: أَخْطَأَ - إِنَّمَا قَالَ: لَا بَأْسَ أَنْ يُؤْتَيْنَ فِي فُرُوجِهِنَّ مِنْ أَدْبَارِهِنَّ.(١)

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

جزء سماه: «إظهار إدبار من أجاز الوطأ في الأدبار». انظر: «المفهم» لأبي العباس القرطبي (٤/ ١٥٧)، و«تفسير القرطبي» (٤/ ١٠). وللذهبي أيضا فيه جزء، ذكره في «سير أعلام النبلاء»، فقال (٥/ ١٠٠): "وقد أوضحنا المسألة في مصنف مفيد، لا يطالعه عالم إلا ويقطع بتحريم ذلك "اهـ. وقال أيضا (١٤/ ١٢٨): "قد تيقنا بطرق لا محيد عنها نهي النبي ﷺ عن أدبار النساء، وجزمنا بتحريمه، ولي في ذلك مصنف كبير" اهـ. وصنف فيه من المعاصرين أبو أسامة عبد الله بن محمد بن عبد الرحيم البخاري جزءا سماه «إتحاف النبلاء بأدلة تحريم إتيان المحل المكروه من النساء»، وطبع بمطبعة الغرباء الأثرية، السعودية (١٤١٤هـ = ١٩٩٤م).

(١) أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ٤١) و«شرح مشكل الآثار» (١٥/ ٤٢٦)، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (٣/ ٥٨١- ٥٨٢)، وأبو طاهر المخلص في «الجزء الثامن من الفوائد المنتقاه» (٢/ ٣٥٣، رقم ١٧٣١- «المخلصيات»)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦١/ ٤٣٨). ولفظ العقيلي: (فَقَالَ: كَذَبَ وَأَثِمَ)، وزاد العقيلي أيضا: (قَالَ: ثُمَّ سَأَلْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، فَقَالَ: بِئْسَ مَا قَالَ، وَلَمْ يَقُلْ: كَذَبَ، قَالَ: ثُمَّ سَأَلْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ: بِئْسَ مَا قَالَ).

وسند هذا الأثر صحيحٌ، وصححه الطبري، ونقل كلامه المنذري في «جزء فيه ذكر حال عكرمة مولى ابن عباس» (ص ٣٧)، وموسى بن عبد الله بن حسن رآه ابن معين ووثقه، وجهله غيره، فروى الدوري عن ابن معين: قد رأيته، وهو ثقة. وروى الحسين بن عمار عن ابن معين: ثقة مأمون، كان أخا يحيى بن عبد الله، لا بأس به، دخلت على موسى ها هنا ببغداد وتشفع إليه رجل فقال: قد منعت من الحديث، ولولا ذلك لحدثتك، فلم نسمع منه شيئا. وأما البخاري فقال: مُوسَى بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِيهِ، فَقُلْتُ لِسَالِمٍ فِي أَدْبَارِ النِّسَاءِ، فَقَالَ: كَذَبَ الْعَبْدُ - أَوْ أَخْطَأَ - قَالَ الْبُخَارِيُّ: فِيهِ نَظَرٌ. وقال ابن عدي بعد ذكره لكلام البخاري: وموسى بن عبد الله هذا، هو مثل موسى الأسواري، لا يعرفان. انظر: «تاريخ ابن معين» رواية الدوري (٣/ ٢٤٥، رقم ١١٥٢)،

فقوله: (كذب العبد – أو قال: أخطأ –) شكٌ ممن رواه، أقال سالم: (كذب العبد)؟ أم قال: (أخطأ العبد)؟ ولا شك أن سالما قال أحدهما، فلما ذكر من رواه عنه اللفظين، دل ذلك على ترادف اللفظين عند من شك، وأنه فهم أن مراد سالم بالكذب هنا الخطأ.

يقول الخليلي[١] في «الإرشاد في معرفة علماء الحديث» (١/ ٢٠٥- ٢٠٦) في حق نافع: "مِنْ أَئِمَّةِ التَّابِعِينَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، إِمَامٌ فِي الْعِلْمِ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، صَحِيحُ الرِّوَايَةِ، فَمِنْهُمْ مَنْ يُقَدِّمُهُ عَلَى سَالِمٍ، وَمِنْهُمْ مِنْ يُقَارِنُهُ بِهِ. سَمِعَ مَوْلَاهُ، وَأَبَا هُرَيْرَةَ، وَغَيْرَهُمَا، وَلَا يُعْرَفُ لَهُ خَطَأٌ فِي جَمِيعِ مَا رَوَاهُ، إِلَّا فِي حَدِيثٍ فِي إِتْيَانِ النِّسَاءِ فِي أَدْبَارِهِنَّ. قَالَ سَالِمٌ: وَهِمَ الْعَبْدُ عَلَى أَبِي، وَذَهَبَ إِلَى هَذَا جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، مِنْهُمْ يَزِيدُ بْنُ رُومَانَ، وَمَالِكٌ، مَعَ جَلَالَتِهِ، وَرَوَى ابْنُ وَهْبٍ، أَنَّ مَالِكًا، رَجَعَ عَنْهُ بِآخِرَةٍ" اهـ.

وواضح من كلام الخليلي أنه فسر قوله (كذب العبد) بالوهم، فحكم على نافع بالخطأ في هذه الراية، ثم نقل قول سالم بالمعنى، وفيه: (وهم العبد) بدل: (كذب العبد).

وروي مثل قول سالم عن سعيد بن جبير، فعن خصيف، قال: سَأَلتُ سعيد بن جُبَير، عن الذي رَوى نافع، عن ابن عُمر في قوله ﷻ: ﴿فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾[٢]،

«الضعفاء الكبير» للعقيلي (٣/ ٥٨١، ترجمة رقم ١٧٣٥)، و«الكامل» لابن عدي (٩/ ٥٤٣، ترجمة رقم ١٦٠٨٠)، و«تاريخ بغداد» (١٥/ ١١، ترجمة رقم ٦٩٣٨).

(١) الخَلِيلِيُّ: هو الخليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني، أبو يعلى الخليلي: قاض، من حفاظ الحديث، العارفين برجاله. وصفه الذهبي بالقاضي العلامة الحافظ، وقال: كان ثقة حافظا، عارفا بالرجال والعلل، كبير الشأن. له «الإرشاد في معرفة علماء الحديث». مات سنة (٤٤٦هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٦٦٦)، و«الأعلام» للزركلي (٢/ ٣١٩).

(٢) سورة البقرة: جزء من الآية رقم (٢٢٣).

فقال سعيد: كذب نافع، أو قال: أخطأ.(١)

وسندُ هذا الأثر ضعيفٌ، كما بينته، وعلى فرض صحته فهو كقول سالم السابق، شك فيه راويه، وذكر معنيين مترادفين، كما تقدم.

وجاء عن أبي ماجد الزيادي أيضا توهيم نافع، فعَنْ مُوسَى بْنِ أَيُّوبَ الْغَافِقِيُّ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي مَاجِدٍ الزِّيَادِيِّ، إِنَّ نَافِعًا يُحَدِّثُ عَنِ ابْنِ عُمَرَ: فِي دُبُرِ الْمَرْأَةِ، فَقَالَ: كَذَبَ نَافِعٌ، صَحِبْتُ ابْنَ عُمَرَ، وَنَافِعٌ مَمْلُوكٌ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: مَا نَظَرْتُ إِلَى فَرْجِ امْرَأَتِي مُنْذُ كَذَا وَكَذَا.(٢)

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

وأبو ماجد هذا ليس بالمعروف، ولم تكن له نباهة نافع وعلمه، ولا شهرته ومكانته، فلا يقبل قول مثله في نافع، ومن تأمل قوله (كذب) تبين له أن معناه أخطأ، فإنه ما حكى عن ابن عمر شيئا قاطعا في المسألة، بل فهم فهمه من قول ابن عمر الذي حكاه عنه في أنه لم ينظر إلى فرج امرأته، يريد أنه إذا لم ينظر إلى فرج امرأته، أفيأتيها في دبرها؟! وهذا ما فهمه واستنبطه، وليس بنص قاطع عن ابن عمر في مسألة إتيان المرأة في دبرها، واختلاف الأفهام دون نص قاطع لا يجيز للمرء الحكم على غيره بالافتراء،

---

(١) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/ ١٧٤، رقم ٢٠٧)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦١/ ٤٣٧ - ٤٣٨): من طريق عتاب، عن خصيف. وهذا سندٌ ضعيفٌ، فخصيفٌ هو ابن عبد الرحمن الجزري، قال الحافظ ابن حجر في «التقريب» (ص ١٩٣، ترجمة رقم ١٧١٨): "صدوق سيء الحفظ، خلط بأخرة، ورمي بالإرجاء" اهـ. والراوي عنه عتاب، وهو ابن بشير الجزري، قال الحافظ أيضا (ص ٣٨٠، ترجمة رقم ٤٤١٩): "صدوق يخطئ" اهـ.

(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٣/ ٧٥٢)، وقد اشتمل هذا الأثر على قولين: القول الأول: قول أبي ماجد، والإسناد إليه حسن، فيه يحيى بن أيوب الغافقي، قال الحافظ في «التقريب» (ص ٥٨٨، ترجمة رقم ٧٥١١): "صدوق ربما أخطأ" اهـ. والقول الثاني: قول ابن عمر، والإسناد إليه ضعيف، فيه أبو ماجد، وهو مجهول، فقد ترجم له البخاري في «التاريخ الكبير» (٩/ ٧٣)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٩/ ٤٤٥)، ولم يذكراه بجرح ولا تعديل.

فظهر أن الكذب في قوله معناه الخطأ.

٨- ومن ذلك أيضا ما جاء عن جماعة من التابعين في حق عكرمة مولى ابن عباس، كسعيد بن المسيب، وعلي بن عبد الله بن عباس، وعطاء بن أبي رباح، وسعيد بن جبير، ومجاهد، وجماعة، فعكرمة ثبتت عدالته، والكذب الوارد فيما ثبت من كلام هؤلاء الأئمة معناه الخطأ، وعلى فرض ثبوت مالم يثبت من تلك الأقوال فقد أجيب عن ذلك أيضا بأجوبة، منها أن المراد بالكذب الوارد فيها الخطأ، وقد بينت ذلك، ونقلت هذه الأقوال، وقمت بتخريجها، وبيان درجتها، والمراد منها في بحثي «موقف الحداثيين من السنة النبوية- تكذيب عكرمة مولى ابن عباس نموذجا» (مجلد ٤، ص ٦٠- ٧٣)، فراجعه غير مأمور.

وأذكر هنا قول ابن حبان في كتاب «الثقات» ترجمة برد مولى سعيد بن المسيب (٦/ ١١٤): "كان يخطئ، وأهل الحجاز يسمون الخطأ كذبا" اهـ. يشير إلى ما ورد عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول له: "يا برد، لا تَكْذِبْ عَلَيَّ كَمَا كَذَبَ عِكْرِمَة عَلَى ابْنِ عَبَّاس".(١)

(١) أخرجه أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» رواية ابنه عبد الله (٢/ ٧١، رقم ١٥٨٣، و١٥٨٤)، ويعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٥)، والطبري في «المنتخب من كتاب ذيل المذيل من تاريخ الصحابة والتابعين» (١١/ ٦٣٣- مع «تاريخ الطبري»)، وابن أبي خيثمة في «التاريخ الكبير» (٢/ ١٩٤، رقم ٢٣٦٨- السفر الثالث)، والعقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٢٥٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤١/ ١٠٩)، بسند صحيح.

المطلب الخامس: نماذج من أقوال أهل العلم وقع الكذب فيها بمعنى الخطأ

إضافة إلى ما تقدم من أقوال أهل العلم من الصحابة والتابعين، فقد وقفت على أقوال لبعض أئمة الجرح والتعديل أطلقوا فيها لفظ (الكذب)، وبالتأمل ظهر أن مرادهم الخطأ والوهم، لا الكذب بمعنى التعمد والافتراء، وفيما يلي جملة مما وقفت عليه من تلك الأقوال، مع التعليق عليها:

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

١- ورد عن المغيرة بن مقسم الضبي[١] بعض الأقوال التي أطلق فيها لفظ الكذب في حق حماد بن أبي سليمان، فروى أَبُو بَكْر بْنُ عَيَّاشٍ قَالَ: قَرَأْنَا عَلَى مُغِيرَةَ مِنْ كُتُبِ حَمَّادٍ. قَالَ: فَرُبَّمَا مَرَّ الحَدِيثُ، فَيَقُولُ: كَذَبَ حَمَّادٌ.[٢]

وهذا معناه أن مغيرة خطأ حمادا في بعض ما رواه.

وروى جَرِيرٌ عَنْ مُغِيرَةَ قَالَ: حَجَّ حَمَّادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، فَلَمَّا قَدِمَ أَتَيْنَاهُ نُسَلِّمُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: أَبْشِرُوا يَا أَهْلَ الْكُوفَةِ، فَإِنِّي قَدِمْتُ عَلَى أَهْلِ الْحِجَازِ فَرَأَيْتُ عَطَاءً، وَطَاوُسًا وَمُجَاهِدًا، فَصِبْيَانُكُمْ، بَلْ صِبْيَانُ صِبْيَانِكُمْ أَفْقَهُ مِنْهُمْ. قَالَ مُغِيرَةُ: فَرَأَيْنَا أَنَّ ذَاكَ بَغْيًا مِنْهُ، قَالَ جَرِيرٌ: قَالَ مُغِيرَةُ: كَذَبَ حَمَّادٌ.[٣]

---

(١) المغيرة بن مقسم الضبي: هو المغيرة بن مقسم (بكسر الميم) الضبي مولاهم، أبو هشام الكوفي الأعمى. ثقة متقن، إلا أنه كان يدلس ولا سيما عن إبراهيم. مات على الصحيح سنة (١٣٦هـ). «تقريب التهذيب» (ص ٥٤٣، ترجمة رقم ٦٨٥١).

(٢) رواه ابن عدي في «الكامل» (٣/ ٣٠٥): حَدثنا مُحمد بن جعفر بن يزيد، قال: حَدَّثني جعفر بن عامر، حَدثنا أحمد بن يُونُس، حَدثنا أَبو بكر بن عياش، قال: ... وذكره. وشيخ ابن عدي ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٥١٠، ترجمة رقم ٤٩٢)، وذكر أن ابن عدي روى عنه، ولم يذكر له راويا غيره، لم يورد فيه جرحا ولا تعديلا. ورواه العقيلي في «الضعفاء» (١/ ٥٣٨): من طريق أبي كريب، قال: حدثنا أبو بكر، عن مغيرة، أنه ذكر له عن حماد قال: كذب حماد. وسند العقيلي صحيح إلى أبي بكر بن عياش.

(٣) رواه العقيلي في «الضعفاء» (١/ ٥٣٨): من طريق يوسف بن موسى، عن جرير، وسنده صحيحٌ. ورواه ابن معين في «تاريخه» رواية الدوري (٤/ ٦٧، رقم ٣١٨١)، ومن طريقه ابن عدي في «الكامل» (٣/ ٣٠٧)، وكذا

وقول مغيرة: (كذب حماد) يعني أخطأ في قوله هذا، فهذا قول لحماد لم ينقله عن غيره، خطأه فيه مغيرة ورآه بغيا منه، وهو كما قال مغيرة، ولا يقبل مثل هذا من حماد ولا من غيره.

وروى شُعْبَة، عَن مُغيرَة وَحَمَّاد فِي الرجل يؤاجرها بِأَكْثَرَ - يَعْنِي الدَّار أَو الشَّيْء - قَالَ حَمَّاد: مَا أصَاب فَهُوَ رَبًّا[١]. قَالَ مُغيرَة: كَانَ إِبْرَاهِيم يكرههُ. فَقَالَ مُغيرَة: ادروغ كفت.[٢] قَالَ أحمد[٣]: ادروغ كفت: كذب حَمَّاد.[٤]

ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ١٠٩٥، رقم ٢١٣١). ورواه ابن عبد البر أيضا (٢/ ١٠٩٥، رقم ٢١٣٠): من طريق محمد بن حميد؛ كلاهما (يحيى بن معين، ومحمد بن حميد)، عن جرير بنحوه، لكنهما لم يذكرا قول مغيرة: (كذب حماد).

(١) الذي يفهم من سياق الكلام أن حمادا ومغيرة اختلفا في النقل عن إبراهيم في هذه المسألة، وأن مغيرة خطأه فيما نقله عن إبراهيم، وظاهر العبارة هنا قد يوهم أن هذا الكلام من قول حماد، وأن مغيرة خطأه في رأيه واجتهاده، والصحيح أنه مما رواه حماد عن إبراهيم، فقد روى عبد الرزاق في «مصنفه»: كتاب البيوع، بَابٌ الرَّجُلُ يَسْتَأْجِرُ الشَّيْءَ، هَلْ يُؤَاجِرُ بِأَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ؟ (٧/ ٢١، رقم ١٥٧٩٥)، وابن أبي شيبة في «مصنفه»: كتاب البيوع والأقضية، فِي الرَّجُلِ يَسْتَأْجِرُ الدَّارَ يُؤَجِّرُ بِأَكْثَرَ (١١/ ٦٩٢، رقم ٢٣٧٥٤)، من طريق شُعْبَةَ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: هُوَ رِبًا. وسنده صحيح.

(٢) رواه أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» رواية ابنه عبد الله (١/ ٢٩٣، رقم ٤٧١). وابن عدي في «الكامل» (٣/ ٣٠٥): من طريق سفيان بن وكيع؛ كلاهما (أحمد بن حنبل، وسفيان بن وكيع)، عن وكيع، عن شعبة. وهذا سند صحيحٌ.

(٣) أَحْمَدُ: هُوَ أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ حَنْبَلِ بنِ هِلاَلِ بنِ أَسَدٍ الشَّيْبَانِيُّ، أَبُو عَبْدِ اللهِ المَرْوَزِيُّ، ثُمَّ البَغْدَادِيُّ، أَحَدُ الأَئِمَّةِ الأَعْلاَمِ. قَالَ ابْنُ حِبَّانَ: كَانَ حَافِظًا مُتْقِنًا وَرِعًا فَقِيهًا، لاَزِمًا لِلْوَرَعِ الخَفِيِّ، مُوَاظِبًا عَلَى الْعِبَادَةِ الدَّائِمَةِ، بِهِ أَغَاثَ اللهُ أُمَّةَ مَحَمَّدٍ ﷺ، وَذَاكَ أَنَّهُ ثَبَتَ فِي المِحْنَةِ وَبَذَلَ نَفْسَهُ لِلهِ ﷻ حَتَّى ضُرِبَ بِالسِّيَاطِ لِلْقَتْلِ فَعَصَمَهُ اللهُ عَنِ الْكُفْرِ وَجَعَلَهُ عَلَمًا يُقْتَدَى بِهِ وَمَلْجَأً يُلْتَجَى إِلَيْهِ. له مؤلفات مشهورة نافعة، منها: «المسند»، و«الزهد». مَاتَ سَنَةَ (٢٤١هـ). انظر: «الثقات» لابن حبان (٨/ ١٨)، و«سير أعلام النبلاء» (١١/ ١٧٧).

(٤) «العلل ومعرفة الرجال» لأحمد، رواية ابنه عبد الله (١/ ٢٩٣، رقم ٤٧١).

وهذه مسألة نقلها حماد عن إبراهيم، خطأه فيها مغيرة، على أن المتأمل في القولين يظهر له أن نقل حماد عن إبراهيم لا يخالف نقل مغيرة عنه في أصل كراهة هذا الفعل، ووقع في نقل حماد بيان لعلة الكراهة المذكورة ، فهذا ما زاده حماد، فهذا الفعل ربا في رواية حماد، والربا محرم، وفي رواية مغيرة أن إبراهيم كرهه، والكراهة عند المتقدمين تطلق على التحريم[1]. فما نقله حماد عن إبراهيم بيان لسبب الكراهة المذكورة فيما نقله مغيرة عنه، وأنه ربا. وقد صح عن إبراهيم من وجه آخر ما يؤيد النقلين، فعَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ: أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَسْتَأْجِرَ الرَّجُلُ الدَّارَ ، ثُمَّ يُؤَاجِرها بِأَكْثَرَ مِمَّا اسْتَأْجَرَهَا. قَالَ: قُلْتُ لإِبْرَاهِيمَ: فَإِنْ آجَرَهَا بِأَكْثَرَ لِمَنْ يَكُونُ الأَجْرُ؟ قَالَ: لِصَاحِبِهَا.[2] فبين منصور أن إبراهيم كره هذا الفعل، وأن مذهبه أن الأجر يكون لصاحب الدار، لا للمستأجر. ولو لم يكن ما ذكرنا فغاية ما يقال: إن حمادا فهم هذا من قول إبراهيم ونقل هذا الفهم عنه فأخطأ، وقد ذكر إبراهيم لمغيرة أن حمادا سمع منه أكثر مما سمعه مغيرة وغيره، فعن مغيرة، قال: قلت لإبراهيم: إن حمادا قد قعد يفتي؟! قال: وما يمنعه أن يفتي، وقد سألني هو وحده عما لم تسألوني كلكم عن عُشْرِهِ؟![3]

فهذا ما ورد عن مغيرة في حق حماد، وإنما ذهبنا إلى أنه أراد الخطأ، لما فهمناه

(١) رواه عبد الرزاق في «مصنفه»: كتاب البيوع، بَابٌ الرَّجُلُ يَسْتَأْجِرُ الشَّيْءَ، هَلْ يُؤَاجِرُ بِأَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ؟ (٧/ ٢١، رقم ١٥٧٩٦)، وابن أبي شيبة في «مصنفه»: كتاب البيوع والأقضية، فِي الرَّجُلِ يَسْتَأْجِرُ الدَّارَ يُؤَجِّرُ بِأَكْثَرَ (١١/ ٦٩٣، رقم ٢٣٧٥٧)، بسندٍ صحيحٍ.

(٢) راجع «إعلام الموقعين» لابن القيم (٢/ ٧٥).

(٣) رواه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ١٤٦)، بسند حسن، فيه خلاد بن مخلد المقرئ، قال أبو حاتم الرازي: صدوق. انظر: «الجرح والتعديل» (٣/ ٣٦٨). وفيه أيضا أبو كدينة، واسمه يحيى بن المهلب البجلي، قال الحافظ ابن حجر في «التقريب» (ص ٥٩٧، ترجمة رقم ٧٦٥٤): "صدوق" اهـ.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

من سياق الكلام، ويدلك على ذلك أيضا: أن مغيرة لم يكن يتهم حمادا بالكذب؛ وإنما أخذ عليه الإرجاء، وكان يحدث بما سمع منه قبل أن يذهب حماد مذهب المرجئة، فروى جَرِيرٌ قَالَ: كَانَ الْمُغِيرَةُ يُحَدِّثُ عَنْ حَمَّادٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي حَمَّادٌ قَبْلَ أَنْ يُصِيبَهِ مَا أَصَابَهِ، يَعْنِي الْإِرْجَاءَ[١].[٢]

وهذا أحد الأمرين المأخوذين على حماد، فقد أخذ العلماء على حماد أمرين:

الأمر الأول: قوله بالإرجاء، كما ذكر مغيرة، وقال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (١/ ٥٩٥): "تكلم فيه للإرجاء، ولولا ذكر ابن عدى له في «كامله» لما أوردته" اهـ.

الأمر الثاني: أخذ جماعة من العلماء على حماد الخطأ في بعض ما يرويه، فروى نعيم بن حماد، عن ابن المبارك، عن شعبة قال: كان حماد بن أبي سليمان لا يحفظ.[٣] وعلق ابن أبي حاتم[٤] في «الجرح والتعديل» (١/ ١٣٧، و٣/ ١٤٧) على قول شعبة هذا

(١) ذكر الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٢٣٣) قول معمر: (قلت لحماد: كنت رأسا، وكنت إماما في أصحابك، فخالفتهم فصرت تابعا، قال: إني أن أكون تابعا في الحق خير من أن أكون رأسا في الباطل). ثم عقب الذهبي بقوله: "قلت: يشير معمر إلى أنه تحول مرجئا إرجاء الفقهاء، وهو أنهم لا يعدون الصلاة والزكاة من الإيمان، ويقولون: الإيمان إقرار باللسان، ويقين في القلب، والنزاع على هذا لفظي إن شاء الله، وإنما غلو الإرجاء من قال: لا يضر مع التوحيد ترك الفرائض، نسأل الله العافية" اهـ.

(٢) رواه العقيلي في «الضعفاء» (١/ ٥٣٨)، بسند حسن، فيه يحيى بن المغيرة، وهو يحيى بن المغيرة بن إسماعيل بن أيوب المخزومي، أبو سلمة المدني. قال الحافظ في «التقريب» (ص ٥٩٧، ترجمة رقم ٧٦٥٢): "صدوق" اهـ.

(٣) رواه العقيلي في «الضعفاء» (١/ ٥٣٨)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١/ ١٣٧، و٣/ ١٤٧)، وابن عدي في «الكامل» (٣/ ٣١٠).

(٤) ابن أبي حاتم: هو عبد الرحمن بن محمد أبي حاتم ابن إدريس بن المنذر التميمي الحنظليّ أبو محمد الرازيّ، حافظ للحديث، من كبارهم، وصفه الذهبي بالعلامة الحافظ، وقال: كان بحرا لا

بقوله: "كان الغالب عليه الفقه، وأنه لم يرزق حفظ الآثار" اهـ. قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ١٤٧): "سمعت أبي[١] يقول، وذكر حماد بن أبي سليمان، فقال: هو صدوق، ولا يحتج بحديثه، هو مستقيم في الفقه، وإذا جاء الآثار شوش[٢]" اهـ. وقال الذهلي[٣] - كما في «تهذيب التهذيب» (٣/ ١٧) -: "كثير الخطأ والوهم" اهـ. وقال ابن سعد[٤] في «الطبقات» (٨/ ٤٥٢): "قالوا: وكان حماد ضعيفا في الحديث، فاختلط في آخر أمره، وكان مرجيا، وكان كثير الحديث" اهـ. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: "يخطئ، وكان مرجئا" اهـ.

فهذا ما أخذ على حماد: الإرجاء، والخطأ في بعض ما يرويه، ولم يتهم حمادًا أحدٌ من أهل

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

تكدره الدلاء. له تصانيف، منها «الجرح والتعديل»، و«علل الحديث». مات سنة (٣٢٧). انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٦٣)، و«الأعلام» (٣/ ٣٢٤).

(١) أبو حاتم: هُوَ مُحَمَّدُ بنُ إِدْرِيسَ بنِ المُنْذِر بنِ دَاوُدَ بنِ مِهْرَانَ الحَنْظَلِيُّ، أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ. وصفه الذهبي بالإمام الحافظ، الناقد، شيخ المحدثين، وقال: كان من بحور العلم، طوف البلاد، وبرع في المتن والإسناد، وجمع وصنف، وجرح وعدل، وصحح وعلل. مات سنة (٢٧٧هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٤٧)، و«الأعلام» (٦/ ٢٧).

(٢) قوله: (شوش): يعني خلط، والتشويش: التخليط. انظر: «لسان العرب» (٦/ ٣١١). والمعنى أنه يخلط في رواية الآثار بسبب قلة ضبطه لها.

(٣) الذهلي: هو محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس بن ذؤيب، أبو عبد الله الذهلي مولاهم، النيسابوري. وصفه الذهبي بالإمام العلامة الحافظ البارع، شيخ الإسلام، وعالم أهل المشرق، وإمام أهل الحديث بخراسان. مات سنة (٢٥٨هـ). «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٢٣٧).

(٤) ابن سعد: هو محمد بن سعد بن منيع، أبو عبد الله البغدادي، كاتب الواقدي. وصفه الذهبي بالحافظ العلامة الحجة. وقال: كان من أوعية العلم، ومن نظر في «الطبقات» خضع لعلمه. من أشهر مصنفاته: «كتاب الطبقات». مات سنة (٢٣٠هـ). «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٦٦٤).

العلم، ولا رماه أحدٌ بالكذب، اللهم إلا ما جاء عن حبيب بن أبي ثابت[١] والأعمش[٢]، وكلامهما فيه غير قادح، ولم يلتفت إليه أحد من أهل العلم؛ بل كان من أهل الصدق، وقد شهد له بذلك شعبة بن الحجاج، وحسبك به، قال بقية: قلت لشعبة: لم تروي عن حماد بن أبي سليمان وكان مرجئا؟! قال: كان صدوق اللسان.[٣] وكذا شهد له أبو حاتم الرازي مع تعنته بالصدق، وسبق كلامه قبل قليل. وكذا وصفه جماعة من أهل العلم بالثقة (وهي لفظة تجمع بين الصدق

(١) جاء في «تهذيب الكمال» للمزي (٧/ ٢٧٦): "وَقَال أبو نعيم، عن عَبد الله بن حبيب بن أَبي ثابت: سمعت أبي يقول: كان حماد يقول: قال إبراهيم. فقلت: والله إنك لتكذب على إبراهيم، أو إن إبراهيم ليخطئ." اهـ. وهذا يحتمل أن يراد به الخطأ أيضا.

(٢) جاء ذلك فيما رواه أبو بكر بن عياش عن الأعمش، وذلك فيما رواه العقيلي في «الضعفاء» (١/ ٥٣٦- ٥٣٧): من طرق عن أبي بكر بن عياش، عن الأعمش، عن إبراهيم في رواية ذكرها في الخليطين، وأن أبا بكر سأل الأعمش عن سماعه من إبراهيم لتلك الرواية، فقال: (حدثني حماد عنه، وكان غير ثقة). وفي رواية: (وما كنا نثق بحديثه)، وفي أخرى - وهي عند الفسوي في «المعرفة والتاريخ» أيضا (٢/ ٧٩٢) -: (وما كنا نصدقه). وفي لفظ: (ومن يصدق حمادا؟!). وفي رواية في «مسند ابن الجعد» لأبي القاسم البغوي (١/ ٣٥٥، رقم ٣٦٦)، وعنه أبو أحمد الحاكم في «الأسامي والكنى» (١/ ٢٠٣): (قال حماد، ولم يكن يصدق حمادا).

فهذا الكلام لا يلتفت إليه، كما قال الذهبي في «السير» (٥/ ٢٣٤)، ولعل كلام الأعمش في حماد بسبب الإرجاء، فقد روى العقيلي في «الضعفاء» (١/ ٥٤٣)، من طريق موسى بن مسعود، عن سفيان الثوري قال: "كَانَ الْأَعْمَشُ يَلْقَى حَمَّادًا حِينَ تَكَلَّمَ فِي الْإِرْجَاءِ، فَلَمْ يَكُنْ يُسَلِّمْ عَلَيْه" اهـ. وهذا سند ضعيف، فيه موسى بن مسعود النهدي، أبو حذيفة البصري، وهو صدوق سيء الحفظ، وكان يصحف، كما في «التقريب» (ص ٥٥٤، ترجمة رقم ٧٠١٠).

(٣) رواه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١/ ١٣٧، و٣/ ١٤٧)، قال: نا بشر بن مسلم بن عبد الحميد التنوخي الحمصي. وابن عدي في «الكامل» (٣/ ٣٠٨): من طريق عمران بن بكار؛ كلاهما (بشر ابن مسلم، وعمران بن بكار)، عن حيوة بن شريح، عن بقية. وسنده صحيحٌ.

والحفظ)، وصفه بذلك: أحمد(١)، وابن معين(٢)، والعجلي(٣)، والنسائي(٤).

وكان بعض الأكابر من أهل العلم يقدمون حمادا على مغيرة في العلم والحفظ، فروى العباس الدوري عن يحيى بن معين: سَمِعت يحيى بن سعيد(٥) يَقُول: حَمَّاد أحب إِلَيّ من مُغيرَة، يَعْنِي الضَّبِّيّ. قَالَ يحيى(٦): وَحَمَّاد أَيْضا أحب إِلَيّ من مُغيرَة، يَعْنِي حَمَّاد بن أبي سُلَيْمَان.(٧) ونحوه في «سؤالات ابن الجنيد لابن معين» (ص ٣٤١، رقم ٢٨٥): "قلت ليحيى بن معين: مغيرة أحب إليك أو حماد بن أبي سليمان؟ فقال يحيى بن معين: أنا سمعت يحيى بن سعيد يقول: حماد بن أبي سليمان أحب إلي من مغيرة، فقلت ليحيى بن معين: وأنت، مغيرة أحب إليك أو حماد؟ ، قال: حماد أحب إلي، كما قال يحيى، قلت ليحيى بن معين: في إبراهيم؟ قال: في إبراهيم وغيره" اهـ.

وروى إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين أيضا: أنه سئل عن مغيرة وحماد،

(١) انظر: «العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد» رواية المروذي (ص ٨٩، رقم ١٢٨).

(٢) انظر: «تاريخ ابن معين» رواية الدارمي (ص ٥٨، رقم ٧٩)، و«من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال» رواية ابن طهمان (ص ٦٥، رقم ١٦٠)، و«الجرح والتعديل» (٣/ ١٤٨)، و«الكامل» لابن عدي (٣/ ٣١٠).

(٣) انظر: «معرفة الثقات» له (١/ ٣٢٠، ترجمة رقم ٣٥٥).

(٤) قال النسائي: "ثقة، إلا أنه مرجئ" اهـ. انظر: «تهذيب الكمال» للمزي (٧/ ٢٧٧).

(٥) يحيى بن سعيد: هو يحيى بن سعيد بن فروخ، أبو سعيد التميمي مولاهم البصري، الأحول، القطان، وصفه الذهبي بالإمام الكبير، أمير المؤمنين في الحديث، الحافظ، وقال: عني بهذا الشأن أتم عناية، ورحل فيه، وساد الأقران، وانتهى إليه الحفظ، وتكلم في العلل والرجال، وتخرج به الحفاظ. مات سنة (١٩٨هـ). «سير أعلام النبلاء» (٩/ ١٧٥).

(٦) يعني ابن معين.

(٧) «تاريخ ابن معين» رواية الدوري (٤/ ٢٠٣، رقم ٣٩٦٢).

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

أيهما أثبت؟ قال: حماد، وقال: حماد بن أبي سليمان ثقة.(١) وقال أبو داود: قلت لِأَحْمَد: مُغيرَة أحب إِلَيْك فِي إِبْرَاهِيم أَو حَمَّاد؟ قَالَ: أما فِيمَا روى سُفْيَان وَشعْبَة عَن حَمَّاد فحماد أحب إِلَيّ، لِأَن فِي حَدِيث الآخرين عَنهُ تَخْلِيطًا.(٢)

٢- وروى يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْحِمَّانِيُّ، ثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ، ثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ مَيْمُونَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنِ ادَّانَ دَيْنًا يَنْوِي قَضَاءَهُ أَدَّاهُ اللهُ عَنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». قَالَ أَبُو بَكْرٍ: فَلَقِيتُ حَصِينًا، فَسَأَلْتُهُ عَنْهُ؟ فَأَنْكَرَهُ، فَلَقِيتُ الْأَعْمَشَ، فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: كَذَبَ وَاللهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، لَهُوَ أَخْبَرَنِي بِهِ.(٣)

---

(١) «الجرح والتعديل» (٣/ ١٤٧). وأغلب الروايات عن ابن معين كذلك، وقد روى ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٢٨)، عن ابن أبي خيثمة قال: وسمعت ابن معين يقول: ما زال مُغيرة أحفظ من حَماد بن أَبي سُلَيمان.

(٢) «سؤالات أبي داود للإمام أحمد» (ص ٢٩٠، رقم ٣٣٨ ب).

(٣) أخرجه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٦/ ٣٢٣٥، رقم ٧٤٥١)، والخطيب البغدادي في «الكفاية» (١/ ٤١١، رقم ٣٨٧). وهذه الحكاية لا تصح، فسندها ضعيف جدا، فيه يحيى بن عبد الحميد الحماني، قال الحافظ ابن حجر في «التقريب» (ص ٥٩٣، ترجمة رقم ٧٥٩١): "حافظ، إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث" اهـ. والحديث أخرجه النسائي في «سننه»: كتاب البيوع، باب التسهيل فيه (يعني الدين) (٧/ ٣١١، رقم ٤٧٢٩)، وابن ماجه في «سننه»: أَبْوَابُ الصَّدَقَاتِ، بَابُ مَنْ ادَّانَ دَيْنًا وَهُوَ يَنْوِي قَضَاءَهُ (٣/ ٤٨٤، رقم ٢٤٠٨): من طريق مَنْصُورٍ، عَنْ زِيَادِ بْنِ عَمْرِو بْنِ هِنْدٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُذَيْفَةَ قَالَ: كَانَتْ مَيْمُونَةُ تَدَّانُ، وَتُكْثِرُ، فَقَالَ لَهَا أَهْلُهَا فِي ذَلِكَ وَلاَمُوهَا، وَوَجَدُوا عَلَيْهَا، فَقَالَتْ: لاَ أَتْرُكُ الدَّيْنَ وَقَدْ سَمِعْتُ خَلِيلِي وَصَفِيِّي ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ أَحَدٍ يَدَّانُ دَيْنًا فَعَلِمَ اللهُ أَنَّهُ يُرِيدُ قَضَاءَهُ، إِلاَّ أَدَّاهُ اللهُ عَنْهُ فِي الدُّنْيَا». وهذا سندٌ ضعيف، فيه عمران بن حذيفة، وهو مجهول، قال المزي في «تهذيب الكمال» (٢٢/ ٣١٧): "أحد المجاهيل" اهـ. وقال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٣/ ٢٣٥): "لا يعرف" اهـ. وله علة أخرى وهي الانقطاع بين عمران بن حذيفة وميمونة، كما بينه الدارقطني في «العلل» (١٥/ ٢٦٥)، حيث ذكر أن الأشبه أنه عن عمران بن حذيفة مرسلا عن ميمونة.

فهذه الحكاية لا تصح عن الأعمش، ولا عن حصين، وعلى فرض صحتها، فقوله: (كذب) معناه أخطأ.(١)

٣- وروى أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَبِي الْقَاسِمِ قَالَ: حَدَّثَنِي مِنْدَلٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ فَلَا يَتَجَرَّدَانِ تَجَرُّدَ الْبَعِيرَيْنِ». قَالَ الْحَسَنُ بْنُ أَبِي الْقَاسِمِ: فَذَكَرْتُهُ لِشَرِيكٍ، فَقَالَ: كَذَبَ، أَنَا أَخْبَرْتُ الْأَعْمَشَ بِهَذَا، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، قَالَ: فَجَعَلَ يَسْتَعِيدُنِي، قَالَ: فَرَجَعْنَا إِلَى مِنْدَلٍ، فَأَخْبَرْنَاهُ، فَقَالَ: كَذِبٌ بِمَرَّةٍ.(٢)

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

وللمرفوع منه شاهد صحيح، لكن ليس فيه أن الله يؤدي عنه في الدنيا أو في الآخرة، فأخرج البخاري: كتاب الاستقراض، بَاب مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يُرِيدُ أَدَاءَهَا أَوْ إِتْلَافَهَا (٣/ ١١٥، ١١٦، رقم ٢٣٨٧)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يُرِيدُ أَدَاءَهَا أَدَّى اللهُ عَنْهُ، وَمَنْ أَخَذَ يُرِيدُ إِتْلَافَهَا أَتْلَفَهُ اللهُ».

(١) وقد علق محققوا «علل ابن أبي حاتم» بإشراف الحميد والجريسي في مقدمة تحقيق الكتاب (١/ ٧٣) على قول الأعمش (كذب) بقولهم: "أي أخطأ، وهي لغة أهل الحجاز. انظر: «لسان العرب» (١/ ٧٠٩)، و«فتح الباري» (٢/ ٤٩٠)" اهـ. ولم ينبهوا على ضعف الحكاية، وأنها لا تصح أصلا.

(٢) رواه البخاري في «التاريخ الكبير» (٨/ ٧٣)، وفي «التاريخ الأوسط» (٣/ ٦٢٥- ٦٢٦، رقم ٩٦١)، والعقيلي في «الضعفاء» (٤/ ٨٩)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٣٤)، وابن عدي في «الكامل» (١٠/ ٨٩)، ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٠/ ٢١٧، رقم ٧٤٠٥)، واللفظ للعقيلي، وسند هذه الحكاية ضعيفٌ، فيه الحسن بن أبي القاسم، وهو مجهول، قال أبو حاتم: لا أعرفه. وأما ابن حبان، فذكره في «الثقات». انظر: «الجرح والتعديل» (٣/ ٣٤)، و«الثقات» لابن حبان (٨/ ١٧٠). ورواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٥/ ٣٣٢): من طريق علي بن المديني، عن الحسن بن القاسم، عن مسلم بن جندل: أتيت شريكا ... فذكر القصة، وزاد فيها: (لعل الأعمش حدث بحديث فوصل هذا فيه فتوهمته. ورجع عنه). وفيه الحسن بن القاسم، والصحيح أنه ابن أبي القاسم المذكور في الروايات السابقة، وهو مجهول. وقد جعله علي بن المديني عن مسلم بن جندل، ولم أقف لمسلم هذا على ترجمة.

فهذه القصة لا تصح، وعلى فرض صحتها، فقول شريك: (كذب مندل) يعني أخطأ في إسناد هذا الحديث، كما هو ظاهر من سياق القصة.

وقد صرح أبو زرعة الرازي بأن مندلا أخطأ فيه، فقال - كما «العلل» لابن أبي حاتم (٤/ ٩٦) -: "أخطأ فِيهِ مندلٌ" اهـ. وكذا صرح البزار[1] بخطأ مندل، وأشار إلى القصة المذكورة، فقال في «مسنده» (٥/ ١١٨): "وَهَذَا الْحَدِيثُ لاَ نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ إِلاَّ مِنْدَل، وَأَخْطَأَ فِيهِ، وَذَكَرَ شَرِيكٌ أَنَّهُ كَانَ هُوَ وَمَنْدَلٌ عِنْدَ الأَعْمَشِ وَعِنْدَهُ عَاصِمُ الأَحْوَلُ، فَحَدَّثَ عَاصِمٌ، عَنْ أَبِي قِلاَبَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ»، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ مُرْسَلاً" اهـ.

وأشار الدارقطني أيضا إلى أن مندلا أخطأ فيه، فذكر قصة شريك هذه، ورجح الرواية المرسلة، فسئل الدارقطني في «العلل» عن هذا الحديث، فقال (٥/ ١٠٩، ١١٠): "يَرويهِ مَنْدَلٌ، عَنِ الأَعمَشِ، عَن أَبِي وائِلٍ، عَن عَبدِ الله، مَرفُوعًا. وَذُكِرَ هَذا الحَدِيثُ لِشَرِيكٍ، فَقالَ: كَذَبَ مَندَلٌ أَنا حَدَّثتُ بِهِ الأَعمَشُ، عَن عاصِمٍ، عَن أَبِي قِلابَةَ مُرسَلاً. وَقَدْ رَوَاهُ كَذَلِكَ أَبُو شِهَابٍ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَاصِمٍ الْأَحْوَلِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَلَا يَصِحُّ عَنْ أبي وائل" اهـ.

ولم يعتبر أحد من أهل العلم قول شريك: (كذب مندل) طعنا في عدالة مندل وصدقه، ولا رميا له بالكذب بمعنى الافتراء، بل خطأ في إسناد هذا الحديث، وقد كان مندلٌ رجلا صالحا، وغاية ما أخذ على مندل أنه كان يخطئ في الروايات، يقول معاذ

والحديث لا يصح، فقد رجح الدارقطني أنه عن أبي قلابة عن النبي ﷺ مرسلا، ويأتي كلامه في الأصل، وعلى ذلك فإسناده ضعيف، للإرسال.

(١) البزار: هو أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، البصري، أبو بكر البزار، حافظ من العلماء بالحديث. وصفه الذهبي بالشيخ، الإمام، الحافظ الكبير. من مصنفاته: المسند المسمى بـ «البحر الزخار». مات سنة (٢٩٢هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٥٥٤)، و«الأعلام» (١/ ١٨٩).

بن معاذ: "دخلت الكوفة فلم أر أحدا أورع من مندل بن علي العنزي" اهـ.[1] وقال يعقوب بن شيبة[2]: "وأصحابنا: يحيى بن معين، وعلي بن المديني[3]، وغيرهم من نظرائهم يضعفونه في الحديث، وكان خيرا فاضلا صدوقا، وهو ضعيف الحديث، وهو أقوى من أخيه في الحديث " اهـ.[4] وقال ابن حبان في «المجروحين» (٣/ ٢٥): "كَانَ مرجئا، من الْعباد، إِلَّا أَنه كَانَ يرفع الْمَرَاسِيل، ويسند الْمَوْقُوفَات، وَيُخَالف الثِّقَات فِي الرِّوَايَات من سوء حفظه، فَلَمَّا سلك غير مَسْلَك المتقنين مِمَّا لَا ينفعك مِنْهُ الْبشر من الْخَطَأ وفحش ذَلِك مِنْهُ، عُدِلَ بِهِ غير مَسْلَك الْعُدُول، فَاسْتحقَّ التّرْك" اهـ.

٤- ومن ذلك ما رواه مسلمٌ في «مقدمة صحيحه»[5]، قال: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَتَّابٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَفَّانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَمْ نَرَ الصَّالِحِينَ فِى شَىْءٍ أَكْذَبَ مِنْهُمْ فِى الْحَدِيثِ. قَالَ ابْنُ أَبِي عَتَّابٍ: فَلَقِيتُ أَنَا مُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ فَسَأَلْتُهُ عَنْهُ فَقَالَ عَنْ أَبِيهِ: لَمْ تَرَ أَهْلَ الْخَيْرِ فِى شَىْءٍ أَكْذَبَ مِنْهُمْ فِى الْحَدِيثِ. قَالَ مُسْلِمٌ: يَقُولُ: يَجْرِى الْكَذِبُ عَلَى لِسَانِهِمْ، وَلاَ يَتَعَمَّدُونَ

---

(١) «تاريخ بغداد» (١٥/ ٣٣٤).

(٢) يعقوب بن شيبة: هو يعقوب بن شيبة بن الصلت بن عصفور، أبو يوسف، السدوسي البصري ثم البغدادي. وصفه الذهبي بالحافظ الكبير، العلامة الثقة، صاحب «المسند» الكبير، العديم النظير المعلل. مات سنة (٢٦٢هـ). «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٤٧٦).

(٣) علي بن المديني: هو علي بن عبد الله بن جعفر السعدي، البصري، أبو الحسن بن المديني. كان حافظ عصره، وأحد أئمة الحديث الكبار، ومن انعقد الإجماع على جلالته وإمامته. من مصنفاته: «الأسامي والكنى»، و«علل الحديث ومعرفة الرجال»، وغيرها. مات سنة (٢٣٤هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٤١)، و«الأعلام» (٤/ ٣٠٣).

(٤) «تاريخ بغداد» (١٥/ ٣٣٥).

(٥) باب بيان أن الإسناد من الدين، وأن الرواية لا تكون إلا عن الثقات (١/ ١٧- ١٨)، وسنده صحيح عن القطان.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

الْكَذِبَ.

فقد أطلق القطان الكذب هنا بمعنى الخطأ، وهو ما فهمه الإمام مسلم، وكذا فهمه ابن حبان فذكر في مقدمة «المجروحين» عشرين نوعا للجرح في الضعفاء، وذكر النوع الخامس (١/ ٦٧)، فقال: (ومنهم من كتب، وغلب عليه الصلاح والعبادة، وغفل عن الحفظ والتمييز، فإذا حدث رفع المرسل وأسند الموقوف، وقلب الأسانيد، وجعل كلام الحسن عن أنس عن النبي ﷺ، وما أشبه هذا، حتى خرج عن حد الاحتجاج به، كأبان بن أبي عياش، ويزيد الرقاشي، وذويهما" اهـ. ثم ذكر قول يحيى القطان المذكور.

وزاده القاضي عياض والنووي بيانا، يقول القاضي عياض في «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (١/ ١٣٥): "ذكر مسلم قول يحيى بن سعيد: (لم نر أهل الخير فى شىء أكذب منهم فى الحديث)، يقول: (يجرى الكذب على لسانهم، ولا يتعمدون الكذب)، يعنى: أنهم يحدثون بما لم يصح، لقلة معرفتهم بالصحيح، والعلم بالحديث، وقلة حفظهم، وضبطهم لما سمعوه، وشغلهم بعبادتهم، وإضرابهم عن طريق العلم، فكذبوا من حيث لم يعلموا وإن لم يتعمدوا، وعلى هذا يأتى قولهم: (كذب) فى صالح المُرّى وشبهه فيما ذكر فى «الأم»، أى أخطأ، وقال: ما ليس هو، وإن لم يتعمد" اهـ.

وقال النووي في «شرح مسلم»، فقال (١/ ٩٤): "وَمَعْنَاهُ مَا قَالَهُ مُسْلِمٌ: أَنَّهُ يَجْرِي الْكَذِبُ عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ وَلَا يَتَعَمَّدُونَ ذَلِكَ، لِكَوْنِهِمْ لَا يُعَانُونَ صِنَاعَةَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، فَيَقَعُ الخطأ فى رواياتهم ولا يعرفونه، ويرون الْكَذِبَ وَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّهُ كَذِبٌ، وَقَدْ قَدَّمْنَا أَنَّ مَذْهَبَ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّ الْكَذِبَ هُوَ الْإِخْبَارُ عَنِ الشَّيْءِ بِخِلَافِ مَا هُوَ عَمْدًا كَانَ أَوْ سَهْوًا أَوْ غَلَطًا" اهـ.

٥- وروى عمرو بن على الفلاس قال: سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول

لعبيد الله[1]: أين تذهب؟ قال: أذهب إلى وهب بن جرير، أكتب السيرة - يعنى [عن أبيه][2] عن مجالد - قال: تكتب كذبا كثيرا، لو شئت أن يجعلها لي مجالد كلها عن الشعبي، عن مسروق، عن عبد الله فعل.[3]

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

(١) كذا وقع في «الضعفاء الكبير» للعقيلي (٣/ ٤٢٨)، و«تهذيب الكمال» (٢٧/ ٢٢٢)، و«سير أعلام النبلاء» (٦/ ٢٨٦)، و«تاريخ الإسلام» (٤/ ١٩٨): (لعبيد الله) مصغرا، وزاد الذهبي في «تاريخ الإسلام»: (القواريري). ووقع في مطبوع «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٦١): (لعبد الله) مكبرا، والصحيح أنه (عبيد الله)، وأنه القواريري، كما ميزه الذهبي.

وعبيد الله القواريري: هو عبيد الله بن عمر بن ميسرة، أبو سعيد الجُشمي مولاهم، البصري القواريري، الزجاج، نزيل بغداد. وصفه الذهبي بالإمام الحافظ، محدث الإسلام. مات سنة (٢٣٥هـ). «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٤٤٢).

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٢٢٢)، و«سير أعلام النبلاء» (٦/ ٢٨٦، و٧/ ٥٢).

(٣) رواه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٦١). وذكره المزي في «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٢٢٢)، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٢٨٦).

وقد قطعه العقيلي في «الضعفاء الكبير» في موضعين بذات الإسناد، فروى الجزء الأول منه في ترجمة محمد بن إسحاق (٣/ ٤٢٨)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى يَقُولُ لِعُبَيْدِ اللهِ: أَيْنَ تَذْهَبُ؟ قَالَ: أَذْهَبُ إِلَى وَهْبِ بْنِ جَرِيرٍ أَكْتُبُ السِّيرَةَ، قَالَ: تُكْتَبُ كَذِبًا كَثِيرًا. وكذا ذكر الذهبي هذا الجزء في ترجمة محمد بن إسحاق في «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٥٢)، وفي «تاريخ الإسلام» (٤/ ١٩٨).

ثم روى العقيلي الجزء الثاني منه في ترجمة مجالد (٤/ ٥١)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى، يَقُولُ: لَوْ شِئْتَ أَنْ يَجْعَلَهَا لِي مُجَالِدٌ كُلَّهَا عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، فَعَلَ. وروى هذا الجزء أيضا في ترجمة مجالد: ابن حبان في «المجروحين» (٣/ ١١)، وكذا ذكره الذهبي في ترجمة مجالد في «ميزان الاعتدال» (٣/ ٤٣٨).

ومفاد صنيع العقيلي أن الجزء الأول يتكلم فيه القطان في ابن إسحاق، حيث روى هذا الجزء في ترجمته، وهو ما فهمه الذهبي أيضا، فذكر الجزء الأول أيضا في ترجمة ابن إسحاق تبعا للعقيلي، وعلق على هذه الرواية في «السير» بقوله: "كَانَ وَهْبٌ يَرويهَا عَنْ أَبِيْهِ، عَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ، وَأَشَارَ يَحْيَى القَطَّانُ إِلَى مَا فِي السِّيْرَةِ مِنَ الوَاهِي

فالكذب الكثير هنا بمعنى الخطأ الكثير، ولم يكن مجالد ممن يتعمد الكذب، لكنه كان يخطئ، فكلام من تكلم فيه من ناحية الضبط، لا من ناحية العدالة؛ يقول أبو بكر بن أبي خيثمة: قلت ليحيى بن معين: كان يحيى بن سعيد القطان يقول: لو أردت أن يرفع لي مجالد حديثه كله رفعه؟! قال: نعم. قلت: ولم يرفع حديثه؟ قال: لضعفه.(١) وقال الترمذي في «سننه» (٣/ ٢٩): "وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُهُمْ فِي مُجَالِدِ بْنِ سَعِيدٍ مِنْ قِبَلِ حِفْظِهِ" اهـ. وقال ابن حبان في «المجروحين» (٣/ ١٠): "وَكَانَ رَدِيء الْحِفْظ، يقلب الْأَسَانِيد، وَيرْفَع الْمَرَاسِيل، لَا يجوز الِاحْتِجَاج بِهِ" اهـ.

٦- ومما وقع الكذب فيه بمعنى الخطأ، ما رواه الحسن بن علي الحلواني، عن عفان قال: حدثت حماد بن سلمة عن صالح المري بحديث عن ثابت، فقال: كذب. وحدثت هماما عن صالح المري بحديث فقال: كذب.(٢)

ذكر القاضي عياض في «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (١/ ١٣٥) أن (كذب) هنا

مِنَ الشِّعْرِ، وَمِنْ بَعْضِ الآثَارِ المُنْقَطِعَةِ المُنْكَرَةِ، فَلَوْ حُذِفَ مِنْهَا ذَلِكَ، لَحَسُنَتْ، وَثَمَّ أَحَادِيْثُ جَمَّةٌ فِي الصِّحَاحِ وَالمَسَانِيْدِ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِالسِّيْرَةِ وَالمَغَازِي يَنْبَغِي أَنْ تُضَمَّ إِلَيْهَا وَتُرَتَّبَ، وَقَدْ فَعَلَ غَالِبَ هَذَا الإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ البَيْهَقِيُّ فِي «دَلاَئِلِ النُّبُوَّةِ» لَهُ" اهـ. وعقب في «تاريخ الإسلام» على هذا الكلام بقوله: "وكذا فِي «السيرة» عجائب ذكرها ابْن إِسْحَاق بلا إسناد تلقَّفها، وفيها خير كثير لمن لَهُ نقْد ومعرفة" اهـ.

بينما أفادت رواية ابن أبي حاتم الكاملة لكلام القطان أنه يقصد الكلام في حق مجالد، وهذا هو الصحيح عندي، وإنما وقع العقيلي فيما وقع فيه، وكذا الذهبي من بعده بسبب تقطيع الرواية.

(١) «التاريخ الكبير» لابن أبي خيثمة (٣/ ١١٧، رقم ٤٠٦٥)، وعنه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٦١).

(٢) رواه مسلم في «مقدمة صحيحه»: باب بيان أن الإسناد من الدين، وأن الرواية لا تكون إلا عن الثقات (١/ ٢٣)، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (٢/ ٢٥٢- ٢٥٣)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٠/ ٤١٩).

ورواه العقيلي في «الضعفاء» (٢/ ٢٥٣)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٠/ ٤١٩)، عن إبراهيم بن سعيد قال: سمعت عفان قال: وذُكِرَ عند حماد بن سلمة صالح المري في حديثه عن أيوب، فقال: كذب.

معناه أخطأ.

وقال النووي في «شرح مسلم» (١/ ١١١): "قَوْلُهُ فِي صَالِحٍ الْمُرِّيِّ: (كَذَبَ) هُوَ مِنْ نَحْوِ مَا قَدَّمْنَاهُ فِي قَوْلِهِ: (لَمْ نَرَ الصَّالِحِينَ فِي شَيْءٍ أَكْذَبَ مِنْهُمْ فِي الْحَدِيثِ)، مَعْنَاهُ مَا قَالَهُ مُسْلِمٌ: يَجْرِي الْكَذِبُ عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ مِنْ غَيْرِ تَعَمُّدٍ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ لَا يَعْرِفُونَ صِنَاعَةَ هَذَا الْفَنِّ فَيُخْبِرُونَ بِكُلِّ مَا سَمِعُوهُ وَفِيهِ الْكَذِبُ، فَيَكُونُونَ كَاذِبِينَ، فَإِنَّ الْكَذِبَ: الْإِخْبَارُ عَنِ الشَّيْءِ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ سَهْوًا كَانَ الْإِخْبَارُ أَوْ عَمْدًا كَمَا قَدَّمْنَاهُ، وَكَانَ صَالِحٌ هَذَا مِنْ كِبَارِ الْعُبَّادِ الزُّهَّادِ الصَّالِحِينَ" اهـ.

وقد كان صالح هذا، من كبار العباد الزهاد الصالحين، كما ذكر النووي، ولم يكن ممن يتعمد الكذب، بل كان من أهل الديانة والصدق، وإنما وقعت المناكير في رواياته من جهة الغلط وسوء الحفظ.

يقول ابن حبان في «المجروحين» (١/ ٣٧٢): "كَانَ من عباد أهل الْبَصْرَة وقرائهم، وَهُوَ الَّذِي يُقَال لَهُ: صَالِح النَّاجِي، وَكَانَ من أَحْزَن أهل الْبَصْرَة صَوتا، وأرقهم قِرَاءَة غلب عَلَيْهِ الْخَيْر وَالصَّلَاح حَتَّى غفل عَن الإتقان فِي الْحِفْظ، فَكَانَ يَرْوِي الشَّيْء الَّذِي سَمعه من ثَابت وَالْحسن وَهَؤُلَاءِ عَلَى التَّوَهُّم فَيَجْعَلهُ عَن أَنَس عَن رَسُول اللهِ ﷺ، فَظهر فِي رِوَايَته الموضوعات الَّتِي يَرْوِيهَا عَن الْأَثْبَات، وَاسْتحق التّرْك عِنْدَ الِاحْتِجَاج، وَإِن كَانَ فِي الدّين مائلا عَن طَرِيق الاعوجاج" اهـ.

وقال ابن عدي[1] في الكامل في «الضعفاء» (٦/ ٢٢٣): "هو رجل قاص حسن

(١) ابن عدي: هو عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد بن مبارك بن القطان، أبو أحمد الجرجاني. علامة بالحديث ورجاله، وصفه الذهبي بالإمام الحافظ الناقد الجوال. وقال: طال عمره وعلا إسناده، وجرح وعدل وصحح وعلل، وتقدم في هذه الصناعة على لحن فيه، يظهر في تأليفه. من مصنفاته: «الكامل في ضعفاء الرجال»، و«أسامي من روى عنهم البخاري». مات سنة (٣٦٥هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ١٥٤)، و«الأعلام» (٤/ ١٠٣).

الصوت من أهل البصرة، وعامة أحاديثه التي ذكرت والتي لم أذكر منكرات ينكرها الأئمة عليه، وليس هو بصاحب حديث، وإنما أُتِي من قلة معرفته بالأسانيد والمتون، وعندي مع هذا لا يتعمد الكذب، بل يغلط بينا" اهـ.

٧- وروى عبد الله بن أحمد[١] قال: حَدثني أبي، عَن عَفَّان قَالَ: جَاءَ أَبُو جَزِيٍّ - وَاسْمُهُ نَصْرُ بْنُ طَرِيفٍ[٢] - إِلَى جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ[٣] يَشْفَعُ لِإِنْسَانٍ يُحَدِّثُهُ، فَقَالَ جَرِيرٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَتْ قَبِيعَةُ سَيْفِ رَسُولِ اللهِ ﷺ مِنْ فِضَّةٍ. قَالَ أَبُو جَزِيٍّ: كَذَبَ وَاللهِ، مَا حَدَّثَنَاهُ قَتَادَةُ إِلَّا عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ. قَالَ أَبِي: وَهُوَ قَوْلُ أَبِي جَزِيٍّ - يَعْنِي أَصَابَ - وَأَخْطَأَ جَرِيرٌ.

فقول أبي جزي: (كذب) يعني: أخطأ في إسناد هذا الحديث، ولم يكن جرير عند أبي جزي من أهل الكذب والافتراء، بل كان من أهل العدالة والصدق، يدلك على

(١) في «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٢٣٩، رقم ٣١٢، و١/ ٥٤٣، رقم ١٢٨٨)، وعنه الدولابي في «الكنى والأسماء» (١/ ٤٣٣).

وعبد الله بن أحمد: هو عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال، أبو عبد الرحمن ابن شيخ العصر أبي عبد الله الذهلي الشيباني المروزي، ثم البغدادي. وصفه الذهبي بالإمام، الحافظ، الناقد، محدث بغداد. له «زوائد على مسند أبيه»، و«الزوائد على كتاب الزهد لأبيه» مات سنة (٢٩٠هـ). «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٥١٦)، و«الأعلام» (٤/ ٦٥).

(٢) هو نصر بن طريف، أبو جزي القصاب الباهلي البصري، وهو ضعيف الحديث جدا، قال عمرو بن علي الفلاس - كما في «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٦٧) -: "اجتمع أهل العلم من أهل الحديث أنه لا يروى عن جماعة سماهم، أحدهم: أبو جزى نصر بن طريف" اهـ. وقال الذهبي في «المغني» (٢/ ٦٩٦): "اتفقوا على تركه" اهـ.

(٣) جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ: هو جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله بن شجاع، ، أبو النضر الازدي، ثم العتكي البصري. وصفه الذهبي بالإمام الحافظ الثقة، المعمر، كان من أوعية العلم. مات سنة (١٧٠هـ). «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٩٨).

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

ذلك أنه ذهب إليه ليشفع لإنسان أن يحدثه جرير. وقد بين أحمد بن حنبل أيضا أن جريرا أخطأ في هذه الرواية، ووافق أبا جزي على كلامه، فقال: (وهو قول أبي جزي، وأخطأ جرير).

٨- وروى عبد الله بن أحمد أيضا[١] قال: سَمِعت أبي يَقُول: قَالَ رجل لِسُفْيَان[٢]: يَا أَبَا مُحَمَّد، عندنَا رجل يُقَال لَهُ: خلف بن خَليفَة[٣]، يزْعم أَنه رأى عَمْرو بن حُرَيْث[٤]؟! فَقَالَ: كَذَبَ، لَعَلَّه رأى جَعْفَر بن عَمْرو بن حُرَيْث[٥].

وقوله: (كَذَبَ) يعني: أخطأ، فلو كان عنده مفتريا لما قال بعد: (لعله رأى جعفر ابن عمرو)، فهذا يدل على أن ابن عيينة يرى أنه أخطأ والتبس عليه الأمر، لا أنه افترى

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

(١) في «العلل ومعرفة الرجال» (٣/ ٤٧٥، رقم ٦٠٣٢). وذكر عبد الله بن أحمد نحوه (٣/ ٣٧٦، رقم ٥٦٥٢)، ونحوه مختصرا (٣/ ١١٢، رقم ٤٤٥٨)، وعنه العقيلي في «الضعفاء الكبير» (١/ ٥٩٢).

(٢) سفيان: هو سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون، أبو محمد الهلالي الكوفي، ثم المكي. وصفه الذهبي بالإمام الكبير حافظ العصر، شيخ الإسلام، طلب الحديث، وهو حدث، بل غلام، ولقي الكبار، وحمل عنهم علما جما، وأتقن، وجود وجمع وصنف، وعمر دهرا، وازدحم الخلق عليه، وانتهى إليه علو الإسناد، ورحل إليه من البلاد، وألحق الأحفاد بالأجداد. مات سنة (١٩٨هـ). «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٤٥٤).

(٣) خلف بن خليفة: هو خلف بن خليفة بن صاعد الأشجعي مولاهم، أبو أحمد الكوفي. وصفه الذهبي بالإمام المعمر. وقال الحافظ ابن حجر: صدوق اختلط في الآخر، وادعى أنه رأى عمرو ابن حريث الصحابي، فأنكر عليه ذلك ابن عيينة وأحمد. مات سنة (١٨١هـ). «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٣٤١)، و«تقريب التهذيب» (ص ١٩٤، ترجمة رقم ١٧٣١).

(٤) عمرو بن حريث: هو عمرو بن حريث بن عمرو بن عثمان بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم القرشي. له ولأبيه صحبة. قال ابن حبّان: ولد في أيام بدر. وقال غيره: قبل الهجرة بسنتين. ويقال: إن خلف بن خليفة رآه، ولا يصحّ ذلك. مات سنة (٨٥هـ، وقيل: ٩٨هـ ولم يثبت). «الإصابة» (٧/ ٣٥٧، ترجمة رقم ٥٨٣٥).

(٥) جعفر بن عمرو بن حريث: ذكره ابن حبان في «الثقات». وقال الحافظ ابن حجر: مقبول. «الثقات» لابن حبان (٤/ ١٠٦)، و«تقريب التهذيب» (ص ١٤١، ترجمة رقم ٩٤٧).

وتعمد الكذب، وقد فهم الإمام أحمد أن ابن عيينة يعني الخطأ، فروى هذا الكلام في موضع آخر بلفظ: (أخطأ) بدلا من (كذب)، فرواه بالمعنى الذي فهمه، وهو صحيح؛ قال عبد الله بن أحمد في موضع آخر[١]: سَمِعت أبي يَقُول: بَلَغَنِي عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ أَنه قَالَ: أَخطَأ، إِن كَانَ لَعَلَّ رأى جَعْفَر بن عَمْرو بن حُرَيْث. ثم قال عبد الله بن أحمد[٢]: سَمِعت أبي مرّة أُخْرَى يَقُول: قيل لِسُفْيَان بن عُيَيْنَة: إِن رجلا بِالْكُوفَةِ - أَظُنهُ قَالَ يُقَال لَهُ خلف بن خَليفَة - يزْعم أَنه رأى عَمْرو بن حُرَيْث؟ فَقَالَ: كذب، لَعَلَّه رأى جَعْفَر بن عَمْرو بن حُرَيْث.

وقد صرح أحمد أنه شُبِّهَ عليه، قال أبو الحسن الميموني: سمعت أبا عَبد الله يسأل: رأى خلف بن خليفة عَمْرو بن حريث؟ قال: لا، ولكنه عندي شبه عليه حين قال: رأيت عَمْرو بن حريث، قال أبو عبد الله: هذا ابن عُيَيْنَة، وشعبة والحجاج لم يروا عَمْرو بن حريث، يراه خلف؟! ما هو عندي إلا شبه عليه.[٣]

وبين الحاكم[٤] أيضا أن ابن عيينة لا يعني بذلك جرح خلف، فقال في «المدخل إلى الصحيح» (٤/ ١٣٨): "وقول ابن عيينة هذا تعجبٌ منه أن يكون في وقته ذلك من رأى عمرو بن حريث، لا قصدا منه بذلك لجرح خليفة بنوع من أنواع الجرح، على أن خلف بن خليفة على الجملة التي ذكرنا في غيره في الطبقة الثانية من أهل الصدق

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» (٣/ ٣٧٦، رقم ٥٦٥٢).

(٢) المرجع السابق (٣/ ٣٧٦، رقم ٥٦٥٣).

(٣) «تهذيب الكمال» (٨/ ٢٨٧).

(٤) الحَاكِمُ: هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الله بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَمْدويه بْنِ نُعَيْمٍ الضَّبِّيُّ النَّيْسَابُورِيُّ، أَبُو عَبْدِ الله الحَاكِمُ، المعْرُوفُ بابْنِ الْبَيِّعِ. الإِمَامُ الحَافِظُ، النَّاقِدُ الْعَلَّامَةُ، شَيْخُ المحَدِّثِينَ، كَانَ مِنْ أَهْلِ الْفَضْلِ وَالْعِلْمِ وَالمَعْرِفَةِ وَالحِفْظِ، وَلَهُ فِي عُلُومِ الحَدِيثِ مُصَنَّفَاتٌ عِدَّة، منها: «المُسْتَدْرَكِ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ»، «وَمَعْرِفَةِ عُلُومِ الحَدِيث». مات سنة (٤٠٥هـ). انظر: «تاريخ بغداد» (٣/ ٥٠٩، رقم ١٠٤٤)، و«سير أعلام النبلاء» (١٧/ ١٦٢).

والدين، فخرجهم مسلم ﷺ في شواهده" اهـ.

٩- ومن ذلك أيضا ما ورد عن بعض أهل العلم في حق علي بن عاصم بن صهيب الواسطي:

فقد ورد عن جماعة من العلماء إطلاق القول بتكذيب علي بن عاصم، وممن ورد عنه ذلك: يزيد بن هارون[١]، ويحيى بن معين، وبتتبع الروايات عنهما وجدنا أنهما يعنيان الخطأ، لا الكذب بمعنى الافتراء.

فجاء عن يزيد بن هارون أنه رمى علي بن عاصم بالكذب، فروى ابن محرز عن أبي بكر بن أبي شيبة قال: سمعت يزيد بن هارون ، وكفاك بيزيد، إذا ذكر على بن عاصم رماه بالكذب، غير مرة ولا مرتين.[٢] وروى ابن مُحرِز، عن عُثمان بن أَبي شَيبة، أن يزيد رماه بالكذب في قصة فيها: "فجرى بنا وبه الحديث، إِلى أن ذكرنا علي بن عاصم، فَرَمَاه بالكَذِب" اهـ.[٣] وروى عثمان بن أبي شيبة أيضا عن يزيد: ما زلنا نعرفه بالكذب.[٤]

وقد روى الخطيب البغدادي هذا القول في «تاريخ بغداد» عن يزيد بن هارون، ثم تعقبه بقوله (١٣/ ٤١٩): "وحكي عن يزيد بن هارون فيه خلاف هذا". ثم روى الخطيب (١٣/ ٤١٩- ٤٢٠) قصة من طريق يحيى بن أبي طالب، قال: حدثنا بعض أصحابنا، قال: اجتمع عند يزيد بن هارون أحمد بن حنبل ويحيى بن معين ... فذكر القصة، وأن أحمد وابن معين أتاهما نعي علي بن عاصم، فرجعا ليزيد ليعزياه، وفيها:

---

(١) يزيد بن هارون: هو يزيد بن هارون بن زاذان، أبو خالد السلمي مولاهم، الواسطي، وصفه الذهبي بالإمام القدوة شيخ الإسلام، الحافظ، وقال: كان رأسا في العلم والعمل، ثقة حجة، كبير الشأن. مات سنة (٢٠٦هـ). «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٣٥٨).

(٢) «معرفة الرجال» لابن معين، رواية ابن محرز (٢/ ٢١٣، رقم ٧١٣).

(٣) «معرفة الرجال» لابن معين، رواية ابن محرز (٢/ ٢٤٢، رقم ٨٣٤).

(٤) «الضعفاء الكبير» للعقيلي (٣/ ١٠٦)، و«تاريخ بغداد» (١٣/ ٤١٩).

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

"فقال له يحيى: يا أبا خالد إلا أنه تلاجَّ في تلك الأحاديث التي غلط فيها. قال فغضب يزيد ثم قال: ويحك يا يحيى، أتقول إن عليا أقام عليها وهو يعلم أنها عنده خطأ؟! والله لئن قلت ذاك لقد أثمت، أو كما قال تتوهم على علي أنه كان يقيم على ذلك؟! ويحك يا يحيى لا يكون خصمك يوم القيامة. قال: فقال له أحمد: يا أبا خالد، قد والله نهيته عن ذلك فأبى علي، وقلت له: هات ما أخطأ علي ومات عليه، وما أخطأ شريك ومات عليه، فإن لم يكن خطأ شريك أكثر من خطئه، وقد نصحته، وأرجو أن يقبل منك. فقال يزيد: اتق الله، ولا تلق الله بما تقول فيه" اهـ.

فقد دلت هذه القصة على أن يزيدَ كان يحسن القول في علي بن عاصم، ولا يتهمه بالكذب، وأنه كان يرى أن عليا لم يكن يصر على الخطأ إذا علمه، كما أن فيها أيضا أن ابن معين يرى أن عليا كان يخطأ ويصر على خطأه؛ إلا أن هذه القصة لا تصح، لأن راويها مجهول ولا يدرى من هو.

لكن صح عن يزيد من وجه آخر أنه وقع في كتبه خطأ بسبب أنه كتب ولم يجالس العلماء، فروى أحمد بن علي الآبار، عن علي بن شعيب قال: حضرت يزيد بن هارون وهم يسألونه: متى سمعت من فلان؟ وأين سمعت من فلان؟ وهو يخبرهم. قلت له: من كان يسأله؟ قال: يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، فقالوا له: فعلي بن عاصم؟ قال: سمعت منه، قالوا له: كان يغمز بشيء؟ أو يتكلم فيه إذ ذاك بشيء؟ فقال: معاذ الله، كانت حلقته بحيال حلقة هشيم، ولكنه كان لا يجالسهم، وكتب ولم يجالس، فوقع في كتبه الخطأ، وكان يستصغر الناس ويزدريهم.[1]

فهذا ما ورد عن يزيد بن هارون في تكذيب علي بن عاصم، وقد تبين أن معناه أنه كان يخطئ.

وأما ابن معين فقد صح عنه تكذيبه لعلي بن عاصم، فروى ابن محرز عنه: علي

(١) «تاريخ بغداد» (١٣/ ٤١١).

بن عاصم، كَذَّابٌ، ليسَ بشيء.[1] وقال عُبيد الله بن مُحمد الفقيه: سمعت يَحيى بن مَعين يقول: وذكر عاصم بن علي بن عاصم بن صُهَيب الوَاسِطي، فقال: كَذَّابٌ، ابن كَذَّاب.[2]

وبين ابن معين في رواية أخرى أنه أنكر عليه الخطأ والغلط، يقول يعقوب بن شَيبة: سأَلت يَحيى بن مَعين، عن علي بن عاصم؟ فقال: ليسَ بشيءٍ، ولا يُحتج به، قلتُ: ما أنكرتَ منه؟ قال: الخطأ والغلط، قلتُ: ثم شيء غير هذا؟ قال: ليس ممن يُكتب حديثه.[3]

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

فقد بينت هذه الرواية أن تكذيب ابن معين لعلي بن عاصم كان بسبب الخطأ والغلط، فقوله: (كذاب) يعني كثر خطؤه ومخالفته للصواب.

ومن راجع أقوال جماهير العلماء في حق علي بن عاصم تبين له بجلاء أن الرجل لم يكن من أهل الكذب بمعنى الافتراء، وأنهم أخذوا عليه الخطأ، والإصرار عليه، وذلك أن الخطأ وقع في كتبه من الوراقين الذين كتبوا له.

---

(١) «معرفة الرجال» لابن معين، رواية ابن محرز (١/ ٥٠، رقم ٢).

(٢) «الكامل» لابن عدي (٨/ ٢٠٢). وقد وجدت في «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر (٥/ ٥٠) عند ذكر الروايات الواردة عن ابن معين في عاصم بن علي: "وفي رواية واهية: كذاب ابن كذاب" اهـ. كذا! ولعلها: (وفي رواية رابعة)، والله أعلم.

(٣) «تاريخ بغداد» (١٣/ ٤١٢).

وفرق بين تعمد الوضع والافتراء، وبين الخطأ والوهم، وروى الخطيب في «تاريخ بغداد» (٨/ ٣٢٨)، عن عبد الله بن علي بن المديني قال: سمعت أبي يقول: وذكر حسن بن عمارة، فقال: ما أحتاج إلى شعبة فيه، أمر الحسن بن عمارة أبين من ذلك. قيل له: أكان يغلط؟ فقال أبي: كان يغلط؟! أي شيء يغلط؟! وذهب إلى أنه كان يضع الحديث.

قال ابن المبارك: قلت لعباد بن العوام[١]: يا أبا سهل، ما بال صاحبكم؟ - يعني علي بن عاصم- قال: ليس ننكر عليه أنه لم يسمع، ولكنه كان رجلا موسرا، وكان الوراقون يكتبون له، فنراه أتي من كتبه التي كتبوها له.[٢]

وقال عبيد بن يعيش[٣]: رجعنا مع وكيع[٤] عشية جمعة وكان معنا ابن حنبل وخلف[٥]، فكان وكيع يحدث خلفا، فقال له: من بقي عندكم؟ فذكر شيوخا، وقال: عندنا علي بن عاصم. قال وكيع: فعلي بن عاصم ما زلنا نعرفه بالخير. قال خلف: إنه يغلط في أحاديث. قال: فدعوا الغلط، وخذوا الصحاح، فإنا ما زلنا نعرفه بالخير.[٦]

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

---

(١) عباد بن العوام: هو عباد بن العوام بن عمر الكلابي، مولاهم، أبو سهل الواسطي. ثقة. مات سنة (١٨٥هـ أو بعدها)، وله نحو من سبعين. «تقريب التهذيب» (ص ٢٩٠، ترجمة رقم ٣١٣٨).

(٢) «تاريخ بغداد» (١٣/ ٤٠٩).

(٣) عبيد بن يعيش: هو عبيد بن يعيش المحاملي، أبو محمد الكوفي العطار. ثقة. مات سنة (٢٢٨هـ أو بعدها بسنة). «تقريب التهذيب» (ص ٣٧٨، ترجمة رقم ٤٤٠٣).

(٤) وكيع: هو وكيع بن الجراح بن مليح بن فرس بن جمجمة، أبو سفيان الرؤاسي، الكوفي. وصفه الذهبي بالإمام الحافظ، محدث العراق، أحد الاعلام، وقال: كان من بحور العلم وأئمة الحفظ. مات (في آخر سنة ١٩٦هـ أو أول سنة ١٩٧هـ). «سير أعلام النبلاء» (٩/ ١٤١).

(٥) خلف: هو خلف بن سالم، أبو محمد السندي المهلبي البغدادي مولى آل المهلب. وصفه الذهبي بالإمام الحافظ المجود، من كبار الحفاظ، وكان صديقا لأحمد بن حنبل، وكان لسعة حفظه يتبع الغرائب. وقال الحافظ ابن حجر: ثقة حافظ، صنف «المسند»، عابوا عليه التشيع، ودخوله في شيء من أمر القاضي. مات سنة (٢٣١هـ). «سير أعلام النبلاء» (١١/ ١٤٨)، و«تقريب التهذيب» (ص ١٩٤، ترجمة رقم ١٧٣٢).

(٦) «تاريخ بغداد» (١٣/ ٤٠٩).

وقد روى أن هذه القصة وقعت لإبراهيم بن مسلم مع وكيع أيضا، وكان معهما أيضا أحمد بن حنبل وخلف المخرمي، وأن إبراهيم بن مسلم ذكر لوكيع حديثا مما أخطأ فيه علي بن عاصم، وأن وكيعا قال في آخره: "ومن يسلم من الغلط؟! هذا شعبتكم، هات حتى أعد مِئَة حديث مما غلط فيه، هذا سفيان عد حتى أعد عليك ثلاثين حديثا مما غلط". انظر «تاريخ بغداد» (١٣/ ٤١٣).

وروى عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: حدثنا وكيع، وذكر علي بن عاصم فقال: خذوا من حديثه ما صح، ودعوا ما غلط أو ما أخطأ فيه. قال أبو عبد الرحمن: كان أبي يحتج بهذا، وكان يقول: كان يغلط ويخطىء، وكان فيه لجاج، ولم يكن متهما بالكذب.(١)

وقال عبد الله بن علي بن المديني: سمعت أبي يقول: كان علي بن عاصم كثير الغلط، وكان إذا غلط فرد عليه لم يرجع. وقال في موضع آخر: سمعت أبي يقول: كان علي ابن عاصم معروفا في الحديث، وكان يغلط في الحديث، وكان يروي أحاديث منكرة، وبلغني أن ابنه قال له: هب لي من حديثك عشرين حديثا فأبى.(٢)

وقال أبو حفص عمرو بن علي الفلاس(٣): فيه ضعف، وكان إن شاء الله من أهل الصدق.(٤)

ولقد أحسن يعقوب بن شيبة حين قال: "سمعت علي بن عاصم على اختلاف أصحابنا فيه، منهم من أنكر عليه كثرة الخطأ والغلط، ومنهم من أنكر عليه تماديه في ذلك وتركه الرجوع عما يخالفه الناس فيه، ولجاجته فيه، وثباته على الخطأ، ومنهم من تكلم في سوء حفظه واشتباه الأمر عليه في بعض ما حدث به من سوء ضبطه وتوانيه عن تصحيح ما كتب الوراقون له، ومنهم من قصته عنده أغلظ من هذه القصص. وقد

(١) «العلل ومعرفة الرجال» رواية عبد الله بن أحمد (١/ ١٥٦، رقم ٧٠)، وعنه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٣/ ٤١٠).

(٢) «تاريخ بغداد» (١٣/ ٤١٠).

(٣) أبو حفص عمرو بن علي الفلاس: هو عمرو بن علي بن بحر بن كنيز، أبو حفص الباهلي البصري الصيرفي الفلاس. وصفه الذهبي الحافظ بالإمام المجود الناقد. وقال: كان من جملة الحجة. من مصنفاته: «المسند»، و«العلل»، وغير ذلك. مات سنة (٢٤٩هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٤٧٠)، و«الأعلام» (٥/ ٨٢).

(٤) «تاريخ بغداد» (١٣/ ٤١١).

كان رحمة الله علينا وعليه من أهل الدين والصلاح والخير البارع، شديد التوقي، وللحديث آفات تفسده" اهـ.(١)

وأنصف ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ١١٣)، حيث قال: "كان ممن يخطىء ويقيم على خطئه، فإذا تبين له لم يرجع، وكان شعبة يقول: أفادني علي بن عاصم عن خالد الحذاء أشياء، سألت خالدًا عنها فأنكرها، وكان أحمد بن حنبل ﷺ سيء الرأي فيه، والذي عندي ترك ما انفرد به من الأخبار، والاحتجاج بما وافق الثقات، لأن له رحلة وسماعًا وكتابة، وقد يخطىء الإنسان فلا يستحق الترك. وأما ما بين له من خطئه فلم يرجع، فيشبه أن يكون في ذلك متوهمًا أنه كما حدث به" اهـ.

وقال أبو علي صالح بن محمد الأسدي(٢): "ليس هو عندي ممن يكذب، ولكن يهم، وهو سيء الحفظ، كثير الوهم، يغلط في أحاديث يرفعها ويقلبها، وسائر حديثه صحيح مستقيم" اهـ.(٣)

ولذا قال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٣/ ١٣٨): "وهو مع ضعفه في نفسه صدوق، له صولة كبيرة في زمانه" اهـ. وقال الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب» (ص ٤٠٣): "صدوق يخطىء ويصر، ورمي بالتشيع" اهـ.

١٠- ومن ذلك أيضا: ما رواه أبو بكر المروذي قال: قلت لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: إن علي بن المديني يحدث عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن أنس، عن عمر: كِلُوهُ إلى خالقه. فقال أبو عبد الله: كذب؛ حدثنا الوليد بن مسلم

---

(١) «تاريخ بغداد» (١٣/ ٤٠٨).

(٢) أبو علي صالح بن محمد الأسدي: هو صالح بن محمد بن عمرو بن حبيب بن حسان بن المنذر، أبو علي الاسدي البغدادي، الملقب جزرة بجيم وزاي، نزيل بخارى. وصفه الذهبي بالإمام الحافظ الكبير الحجة، محدث المشرق، جمع وصنف، وبرع في هذا الشأن. مات سنة (٢٩٣هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٢٣).

(٣) «تاريخ بغداد» (١٣/ ٤١١).

مرتين ما هو هكذا؛ إنما هو: كلوه إلى عالمه. قلت لأبي عبد الله: إن عباسا العنبري قال لما حدث به بالعسكر: قلت لعلي بن المديني: إنهم قد أنكروه عليك. فقال: حدثتكم به بالبصرة، وذكر أن الوليد أخطا فيه، فغضب أبو عبد الله، وقال: فنعم قد علم - يعني علي بن المديني - أن الوليد أخطا فيه، فلم أراد أن يحدثهم به؟! يعطيهم الخطأ، وكذَّبه أبو عبد الله.(١)

فالكذب هنا معناه الخطأ، كما هو ظاهر من سياق القصة، وقد صرَّح أحمدُ نفسه بأنه الرواية خطأ، وأن الوليد أخطأ فيه، لكنه أنكر على علي بن المديني روايته له مع علمه بخطأه.

(١) «تاريخ بغداد» (١٣/ ٤٣٥)، والجزء الأول منه بنحوه مختصرا في «العلل ومعرفة الرجال» رواية المروذي وغيره (ص ١٥٥، ١٥٦، رقم ٢٧٣).

وأثر عمر بلفظ (فكلوه إلى عالمه)، قد رواه علي بن المديني أيضا بالبصرة على الصواب، كما صرح بذلك، ووقفت على رواية من طريق علي بن المديني بمعنى ما ذكره أحمد وعلي بن المديني في الرواية التي صححها، بلفظ: (فكلوه إلى ربه)، أخرجه الخطيب أيضا في تاريخ بغداد (١٣/ ٤٣٤، ٤٣٥): من طريق عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْمَدِينِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، قَالَ: بَيْنَمَا عُمَرُ جَالِسٌ فِي أَصْحَابِهِ إِذْ تَلا هَذِهِ الآيَةَ: ﴿ فَأَنْبَتْنَا فِيهَا حَبًّا ﴿٢٧﴾ وَعِنَبًا وَقَضْبًا ﴿٢٨﴾ وَزَيْتُونًا وَنَخْلًا ﴿٢٩﴾ وَحَدَائِقَ غُلْبًا ﴿٣٠﴾ وَفَاكِهَةً وَأَبًّا ﴿٣١﴾ ﴾ [سورة عبس الآيات (٢٧) إلى (٣١)]. ثُمَّ قَالَ: (هَذَا كُلُّهُ قَدْ عَرَفْنَاهُ فَمَا الأَبُّ؟) قَالَ: وَفِي يَدِهِ عُصَيَّةٌ يَضْرِبُ بِهَا الأَرْضَ، فَقَالَ: (هَذَا لَعَمْرُ اللهِ التَّكَلُّفُ، فَخُذُوا أَيُّهَا النَّاسُ بِمَا بُيِّنَ لَكُمْ، فَاعْمَلُوا بِهِ، وَمَا لَمْ تَعْرِفُوهُ، فَكِلُوهُ إِلَى رَبِّهِ). وهذا سندٌ صحيحٌ، وقد صرح الوليد بن مسلم بالسماع في كل طبقات السند.

فالصحيح في لفظ هذا الأثر: (فكلوه إلى عالمه)، كما بين أحمد، وكذا علي بن المديني لما روجع، وقال الدارقطني أيضا في «العلل» (٢/ ١٢٠): "مَنْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ: (فَكِلُوهُ إِلَى خَالِقِهِ)، فَقَدْ وَهِمَ، وَقَالَ مَا لَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ، فَإِنَّهُ لا يُعْرَفُ فِيهِ إِلَّا قَوْلُهُ: (فَكِلُوهُ إِلَى عَالِمِهِ)، أَوْ (كلوا علمه إلى الله عزو جل)، أو (فدعوه)" اهـ. ولفظ: (فدعوه) عند الطبري في «تفسيره» (٢٤/ ١٢٣)، بسند صحيح.

وقد ذكر المعلمي أن الإمام أحمد إنما أنكر على علي بن المديني في طول مسايرته للجهمية هذه الحكاية وعلق عليها تعليقا حسنا، وبين أن المراد الخطأ، فقال في «التنكيل» (١٠/ ٦٠٠- ٦٠١ ضمن «آثار الشيخ المعلمي»): "وإنما أنكر عليه في طول مسايرته للجهمية ما جرى في حديث الوليد بن مسلم. كان الوليد يروي عن الأوزاعي، عن الزهري، عن أنس، عن عمر، أنه قرأ قولَه تعالى: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا ۝٣١﴾[1] فتردد في معنى الأبّ، ثم قال: (أيها الناس خذوا بما بُيِّن لكم فاعملوا به، وما لم تعرفوه فَكِلُوه إلى عالمه)، فأخطأ الوليد مرةً فقال: (إلى خالقه). كأنه جعل الضمير للأبّ ونحوه مما ذكره الله ﷻ من مخلوقاته، فكان أهل العلم يروونه عن الوليد على الصواب، وربما ذكروا أنه أخطأ فقال: (إلى خالقه). ورواه ابن المديني بالبصرة: (إلى عالمه)، ونبَّه على الخطأ فيما يظهر، ثم كأن الجهمية عرفوا ذلك، فألزموا ابن المديني أن يرويه بلفظ (إلى خالقه) قائلين: إنك قد سمعت مرة كذلك، فإذا رويته كذلك لم يكن فيه كذب. فاضطُرَّ إلى إجابتهم، فسأله عباس العنبري، فأجابه بقوله: (قد حدثتكم بالبصرة) وذكر أن الوليد أخطأ فيه. فذكروا للإمام أحمد أن ابن المديني روى بلفظ (إلى خالقه)، فقال: (كذب) يريد أحمدُ أن ابن المديني يعلم أن الصواب (إلى عالمه) وأن كلمة: (إلى خالقه) كذب وقع من الوليد خطأً. وفي الحديث الصحيح: «من حدَّث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين»، فقيل لأحمد: (إن عباسًا العنبري قال لما حدَّث به عليٌّ بـ(العسكر) قلت: إن الناس أنكروه عليك، فقال: قد حدثتكم به بالبصرة. وذكر أن الوليد أخطأ فيه). فغضب أحمد وقال: (نعم، قد علم أن الوليد أخطأ فلِمَ أراد أن يحدِّثهم به؟ يعطيهم الخطأ). وعذره في هذا ما قدمناه" اهـ.

١١- ومن ذلك أيضا: ما رُوِي عن ابن معين في حق سويد بن سعيد بن سهل

(١) سورة عبس: الآية رقم (٣١).

الحدثاني، إن ثبت ذلك عن ابن معين:

نقل جماعةٌ من العلماء عن ابن معين تكذيبه لسويد بن سعيد، فنقل ابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» (٢/ ٣٢)، وكذا ابن قيم الجوزية في «زاد المعاد» (٤/ ٤٠١)، وكذا العينيُّ في «عمدة القاري» (١/ ١٨)، عن ابن معين قوله: "كَذَّابٌ سَاقِطٌ"، وعند ابن القيم: "هُوَ سَاقِطٌ كَذَّابٌ"؛ وزَادَ ابْنُ الجَوْزِيُّ، وابن القيم: "لَو كَانَ لي فَرَسٌ وَرُمْحٌ كُنْتُ أَغْزُوهُ" اهـ. وجاء في «ديوان الضعفاء» للذهبي (ص ١٨٢) عن ابن معين قوله: "كَذَّابٌ". وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي «مِيزَانِ الاعْتِدَالِ» (٢/ ٢٤٨): "وَأَمَّا ابْنُ مَعِينٍ فَكَذَّبَهُ وَسَبَّهُ" اهـ.

وقد أخرج مسلم لسويد هذا في «صحيحه»، وعيب عليه إخراجه له، وإنما أخرج له مسلم أشياء ثبتت عنده بنزول، وهي عنده عن سويد بعلو، ولم يخرج له حديثا انفرد به أو أنكر عليه.[1]

والجواب عن لفظ (كذاب) المنقول عن ابن معين آنفا في حق سويد من وجهين:

الوجه الأول: في ثبوت هذا القول عن ابن معين نظر، وذلك أنني لم أجده في كتب

(١) يقول العراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ٣٤٣): "وإنّما روى عنه مسلمٌ لطلبِ العُلوِّ مما صحَّ عندَهُ بنزولٍ، ولم يخرجْ عنه ما انفرَدَ به، وقد قالَ إبراهيمُ بن أبي طالبٍ: قلتُ لمسلمٍ: كيفَ استجزتَ الروايةَ عن سويدٍ في «الصحيحِ»؟! فقال: ومِنْ أين كنتُ آتي بنسخةِ حفصِ بنِ ميسرةَ؟ وذلك أنَّ مسلمًا لم يروِ عن أحدٍ ممَّنْ سمعَ مِنْ حفصِ بنِ ميسرةَ في «الصحيحِ»، إلا عن سويدِ بنِ سعيدٍ فقط. وقد رَوَى في «الصحيحِ» عن واحدٍ، عن ابنِ وَهْبٍ، عن حفصٍ، والله أعلمُ" اهـ.

هذا، وقد قال الحاكم في «المدخل إلى الصحيح» (٤/ ١٣٢): "والذي نقول في هذا أن الذي اعتمده مسلم من أحاديثه أحاديث حفص بن ميسرة، وقد غمزه في غيره. والذي عرفناه من احتياط مسلم ﷺ لدينه في أمثاله: أنه لو وقف من حال سويد على ما وقف عليه غيره من هؤلاء الأئمة، لترك الرواية عنه عن حفص بن ميسرة وغيره" اهـ.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

تلاميذه الذين جمعوا أقواله وكانت لهم عناية خاصة بها، كـ «كتاب التاريخ» رواية العباس بن محمد الدوري عن ابن معين، و«كتاب التاريخ» أيضا رواية عثمان بن سعيد الدارمي عنه، وسؤالات ابن محرز لابن معين، وكذا سؤالات ابن الجنيد له، وغير ذلك، أو كتب الجرح والتعديل والسؤالات التي تعنى بنقل أقوال ابن معين، كـ «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، و«الكامل» لابن عدي، و«تاريخ بغداد» للخطيب، و«تاريخ دمشق» لابن عساكر، وغير ذلك. وكذا لم يذكره مؤلفوا «موسوعة أقوال يحيى بن معين في الجرح والتعديل وعلل الحديث» (٢/ ٢٨٧، ترجمة رقم ١٦٠١).

والذي ثبت عن ابن معين كلامه الأخير الذي ذكره ابن الجوزي وابن القيم: (لو كان لي فرس ورمح كنت أغزوه)، ولم يذكر من روى هذا الكلام عن ابن معين لفظ: (كذاب).[١]

والذي يظهر لي أن هذا من تصرف ابن الجوزي في النقل، وأن من جاء بعده ممن ذكرت أخذوا هذا القول عنه، ويؤيد ما ذهبت إليه أن ابن القيم، وكذا الذهبي في «ديوان الضعفاء» نقلا الأقوال التي ذكرها ابن الجوزي في كتابه «الضعفاء والمتروكين»[٢]، ومما نقلا: قول الإمام أحمد عن سويد: متروك الحديث، وقد صرح

---

(١) روى ابن حبان في «المجروحين» (١/ ٣٥٢) بسنده عن عُثْمَانَ بْنِ خُرَّزَاذَ الأَنْطَاكِيِّ قَالَ: سَمِعت يحيى بن معِين يَقُولُ: لَوْ كَانَ لِي فَرَسٌ ورمح لَكُنْت أغزو سُوَيْد بن سعيد.

وروى الخطيب في «تاريخ بغداد» (٥/ ١٣٥)، بسنده عن أبي داود السجستاني قال: سمعت يحيى بن معين قال: لو أن عندي فرسا خرجت أغزوه.

وروى الخطيب أيضا (١٠/ ٣١٨)، بسنده عن محمد بن موسى بن حماد، عن يحيى بن معين قال: لو كان لي خيل ورجال لخرجت إلى سويد بن سعيد حتى أحاربه.

(٢) وقد انتبه محققوا «زاد المعاد» لذلك، فعلقوا على الأقوال التي ذكرها ابن القيم في حق سويد بقولهم (٤/ ٤٠١): "هذه الأقوال كلها منقولة من «الضعفاء والمتروكون» لابن الجوزي (٢/ ٣٢)"اهـ. كذا!

الذهبي نفسه في «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٤١٦)، وفي «ميزان الاعتدال» (٢/ ٢٤٨) أن هذا القول رواه ابن الجوزي، عن الإمام أحمد، وتعقبه في «السير» بأنه مردود، لم يقله الإمام أحمد، فقال: "وقد روى ابن الجوزي، أن أحمد بن حنبل، قال: هو متروك الحديث. فهذا النقل مردود لم يقله أحمد" اهـ.(١)

وكذا نقول فيما نقل عن ابن معين أيضا: (كذاب)، أنه من نقل ابن الجوزي، وأنه لا يثبت عن ابن معين، أقول هذا مع ملاحظة أن ابن معين كان سيء القول في سويد جدا، لكنني أحقق ثبوت لفظ: (كذاب) عن ابن معين.

(١) وقد وقع لابن الجوزي أوهام في تصانيفه، فقد نقل الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٣٤٧)، و«سير أعلام النبلاء» (٢١/ ٣٧٨)، عن الموفق عبد اللطيف قوله: "كان كثير الغلط فيما يصنفه، فإنه كان يفرغ من الكتاب ولا يعتبره". وعقب الذهبي على ذلك في «التذكرة» بقوله: "قلت: نعم، له وهم كثير في تواليفه يدخل عليه الداخل من العجلة والتحويل إلى مصنف آخر، ومن أن جُل علمه من كتب صحف ما مارس فيها أرباب العلم كما ينبغي" اهـ. وقال في «السير»: "قلت: هكذا هو له أوهام وألوان من ترك المراجعة، وأخذ العلم من صحف، وصنف شيئا لو عاش عمرا ثانيا، لما لحق أن يحرره ويتقنه" اهـ.

وقد نبه الذهبي على بعض أوهام ابن الجوزي، كما في هذا النقل عن الإمام أحمد، وفاته التنبيه على مواضع، ومما فاته التنبيه عليه ما ذكره في «ميزان الاعتدال» (١/ ٢٠٠) في ترجمة إسحاق بن ناصح، عن أحمد بن حنبل أنه قال: كان من أكذب الناس، يحدث عن البتي، عن ابن سيرين برأي أبي حنيفة. وقد تعقبه الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان» بقوله (٢/ ٧٩): "وقد وقع للمؤلف هنا وهم عجيب، تبع فيه ابن الجوزي، وذلك أن قول أحمد المذكور، إنما هو في إسحاق بن نجيح الملطي، وقد أعاده المؤلف في ترجمة إسحاق بن نجيح على الصواب. وسبب الوهم أولا فيه: أن ترجمة ابن ناصح في كتاب ابن أبي حاتم تلي ترجمة ابن نجيح، فانتقل بصر الناقل من ترجمة إلى ترجمة، والله أعلم" اهـ.

أقول: وليت بعض الباحثين النابهين ينشط لجمع وتحرير أوهام ابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين».

الوجه الثاني: على فرض ثبوت هذا القول عن ابن معين، فقد أجاب البقاعي في «النكت الوفية بما في شرح الألفية» عن ذلك باحتمال أن يكون ابن معين أراد به مجرد تخطئته، فقال (١/ ٦١٣): "وأمّا تكذيبُ ابنِ معينٍ لسويدِ بنِ سعيدٍ فيحتمل أنْ يكونَ أرادَ بهِ مجرّدَ تخطئتِهِ، أي: نقله ما لا يُطابقُ الواقعَ غير متعمدٍ، فإنَّهُم قد يطلقونَ الكذبَ على ذلكَ، وهو منْ إطلاقِ الاسمِ على جزءِ معناهُ بدلالةِ التضمن"اهـ.

ومن تأمل أقوال العلماء في ترجمة سويد وجدها تؤيد ذلك، فلم يرمه أحد بكذب؛ بل عدله جماعة، فوصفوه بلفظ (ثقة، أو صدوق)، وغاية ما أخذوا عليه أنه لما كبر عمي فكان يلقن ما ليس من حديثه، فيتلقن، فمن هنا وقعت المناكير في رواياته، وأخذ بعضهم عليه التدليس، وأما الكذب بمعنى الافتراء فلا، وهذه جملة من أقوال أئمة الجرح والتعديل تبين ما ذكرت:

يقول أبو داود، "سمعت أحمد ذكره فقال: أرجو أن يكون صدوقا، أو قال : لا بأس به" اهـ.[١] وَقَال أبو الحسن الميموني: "سأل رجل أبا عَبد الله عن سويد الحدثي فقال: ما علمت إِلاَّ خَيْرًا. فقال له: إنسان جاءه بكتاب فضائل فجعل عليا أولها وأخر أبا بكر وعُمَر، فعجب أبو عبد الله من هذا، وَقَال: لعله أتى من غيره، قالوا له: وثم تلك الأشياء. قال: فلم تسمعوها أنتم؟! لا تسمعوها، ولم أره يقول فيه إِلاَّ خَيْرًا" اهـ.[٢]

وقال البخاري: "فيه نظر، كان عمي، فلقن ما ليس من حديثه" اهـ.[٣] وقال أبو حاتم الرازي: "كان صدوقا، وكان يدلس، يكثر ذاك"، قال ابن أبي حاتم: "يعني

(١) «تاريخ بغداد» (١٠/ ٣١٨).

(٢) «تهذيب الكمال» (١٢/ ٢٥٠).

(٣) «التاريخ الأوسط» للبخاري (٤/ ١٠٤٤).

التدليس" اهـ.[١] وقال العجلي: "ثقة، من أروى الناس عن علي بن مسهر" اهـ.[٢] وقال يعقوب بن شيبة: "سويد بن سعيد صدوق، ومضطرب الحفظ، ولا سيما بعد ما عمى" اهـ.[٣] وقال أبو علي صالح بن محمد: "سويد بن سعيد صدوق، إلا أنه كان أعمى، فكان يلقن أحاديث ليس من حديثه" اهـ.[٤] ونقل ابن الجوزي عن الدارقطني: "هُوَ ثِقَة، غير أَنه لما كبر رُبمَا قريء عَلَيْهِ حَدِيث فِيهِ بعض النكارة فيجيزه" اهـ.[٥] وَقَال الحاكم أبو أحمد: "عمي في آخر عُمَره، فربما لقن ما ليس من حديثه، فمن سمع منه وهو بصير فحديثه عنه أحسن" اهـ.[٦] ونحوه قال الخطيب البغدادي: "كان قد كف بصره في آخر عمره، فربما لقن ما ليس من حديثه، ومن سمع منه وهو بصير فحديثه عنه حسن" اهـ.[٧] وقال مسلمة ابن قاسم: "سويد ثقة ثقة، روى عنه أبو داود"اهـ.[٨]

فهذه أغلب الأقوال الواردة عن أئمة الجرح والتعديل في حق سويد تبين ما ذكرت، ومعلوم أن معرفة حال الراوي إنما يؤخذ من مجموع أقوال العلماء لا من قول واحد أو قولين، وقد لخص الذهبي وابن حجر حاله، وانتهيا إلى ما ذكرت في حاله، يقول الذهبي: "كان صاحب حديث وحفظ، لكنه عمر وعمى، فربما لقن مما

(١) «الجرح والتعديل» (٤/ ٢٤٠).

(٢) «تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٧٥).

(٣) «تاريخ بغداد» (١٠/ ٣١٩).

(٤) «تاريخ بغداد» (١٠/ ٣١٩).

(٥) «الضعفاء والمتروكين» (٢/ ٣٢).

(٦) «تهذيب الكمال» (١٢/ ٢٥٢).

(٧) «تاريخ بغداد» (١٠/ ٣١٦).

(٨) «تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٧٥).

ليس من حديثه. وهو صادق في نفسه، صحيح الكتاب" اهـ.[١] وقال الحافظ ابن حجر: "صدوق في نفسه، إلا أنه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه، فأفحش فيه ابن معين القول" اهـ.[٢]

وخلاصة القول أن ما روي عن ابن معين في تكذيب سويد لا يصح، وإن صح فمراده الخطأ الذي وقع منه بعد ما عمي بسبب التلقين الذي كان يقبله.

١٢- ومن ذلك أيضا ما رواه حَنبَل بن إِسحاق قال: قال أَبو عبد الله، يَعني أَحمد بن حَنبَل: كان أَبو بَدر، شُجَاع، يَعني ابن الوَليد، شَيخًا صالحًا، صدوقًا، كتبنا عنه قديمًا. قال: ولقيه يَحيى بن مَعين يومًا، فقال له: يا كَذَّاب، فقال له الشَّيخ: إِن كنتَ كذابًا فَهَتَكَكَ اللهُ. قال أَبو عبد الله: فأظن دعوة الشَّيخ أدركتُه.[٣]

وقد اختلفت الرواية عن ابن معين في حال شجاع بن الوليد، فهنا أطلق ابن معين عليه لفظ: (كذاب)، بينما وثقه في رواية العباس بن محمد الدوري[٤]، وابن أبي خيثمة[٥]، وعبد الخالق بن منصور[٦]، فقال: ثقة.

فالظاهر أنه أراد أنه يخطئ ويهم ويخالف الصواب في بعض حديثه.

وقد نقل المعلمي اليماني في «التنكيل» (١٠/ ٤٦٥، ٤٦٦ - ضمن «آثار الشيخ المعلمي») عن الكوثري قوله: "الإخبار بخلاف الواقع هو الكذب، والكذب بهذا المعنى يشمل الغالط والواهم، فمن غلط أو وهم في شيء يمكن عده كاذبًا على هذا

(١) «ميزان الاعتدال» (٢/ ٢٤٨).

(٢) «تقريب التهذيب» (ص ٢٦٠، ترجمة رقم ٢٦٩٠).

(٣) «تاريخ بغداد» (١٠/ ٣٤٥).

(٤) «تاريخ ابن معين» رواية الدوري (٣/ ٢٧٠، رقم ١٢٨١).

(٥) «الجرح والتعديل» (٤/ ٣٧٨)، و«تاريخ بغداد» (١٠/ ٣٤٥).

(٦) «تاريخ بغداد» (١٠/ ٣٤٥).

الرأي ... فلا يعتد بقول من يقول: (فلان يكذب)، ما لَم يفسر وجه كذبه، ولذا عد عند كثير من أهل النقد قول القائل: (كذب فلان) من الجرح غير المفسر...". ثم عقب المعلمي على ذلك بقوله: "أقول: وقد قال ابن معين لشجاع بن الوليد أبي بدر السكوني: يا كذاب. وقد قال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: (شجاع بن الوليد ثقة). وثقه غيره، ولكنه يهم ويغلط" اهـ.

١٣- ومن ذلك أيضا: قول يحيى بن معين في حق ثابت بن موسى الزاهد: كذاب.[١]

وثابت هذا وثقه محمد بن عبد الله الحضرمي المعروف بمطين.[٢] وقال أبو حاتم: ضعيف، وأمسك هو وأبو زرعة الرواية عنه.[٣] وقال محمد بن عبد الله بن نمير[٤]: شَيْخٌ لَهُ فَضْلٌ، وَإِسْلَامٌ ،وَدِينٌ، وصلاح وعبادة.[٥] وقال ابن نمير أيضا: لا بأس به.[٦]

وإنما تكلم العلماء في ثابت من جهة غفلته وسوء حفظه، وحتى نفهم مراد ابن معين من التكذيب، فلا بد من ذكر الحديث الذي اتهم ثابت بوضعه، وشرح ما وقع له مع شريك في قصة مشهورة، نتج عنها وضع ثابت للحديث المشار إليه خطأ منه وغفلة، لا تعمدا لوضعه.

---

(١) «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٥٨).

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» (٤/ ٣٧٩).

(٣) «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٥٨).

(٤) محمد بن عبد الله بن نمير: أبو عبد الرحمن الهمداني الخارفي الكوفي. وصفه الذهبي بالحافظ الثبت، أحد الإعلام. مات سنة (٢٣٤هـ). «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٤٣٩، رقم ٤٤٦).

(٥) «المدخل إلى كتاب الإكليل» للحاكم (ص ٦٣)، وعنه البيهقي في «شعب الإيمان» (٤/ ٤٧٣).

(٦) «العلل» لابن أبي حاتم (٢/ ٢٦).

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

فروى ثَابِتُ بْنُ مُوسَى أَبُو يَزِيدَ، عَنْ شَرِيكٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ كَثُرَتْ صَلَاتُهُ بِاللَّيْلِ، حَسُنَ وَجْهُهُ بِالنَّهَارِ».(١)

وقد تواردت أقوال العلماء في بيان بطلان هذا الحديث، وأنه لا يصح عن رسول الله ﷺ، وشرح جماعة منهم سبب وهم ثابت فيه.

فحكم أبو حاتم الرازي على هذا الحديث بالوضع، يقول ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/ ٣٦، ٣٧، رقم ١٩٦): "سمِعتُ أبِي يقُولُ : كتبتُ عن ثابِتِ بن مُوسى، عن شرِيكٍ، عنِ الأعمشِ، عن أبِي سُفيان، عن جابِرٍ، عنِ النَّبِيِّ ﷺ، قال: «من صلّى باللّيلِ حسُن وجهُهُ بِالنّهارِ». قال أبِي: فذكرتُهُ لابنِ نُميرٍ، فقال: الشّيخُ لاَ بأس بِهِ، والحدِيثُ مُنكرٌ. قال أبِي: الحدِيثُ موضُوعٌ" اهـ.

وفي حكم أبي حاتم على هذا الحديث بالوضع، ونقله لكلام ابن نمير دون تعقب منه لحال ثابت، دليل على أن ثابتا لم يكن عنده في محل من يتعمد وضع الحديث، وإنما وقع ذلك منه خطأ بسبب غفلته.

(١) أخرجه ابن ماجه في «سننه»: أَبْوَابُ إِقَامَةِ الصَّلَوَاتِ وَالسُّنَّةِ فِيهَا، بَابُ مَا جَاءَ فِي قِيَامِ اللَّيْلِ (٢/ ٣٥٨، رقم ١٣٣٣). وهذا حديث لا يصح، وإنما هو من كلام شريك، قاله لثابت عقب الإسناد المذكور، وأخطأ ثابت فظنه من كلام النبي ﷺ، ورواه، قال الحافظ ابن حجر في «الكاف الشاف في تخريج أحاديث الكشاف» (ص ١٥٤): "اتفق أئمة الحديث: ابن عدي، والدارقطني، والعقيلي، وابن حبان، والحاكم، على أنه من قول شريك قاله لثابت لما دخل [عليه]. وقال ابن عدي: سرقه جماعة من ثابت، كعبد الله بن شبرمة الشريكي، وعبد الحميد بن بحر وغيرهما" اهـ. وما بين المعقوفتين من «المقاصد الحسنة» (ص ٦٦٦). وقد ذكرت أقوال العلماء حول هذا الحديث في الأصل.

وحكم أبو زرعة[١] أيضا على هذا الحديث بالبطلان[٢]، وكذا العقيلي[٣]، فقال في «الضعفاء الكبير» (١/ ٣٦٨): "حَدِيثُهُ بَاطِلٌ، لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ، وَلَا يُتَابِعُهُ عَلَيْهِ ثِقَةٌ، حَدَّثَنَاهُ ..." اهـ. ثم ساق حديثنا هذا.

وقد شرح العلماء كيفية دخول الوهم على ثابت في وضع هذا الحديث، وأن ذلك بسبب الغفلة:

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

يقول ابن عدي في «الكامل» (٢/ ٥٨٠): "روى عن شريك حديثين منكرين بإسناد واحد، ولا يُعرَف الحديثان إلا به، وأحدهما سرقه منه جماعة الضعفاء". ثم روى ابن عدي الحديث الأول من طريق ثابت بن موسى، حَدثنا شريك، عن الأعمَش، عن أبي سُفيان، عن جابر، أن رسول الله ﷺ، قال: «من كثر صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار»، ثم قال: "وبلغني عن مُحمد بن عَبد الله بن نمير؛ أنه ذكر له هذا الحديث عن ثابت، فقال: باطل، شُبِّه على ثابت، وذاك أن شريكا كان مزاحا، وكان ثابت رجلاً صالحا، فيشبه أن يكون ثابت دخل على شريك وكان شريك يقول: الأعمَش، عن أبي سُفيان، عن جابر، عن النبي ﷺ. فالتفت فرأى ثابتا فقال يمازحه: (مَن كثر صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار)، فظن ثابت لغفلته أن هذا الكلام الذي قال شريك هو متن الإسناد الذي قرأه، فحمله على ذلك، وإنما ذلك قول شريك،

---

(١) أَبُو زُرْعَةَ: هو عبيد الله بن عبدالكريم بن يزيد بن فروخ، أبو زرعة الرازي، الحافظ، أحد الأعلام، قال الخطيب: كان إمامًا ربانيًا حافظًا مكثرًا صادقًا. وصفه الذهبي بالإمام، سيد الحفاظ، محدث الري. مات سنة (٢٦٤هـ). انظر: «تاريخ بغداد» (١٢/ ٣٣، ترجمة رقم ٥٤٢٢)، و«سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٦٥).

(٢) انظر: «الضعفاء» لأبي زرعة (٢/ ٥٠٤٥٠٣- «أبو زرعة الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية»).

(٣) الْعُقَيْلِيُّ: هو محمد بن عمرو بن موسى بن حماد، أبو جعفر العقيلي المكيّ. وصفه الذهبي بالإمام الحافظ الناقد. من مصنفاته: كتاب «الضعفاء». مات سنة (٣٢٢هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٢٣٦)، و«الأعلام» (٦/ ٣١٩).

والإسناد الذي قرأه متنه حديث معروف". ثم روى الحديث الثاني قال (٢/ ٥٨٢): "ولثابت غير هذين الحديثين عن شريك وغيره أحاديث يسيرة مقدار خمسة أحاديث، وكلها معروفة غير هذين الحديثين" اهـ.

وقال ابن حبان في «المجروحين» في ترجمة ثابت (١/ ٢٠٧): "كَانَ يخطىء كثيرا، لَا يَجُوز الِاحْتِجَاج بِخَبَرِهِ إِذَا انْفَرد، وَهُوَ الَّذِي رَوَى عَنْ شَرِيكٍ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِي ﷺ قَالَ: «مَنْ كَثُرَتْ صَلاتُهُ بِاللَّيْلِ حَسُنَ وَجْهُهُ بِالنَّهَارِ». وَهَذَا قَوْلُ شَرِيكٍ قَالَهُ فِي عَقِبِ حَدِيثِ الأَعْمَشِ عَنْ أَبِي سُفْيَانَ عَنْ جَابِرٍ: «يَعْقِدُ الشَّيْطَانُ عَلَى قَافِيَةِ رَأْسِ أَحَدِكُمْ ثَلاثَ عُقَدٍ». فَأَدْرَجَ ثَابِتُ بْنُ مُوسَى فِي الْخَبَرِ، وَجَعَلَ قَوْلَ شَرِيكٍ كَلامَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ سَرَقَ هَذَا مِنْ ثَابِتِ بْنِ مُوسَى جَمَاعَةٌ ضُعَفَاءُ، وَحَدَّثُوا بِهِ عَن شريك" اهـ.

وقد مثل الحاكم بهذا الحديث لمن انشغل بالعبادة عن الحفظ، وشرح ما وقع لثابت مع شريك في هذا الحديث، فذكر في كتابه «المدخل إلى كتاب الإكليل» طبقات المجروحين، وذكر منهم أهل الصلاح والعبادة الذين شغلتهم العبادة عن حفظ الحديث، فقال (ص ٦٢): "الطَّبَقَةُ السَّادِسَةُ مِنَ الْمَجْرُوحِينَ: قَوْمٌ الْغَالِبُ عَلَيْهِمُ الصَّلَاحُ وَالْعِبَادَةُ لَمْ يَتَفَرَّغُوا إِلَى ضَبْطِ الْحَدِيثِ وَحِفْظِهِ وَالْإِتْقَانِ فِيهِ فاستخفوا بالرواية فظهرت أحوالهم".

ثم قال الحاكم (ص ٦٣): "هَذِهِ الطَّبَقَةُ فِيهِمْ كثرة، وأكثرهم زهادٌ وعبادٌ، وهذا ثَابِتُ بْنُ مُوسَى الزَّاهِدُ دَخَلَ عَلَى شَرِيكِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْقَاضِي وَالْمُسْتَمْلِي بَيْنَ يَدَيْهِ، وَشَرِيكٌ يَقُولُ: حدثنا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رسول الله ﷺ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْمَتْنَ، فَلَمَّا نَظَرَ إِلَى ثَابِتِ بْنِ مُوسَى قَالَ: (مَنْ كَثَّرَ صَلَوَاتِهِ بِاللَّيْلِ حَسُنَ وَجْهُهُ بِالنَّهَارِ)؛ وَإِنَّمَا أَرَادَ بِذَلِكَ ثَابِتَ بْنَ مُوسَى لِزُهْدِهِ وَوَرَعِهِ، فَظَنَّ ثَابِتُ بْنُ مُوسَى أَنَّهُ رَوَى الْحَدِيثَ مَرْفُوعًا بِهَذَا الْإِسْنَادِ، فَكَانَ ثَابِتُ بْنُ مُوسَى يُحدث بِهِ عَنْ شَرِيكٍ،

عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ، وَلَيْسَ لِهَذَا الْحَدِيثِ أَصْلٌ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَعَنْ قَوْمٍ مِنَ الْمَجْرُوحِينَ سَرَقُوهُ من ثابت بن موسى فَرَوَوْهُ عَنْ شَرِيكٍ، أَخبرنَا بِصِحَّةِ مَا ذَكَرْتُهُ أَبُو عَمْرٍو عُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللهِ السَّمَّاكُ بِبَغْدَادَ، قَالَ: حدثنَا أَبُو الْأَصْبَغِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَامِلٍ قَالَ: قُلْتُ لِمُحَمَّدِ ابْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ نُمَيْرٍ: مَا تَقُولُ فِي ثَابِتِ بْنِ مُوسَى؟ قَالَ: شَيْخٌ لَهُ فَضْلٌ وَإِسْلَامٌ وَدِينٌ وصلاح وعبادة. قلت: ماتقول فى حديث جابر: (من كَثَّرَ صَلَوَاتِهِ بِاللَّيْلِ)؟ فَقَالَ: غَلَطٌ مِنَ الشَّيْخِ، وَأَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ فَلَا يُتَوَهَّمُ عَلَيْهِ" اهـ.

فهذه قصة ثابت وما وقع له مع شريك، وبذا يتبين أن ابن معين أطلق لفظ الكذب عليه لوضعه للحديث المذكور خطأ ووهما بسبب غفلته، ولم يكن ثابت ممن يتعمدون الكذب على رسول الله ﷺ؛ بل كان شَيْخا لَهُ فَضْلٌ وَإِسْلَامٌ وَدِينٌ وصلاح وعبادة، كما قال ابن نمير.

وقد أورد ابن الوزير في «تنقيح الأنظار» (ص ١٧٩، ١٨٠) جملة من أقوال العلماء السابقة على هذا الحديث نقلا عن العراقي[1]، وفيما نقل: "وقد قال ابن معين في ثابت: إنه كذاب". وعقب ابن الوزير على ذلك بقوله: "وبمثل هذا حذرتك فيما مضى من اعتقاد تعمد الكذب فيمن أطلق عليه بعض المحدثين أنه كذاب. فهذا يحيى بن معين على جلالته يطلق ذلك على ثابت الورع الزاهد، ولم يتعمد ثابت شيئا من ذلك، بل ولم يظهر منه كثرة الخطأ، ولذلك وثقه مطين. والصورة التي حكاها الحاكم

(١) انظر: «شرح التبصرة والتذكرة» للعراقي (١/ ٣١٦، ٣١٧).

والْعِرَاقِيُّ: هو عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن المصري الشافعي، أبو الفضل، زين الدين، المعروف بالحافظ العراقي، محدث حافظ، فقيه أصولي، أديب، لغوي. من مؤلفاته: «المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار» ، و«التقييد والإيضاح على مقدمة ابن الصلاح». توفي سنة ٨٠٦هـ. «الضوء اللامع» (٤/ ١٧١)، و«الأعلام» (٣/ ٣٤٤)، و«معجم المؤلفين» (٢/ ١٣٠) .

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

ومحمد بن عبد الله بن نمير مما يوضح أن ثابتا ﷺ معذور في الوهم"اهـ.

١٤- ومن ذلك أيضا قول أبي مسهر عبد الأعلى بن مسهر[١]: "عمرو بن واقد يكذب، من غير أن يتعمد" اهـ.[٢] وهذا ظاهر في أنه أراد الخطأ، لأنه لم يكن يتعمد الكذب.

١٥- ومن ذلك أيضا ما ورد في حق الحافظ الكبير محمد بن بشار بندار[٣]:

محمد بن بشار أحد الثقات الحفاظ، وثقه الأئمة، وأثنوا عليه، ووصفوه بالصدق؛ قَال العجلي: بندار بصري، ثقة، كثير الحديث.[٤] وَقَال أبو حاتم: صدوق.[٥] وَقَال النَّسَائي: صالح. وفي رواية: ليس به بأس.[٦] وقال ابن خزيمة:

(١) أبو مسهر عبد الأعلى بن مسهر: هو عبد الأعلى بن مسهر بن عبد الأعلى بن مسهر، ، أبو مسهر بن أبي ذرامة الغساني الدمشقي. وصفه الذهبي بالإمام، شيخ الشام الفقيه، وقال: كان من أوعية العلم. مات سنة (٢١٠هـ). «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٢٢٨).

(٢) «الأسامي والكنى» لأبي أحمد الحاكم (٣/ ٢٢٤)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٦/ ٤٤٣).

(٣) بُنْدَار: ضبطه السمعاني بضم الباء الموحدة وسكون النون وفتح الدال المهملة وفي آخرها الراء، وقال: هذه النسبة إلى من يكون مكثرا من شئ يشتري منه من هو أسفل منه أو أخف حالا وأقل مالا منه، ثم يبيع ما يشتري منه من غيره، وهذه لفظة عجمية. وقال ابن حبان: إنما قيل له بندار، لأنه جمع حديث أهل بلده. وقال المزي: إنما قيل له: بندار لأنه كان بندارا في الحديث، والبندار: الحافظ. جمع حديث بلده. انظر: «الثقات» لابن حبان (٩/ ١١١)، و«الأنساب» للسمعاني (٢/ ٣٣٥، ٣٣٦)، و«تهذيب الكمال» (٢٤/ ٥١١).

(٤) «معرفة الثقات» للعجلي (٢/ ٢٣٣، ترجمة رقم ١٥٧٣).

(٥) «الجرح والتعديل» (٧/ ٢١٤).

(٦) انظر: «تاريخ بغداد» (٢/ ٤٦٣).

وَالدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ هَذَا التَّأْوِيلِ الثَّانِي: أَنَّ إِمَامَ أَهْلِ زَمَانِهِ فِي الْعِلْمِ وَالْأَخْبَارِ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ بُنْدَارٌ ثَنَا بِهَذَا الْخَبَرِ.(١) وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: كان ممن يحفظ حديثه ويقرؤه من حفظه.(٢) وَقَالَ مسلمة بن قاسم: كان ثقة مشهورا.(٣) وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: كان بندار من الحفاظ الأثبات.(٤)

وهذا كله يدل على عدالته وصدقه من ناحية، وحفظه وضبطه من ناحية أخرى، والذي يعنينا في هذا المقام ثبوت عدالته وصدقه.

وقد جاء عن علي بن المديني إطلاق لفظ الكذب على رواية رواها محمد بن بشار، فعن عبد الله بن علي بن عبد الله المديني قال: سمعت أبي، وسألته عن حديث رواه بندار، عن ابن مهدى، عَن أبي بكر بن عياش، عن عاصم، عن زر، عن عبد الله، عن النبي ﷺ قال: «تسحروا، فإن في السحور بركة». فقال: هذا كذب، قالَ: حَدَّثَني أبو داود موقوفا، وأنكره أشد الإنكار.(٥)

---

(١) «التوحيد» لابن خزيمة (١/ ٥١٢).

(٢) «الثقات» لابن حبان (٩/ ١١١).

(٣) «تهذيب التهذيب» (٩/ ٧٢).

(٤) «علل الدارقطني» (١٠/ ٣٨٤).

(٥) «تاريخ بغداد» (٢/ ٤٦١).

والحديث أخرجه النسائي في «سننه»: كتاب الصيام، باب الْحَثُّ عَلَى السَّحُورِ (٤/ ٢٣٥، رقم ٢١٦٢)، قال: أخبرنا محمد بن بشار، قال: حدثنا عبد الرحمن، به مرفوعا.

وقد اختلف على عبد الرحمن بن مهدي في رفع هذا الحديث ووقفه على ابن مسعود، ورجح جماعة من أهل العلم وقفه، فرجحه علي بن المديني في كلامه المذكور، ورجحه النسائي، فقال عقب الرواية السابقة: وقفه عبيد الله بن سعيد، ثم رواه (٤/ ٢٣٦، رقم ٢١٦٣)، قال: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، به موقوفا على عبد الله بن مسعود. ونقل المزي في «تحفة الأشراف» (٧/ ٢٦)، عن النسائي قوله: "عبيد الله أثبت

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

ومن خلال ما سبق من ثبوت عدالة محمد بن بشار عند الأئمة، وكذا النظر في سياق الحكاية يتبين أن علي بن المديني يريد تخطئة محمد بن بشار في هذه الرواية خاصة، حيث رفعها، والصحيح أنها موقوفة على ابن مسعود، فليس مراده الطعن في عدالة محمد بن بشار عموما.

يقول المعلمي اليماني في «التنكيل» (١٠/ ٧٢٣- ضمن «آثار الشيخ المعلمي»): "والمتن ثابت عن النبي ﷺ من حديث أنس وهو في «الصحيحين». وقد روي من حديث أبي هريرة. والخطأ في مثل هذا يقع كثيرًا من الثقات، فإنما أراد ابن المديني أن رَفْعه من تلك الطريق غير واقع، لا أن بندارًا تعمّد الكذب، وهذا واضح، فبندار قد يقع له الخطأ في مظانه كالحديث المذكور" اهـ.

وجاء عن عمرو بن علي الفلاس أن محمد بن بشار يكذب فيما يروي عن يحيى القطان، فعن عبد الله بن محمد بن سيار الفرهياني قال: سمعت أبا حفص عمرو بن علي يحلف أن بندارا يكذب فيما يروى عن يحيى.(١)

وقد رد الذهبي هذا الكلام في «ميزان الاعتدال» استنادا إلى ثبوت عدالة محمد ابن بشار، فقال (٣/ ٤٩٠): "كذبه الفلاس، فما أصغى أحد إلى تكذيبه لتيقنهم أن بندارا صادق أمين" اهـ.

وبين المعلمي اليماني في «التنكيل» أن عمرو بن علي يعني الخطأ، واستدل على

عندنا من ابن بشار، وحديثه أولى بالصواب" اهـ. ورجح الدارقطني أيضا في «العلل» (٥/ ٦٧، ٦٨) وقفه على ابن مسعود.

وللحديث شاهدٌ صحيحٌ عن أنس بن مالك ﷺ، أخرجه البخاري: كِتَابُ الصَّومِ، بَابُ بَرَكَةِ السَّحُورِ مِنْ غَيْرِ إِيجَابٍ (٣/ ٢٩، رقم ١٩٢٣)، ومسلم: باب فضل السحور وتأكيد استحبابه واستحباب تأخيره وتعجيل الفطر (٢/ ٧٧٠، رقم ١٠٩٥)، عن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «تَسَحَّرُوا، فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكَةً».

(١) «تاريخ بغداد» (٢/ ٤٦٠- ٤٦١).

ذلك بتوثيق عمرو بن علي لبندار، فقال (١٠/ ٧٢١، ٧٢٢ - ضمن «آثار الشيخ المعلمي»): "وإنما أراد عَمرو بن علي بالكذب الوهم والخطأ، بدليل أنه قد جاء عنه توثيقُ بندار كما مرّ[١]، وأن الراوي عنه - وهو ابن سيار - وثَّق بندارًا، وإنما رجَّح أبا موسى عليه[٢]" اهـ.

١٦- وقد ذكر ابن حبان عن أبي عبيد القاسم بن سلام[٣] - وهو من أئمة اللغة والحديث - أنه استعمل الكذب بمعنى الخطأ أيضا:

ذكر ابن حبان ذلك في ترجمة إبراهيم بن هراسة، وبين أنه كان عابدا، ولم يكن ممن يتعمد الكذب، يقول ابن حبان في «المجروحين» (١/ ١١١): "إِبْرَاهِيم بْن هراسة، أَبُو إِسْحَاق الشَّيْبَانِيّ، من أهل الْكُوفَة كَانَ من الْعِبَاد الخشن، روى عَنْهُ الثَّوْرِي، وَحدث عَنْهُ الْكُوفِيُّونَ، كَانَ أَبُو عبيد يُطلق عَلَيْهِ الْكَذِب، وَهُوَ من النَّوْع الَّذِي

(١) يريد ما ذكره السلمي في «سؤالاته للدارقطني» (ص ٢٩٤- ٢٩٥، رقم ٣٥٦)، عن الدارقطني قال: "وسُئل عَمرُو بنُ عليٍّ عن أبي موسى وبُنْدارَ؟ فقال: ثقتانِ، يُقبلُ منهما كلُّ شيءٍ، إلا ما يَتكلَّمُ أحدُهما في صاحبِه" اهـ. وعلق المعلمي في «التنكيل» (١٠/ ٧٢١- ضمن «آثار الشيخ المعلمي») على ذلك بقوله: "يعني لأنه كانت بينهما منافسة. والدارقطنيُّ لم يدرك عَمرو بن علي، ولكن الاستشهاد بمثل هذا مقبول" اهـ.

(٢) يشير إلى ما ذكره الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٤٦٢)، عن عبد الله بن محمد بن سيار الفرهياني قال: "أبو موسى وبندار ثقتان ، وأبو موسى أحج لأنه كان لا يقرأ إلا من كتابه، وبندار يقرأ من كل كتاب" اهـ. وقد تعقبه الخطيب بقوله: "بندار وإن كان يقرأ من كل كتاب، فإنه كان يحفظ حديثه" اهـ. ثم روى عن محمد بن بشار قوله: ما جلست مجلسي هذا حتى حفظت جميع ما خرجت.

(٣) أبو عبيد القاسم بن سلام: هو القاسم بن سلام االهروي الأزدي الخزاعي، بالولاء، الخراساني البغدادي، أبو عبيد، من كبار العلماء بالحديث والأدب والفقه. قال الذهبي: الإمام الحافظ المجتهد، ذو الفنون، صنف التصانيف المونقة التي سارت بها الركبان، وله مصنف في القراءات لم أره، وهو من أئمة الاجتهاد. من مصنفاته: «غريب الحديث»، و«فضائل القرآن»، وغير ذلك. مات سنة (٢٢٤هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٤٩٠)، و«الأعلام» (٥/ ١٧٦).

ذكرت أَنَّهُ غلب عَلَيْهِ التقشف وَالْعِبَادَة وغفل عَن تعاهد حفظ الْحَدِيث، حَتَّى صَار كَأَنَّهُ يكذب" اهـ.

١٧- وقد استعمل أبو حاتم الرازي الكذب أيضا بمعنى الخطأ:

ورد عن أبي حاتم الرازي أنه استعمل لفظ الكذب بمعنى الخطأ، يقول ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٥١٦) في ترجمة جنادة بن مروان الحمصي: "سألت أبي عنه فقال: ليس بقوي، أخشى أن يكون كذب في حديث عبد الله بن بسر، أنه رأى في شارب النبي ﷺ بياضا بحيال شفتيه[١]" اهـ.

فقوله: (أخشى أن يكون كذب) معناه: أخشى أن يكون أخطأ، وقد قال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (١/ ٤٢٤، ترجمة رقم ١٥٧٣): "اتهمه أبو حاتم" اهـ. فتعقبه الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان»، فنقل عبارة أبي حاتم السابقة، ثم قال (٢/ ٤٩٥، ترجمة رقم ١٩٧٣): "قلت: أراد أبو حاتم بقوله: (كذب): أخطأ. وقد ذكره ابن حبان في «الثقات»، وأخرج له هو، والحاكم في «الصحيح». وأما قول ابن الجوزي، عن أبي حاتم أنه قال: أخشى أن يكون كذب في الحديث، فاختصاره مُفْضٍ إلى رَدِّ حديث الرجل جميعه، وليس كذلك إن شاء الله تعالى"اهـ.

١٨- وجعل ابن أبي حاتم من الكذب كذب الوهم والخطأ:

يقول ابن أبي حاتم في «تقدمة الجرح والتعديل» (ص ٥، ٦): "وأن يعزل عنهم الذين جرحهم أهل العدالة، وكشفوا لنا عن عوراتهم في كذبهم، وما كان يعتريهم من

(١) أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (٢/ ١٣٠، رقم ١٠٤٧)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٢٤/ ١٤٤): من طريق جُنَادَةَ بْنِ مَرْوَانَ، عَنْ حَرِيزِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ بُسْرٍ قَالَ: رَأَيْتُ شَارِبَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَوْقَ شَفَتِهِ. ذا لفظ الطبراني، ولفظ ابن عبد البر: (كَانَ شَارِبُ رَسُولِ اللهِ ﷺ بِحِيَالِ شَفَتِهِ). وليس عندهما ذكر البياض. وسنده ضعيف، لأجل جنادة بن مروان، فهو كما قال أبو حاتم: ليس بقوي.

غالب الغفلة وسوء الحفظ وكثرة الغلط والسهو والاشتباه، ليعرف به أدله هذا الدين، وأعلامه، وأمناء الله في أرضه على كتابه وسنة رسوله ﷺ، وهم هؤلاء أهل العدالة فيتمسك بالذي رووه، ويعتمد عليه، ويحكم به، وتجري أمور الدين عليه، وليعرف أهل الكذب تخرصا، وأهل الكذب وهما، وأهل الغفلة، والنسيان، والغلط، ورداءه الحفظ، فيكشف عن حالهم، وينبأ عن الوجوه التي كان مجرى روايتهم عليها؛ إن كذب فكذب، وإن وهم فوهم، وإن غلط فغلط" اهـ.

فجعل ابن أبي حاتم الكذب هنا نوعان: أحدهما: كذب العمد. والثاني: كذب الوهم والخطأ.

١٩- واستعمل ابن حبان أيضا لفظ الكذب بمعنى الخطأ:

وقد تقدم أن ابن حبان ذكر أن أهل الحجاز يطلقون الكذب بمعنى الخطأ، وأنهم يستعملون ذلك كثيرا، وأنه فسر بذلك قول أبي محمد: (كذب أبو محمد)، وذكر أن مثله قول عائشة في حق أبي هريرة، فهذا يدل على أن الكذب عنده يأتي بمعنى الخطأ.

وقد استعمله في كلامه، فقال في «المجروحين» (٢/ ٦٩) في ترجمة عمرو بن عبيد: "كَانَ من الْعباد الخشن، وَأهل الْوَرع الدَّقِيق مِمَّن جَالس الْحسن سِنِين كَثِيرَة، ثمَّ أحدث مَا أحدث من الْبدع، وَاعْتَزل مجْلِس الْحسن وَمَعَهُ جمَاعَة فَسَموهُ الْمُعْتَزلَة، وَكَانَ عَمْرو بن عبيد دَاعِيَة إِلَى الاعتزال، يشْتم أَصْحَاب رَسُولُ اللهِ ﷺ، ويكذب مَعَ ذَلِك فِي الحَدِيث توهما لَا تعمدا" اهـ.

ولسنا بصدد مناقشة ابن حبان في رأيه في عمرو بن عبيد، ولكن المراد أنه أطلق الكذب بمعنى الخطأ، فصرح أنه يكذب توهما لا تعمدا.

وقال أيضا في ترجمة عبد الله بن محرر العامري (٢/ ٢٣): "وَكَانَ من خِيَار عباد الله، مِمَّن يكذب وَلَا يعلم، ويقلب الْأَخْبَار وَلَا يفهم" اهـ.

المبحث الثالث

نماذج لبعض الألفاظ المستعملة عند علماء الحديث بمعنى الكذب، وقعت معاني الكذب فيها بمعنى الخطأ

تقدم في المطلب الثالث ضمن المبحث الأول ذكر جملة من الألفاظ التي استعملها علماء الحديث للتعبير عن كذب الرواة، والمقصود أن هذه الألفاظ ترادف الكذب وتساويه عندهم، وفيما يلي ذكر بعض هذه الألفاظ على سبيل التمثيل لا الحصر، وبيان أن المراد منها الخطأ، لا التعمد.

١- ألفاظ الوضع:

تقدم أن من ألفاظ الكذب عند علماء الحديث لفظ (وضع)، ومشتقاته. وقد أطلق جماعة من أهل العلم لفظ (الموضوع) على ما لم يقصد وضعه، وإنما أخطأ فيه بعض الرواة. ويعرف الحديث المكذوب على رسول الله ﷺ عند علماء الحديث باسم (الموضوع)، فالحديث الموضوع: هو المختلق المصنوع المكذوب على رسول الله ﷺ.(١) وزاد بعضهم: أو على من بعده من الصحابة والتابعين.(٢)

وخصه بعض العلماء بالعمد دون الخطأ.(٣) وذهب آخرون إلى أن الوضع يشمل العمد والخطأ.(٤) يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في «قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة»

---

(١) انظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص ٩٨)، و«شرح التبصرة والتذكرة» للعراقي (١/ ٣٠٦).

(٢) انظر: «الوسيط في علوم ومصطلح الحديث» للعلامة أبو شهبة (ص ٣١٩).

(٣) يقول العلامة القاسمي في «قواعد التحديث» (ص ٢٤٩): "ماهية الموضوع: (هو الكذب المختلق المصنوع) أي: كذب الراوي في الحديث النبوي، بأن يروي عنه ما لم يقله، متعمدًا لذلك" اهـ.

(٤) يقول العلامة طاهر الجزائري في «توجيه النظر إلى أصول الأثر» (٢/ ٥٧٤): "الموضوع: هو الحديث المكذوب على رسول الله ﷺ، سواء كان عمدا أم خطأ" اهـ.

(١/ ١٧٣، ١٧٤): "ولهذا تنازع الحافظ أبو العلاء الهمذاني[١] والشيخ أبو الفرج ابن الجوزي: هل في «المسند» حديث موضوع؟ فأنكر الحافظ أبو العلاء أن يكون في «المسند» حديث موضوع، وأثبت ذلك أبو الفرج وبين أن فيه أحاديث قد علم أنها باطلة. ولا منافاة بين القولين، فإن الموضوع في اصطلاح أبي الفرج هو الذي قام دليل على أنه باطل وإن كان المحدث به لم يتعمد الكذب بل غلط فيه، ولهذا روى في كتابه في الموضوعات أحاديث كثيرة من هذا النوع. وقد نازعه طائفة من العلماء في كثير مما ذكره وقالوا: إنه ليس مما يقوم دليل على أنه باطل، بل بينوا ثبوت بعض ذلك، لكن الغالب على ما ذكره في الموضوعات أنه باطل باتفاق العلماء. وأما الحافظ أبو العلاء وأمثاله فإنما يريدون بالموضوع: المختلق المصنوع الذي تعمد صاحبه الكذب" اهـ.

وسمى ابن الصلاح[٢] ما أخطأ فيه راويه شبه الوضع، فقال في «مقدمته» (ص ١٠٠): "ثُمَّ إِنَّ الْوَاضِعَ رُبَّمَا صَنَعَ كَلَامًا مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ فَرَوَاهُ، وَرُبَّمَا أَخَذَ كَلَامًا لِبَعْضِ الْحُكَمَاءِ أَوْ غَيْرِهِمْ، فَوَضَعَهُ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ. وَرُبَّمَا غَلِطَ غَالِطٌ، فَوَقَعَ فِي شبه الْوَضْعِ مِنْ غَيْرِ تَعَمُّدٍ، كَمَا وَقَعَ لِثَابِتِ بْنِ مُوسَى الزَّاهِدِ فِي حَدِيثِ: «مَنْ كَثُرَتْ صَلَاتُهُ

---

(١) أبو العلاء الهمداني: هو الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد بن محمد بن سهل بن سلمة بن عثكل بن إسحاق بن حنبل، أبو العلاء الهمذاني العطار، وصفه الذهبي بالإمام الحافظ المقرئ العلامة شيخ الإسلام، شيخ همذان بلا مدافعة. له تصانيف، منها «زاد المسير» في التفسير، و«الوقف والابتداء» في القرآت، وغير ذلك. مات سنة (٥٦٩هـ). «سير أعلام النبلاء» (٢١/ ٤٠)، و«الأعلام» (٢/ ١٨١).

(٢) ابْنُ الصَّلَاحِ: هو عثمان بن صلاح الدين عبد الرحمن بن عثمان بن موسى الكردي الشهرزوري الموصلي الشافعي، تقي الدين أبو عمرو، الشهير بابن الصلاح. أحد الفضلاء المقدمين في التفسير والحديث والفقه وأسماء الرجال. وصفه الذهبي بالإمام، الحافظ، العلامة، شيخ الإسلام، ثم قال: وَأَشْغَلَ، وَأَفْتَى، وَجَمَعَ وَأَلَّفَ، تَخَرَّجَ بِهِ الأَصْحَابُ، وَكَانَ مِنْ كِبَارِ الأَئِمَّةِ. له مؤلفات مفيدة نافعة، أشهرها: «معرفة أنواع علوم الحديث»، ويعرف بـ «مقدمة ابن الصلاح»، وله أيضا: «طبقات الفقهاء الشافعية». مات سنة (٦٤٣هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء» (٢٣/ ١٤٠)، و«الأعلام» (٤/ ٢٠٧).

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

بِاللَّيْلِ حَسُنَ وَجْهُهُ بِالنَّهَارِ»[١]" اهـ.

وذكر العراقي أن من أقسام الموضوع ما لم يقصد وضعه، وإنما وهم فيه بعض الرواة، ومثل بالحديث الذي مثل به ابن الصلاح، وتوسع في الكلام عليه، ونقل أقوال العلماء في نقده، فقال في «شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ٣١٦، ٣١٧): "ومن أقسامِ الموضوعِ: ما لم يُقْصَدْ وضعهُ، وإنّما وهمَ فيه بعضُ الرواةِ. وقالَ ابنُ الصلاحِ: إنّهُ شبهُ الوضعِ، كحديثٍ رواهُ ابنُ ماجه، عن إسماعيلَ بنِ محمدَ الطَّلْحِيِّ، عن ثابتِ بنِ موسى الزاهدِ، عن شَرِيكٍ، عن الأعمشِ، عن أبي سُفيانَ، عن جابرٍ مرفوعاً: «مَنْ كَثُرَتْ صَلاتُهُ باللَّيلِ حَسُنَ وَجْهُهُ بالنَّهارِ»".

ثم نقل العراقي جملة من أقوال العلماء، فنقل كلام أبي حاتم عن ابن نمير، وحكم أبي حاتم عليه بالوضع، وكذا الحاكم، وابن حبان، وابن عدي، والعقيلي، وعبد الغني بن سعيد، في بيان علة هذا الحديث، وقد تقدم ذكر أغلب هذه الأقوال في المبحث السابق، وفي بعضها شرح لكيفية وقوع الوضع من ثابت، وأنه وقع خطأ بسبب الغفلة، كما بينته وأطلت الكلام عليه سابقا.

وقد تقدم أن أبا حاتم حكم على هذا الحديث بالوضع، وأنه نقل عن ابنِ نُميرٍ، قوله: الشّيخُ لاَ بأس بِهِ، والحدِيثُ مُنكرٌ. ثم قال أبو حاتم: الحدِيثُ موضُوعٌ.

وعلقت على ذلك سابقا بقولي: في حكم أبي حاتم على هذا الحديث بالوضع، ونقله لكلام ابن نمير دون تعقب منه لحال ثابت، دليل على أن ثابتا لم يكن عنده في محل من يتعمد وضع الحديث، وإنما وقع ذلك منه خطأ بسبب غفلته.

فقد حكم أبو حاتم الرازي على الحديث المذكور بالوضع، مع أن راويه ثابت بن موسى لم يتعمد وضعه، وإنما وقع ذلك منه غلطا بسبب غفلته.

وقد استظهر العراقي أنه من أقسام المدرج بناء على كلام ابن حبان أن ثابتا

(١) سبق تخريجه والكلام عليه في المبحث السابق.

أدرجه، فنقل في «شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ٣١٧) قول ابن حبان: "فأدرجهُ ثابتٌ في الخبرِ، ثمَّ سَرَقَهُ منه جماعةٌ ضعفاءُ، وحدّثوا به عن شريكٍ"، ثم قال: "فعلى هَذَا هُوَ من أقسامِ المدرجِ" اهـ. وهذا لا يمنع من الحكم على الحديث بالوضع، كما ذهب إليه أبو حاتم الرازي، وقد ذكر الحافظ ابن حجر هذا الحديث في «النكت على كتاب ابن الصلاح» (٢/ ٨٣٥) ضمن أقسام المدرج، اعتمادا على كلام ابن حبان أيضا. ثم ذكره (٢/ ٨٥٦) مثالا للصنف السادس من أصناف الواضعين، فقال: "الصنف السادس: من لم يتعمد الوضع كمن يغلط فيضيف إلى النبي ﷺ كلام بعض الصحابة ﷺ، أو غيرهم، كما أشار إليه المصنف في قصة ثابت بن موسى" اهـ.

وهذا هو التحقيق، فمن تأمل حقيقة الحال وجد أن الحكم على الحديث بالإدراج أو غير ذلك مما أخطأ فيه راويه لا ينافي الحكم عليه بالوضع الغير متعمد أحيانا في نفس الأمر، إذ مرد ذلك جميعا إلى أن هذا الحديث لم يقله رسول الله ﷺ، ولا يصح عنه، فالمدرج ليس من كلام النبي ﷺ وإنما هو من كلام غيره وأخطأ راويه فجعله من كلامه، والموضوع ليس من كلام النبي ﷺ؛ بل هو كذب عليه، والكذب والوضع هنا ليس عن عمد، وإنما وقع خطأ. فالخلاف في المسألة خلاف لفظي يقصدا به العناية بتحديد المصطلحات الحديثية، حتى لا تتداخل وتشتبه فيما بينها. وقد حكم ابن حبان نفسه في كتابه «المجروحين» بالوضع على بعض الروايات التي أخطأ فيها راويها ولم يتعمد.

فمن ذلك قوله (١/ ٣٧٢) في ترجمة صالح بن بشير المري: "كَانَ من عباد أهل الْبَصْرَة وقرائهم، وَهُوَ الَّذِي يُقَال لَهُ: صَالِح النَّاجِي، وَكَانَ من أَحْزَن أهل الْبَصْرَة صَوتا وأرقهم قِرَاءَة، غلب عَلَيْهِ الْخَيْر وَالصَّلَاح، حَتَّى غفل عَن الإتقان فِي الْحِفْظ، فَكَانَ يَرْوِي الشَّيْء الَّذِي سَمعه من ثَابت وَالْحسن وَهَؤُلَاءِ عَلَى التَّوَهُّم، فَيَجْعَلهُ عَن أَنَس عَن رَسُول الله ﷺ، فَظهر فِي رِوَايَته الموضوعات الَّتِي يَرْوِيهَا عَن الْأَثْبَات، وَاسْتحق

التّرْك عِنْدَ الِاحْتِجَاج، وَإِن كَانَ فِي الدِّين مائلا عَن طَرِيق الاعوجاج" اهـ.

وقال أيضا (٢/ ١٣٦، ١٣٧) في ترجمة عبد العزيز بن أبي رواد: "وَكَانَ مِمَّن غلب عَلَيْهِ عَلَيْهِ التقشف حَتَّى كَانَ لَا يدْرِي مَا يحدث بِهِ، فروى عَن نَافِع أَشْيَاء لَا يشك من الحَدِيث صناعته إِذا سَمعهَا أَنَّهَا مَوْضُوعَة، كَانَ يحدث بهَا توهما لَا تعمدا، وَمن حدث على الحسبان، وروى على التَّوَهُّم حَتَّى كثر ذَلِك مِنْهُ سقط الِاحْتِجَاج بِهِ وَإِن كَانَ فَاضلا فِي نَفسه، وَكَيف يكون التقي فِي نَفسه من كَانَ شَدِيد الصلابة فِي الإرجاء كثير البغض لمن انتحل السّنَن؟!". ثم قال: "روى عبد الْعَزِيز عَن نَافِع عَن ابن عمر نُسْخَة مَوْضُوعَة، لَا يحل ذكرهَا إِلَّا على سَبِيل الِاعْتِبَار" اهـ.

وقال (٢/ ١٩٦) في ترجمة الْعَوام بن جوَيْرِية: "كَانَ مِمَّن يروي الموضوعات عَن الثِّقَات على صَلَاح فِيهِ، كَانَ يهم وَيَأْتِي بالشَّيْء على التَّوَهُّم، من غير أَن يتَعَمَّد فَاسْتحقَّ ترك الِاحْتِجَاج بِهِ، لما ظهر عَلَيْهِ من أَمَارَات الْجرْح" اهـ. وفي ترجمة عُبَيْس ابن مَيْمُون (٢/ ١٨٦): "وَكَانَ شَيخا مغفلا، يروي عَن الثِّقَات الْأَشْيَاء الموضوعات، توهما لَا تعمدا، فَإِذا سَمعهَا أهل الْعلم سبق إِلَى قُلُوبهم أَنه كَانَ الْمُتَعَمد لَهَا" اهـ.

وفي ترجمة المنكدر بن محمد بن المنكدر (٣/ ٢٤): "وَكَانَ من خِيَار عباد الله، مِمَّن اشْتغل بالتقشف، وقطعته الْعِبَادَة عَن مراعاة الْحِفْظ والتعاهد فِي الإتقان، فَكَانَ يَأْتِي بالشَّيْء الَّذِي لَا أصل لَهُ عَن أَبِيه توهما، فَلَمَّا ظهر ذَلِك فِي رِوَايَته بَطل الِاحْتِجَاج بأخباره" اهـ. وقال أيضا في ترجمة نفيع بن الحارث أبي داود الأعمى (٣/ ٥٥): "كَانَ مِمَّن يَرْوِي عَن الثِّقَات الْأَشْيَاء الموضوعات توهما، لَا يجوز الِاحْتِجَاج بِهِ وَلَا الرِّوَايَة عَنْهُ إِلَّا عَلَى جِهَة الِاعْتِبَار" اهـ.

وتقدم في المبحث السابق ذكر جملة من الأحاديث التي حكم العلماء عليها بالكذب، وأنهم يعنون بذلك الخطأ.

والخلاصة: أن الحكم بالوضع على الروايات التي أخطأ فيها راويها دون تعمد

موجود في كلام كبار الأئمة النقاد، وأن من أقسام الموضوع: ما لم يُقْصَدْ وضعهُ، وإنّما وهمَ فيه بعضُ الرواةِ، فأحيانا يطلقون على الراوي (كذب) ونحو ذلك ويعنون: أخطأ، وأحيانا يطلقون على الرواية أنها كذب أو موضوعة أو نحو ذلك ويعنون أن راويها أخطأ من غير تعمد، والخطأ والعدم سواء، لأنه غير موجود سوى في عقل من وقع منه الخطأ.

٢- لفظ (باطل):

تقدم أيضا أن علماء الحديث استعملوا لفظ (باطل) بمعنى الكذب، فالباطل والكذب عندهم واحد، وقد صرح بذلك أبو حاتم الرازي أيضا، يقول أبو حاتم ضمن قصة له مع رجل من جلة الرأي: "ثم رجع إلي وقد كتب ألفاظ ما تكلم به أبو زرعة في تلك الأحاديث، فما قلت: إنه باطل، قال أبو زرعة: هو كذب، قلت: الكذب والباطل واحد، وما قلت: إنه كذب، قال أبو زرعة: هو باطل" اهـ.(١)

وقد استعمل جماعة من العلماء لفظ البطلان على ما أخطأ فيه روايه، ولم يتعمد البطلان والكذب.

فمن ذلك: ما جاء عن الإمام أحمد، يقول عبد الله بن أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» (٣/ ٣٨١، رقم ٥٦٧٥): "سَأَلْتُ أَبِي عَنْ حَدِيثٍ حَدَّثَنَاهُ الْفَضْلُ بْنُ زِيَادٍ، الَّذِي يُقَالُ لَهُ: الطسي، قَالَ: حَدثنَا إِسْمَاعِيل بن عَيَّاش، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِع، عَن ابن عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: لَا يَقْرَأُ الْجُنُبُ وَالْحَائِضُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ. فَقَالَ أَبِي: هَذَا بَاطِلٌ، أُنْكِرهُ عَلَى إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَيَّاشٍ، يَعْنِي: أَنَّهُ وَهْمٌ مِنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَيَّاشٍ" اهـ.

فقد أطلق الإمام أحمد لفظ البطلان على ما وهم فيه إسماعيل بن عياش، كما بين ابنه عبد الله، وهو ظاهر، ولم يكن إسماعيل من أهل الكذب، وإنما كان رجلا صدوقا

(١) انظر: «تقدمة الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (١/ ٣٤٩، ٣٥٠).

في روايته عن الشاميين، وفي روايته عن غير الشاميين ضعف.(١)

وقال المروذي في «العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد» (ص ١٠٧، ١٠٨، رقم ١٧٣): "قلت لَهُ: مَا تَقول فِي سعيد بن جمْهَان؟ فَقَالَ: ثِقَة، روى عَنهُ: الْعَوام بن حَوْشَب، وروى عَنهُ: حَمَّاد، وَأَرَاهُ ذكر عبد الْوَارِث وَغَيره. قلت: يُرْوَي عَن يحيى الْقطَّان، أَنه سُئِلَ عَنهُ، فَلم يرضه، فَقَالَ: بَاطِل، وَغَضب، وَقَالَ: مَا قَالَ هَذَا أحد غير عَليّ بن الْمَدِينِيّ، مَا سَمِعت يحيى يتَكَلَّم فِيهِ بِشَيْء" اهـ.

فما روي عن القطان أنه لم يرض سعيد بن جمهان باطل عند الإمام أحمد، مع أن راويه عن القطان علي بن المديني، وحسبك به، فالإمام أحمد يرى أن الإمام علي بن المديني أخطأ في نقله عن يحيى القطان.

وجاء عن ابن معين أيضا إطلاق لفظ البطلان على ما أخطأ فيه راويه العدل عنده، قال علي بن الحُسين بن حِبَّان: "وجدت في كتاب أَبي بخط يده، سئل أبو زكريا عن الحكم مروان فقال: ما أراه إلا كان صدوقا. قلت له: ما أنكرتم عليه بشيء؟ قال: أما أنا فما أنكرت عليه بشيء. قلت له: إنه حدث بحديث عن زهير، عن أبي الزبير، عن جابر، أن النبي ﷺ كبر غداة عرفة إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق. فقال أبو زكريا: هذا باطل، ريح، شُبِّه له.(٢)

وجاء إطلاق البطلان على ما وقع خطأ عن أبي حاتم الرازي أيضا، يقول ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/ ٣٤٤، رقم ٤١٨): "وسألتُ أبِي عَن حدِيثٍ رواهُ عُبيدُ بن هِشامٍ أبُو نُعيمٍ الحلبِيُّ، عنِ ابنِ المُباركِ، عن مالِكِ بن أنسٍ، عن مُحمّدِ بن المُنكدِرِ، عن جابِرٍ، قال: رأيتُ النَّبِيّ ﷺ صلّى خلف أبِي بكرٍ فِي ثوبٍ واحِدٍ. قال أبِي: هذا حدِيثٌ باطِلٌ، غلط فِيهِ عُبيدُ بن هِشامٍ" اهـ.

---

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» (١/ ٣٢١).

(٢) «تاريخ بغداد» (٩/ ١٢٥، ١٢٦).

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

فقد نصَّ أبو حاتم أن هذا الحديث باطل، وأن عبيد بن هشام غلط فيه، وعبيد ابن هشام عند أبي حاتم: صدوق.[١] فالباطل هنا أطلقه أبو حاتم على الغلط والخطأ، لا العمد.

وقال ابن أبي حاتم أيضا في «العلل» (٢/ ٢٠٥، ٢٠٦، رقم ٣١٣): "وسمِعتُ أبِي ، وقيل لهُ : حدِيث مُحمّد بن المنكدر، عن جابِرٍ، عنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الجمع بين الصلاتين. فقال: حدّثنا الربيع بن يحيى، عنِ الثّورِيِّ، غير أنّهُ باطل عِندِي، هذا خطأٌ، لم أدخله فِي التصنيف أراد: أبا الزبير، عن جابِرٍ، أَو: أبا الزبير، عن سعِيدِ بن جُبيرٍ، عنِ ابنِ عبّاسٍ، والخطأ من الربيع" اهـ.

فقد صرح أبو حاتم أنه باطل، وأنه خطأ، وأن الخطأ من الربيع، وبالرجوع لترجمة الربيع بن يحيى وجدت أبا حاتم يقول: هو ثقة ثبت.[٢] فالبطلان هنا وقع خطأ ووهما من الربيع.

وورد استعمال لفظ (باطل) أيضا على ما وقع خطأ ووهما من راويه، دون قصد منه لتعمد البطلان والكذب، عن أبي زرعة الرازي، يقول ابن أبي حاتم في «العلل» (٤/ ٤٤٠- ٤٤٢، رقم ١٥٥٠): "وسألتُ أبا زُرعة عن حدِيثِ يحيى بن يمانٍ، عن سُفيان، عن منصُورٍ، عن خالِدِ بن سعدٍ، عن أبِي مسعُودٍ، أنَّ النَّبِيَّ ﷺ عطِش حول الكعبةِ، فاستسقى، فأُتِي بِشرابٍ مِن السِّقايةِ، فشمّهُ، فقطب، فقال: عليّ ذنُوبًا مِن زمزم فصبّهُ عليهِ، ثُمّ شرِبهُ. قال أبُو زُرعة: هذا إِسنادٌ باطِلٌ، عنِ الثّورِيِّ، عن منصُورٍ، وهِم فِيهِ يحيى بن يمانٍ، وإِنّما ذاكرهُم سُفيانُ، عنِ الكلبِيِّ، عن أبِي صالِحٍ، عنِ المُطّلِبِ بن أبِي وداعة مُرسلاً، ولعلّ الثّورِيّ إِنّما ذكرهُ تعجُّبًا مِن الكلبِيِّ حِين حدّث بِهذا الحدِيثِ مُستنكِرًا على الكلبِيِّ" اهـ.

ولم يكن يحيى بن يمان عند أبي زرعة ممن يتعمد الكذب، لكنه يهم ويغلط،

(١) انظر: «الجرح والتعديل» (٦/ ٥).

(٢) انظر: «الجرح والتعديل» (٣/ ٤٧١).

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

يقول أبو زرعة: يحيى بن اليمان لم يكن عندي ممن يكذب، ولكن كان يخيل إليه الشيء.[١] ومع أنه لم يكن ممن يتعمد الكذب، فقد حكم على الإسناد الذي رواه يحيى بالبطلان.

وعن الدارقطني أنه أطلق لفظ (باطل) على ما أخطأ فيه من هو ثقة عنده، روى الدارقطني في «غرائب مالك»، عن محمد بن بكر بن داسة إجازة، أخبرنا أبو داود وإبراهيم ابن فهد، قالا: ثنا القعنبي، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر رفعه: «لا يحل لمسلم ان يهجر أخاه فوق ثلاثة أيام». وقال: هذا باطل بهذا الإسناد، وابن داسة ثقة، ولعله دخل عليه حديث في حديث، أو توهمه فمر فيه.[٢]

وخلاصة هذا المبحث: أن العلماء ورد عنهم إطلاق ألفاظ ترادف الكذب عندهم، كألفاظ الوضع والبطلان، وأنهم أطلقوا هذه الألفاظ في بعض الأحيان على ما وقع خطأ دون قصد أو تعمد من راويها، وإنما اقتصرت على ما ذكرت، وقصدت التمثيل لا الحصر- حتى لا يطول البحث، وثم أمثلة أخرى تظهر لمن تأملها، وراعى ما ذكرته في هذا البحث، والله الموفق.

(١) «الضعفاء» لأبي زرعة الراي (٢/ ٤٤٢ – ضمن أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية).

(٢) «لسان الميزان» (١/ ١٣٤، ١٣٥). وعقب الحافظ ابن حجر على كلام الدارقطني بقوله: "والظاهر أنه أخطأ في ضم أبي داود إلى ابن فهد" اهـ. يعني أن ابن داسة أخطأ في ذلك.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

المبحث الرابع

قرائن معرفة وقوع الكذب بمعنى الخطأ، والآثار المترتبة على تلك المعرفة

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: القرائن التي يتوصل بها إلى معرفة وقوع الكذب بمعنى الخطأ.

المطلب الثاني: الآثار المترتبة على معرفة وقوع الكذب بمعنى الخطأ.

المطلب الأول: القرائن التي يتوصل بها إلى معرفة وقوع الكذب بمعنى الخطأ والوهم

من خلال النظر فيما سبق عرضه يمكن استنباط قرائن يستطيع المرء من خلالها أن يحكم على الكذب الوارد فيما يعرض له من نصوص بأن المراد به الخطأ، وقد يجتمع في النص عدد من القرائن، وقد يظهر ذلك من خلال قرينة واحدة، فالأمر يختلف باختلاف النصوص، واختلاف الأفهام، والموفَّق من وفقه الله، فمن تلك القرائن:

١- ثبوت أصل العدالة:

بمعنى أن يكون التكذيب قد وقع في حق من ثبتت عدالته وزهده وصلاحه، وأعلى الناس في مقام العدالة وأولاهم بالدفاع والمحبة صحابة رسول الله ﷺ، فقد ثبتت عدالتهم بالكتاب والسنة والإجماع، ثم من ثبتت عدالته وشاع فضله وذاع صيته من أهل العلم، وكذا من ثبتت عدالته عند قائل هذا الكلام، أو أن يكون هناك إجماع أو شبهه على عدالة الراوي الذي قيل في حقه ذلك، فلا يدخل فيما ذكرت من كان كذابا عند القائل، عدلا عند غيره، فالتعويل في فهم كلام المتكلم ومراده وقصده إنما يكون من مجموع كلامه هو، فإذا ثبت أنه غير عدل عنده فهمنا من الكلام أن مراده من تكذيبه الافتراء والتعمد. وكذا من اختلف العلماء في تعديله، ولم يؤثر عن القائل شيء في حقه، فلا يحمل الكذب في كلام القائل على معنى الخطأ، لاحتمال أن يكون غير عدل عند القائل.

على أنه ينبغي الانتباه واليقظة والحذر من جماعة ممن ينسبون إلى الزهد، تعمدوا الكذب ووضع الحديث على رسول الله ﷺ، تدينا بذلك واحتسابا للأجر من الله بزعمهم، فهؤلاء أشد أنواع الكذابين والوضاعين ضررا، لأن الناس يقبلون كذبهم ووضعهم للحديث ثقة منهم بهم، وركونا إليهم، لما يبدو منهم من الزهد

والصلاح.[1] فهؤلاء لا يفسر الكذب الوارد في حقهم بمعنى الخطأ والوهم؛ لأنهم تعمدوا الكذب وقصدوه. ولا شك أن تعمد الكذب ينافي العدالة، ولذا فلا بد من ثبوت أصل العدالة.

واعلم أن ثبوت العدالة لا بد منه مع أي قرينة يأتي ذكرها، فلا بد من وجود العدالة أولا.

٢- اختلاف الرواية عن القائل في حق شخص بعينه، أو رواية معينة، فيأتي في بعض الروايات عنه استعمال لفظ (الكذب)، وفي بعضها (الخطأ والوهم):

من القرائن التي تدل على معرفة أن المراد من الكذب الخطأ أن يأتي عن بعض أهل العلم رواية فيها إطلاق لفظ الكذب على راو، ويأتي مكانها في رواية أخرى لفظ الوهم أو الغلط كما حصل في قول مجاهد (كذب عكرمة)، فيفسر الكذب في الرواية الأولى، بالغلط في الرواية الثانية، فالروايات يفسر بعضا بعضا، وذلك أن الرواية الثانية إما أن تكون من لفظ القائل، وإما أن تكون من تصرف وفهم الراوي عنه أو بعض رواة ذاك القول، فعلى الأول فالقائل بين المراد بقوله: (كذب فلان)، وأنه يعني الخطأ، وهذا لا إشكال فيه، وعلى الثاني، يكون الراوي عنه قد فهم من مراده أنه أطلق الكذب على الخطأ، فيكون من باب التفسير، ولا شك أن تفسير الراوي أولى من تفسير غيره، لأنه أعرف بمراد شيخه، من خلال مجالسته والسماع منه، وكذا تفسير بعض رواة الإسناد، لقربهم من القائل، ومعاينتهم للأسانيد، والروايات.

(١) انظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص ٩٩)، و«شرح النووي على مسلم» (١/ ٧٠، ١٢٦). وقد قيض الله لهذه الأمة علماء جهابذة قاموا بواجب الدفاع عن السنة خير قيام، وبينوا للناس أحوال هؤلاء ليكونوا على حذر من مروياتهم، يقول ابن الصلاح في «مقدمته» (ص ٩٩) بعد أن تكلم على هذا الصنف من الوضاعين: "ثُمَّ نَهَضَتْ جَهَابِذَةُ الْحَدِيثِ بِكَشْفِ عُوَارِهَا وَمَحْوِ عَارِهَا، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ" اهـ.

٣- أن يكون التكذيب في حق المفتي والمجتهد الذي ثبتت عدالته:

وذلك بأن يكون التكذيب قد وقع في حق من اجتهد وأفتى في المسائل الشرعية بما عنده من العلم، فالمجتهد في الشرع يقال له: مصيب أو مخطئ، لا صادق أو كاذب، كما بينته سابقا. شريطة ثبوت عدالته، وأن يكون من أهل الاجتهاد والفتوى.

٤- مع مراعاة ما سبق من ثبوت العدالة في حق من أطلق عليه الكذب: أن يكون قائل ذلك من أهل الحجاز، لا سيما في طبقة الصحابة والتابعين، فقد كثر استعمالهم لهذه الكلمة، كما ذكر ابن حبان، وسبق كلامه.

٥- مع ثبوت عدالة من قيل في حقه ذلك أيضا: مما يستعان به على معرفة أن المراد من التكذيب الخطأ والوهم: أن يكون لفظ الكذب قد وقع في قضية بعينها، أو حديث واحد، أو أحاديث يظهر لمن تأملها أن المعنى أن صاحب ذلك قد أخطأ، سواء بإخبار العلماء بخطأ ذلك الشخص في تلك القضية أو الحديث أو الأحاديث، أو من خلال جمع الروايات.

٦- أن يفهم من خلال الكلام أن التكذيب قد صدر من صاحبه على سبيل التشديد، قصدا منه للتنفير من الخطأ، والتحذير من متابعة المخطئ، وبيان أنه أخطأ خطأ شديدا، مع ثبوت عدالة المخطئ.

٧- مع مراعاة ثبوت العدالة أيضا: أن يكون الكلام قد صدر وقت الغضب.

يقول ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ١١٠٢): "وَقَدْ كَانَ بَيْنَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَجِلَّةِ الْعُلَمَاءِ عِنْدَ الْغَضَبِ كَلَامٌ هُوَ أَكْثَرُ مِنْ هَذَا، وَلَكِنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ وَالْفَهْمِ وَالْفِقْهِ لا يَتَلَفَّتُونَ إِلَى ذَلِكَ، لِأَنَّهُمْ بَشَرٌ يَغْضَبُونَ وَيَرْضَوْنَ، وَالْقَوْلُ فِي الرِّضَا غَيْرُ الْقَوْلِ فِي الْغَضَبِ" اهـ.

هذا ما وفقني الله لجمعه من القرائن التي يتوصل بها إلى معرفة أن الكذب في هذا الكلام أو ذاك معناه الخطأ والوهم، وثم قرائن أخرى قد تظهر لمن تأملها وتدبرها، وما ذكرت فهو فهمي المتواضع، وقد يفتح الله على غيري فتظهر له قرائن أخرى، فالفهم بيد الله تبارك وتعالى يمنحه من يشاء من عباده، أسأل الله تعالى أن يرزقني والمسلمين جميعا العلم النافع، والفهم المستقيم، والقلب السليم، إنه ولي ذلك ومولاه، وهو على كل شيء قدير.

المطلب الثاني: الآثار المترتبة على معرفة وقوع الكذب بمعنى الخطأ

من خلال ما سبق نستطيع أن نستخلص بعض الآثار التي تنبني على معرفة أن الكذب قد يطلق بمعنى الخطأ والوهم، ومن تلك الآثار المترتبة على معرفة ذلك:

١- تبرئة جماعة من الصحابة أطلق في حقهم لفظ الكذب، وبيان ثبوت عدالتهم.

والعجب أنه قد طار وفرح بمثل هذه الألفاظ التي قيلت في حق بعض الصحابة جماعات من أهل البدع والضلالات، ممن حرمهم الله نعمة الفهم، فأبغضوا صحابة النبي ﷺ حمقا وجهلا وتقليدا لمن سبقهم، دون نظر وتأمل لحقيقة هذا المذهب الباطل، والكلام السمج، وكما أن الحب يعمي عن المساوئ، فكذلك البغض يعمي عن المحاسن، ولم يكن الصحابة من أهل الكذب والافتراء، كما بينته سابقا، بل كانوا أصحاب ديانة وأمانة وعدالة، وأهل علم وفضل، ﷺ جميعا، وحشرنا وإياهم مع نبينا ﷺ.

٢- بيان ثبوت عدالة جماعة من التابعين والرواة، ونفي تعمد الكذب والافتراء عمن أُطْلِق في حقه لفظ الكذب منهم.

٣- فهم كلام العلماء فهما منضبطا ومستقيما، يتوافق مع مرادهم وقصدهم من اللفظ

الذي قالوه في حق هذا الراوي أو ذاك.

٤- نفي ما يتوهم من التناقض والمخالفة بين الأصل الاصطلاحي عند العلماء لمعنى الكذب الذي يعني الافتراء والتعمد، وبين كلام العالم الذي أطلق لفظ الكذب في حق بعض الرواة بمعنى الخطأ، حيث إن الكذب يأتي عندهم بمعنى الخطأ أيضا، ويظهر ذلك من خلال القرائن، كما تقدم.

٥- زوال ما يتوهم من وقوع اختلاف بين العلماء في ثبوت عدالة بعض الرواة، وبيان أن العلماء متفقون في أصل عدالة هؤلاء الرواة، وأن بعضهم قصد أن هذا الراوي يخطئ، فعبر عن ذلك بلفظ الكذب.

الخاتمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه ومن والاه. وبعد،

بهذا أكون قد انتهيت بفضل الله - تبارك وتعالى - من العمل في هذا البحث، وأذكر في الختام أهم ما توصلت إليه من نتائج من خلال عملي فيه، ومن أهمها:

١- يطلق الكذب في اللغة على عدة معان، منها الخطأ والوهم.

٢- اختلف الناس في بيان مفهوم الكذب في الاصطلاح، فمنهم من قال: إنه مخالفة الخبر للواقع، وعرفه النظام بأنه مخالفة الخبر للاعتقاد، ورأى الجاحظ أنه مخالفة الخبر للواقع والاعتقاد معا، وذهب الشوكاني إلى أن الكذب مخالفة الخبر للواقع أو للاعتقاد، أو لهما معا، وتعريف الشوكاني أجمع الأقوال وأرجحها.

٣- الكذب في اصطلاح أهل السنة يشمل العمد والخطأ، خلافا للمعتزلة الذين خصوه بالعمد والقصد إليه.

٤-اختلف العلماء في الأصل في إطلاق الكذب في عرف العلماء وأهل الحديث، والراجح أن الأصل في إطلاق الكذب أنه يعني التعمد والافتراء، وأن حمله على الخطأ وتأويله بمعنى الوهم يحتاج لدليل وقرينة.

٥- استعمل العلماء للدلالة على كذب الرواة ألفاظا عديدة ومتنوعة، منها لفظ (كذب)، ومشتقاته، وكذا ألفاظ الوضع والبطلان، وغير ذلك من الألفاظ التي سبق ذكر جملة منها.

٦-ورد إطلاق الكذب بمعنى الخطأ والوهم في أشعار العرب وكلامها، وفي بعض الأحاديث النبوية، وكذا في الآثار الواردة عن الصحابة والتابعين، وفي أقوال العلماء، وسبق ذكر أمثلة لذلك.

٧-بعض الألفاظ المستعملة عند علماء الحديث بمعنى الكذب، كألفاظ الوضع والبطلان، تقع

معاني الكذب فيها بمعنى الخطأ والوهم أيضا.

٨-هناك مجموعة من القرائن التي يمكن من خلالها التوصل إلى معرفة أن الكذب الوارد في بعض النصوص يقصد به الخطأ والوهم لا التعمد، فمن ذلك: ثبوت أصل عدالة من قيل في حقه ذلك، وهذا هو الأساس لما بعده من قرائن، وكذا اختلاف الروايات في النص الواحد، فبعضها بلفظ الكذب، وبعضها بلفظ الوهم والخطأ، أو أن يكون الكلام في حق المفتي والمجتهد الذي ثبتت عدالته وعلمه، أو أن يكون القائل حجازيا، لأن أهل الحجاز يستعملون الكذب بمعنى الخطأ، أو أن يكون التكذيب في قضية معينة أو حديث واحد أو جملة من الأحاديث، مع عدالة صاحب تلك القضية أو الحديث أو الأحاديث الذي قيل في حقه ذلك، أو أن يفهم من خلال الكلام أن التكذيب قد صدر من صاحبه على سبيل التشديد، قصدا منه للتنفير من الخطأ، والتحذير من متابعة المخطئ، مع ثبوت عدالة المخطئ، أو أن يكون الكلام قد صدر وقت الغضب.

٩-يترتب على معرفة أن الكذب يأتي بمعنى الخطأ بعض الآثار، فمن ذلك تبرئة جماعة من الصحابة والتابعين والرواة أطلق في حقهم لفظ الكذب، وبيان ثبوت عدالتهم. وفهم كلام العلماء فهما منضبطا ومستقيما، يتوافق مع مرادهم وقصدهم من اللفظ الذي قالوه في حق هذا الراوي أو ذاك. ونفي ما يتوهم من التناقض والمخالفة بين الأصل الاصطلاحي عند العلماء لمعنى الكذب الذي يعني الافتراء والتعمد، وبين كلام العالم الذي أطلق لفظ الكذب في حق بعض الرواة بمعنى الخطأ. وزوال ما يتوهم من وقوع اختلاف بين العلماء في ثبوت عدالة بعض الرواة.

التوصيات:

١ - أُوصي نفسي، وجميع المسلمين بتعلم سنة رسول الله ﷺ، والصبر والمثابرة في تعلمها، والعمل بها، وخدمتها، والدفاع عنها، والدعوة إلى العمل بها، وتوجيه الأولاد لتعلمها، فقد وُجِّهَتْ للسنة سهام النقد، وأصبحنا نسمع الطعن في ثوابت الإسلام، فلا

أراه يحل لأحد أن يتقاعس أو يتأخر عن نصرة السنة والدفاع عنها بكل ما أوتي.

٢- قيام الجامعات والمجامع العلمية بدورها في إعداد كتائب من طلبة العلم الأذكياء، والباحثين المخلصين الأتقياء، لإعداد الأبحاث العلمية، والرد على شبه أهل الزيغ والضلال الذين انتشروا في عصرنا، وإعادة نشر كثير من كتب التراث التي طالتها أيدي العابثين بالتعدي على نصوصها بالتحريف - جهلا وتكسبا بالباطل - بدعوى التحقيق العلمي زعموا!

٣- أُنبه إلى أهمية استخدام الموسوعات الإلكترونية العلمية التي كثرت وانتشرت وتنوعت، حيث إنها توفر الكثير من الجهد والوقت، مع التأكيد على عدم الاعتماد عليها بالكلية، والرجوع إلى الكتب المطبوعة أو المصورة ضوئيا بصيغة (pdf)، وذلك لما قد يقع في تلك الموسوعات من التحريف والتصحيف.

كانت هذه بإيجاز أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها من خلال عملي في هذا البحث، وأسأل الله ﷻ أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه، وأن ينفع به كاتبه، والناظر فيه، وأن ينفعنا بما علمنا، ويعلمنا ما ينفعنا، إنه بكل جميل كفيل، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين،،،

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين،،،

مصادر ومراجع البحث

١- القرآن الكريم.

٢- الإبهاج في شرح المنهاج (شرح على منهاج الوصول إلى علم الأصول للقاضي البيضاوي المتوفى سنة ٦٨٥ هـ). تأليف: شيخ الإسلام علي بن عبد الكافي السبكي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، وولده تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ). دراسة وتحقيق: الدكتور أحمد جمال الزمزمي، والدكتور نور الدين عبد الجبار صغيري. الطبعة: الأولى (١٤٢٤ هـ = ٢٠٠٤ م). دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث: دبي- الإمارات العربية المتحدة.

٣- أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية مع تحقيق كتابه الضعفاء وأجوبته على أسئلة البرذعي. الأستاذ الدكتور سعدي الهاشمي. الطبعة الثانية (١٤٠٩ هـ = ١٩٨٩م). دار الوفاء: المنصورة - مصر، مكتبة ابن القيم: المدينة المنورة.

٤- أبو هريرة راوية الإسلام: الدكتور محمد عجاج الخطيب. الطبعة الثالثة (١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢م). مكتبة وهبة: القاهرة.

٥- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة: للإمام شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري (ت٨٤٠هـ). تقديم شيخنا العلامة الكبير فضيلة الأستاذ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم. تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، إشراف: أبي تميم ياسر بن إبراهيم. الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م). دار الوطن: الرياض.

٦- إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين: للسيد محمد بن محمد الحسيني الزبيدي، الشهير بمرتضى (ت ١٢٠٥هـ). مؤسسة التاريخ العربي: بيروت – لبنان (١٤١٤هـ = ١٩٩٤م).

٧- إتحاف النبلاء بأدلة تحريم إتيان المحل المكروه من النساء: لأبي أسامة عبد الله بن محمد ابن عبد الرحيم البخاري. طبع بمطبعة الغرباء الأثرية، السعودية (١٤١٤هـ = ١٩٩٤م).

٨- آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (ت ١٣٨٦هـ). اشترك في العمل فيه

جماعة من المحققين. الطبعة الأولى (١٤٣٤هـ). مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي بجدة، بتمويل من مؤسسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي. قامت بطباعته: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع: السعودية.

٩- الأحكام الصغرى: للإمام عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله بن الحسين بن سعيد إبراهيم الأزدي، الأندلسي الأشبيلي، المعروف بابن الخراط (المتوفى: ٥٨١ هـ). تحقيق: أم محمد بنت أحمد الهليس. أشرف عليه وراجعه وقدم له: خالد بن علي بن محمد العنبري. الطبعة الأولى (١٤١٣هـ = ١٩٩٣م). مكتبة ابن تيمية، القاهرة - مصر، ومكتبة العلم، جدة - السعودية.

١٠- أحكام القرآن الكريم: للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي (ت ٣٢١هـ). تحقيق: الدكتور سعد الدين أونال. الطبعة الأولى (١٤١٨هـ = ١٩٩٨م). من منشورات مركز البحوث الإسلامية التابع لوقف الديانة التركي: اسطانبول - تركيا.

١١- الإحكام في أصول الأحكام: للإمام الفقيه أبي محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي الظاهري (ت٤٥٦هـ). الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ). دار الحديث: القاهرة.

١٢- الإحكام في أصول الأحكام: للإمام علي بن محمد الآمدي (ت ٦٣١هـ). علَّق عليه: الشيخ عبد الرازق عفيفي. الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م). دار الصميعي للنشر والتوزيع: الرياض - السعودية.

١٣- أحوال الرجال: للإمام الحافظ أبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجُوزْجَاني (ت ٢٥٩هـ). (ضمن كتاب «الإمام الجوزجاني ومنهجه في الجرح والتعديل»): دراسة وتحقيق: الأستاذ الدكتور عبد العليم عبد العظيم البَسْتَوي. الطبعة الأولى (١٤١١هـ = ١٩٩٠م). الناشر: حديث أكادمي بسم الله ستريت نشاط آباد: فيصل آباد - باكستان، ومكتبة دار الطحاوي للنشر والتوزيع: الرياض.

- الأخلاق لأحمد أمين = كتاب الأخلاق.

١٤- الإخنائية أو الرد على الإخنائي: لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت ٧٢٨هـ). تحقيق: أحمد بن موسى العنزي. الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م). دار الخرّاز: جدة – السعودية.

١٥- الأذكار النووية أو حلية الأبرار وشعار الأخيار في تلخيص الدعوات والأذكار المستحبة في الليل والنهار: للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ). حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محي الدين مستو. الطبعة الثانية (١٤١٠هـ = ١٩٩٠م). مكتبة دار التراث: المدينة المنورة، ودار ابن كثير: دمشق.

١٦- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: للإمام شهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري (ت ٩٢٣هـ). الطبعة السابعة (١٣٢٣). المطبعة الأميرية: مصر.

١٧- إرشاد العامة إلى معرفة الكذب وأحكامه: للشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (ت ١٣٨٦هـ). تحقيق: محمد عزيز شمس. الطبعة الأولى (١٤٣٤هـ). طبع ضمن (آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني). مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي بجدة، بتمويل من مؤسسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي. قامت بطباعته: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع: السعودية.

١٨- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: للإمام الفقيه محمد بن علي الشوكاني (١٢٥٠ هـ). تحقيق وتعليق: أبي حفص سامي بن العربي الأثري. قدم له: فضيلة الشيخ عبد الله ابن عبد الرحمن السعد، والدكتور سعد بن ناصر الشثري. الطبعة الأولى (١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م). دار الفضيلة للنشر والتوزيع: السعودية.

١٩- الإرشاد في معرفة علماء الحديث: للإمام الحافظ أبي يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد ابن

الخليل الخليلي القزويني (ت ٤٤٦ هـ). دراسة وتحقيق وتخريج: الدكتور محمد سعيد بن عمر إدريس. الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م). مكتبة الرشد: الرياض.

٢٠- أساس البلاغة: لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ). تحقيق: محمد باسل عيون السود. الطبعة الأولى (١٤١٩ هـ = ١٩٩٨ م). دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

- أسامي الضعفاء: للإمام أبي زرعة الرازي (ضمن كتاب: أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية).

٢١- الأسامي والكنى: للإمام أبي أحمد الحاكم الكبير محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق (ت ٣٧٨ هـ). تحقيق: يوسف بن محمد الدخيل. الطبعة الأولى (١٤١٤هـ = ١٩٩٤م). مكتبة الغرباء الأثرية: المدينة المنورة – السعودية.

٢٢- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار: للإمام الحافظ الفقيه أبي عمر يوسف بن عبد الله ابن محمد بن عبد البر النَّمَري الأندلسي (ت٤٦٣هـ). تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، الطبعة الأولى (١٤١٤هـ = ١٩٩٣م). دار قتيبة: دمشق – بيروت، ودار الوعي: حلب القاهرة.

٢٣- الاستيعاب في معرفة الأصحاب: للإمام الحافظ الفقيه أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النَّمَري القرطبي الأندلسي (ت ٤٦٣). حققه: علي محمد البجاوي. الطبعة الأولى (دار الجيل: بيروت – لبنان ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م).

٢٤- الإصابة في تمييز الصحابة: للإمام الحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ). تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية. الطبعة الأولى (١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م). دار هجر: القاهرة.

٢٥- الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين): للأستاذ خير الدين الزركلي. الطبعة الخامسة عشرة (٢٠٠٢م). دار العلم للملايين: بيروت – لبنان.

٢٦- الإعلام بفوائد عمدة الأحكام: للإمام أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي، المعروف بابن الملقن (ت ٨٠٤ هـ). تحقيق: عبد العزيز بن أحمد بن محمد المشيقح. الطبعة الأولى (١٤١٧هـ = ١٩٩٧م). دار العاصمة: الرياض – السعودية.

٢٧- أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري: للإمام أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت ٣٨٨هـ). تحقيق ودراسة: محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود. الطبعة: الأولى (١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م). مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.

٢٨- إعلام الموقعين عن رب العالمين: للإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب، المعروف بابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ). قرأه وقدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه وآثاره: أبو عبيدة مشهور ابن حسن آل سلمان، شارك في التخريج: أبو عمر أحمد عبد الله أحمد. الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ). دار ابن الجوزي: الدمام، الإحساء – المملكة العربية السعودية.

٢٩- الأم: للإمام الفقيه محمد بن إدريس الشَّافِعِيّ (ت ٢٠٤هـ). تحقيق: الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب. الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م). دار الوفاء: المنصورة – مصر.

٣٠- الأمالي في آثار الصحابة: للإمام عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢٢٠هـ). تحقيق: مجدي السيد إبراهيم. مكتبة القرآن: القاهرة.

٣١- الأنساب: للإمام أبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني (ت ٥٦٢هـ). اشترك في تحقيقه عدد من الأساتذة. دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن – الهند. مصورة مكتبة ابن تيمية: القاهرة. الطبعة الثانية (١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م).

٣٢- الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة: للشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (ت ١٣٨٦ هـ). تحقيق: علي بن محمد العمران. الطبعة

الأولى (١٤٣٤هـ). طبع ضمن (آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني). مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي بجدة، بتمويل من مؤسسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي. قامت بطباعته: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع: السعودية.

٣٣- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: للإمام عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبي محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ). تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي. دار الفكر: بيروت – لبنان.

٣٤- الإيضاح في علوم البلاغة: للخطيب القزويني؛ محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبي المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق (ت ٧٣٩هـ). تحقيق: الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي. الطبعة الثالثة (١٤١٤هـ = ١٩٩٣م). دار الجيل: بيروت – لبنان.

٣٥- الإيمان: للإمام الحافظ محمد بن إسحاق بن يحيى بن منده. تحقيق: الدكتور علي بن محمد بن ناصر الفقيهي. الطبعة الثانية (١٤٠٦هـ). مؤسسة الرسالة: بيروت – لبنان.

٣٦- البحر الزخار، المعروف بمسند البزار: للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق العتكي البزار (ت ٢٩٢هـ). تحقيق: الدكتور محفوظ الرحمن زين الله. الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م). مؤسسة علوم القرآن: بيروت – لبنان، ومكتبة العلوم والحكم: المدينة المنورة.

٣٧- البحر المحيط في أصول الفقه: للإمام الزركشي، وهو بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الشافعي (ت ٧٩٤هـ). قام بتحريره: الشيخ عبد القادر عبد الله العاني. راجعه: الدكتور عمر سليمان الأشقر. طبعة وزارة الأوقاف والدعوة الإسلامية بالكويت. الطبعة الثانية (١٤١٣هـ = ١٩٩٢م).

٣٨- البحر المحيط في تفسير القرآن العظيم: للإمام أبي حيان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (ت ٧٤٥هـ). تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث

والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر. الطبعة الأولى (١٤٣٦هـ = ٢٠١٥م). طبعة دار هجر: الجيزة – مصر.

٣٩- البداية والنهاية: للإمام الحافظ المؤرخ أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت٧٧٤هـ). تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر. الطبعة الأولى (١٤١٧هـ = ١٩٩٧م). طبعة دار هجر: الجيزة – مصر.

٤٠- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: للقاضي العلامة محمد بن علي الشوكاني (١٢٥٠هـ). دار الكتاب الإسلامي: القاهرة. (بدون).

٤١- البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير: للإمام أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري، المعروف بابن الملقن (ت ٨٠٤هـ). تحقيق جماعة من الباحثين بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. الطبعة الأولى (١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م). دار العاصمة: الرياض – السعودية.

٤٢- بيان الدليل على بطلان التحليل: لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت ٧٢٨هـ). تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي. الطبعة الأولى (١٤١٨هـ = ١٩٩٨م). المكتب الإسلامي: بيروت – لبنان.

٤٣- بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام: للحافظ ابن القطان الفاسي، أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الملك (ت ٦٢٨هـ). تحقيق: الدكتور الحسين آيت سعيد. الطبعة الأولى (١٤١٨هـ = ١٩٩٧م). دار طيبة: الرياض.

٤٤- تاج العروس من جواهر القاموس: للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ). تحقيق: عبد الستار أحمد فراج. أصدرته حكومة الإرشاد والأنباء في دولة الكويت (١٣٨٥هـ = ١٩٦٥م).

٤٥- تاريخ أسماء الثقات: للإمام الحافظ أبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين (ت٣٨٥هـ). تحقيق: صبحي السامرائي. الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م). الدار السلفية: الكويت.

٤٦- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: لمؤرخ الإسلام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ). حققه، وضبط نصه، وعلق عليه: الدكتور بشار عواد معروف. الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م). دار الغرب الإسلامي: بيروت – لبنان.

٤٧- تاريخ الأمم والملوك: للإمام الحافظ المؤرخ المفسر أبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ). الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ). دار الكتب العلمية: بيروت – لبنان.

٤٨- التاريخ الأوسط: للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ). دراسة وتحقيق: الدكتور تيسير بن سعد. الطبعة الأولى (١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م). مكتبة الرشد: الرياض.[1]

٤٩- تاريخ بغداد: للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ). حققه وضبط نصه وعلق عليه: الدكتور بشار عواد معروف. الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م). دار الغرب الإسلامي: بيروت – لبنان.

٥٠- تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)، عن يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ). تحقيق: أحمد محمد نور سيف. دار المأمون للتراث: دمشق.

٥١- التاريخ الكبير: للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ). تحقيق: جماعة منهم الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني – عدا الرابع والخامس، فلم يشترك الشيخ في تحقيقهما –. الطبعة الأولى (١٣٨٤ هـ). دائرة المعارف العثمانية: الهند. مصورة دار

(١) طبع كتاب «التاريخ الأوسط» للبخاري قبل ذلك خطأ باسم «التاريخ الصغير»، وكتاب «التاريخ الصغير» في عداد المفقود. ينظر مقدمة الدكتور تيسير سعد لكتاب «التاريخ الأوسط» (١/ ١١٤، وما بعدها).

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

الكتب العلمية: بيروت – لبنان.

٥٢- التاريخ الكبير، المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة: للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب (ت ٢٧٩ هـ). تحقيق: صلاح بن فتحي هلل. الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ = ٢٠٠٤م). دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر: القاهرة.

٥٣- تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها: تصنيف الإمام العالم الحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي، المعروف بابن عساكر (ت ٥٧١ هـ). دراسة وتحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع: بيروت – لبنان (١٤١٥هـ = ١٩٩٥م).

٥٤- تاريخ المدينة المنورة: للإمام ابن شبة؛ أبي زيد عمر بن شبة النميري البصري (ت ٢٦٢هـ). تحقيق: فهيم محمد شلتوت. مصورة مكتبة ابن تيمية: القاهرة. الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م).

٥٥- تاريخ المذاهب الإسلامية: تأليف الشيخ محمد أبو زهرة. دار الفكر العربي (بدون).

٥٦- تاريخ يحيى بن معين (ت٢٣٢هـ)، رواية عباس بن محمد الدوري (ت ٢٨٠هـ). تحقيق: أحمد محمد نور سيف. الطبعة الأولى (١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م). مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي: جامعة أم القرى- مكة المكرمة.

٥٧- تأويل مختلف الحديث والرد على من يريب في الأخبار المدعى عليها التناقض: للإمام العلامة أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ). تحقيق: أبي أسامة سليم بن عيد الهلالي. الطبعة الثانية (١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م). دار ابن القيم: السعودية، ودار ابن عفان: مصر.

٥٨- التحبير لإيضاح معاني التيسير: للإمام محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبي إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير (ت ١١٨٢هـ). حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه وضبط نصه: محَمَّد صُبْحي بن حَسَن حَلّاق أبو مصعب.

الطبعة الأولى (١٤٣٣هـ = ٢٠١٢م). مَكتَبَةُ الرُّشد، الرياض – المملكة الْعَرَبيَّة السعودية.

– التحرير والتنوير لابن عاشور = تفسير التحرير والتنوير.

٥٩- التحصيل من المحصول: للإمام سراج الدين محمود بن أبي بكر الأرْمَوي (ت ٦٨٢ هـ). دراسة وتحقيق: الدكتور عبد الحميد علي أبو زنيد. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م). مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان.

٦٠- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف: للإمام الحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف المزي (ت ٧٤٢ هـ)، مع النكت الظراف على الأطراف للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ). تحقيق: الشيخ عبد الصمد شرف الدين. إشراف: زهير الشاويش. الطبعة الثانية (١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣م). الدار القيمة: الهند، والمكتب الإسلامي: بيروت ودمشق.

٦١- تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري: للإمام جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (المتوفى: ٧٦٢هـ). تحقيق: سلطان بن فهد الطبيشي. الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م). من إصدارات وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية.

٦٢- تدريب الرَّاوِي في شرح تقريب النواوي: للحافظ أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت٩١١ هـ). قدم له وراجعه وأضاف عليه بعض التعليقات: شيخنا العلامة الكبير فضيلة الأستاذ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم. حققه وعلق عليه: أبو معاذ طارق ابن عوض الله بن محمد. الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م). دار العاصمة: الرياض.

٦٣- تذكرة الحفاظ: للإمام الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ). وضع حواشيه: الشيخ زكريا عميرات. الطبعة الأولى (١٤١٩هـ). دار الكتب العلمية: بيروت – لبنان.

٦٤- تغليق التعليق على صحيح البخاري: للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني

(ت٨٥٢هـ). دراسة وتحقيق: سعيد عَبْد الرَّحْمَن موسى القزقي. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م). المكتب الإسلامي: بيروت ودمشق، ودار عمار: عمان – الأردن.

- تفسير ابن أبي حاتم = تفسير القرآن العظيم.

- تفسير ابن المنذر = كتاب تفسير القرآن.

٦٥- تفسير البغوي (معالم التنزيل): للإمام الحافظ المفسر محيي السنة أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٦ هـ). حققه وخرج أحاديثه: محمد عبد الله النمر، وعثمان جمعة ضميرية، وسليمان مسلم الحرش. الطبعة الأولى (١٤٠٩ هـ = ١٩٨٩م). دار طيبة للنشر والتوزيع: الرياض.

٦٦- تفسير التحرير والتنوير: للإمام محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت ١٣٩٣هـ). الطبعة (؟) (١٩٨٤هـ). الدار التونسية للنشر: تونس.

- تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن.

٦٧- تفسير الفخر الرازي (المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب): للإمام محمد الرازي فخر الدين ابن العلامة ضياء الدين عمر المشتهر بخطيب الري (ت ٦٠٤هـ). الطبعة الأولى (١٤٠١هـ = ١٩٨١م). دار الفكر: بيروت – لبنان.

٦٨- تفسير القرآن العظيم مسندا عن رسول الله ﷺ والصحابة والتابعين: للإمام الحافظ عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي؛ ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ). تحقيق: أسعد محمد الطيب. إعداد مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار الباز. الطبعة الأولى (١٤١٧هـ = ١٩٩٧م). مكتبة نزار مصطفى الباز: مكة المكرمة، والرياض.

- تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن.

٦٩- تفسير عبد الرزاق (ت ٢١١هـ). تحقيق: الدكتور مصطفى مسلم محمد. الطبعة الأولى (١٤١٠

هـ). مكتبة الرشد: الرياض.

٧٠- تقدمة الجرح والتعديل: للإمام الحافظ أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، المعروف بابن أبي حاتم (٣٢٧هـ). مطبوع مع كتاب الجرح والتعديل له. الطبعة الأولى (١٣٧١هـ = ١٩٥٢م). مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن: الهند. مصورة دار إحياء التراث العربي: بيروت – لبنان.

٧١- تقريب التهذيب: للإمام الحافظ شيخ الإسلام شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد ابن محمد بن علي بن أحمد، الشهير بابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: الشيخ محمد عوامة. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ).دار الرشيد: حلب – دمشق.

٧٢- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: للإمام أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد ابن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) الطبعة الأولى (١٤١٩هـ = ١٩٨٩م). دار الكتب العلمية: بيروت – لبنان.

٧٣- تلخيص كتاب الإستغاثة (المعروف بالرد على البكري): لشيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت ٧٢٨هـ). تحقيق: أبي عبد الرحمن محمد بن علي عجال. الطبعة الأولى (١٤١٧هـ). مكتبة الغرباء الأثرية.

٧٤- التمهيد في تخريج الفروع على الأصول: للإمام عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعيّ، أبي محمد، جمال الدين (ت ٧٧٢هـ). تحقيق: الدكتور محمد حسن هيتو. الطبعة الأولى (١٤٠٠هـ). طبعة مؤسسة الرسالة: بيروت – لبنان.

٧٥- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: للإمام الحافظ الفقيه أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري الأندلسي (ت ٤٦٣ هـ). تحقيق: مجموعة من المحققين، إشراف وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالمغرب. ابتداء من سنة (١٣٨٧هـ).

٧٦- تنقيح الأنظار في معرفة علوم الآثار: للإمام محمد بن إبراهيم الوزير (ت ٨٤٠هـ). تحقيق:

محمد صبحي بن حسن حلاق، وعامر حسين. الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م). دار ابن حزم: بيروت – لبنان.

٧٧- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل: للشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (ت ١٣٨٦ هـ). تحقيق: علي بن محمد العمران، ومحمد أجمل الإصلاحي. الطبعة الأولى (١٤٣٤ هـ). طبع ضمن (آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني). مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي بجدة، بتمويل من مؤسسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي. قامت بطباعته: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع: السعودية.

٧٨- تهذيب الأسماء واللغات: للإمام محي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ). تحقيق: مكتب البحوث والدراسات بدار الفكر. الطبعة الأولى (١٩٩٦م). دار الفكر: بيروت – لبنان.

٧٩- تهذيب التهذيب: للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني (ت ٨٥٢هـ). الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م). دار الفكر: بيروت – لبنان.

٨٠- تهذيب الكمال في أسماء الرجال: للإمام الحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي (ت ٧٤٢هـ). حققه وضبط نصه وعلق عليه: الدكتور بشار عواد معروف. الطبعة الثانية (١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م). مؤسسة الرسالة: بيروت – لبنان.

٨١- تهذيب اللغة: للإمام اللغوي أبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠ هـ). تحقيق: محمد عوض مرعب. الطبعة الأولى (٢٠٠١م). دار إحياء التراث العربي: بيروت – لبنان.

٨٢- توجيه النظر إلى أصول الأثر: للعلامة الشيخ طاهر الجزائري الدمشقي (ت ١٣٣٨هـ). اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة. الطبعة الأولى المحققة في بيروت (١٤١٦هـ = ١٩٩٥م). مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.

٨٣- التوحيد وإثبات صفات الرب ﷻ: للإمام الحافظ أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت ٥١١هـ). دراسة وتحقيق: الدكتور عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ =

١٩٨٨م). دار الرشد: الرياض – المملكة العربية السعودية.

٨٤- التوشيح شرح الجامع الصحيح: للإمام الحافظ أبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١). تحقيق: رضوان جامع رضوان. الطبعة الأولى (١٤١٩هـ = ١٩٩٨م). دار الرشد: الرياض – السعودية، وشركة الرياض للنشر والتوزيع.

٨٥- توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار: للإمام محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (ت ١١٨٢هـ). تحقيق: محمد محب الدين أبو زيد. الطبعة الأولى (١٤٣٢هـ = ٢٠١١م). مكتبة الرشد: الرياض – السعودية.

٨٦- التوضيح لشرح الجامع الصحيح: للإمام سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي، المعروف بابن الملقن (ت ٨٠٤هـ). تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث. الطبعة الأولى (١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م). إصدارات وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، إدارة الشئون الإسلامية بدولة قطر.

٨٧- الثقات: للإمام الحافظ أبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي (ت ٣٥٤هـ). الطبعة الأولى بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن: الهند (١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م). مصورة مؤسسة الكتب الثقافية.

٨٨- جامع بيان العلم وفضله: للإمام الحافظ الفقيه أبي عمر يوسف بن عبد البر (ت ٤٦٣هـ). تحقيق: أبي الأشبال الزهيري. الطبعة الأولى (١٤١٤هـ = ١٩٩٤م). دار ابن الجوزي: الدمام – السعودية.

٨٩- جامع البيان عن تأويل آي القرآن: للإمام الحافظ المفسر المؤرخ أبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، وقد رجعت لطبعتين:

- الأولى (وإليها العزو عند الإطلاق): تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر. الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م).

دار هجر: الجيزة – مصر.

- الثانية: تحقيق: العلامة الشيخ أحمد شاكر وأخيه العلامة الأستاذ محمود شاكر. الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م). طبعة مؤسسة الرسالة: بيروت – لبنان.

٩٠- الجامع الصحيح، وهو الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه. للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي البخاري (ت ٢٥٦هـ). اعتنى به: محمد زهير بن ناصر الناصر، المشرف على أعمال الباحثين بمركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالمدينة المنورة. الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ). دار طوق النجاة: بيروت – لبنان. وهي مأخوذة عن الطبعة التي أمر السلطان عبد الحميد الثاني ﷺ بطبعها بالمطبعة الأميرية ببولاق في سنة (١٣١١هـ).

٩١- الجامع الكبير (سنن الترمذي): للإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت ٢٧٩هـ). تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعبد اللطيف حرز الله. الطبعة الأولى (١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م). دار الرسالة العالمية: دمشق – سوريا.

٩٢- الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان: للإمام المفسر أبي عبد الله محمد بن أحمد ابن أبي بكر القرطبي (ت ٦٧١هـ). تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، وجماعة. الطبعة الأولى (١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م). مؤسسة الرسالة: بيروت – لبنان.

٩٣- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: للإمام المحدث أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ). تحقيق: الدكتور محمد عجاج الخطيب. الطبعة الثالثة (١٤١٦هـ = ١٩٩٦م). مؤسسة الرسالة: بيروت – لبنان.

٩٤- الجامع لشعب الإيمان: للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ). حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد. الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ = ٢٠٠٣م). مكتبة الرشد: الرياض.

٩٥- الجرح والتعديل: للإمام الحافظ أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر؛ ابن أبي حاتم (٣٢٧هـ). الطبعة الأولى (١٣٧١هـ = ١٩٥٢م). مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن: الهند. مصورة دار إحياء التراث العربي: بيروت – لبنان.

٩٦- الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لشيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن عبد الحليم، ابن تيمية الحراني (ت ٧٢٨هـ). تحقيق: الدكتور علي بن حسن بن ناصر، والدكتور عبد العزيز ابن إبراهيم العسكر، والدكتور حمدان بن محمد الحمدان. الطبعة الثانية (١٤١٩هـ = ١٩٩٩م). دار العاصمة: الرياض – السعودية.

٩٧- الحاوي الكبير: للإمام علي بن مُحَمَّد بن حبيب الماوردي البصري الشافعي (ت٤٥٠هـ). تحقيق: الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود. الطبعة الأولى (١٤١٩هـ = ١٩٩٩م). دار الكتب العلمية: بيروت – لبنان.

٩٨- الحث على التجارة والصناعة والعمل والإنكار على من يدعي التوكل في ترك العمل والحجة عليهم في ذلك: للإمام أبي بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال (ت ٣١١هـ). تحقيق: أبي عبد الله محمود بن محمد الحداد. الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ). دار العاصمة: الرياض – السعودية.

٩٩- حجة الوداع: للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ). حققه: أبو صهيب الكرمي. الطبعة الأولى (١٩٩٨م). بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع: الرياض – السعودية.

١٠٠- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ). تحقيق وشرح العلامة الشيخ عبد السلام محمد هارون. الطبعة الرابعة (١٤١٨هـ = ١٩٩٧م). مكتبة الخانجي بالقاهرة.

١٠١- خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام: للإمام أبي زكريا محيي الدين يحيى بن

شرف النووي (ت ٦٧٦هـ). حققه وخرج أحاديثه: حسين إسماعيل الجمل. الطبعة الأولى (١٤١٨هـ = ١٩٩٧م). مؤسسة الرسالة: لبنان – بيروت.

١٠٢- الخلاف اللفظي عند الأصوليين للأستاذ الدكتور عبد الكريم بن علي بن محمد النملة. الطبعة الثانية (١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م). مكتبة الرشد: الرياض – السعودية.

١٠٣- الدر المنثور في التفسير بالمأثور: للإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ). تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي. بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر. الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م). دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان: الجيزة – مصر.

١٠٤- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ). الطبعة الأولى (١٤١٤هـ = ١٩٩٣م). دار الجيل: بيروت – لبنان.

١٠٥- دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة: للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨). تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي. الطبعة الأولى (١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨م). دار الكتب العلمية: بيروت – لبنان، ودار الريان للتراث: مصر.

١٠٦- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب: للإمام إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري (٧٩٩هـ). تحقيق وتعليق: الأستاذ الدكتور محمد الأحمدي أبو النور. دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.

١٠٧- ديوان الأخطل (ت ٩٢هـ): شرحه وصنف قوافيه وقدم له: مهدي محمد ناصر الدين. الطبعة الثانية (١٤١٤هـ = ١٩٩٤م). دار الكتب العلمية: بيروت – لبنان.

١٠٨- ديوان ذي الرمة: شرح الخطيب التبريزي. كتب مقدمته وهوامشه وفهارسه: مجيد طراد. الطبعة الثانية (١٤١٦هـ = ١٩٩٦م). دار الكتاب العربي: بيروت – لبنان.

١٠٩- ديوان زُفَر بن الحارث الكلابي» صنعةُ: الدكتور رضوان محمد حسين النجار (ص ٢٤٨). نُشِر بمجلة مجمع اللغة الأردني (العدد ٣٣، السنة الحادية عشرة، ذو القعدة ١٤٠٧هـ/ ربيع الثاني ١٤٠٨هـ = ١٩٨٧م).

١١٠- ذكر أخبار أصبهان: للإمام الحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ). دار الكتاب الإسلامي (بدون).

١١١- ذيل طبقات الحنابلة: للإمام الحافظ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي = ابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ). تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. الطبعة الأولى (١٤٢٥هـ = ٢٠٠٥م). مكتبة العبيكان: الرياض.

١١٢- الرد على الإخنائي واستحباب زيارة خير البرية الزيارة الشرعية: لشيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ). تحقيق: العلامة الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني. المطبعة السلفية ومكتبتها بالقاهرة. (بدون).

١١٣- الرسالة: للإمام الفقيه محمد بن إدريس الشَّافِعِيّ (ت ٢٠٤هـ). تحقيق: الشيخ أحمد مُحَمَّد شاكر. الطبعة الأولى (١٣٥٨هـ). مطبعة مصطفى البابي الحلبي: مصر. مصورة دار الكتب العلمية: بيروت – لبنان.

١١٤- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: للإمام شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (المتوفى: ١٢٧٠هـ). تحقيق: علي عبد الباري عطية. الطبعة الأولى (١٤١٥هـ). دار الكتب العلمية: بيروت – لبنان.

١١٥- الرَّوضُ البَاسِمْ في الذِّبِّ عَنْ سُنَّةِ أبي القَاسِم ﷺ (وعليه حواشٍ لجماعةٍ من العلماء منهم الأمير الصّنعاني): للإمام ابن الوزير، محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي، أبي عبد الله، عز الدين، من آل الوزير (ت ٨٤٠هـ). تقديم: الدكتور بكر بن عبد الله أبو زيد. اعتنى به: علي بن محمد العمران. دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع: مكة

المكرمة – السعودية.

١١٦- زاد المعاد في هدي خير العباد: للإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب، ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ). تحقيق: محمد أجمل الإصلاحي، وسراج منير محمد منير. الطبعة الأولى (١٤٣٩هـ = ٢٠١٨م). دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع: مكة المكرمة – السعودية.

١١٧- سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد: للإمام محمد بن يوسف الصالحي (ت ٦٤٢هـ). تحقيق: الدكتور مصطفى عبد الواحد. نشر لجنة إحياء التراث بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية التابع لوزارة الأوقاف المصرية (١٤١٨هـ = ١٩٩٧م).

١١٨- سنن ابن ماجه: للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني = ابن ماجه (ت ٢٧٣هـ). تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وسعيد اللحام. الطبعة الأولى (١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م). دار الرسالة العالمية: دمشق – سوريا.

١١٩- سنن أبي داود: للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (ت ٢٧٥هـ). تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد كامل قرة بللي. الطبعة الأولى (١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م). دار الرسالة العالمية: دمشق – سوريا.

- سنن الترمذي = الجامع الكبير (سنن الترمذي).

١٢٠- سنن الدارقطني: للإمام الحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي (ت ٣٨٥هـ)، وبذيله التعليق المغني على الدارقطني. تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وجماعة. الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ = ٢٠٠٤م). مؤسسة الرسالة: بيروت – لبنان.

- سنن الدارمي = مسند الدارمي.

١٢١- السُّنن الصغرى: للإمام البيهقي = ينظر: المنة الكبرى شرح وتخريج السنن الصغرى.

١٢٢- السُّنن الكبرى: للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت ٤٥٨). تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية. الطبعة الأولى (١٤٣٢هـ = ٢٠١١م). دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع

والإعلان، القاهرة.

- السنن الكبرى للنسائي = كتاب السنن.

- سنن النسائي = كتاب المجتبى.

١٢٣- سنن سعيد بن منصور (ت ٢٢٧هـ). تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. الطبعة الأولى (١٤٠٥ هـ). دار الكتب العلمية: بيروت – لبنان.

١٢٤- سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة. تحقيق: الدكتور زياد محمد منصور. الطبعة الأولى (١٤١٤ هـ). مكتبة العلوم والحكم: المدينة المنورة.

١٢٥- سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ) في معرفة الرجال وجرحهم وتعديلهم. تحقيق: الأستاذ الدكتور عبد العليم عبد العظيم البستوي. مكتبة دار الاستقامة: مكة المكرمة، ومؤسسة الريان: بيروت – لبنان. الطبعة الأولى (١٤١٨هـ = ١٩٩٧م).

١٢٦- سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي. (ضمن كتاب: أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية). تحقيق: الأستاذ الدكتور سعدي الهاشمي. الطبعة الثانية (١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م). دار الوفاء: مصر – المنصورة، ومكتبة ابن القيم: المدينة المنورة.

١٢٧- سير أعلام النبلاء: للإمام الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ). تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرين. الطبعة الثانية (١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م). مؤسسة الرسالة: بيروت – لبنان.

١٢٨- السيرة النبوية: لعبد الملك بن هشام (٢١٣هـ). تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الإبياري، وعبد الحفيظ شلبي. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي (تصوير دار إحياء التراث العربي).

١٢٩- الشَّافِي فِيْ شَرْح مُسْنَد الشَّافِعي: للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ). تحقيق: أحمد بن سليمان، وأبي تميم يَاسر بن إبراهيم. الطبعة الأولى (١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م). مَكتَبَةَ الرُّشْدِ: الرياض - المملكة العربية السعودية.

١٣٠- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: للإمام أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد = ابن العماد الحنبلي (ت١٠٨٩هـ). تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، ومحمود الأرنؤوط. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ). دار ابن كثير: دمشق.

١٣١- شرح ألفاظ التجريح النادرة أو قليلة الاستعمال: للأستاذ الدكتور سعدي الهاشمي، وهي أكثر من دراسة، وقد رجعت في هذا البحث لدراستين منها:

- الدراسة الأولى: طبعة المطبعة السلفية ومكتبتها بالقاهرة (بدون).
- الدراسة الثانية: طبعة مكتبة دار العلوم والحكم: المدينة المنورة الطبعة الأولى (١٤١٣هـ = ١٩٩٢م).

١٣٢- شرح التبصرة والتذكرة: للإمام الحافظ عَبْد الرحيم بن الْحُسَيْن العراقي (ت ٨٠٦هـ). تحقيق: الدكتور عبد اللطيف الهيم، والدكتور ماهر ياسين فحل. الطبعة الولى (١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م). دار الكتب العلمية: بيروت – لبنان.

١٣٣- شرح تنقح الفصول في اختصار المحصول في الأصول: للإمام شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٤هـ). باعتناء مركز البحوث والدراسات في دار الفكر: بيروت – لبنان (١٤٢٤هـ = ٢٠٠٤م).

١٣٤- شرح ديوان ذي الرمة للخطيب التبريزي (ت ٥٠٢هـ). كتب مقدمته وهوامشه وفهارسه: مجيد طراد. الطبعة الثانية (١٤١٦هـ = ١٩٩٦م). دار الكتاب العربي: بيروت – لبنان.

١٣٥- شرح السنة: للإمام الحافظ الحسين بن مسعود البغوي (ت٥١٦هـ). تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط، والأستاذ محمد زهير الشاويش. الطبعة الثانية (١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م). المكتب

الإسلامي: بيروت – لبنان.

١٣٦- شرح صحيح البخارى: لابن بطال؛ أبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (ت ٤٤٩هـ). تحقيق: أبي تميم ياسر بن إبراهيم. الطبعة الثانية (١٤٢٣هـ = ٢٠٠٣م). دار النشر: مكتبة الرشد: الرياض – السعودية.

١٣٧- شرح صحيح مسلم: للإمام الفقيه يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ). الطبعة الثانية (١٣٩٢هـ). دار إحياء التراث العربي: بيروت – لبنان.

١٣٨- شرح عقود الجُمان في المعاني والبيان: للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ). تحقيق: الدكتور إبراهيم بن محمد الحمداني، والدكتور أمين لقمان الحبار. الطبعة الأولى (٢٠١١م). دار الكتب العلمية: بيروت – لبنان.

١٣٩- شرح علل الترمذي: للإمام الحافظ عبد الرحمن بن أحمد بن رجب السلامي الحنبلي، الشهير بابن رجب الحنبلي (٧٩٥هـ). تحقيق: الدكتور نور الدين عتر. الطبعة الأولى (١٣٩٨هـ). دار الفلاح: بيروت – لبنان.

١٤٠- شرح الكافية الشافية: للإمام جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (ت ٦٧٢هـ). حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي. الطبعة الأولى (١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م). الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة.

١٤١- شرح مشكل الآثار: للإمام الحافظ أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (ت ٣٢١ هـ). تحقيق: شعيب الأرنؤوط. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ = ١٩٨٧م). مؤسسة الرسالة: بيروت – لبنان.

١٤٢- شرح معاني الآثار: للإمام الحافظ أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (ت٣٢١هـ). تحقيق: الأستاذ محمد زهري النجار، والأستاذ محمد سيد جاد الحق. الطبعة الأولى (١٤١٤هـ

= ١٩٩٤م). عالم الكتب: بيروت – لبنان.

١٤٣- شروح التلخيص (وهي مختصر العلامة سعد الدين التفتازاني على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني، ومواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح لابن يعقوب المغربي، وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي). مصورة دار الكتب العلمية: بيروت – لبنان.

- شعب الإيمان للبيهقي = الجامع لشعب الإيمان.

١٤٤- شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل: للشيخ أبي الحسن مصطفى بن إسماعيل. الطبعة الأولى (١٤١١هـ = ١٩٩١م). الناشر: مكتبة ابن تيمية: القاهرة، توزيع مكتبة العلم بجدة: السعودية.

١٤٥- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان؛ علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت ٧٣٩م). حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط. الطبعة الثانية (١٤١٤هـ = ١٩٩٣م). مؤسسة الرسالة: بيروت – لبنان.

- صحيح ابن خزيمة = مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ.

- صحيح البخاري = الجامع الصحيح.

١٤٦- صحيح مسلم: للإمام الحافظ أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ). تحقيق وترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء التراث العربي: بيروت – لبنان.

١٤٧- الصلة في تاريخ أئمة الأندلس: للإمام أبي القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال (ت ٥٧٨ هـ). عني بنشره وصححه وراجع أصله: السيد عزت العطار الحسيني. الطبعة الثانية (١٣٧٤هـ = ١٩٥٥م). مكتبة الخانجي: القاهرة.

١٤٨- الضعفاء: للإمام الحافظ أبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي (ت ٣٢٢هـ). رواية يوسف بن أحمد بن الدخيل الصيدلاني. تحقيق ودراسة: مركز البحوث وتقنية المعلومات بدار التأصيل. الطبعة الأولى (١٤٣٥هـ = ٢٠١٤م). طبعة دار التأصيل: مصر.

١٤٩- الضعفاء والمتروكين: للإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي (ت

٥٧٩هـ). تحقيق: عبد الله القاضي. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م). دار الكتب العلمية: بيروت – لبنان.

- الضعفاء وسؤالات البرذعي لأبي زرعة (ضمن كتاب: أبو زرعة الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية).

١٥٠- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: للإمام الحافظ المؤرخ شمس الدين مُحَمَّد بن عَبْد الرَّحْمَن السخاوي (ت٩٠٢هـ). الطبعة الأولى (١٤١٢هـ = ١٩٩٢م). دار الجيل: بيروت – لبنان.

١٥١- طبقات الحفاظ: للإمام الحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ). الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ). دار الكتب العلمية: بيروت – لبنان.

١٥٢- طبقات الشافعية: للإمام أبي بكر أحمد بن محمد بن عمر = ابن قاضي شهبة (ت ٨٥١ هـ). تحقيق: الدكتور الحافظ عبد العليم خان. الطبعة الأولى (١٩٧٨م). مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن: الهند. مصورة عالم الكتب: بيروت – لبنان. سنة (١٤٠٧هـ).

١٥٣- طبقات الشافعية الكبرى: للإمام أبي نصر تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (ت٧٧١هـ). تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، والدكتور عبد الفتاح محمد الحلو. مطبعة فيصل عيسى البابي الحلبي: دار إحياء الكتب العربية – القاهرة.

١٥٤- الطبقات الكبرى: للإمام المؤرخ محمد بن سعد بن منيع الزهري (ت ٢٣٠هـ). تحقيق: الدكتور علي محمد عمر. الطبعة الأولى (١٤٢١هـ = ٢٠٠١م). طبعة مكتبة الخانجي: القاهرة.

١٥٥- طبقات المدلسين، أو تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس: للإمام الحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ). تحقيق: الدكتور عاصم بن عَبْد الله القريوتي. الطبعة الأولى (١٩٨٣م). مكتبة المنار: الزرقاء – الأردن.

١٥٦- العلل: للإمام الحافظ أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ). تحقيق: فريق من الباحثين، إشراف وعناية: الدكتور سعد بن عبد الله الحميد، والدكتور خالد بن عبد الرحمن الجريسي. الطبعة الأولى (١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م).

١٥٧- العلل الواردة في الأحاديث النبوية: للإمام الحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت

٣٨٥ هـ):

- حققه من المجلد الأول إلى نهاية المجلد الحادي عشر: الدكتور محفوظ الرحمن زين الله السلفي. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م). دار طيبة: الرياض.

- وأكمله من أول المجلد الثاني عشر إلى نهاية الكتاب: محمد بن صالح بن محمد الدباسي. الطبعة الأولى (١٤٢٧هـ). دار ابن الجوزي: الدمام.

١٥٨- العلل ومعرفة الرجال: لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، برواية عبد الله بن أحمد. تحقيق: الأستاذ الدكتور وصي الله بن محمد عباس. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م). المكتب الإسلامي: بيروت - لبنان. ودار الخاني: الرياض.

١٥٩- ٣٦٩- العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ)، برواية المروذي وغيره. تحقيق: الأستاذ الدكتور وصي الله بن محمد عباس. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م). الدار السلفية: بومباي - الهند.

١٦٠- عمدة القاري شرح صحيح البخاري: للإمام بدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت ٨٥٥ هـ). مصورة دار إحياء التراث العربي: بيروت - لبنان، عن الطبعة المنيرية بمصر.

١٦١- عمرو بن براقة الهمداني (من مخضرمي الجاهلية والإسلام) سيرته وشعره: للدكتور شريف راغب علاونة. الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ = ٢٠٠٥م). دار المنهاج: عمان - الأردن.

١٦٢- عيون الأخبار: للإمام أبي محمد عبد الله بن مسلم ين قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ). تحقيق: منذر محمد سعيد أبو شعر. الطبعة الأولى (١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م). المكتب الإسلامي: بيروت - لبنان.

١٦٣- غريب الْحَدِيث: للإمام الحافظ اللغوي أبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت ٢٢٤هـ). تحقيق: الدكتور حسين محمد محمد شرف. مراجعة: الأستاذ عبد السلام محمد هارون. مجمع اللغة العربية: القاهرة. الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ابتداء من (١٤٠٤هـ = ١٩٨٦م).

١٦٤- غريب الْحَدِيث: للإمام الحافظ اللغوي أبي سليمان حمد بن مُحَمَّد بن إبراهيم الخطابي

(ت٣٨٨هـ). تحقيق: عَبْد الكريم إبراهيم العزباوي. الطبعة الثانية (١٤٢٢م - ٢٠٠١م). مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى: مكة المكرمة.

١٦٥- فتح الباري بشرح صحيح البخاري: تأليف الإمام الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ). تحقيق: جماعة، تحت إشراف ومراجعة: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد. الطبعة الأولى (١٤٣٤هـ = ٢٠١٣م). دار الرسالة العالمية: دمشق - سوريا.

١٦٦- فتح الباري في شرح صحيح البخاري: للإمام الحافظ زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين البغدادي ثم الدمشقي، الشهير بابن رجب (ت ٧٩٥هـ). تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد. الطبعة الأولى (١٤١٧هـ = ١٩٩٦م). دار ابن الجوزي: الدمام - السعودية.

١٦٧- فتح القدير: للإمام الفقيه كمال الدين محمد بن عبد الواحد = ابن الهمام الحنفي (ت٦٨١هـ). الطبعة الثانية (؟). دار الفكر: بيروت - لبنان.

١٦٨- فتح المغيث بشرح ألفية الْحَدِيث: للإمام الحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ). دراسة وتحقيق: الدكتور عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن الخضير، والدكتور محمد بن عبد الله بن فهيد الفهيد. الطبعة الأولى (١٤٢٦هـ). مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع: الرياض.

١٦٩- الفرق بين النصيحة والتعيير: للإمام زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت ٧٩٥هـ). علق عليه وخرج أحاديثه: علي حسن علي عبد الحميد. الطبعة الثانية (١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م). دار عمار: عمان - الأردن.

١٧٠- الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية منهم (عقائد الفرق الإسلامية وآراء كبار علمائها): للأستاذ الإمام أبي منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي (ت ٤٢٩هـ). دراسة وتحقيق: محمد عثمان الخشت. مكتبة ابن سينا: القاهرة - مصر.

١٧١- الفروق (المسمى بأنوار البروق في أنواء الفروق): للإمام شهاب الدين القرافي أبي العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصناهجي المصري المالكي (ت ٦٨٤هـ). من إصدارات وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالسعودية (١٤٣١هـ = ٢٠١٠م). قامت

بالإشراف على الطباعة دار النوادر: الكويت.

١٧٢- فوائد الفريابي: أبي بكر جعفر بن محمد بن الحسن بن المُسْتَفاض الفِرْيابِي (ت ٣٠١هـ). تحقيق: عبد الوكيل الندوي. الدار السلفية – بومباي.

١٧٣- قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة: للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ). تحقيق: الشيخ خليل محي الدين الميس. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م). المكتب الإسلامي: بيروت – لبنان.

١٧٤- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث: للإمام محمد جمال الدين القاسمي (ت ١٣٣٢هـ). حققه وعلق عليه: مصطفى شيخ مصطفى. قدم له: الشيخ عبد القادر الأرنؤوط. الطبعة الأولى (١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م). مؤسسة الرسالة: بيروت – لبنان

١٧٥- الكافي الشافِ في تخريج أحاديث الكشاف: للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ). دار عالم المعرفة: بيروت – لبنان (بدون).

١٧٦- الكامل في ضعفاء الرجال: للإمام الحافظ أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ). تحقيق وتعليق: الدكتور مازن بن محمد السرساوي. قدم له: شيخنا العلامة الكبير فضيلة الأستاذ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم، والشيخ أبو إسحاق الحويني، الطبعة الأولى (١٤٣٤هـ = ٢٠١٣م). مكتبة الرشد: السعودية.

١٧٧- كتاب الأخلاق: للأستاذ أحمد أمين (ت ١٣٧٣هـ = ١٩٥٤م). مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة. الطبعة الثالثة (١٣٥٠هـ = ١٩٣٤م).

١٧٨- كتاب تفسير القرآن: للإمام المحدث الفقيه أبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت ٣١٨هـ). قدم له: الأستاذ الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي. حققه وعلق عليه: سعد بن محمد السعد. الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م). دار المآثر: المدينة المنورة.

١٧٩- كتاب السنن، المعروف بالسنن الكبرى للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن علي بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ). تحقيق ودراسة: مركز البحوث وتقنية المعلومات بدار التأصيل. إصدارات وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، إدارة الشئون الإسلامية بدولة قطر.

١٨٠- كتاب المجتبى، المعروف بالسنن الصغرى: للإمام الحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب

ابن علي النسائي (ت ٣٠٣هـ). تحقيق ودراسة: مركز البحوث وتقنية المعلومات بدار التأصيل. الطبعة الأولى (١٤٣٣هـ = ٢٠١٢م). دار التأصيل بالقاهرة.

١٨١- كتاب الوتر: للإمام أبي عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المَرْوَزِي (المتوفى: ٢٩٤هـ). اختصره: العلامة أحمد بن علي المقريزي (ت ٨٤٥هـ). الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م). الناشر: حديث أكادمي، فيصل اباد – باكستان.

١٨٢- الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث: للإمام برهان الدين إبراهيم بن محمد ابن خليل الحلبي، المعروف بسبط ابن العجمي (ت ٨٤١هـ). تحقيق: صبحي السامرائي. الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ = ١٩٨٧). عالم الكتب: بيروت – لبنان.

١٨٣- الكفاية في معرفة أصول علم الرِّوَايَة: للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ)، تحقيق وتعليق: أبي إسحاق إبراهيم بن مصطفى آل نجيح الدمياطي. الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ = ٢٠٠٣م). دار الهدى: ميت غمر – مصر.

١٨٤- الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية): للإمام أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبي البقاء الحنفي (ت ١٠٩٤هـ). تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري. مؤسسة الرسالة: بيروت – لبنان (١٤١٩هـ = ١٩٩٨م).

١٨٥- الكنى والأسماء: للإمام الحافظ أبي بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي (ت ٣١٠هـ). حققه وقدم له: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي. الطبعة الأولى (١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م). دار ابن حزم: بيروت – لبنان.

١٨٦- الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات: للإمام أبي البركات محمد ابن أحمد؛ ابن الكيال (ت ٩٣٩هـ). تحقيق ودراسة: عبد القيوم عبد رب النبي. الطبعة الثانية (١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م). المكتبة الإمدادية: مكة المكرمة.

١٨٧- لب اللباب في تحرير الأنساب: للحافظ أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت٩١١ هـ). دار صادر: بيروت – لبنان.

١٨٨- لسان العرب: للإمام جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور المصري (ت٧١١هـ). دار صادر: بيروت – لبنان.

١٨٩- لسان الميزان: للإمام الحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ). اعتنى به: الشيخ عبد الفتاح أبوغدة. واعتنى بإخراجه وطباعته: سلمان عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية: حلب.

١٩٠- اللطائف من دقائق المعارف في علوم الحفاظ الأعارف: للإمام الحافظ أبي موسى محمد بن أبي بكر بن أبي عيسى المدني (ت ٥٨١هـ). تحقيق: أبي عبد الله محمد علي سمك. الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م). دار الكتب العلمية: بيروت – لبنان.

١٩١- المؤتلف والمختلف: للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥هـ). دراسة وتحقيق: الدكتور موفق ابن عبد الله بن عبد القادر. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م). دار الغرب الإسلامي: بيروت – لبنان.

١٩٢- المجروحين من المحدّثين والضعفاء والمتروكين: للإمام الحافظ ابن حبان؛ محمد بن حبان ابن أحمد أبي حاتم البستي (ت٣٥٤هـ). تحقيق: محمود إبراهيم زايد. الطبعة الأولى (١٣٩٦هـ). دار الوعي: حلب – سوريا.

١٩٣- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: للإمام أبي الحسن علي بن أبي بكر بن سليمان الشافعي نور الدين الهيثمي (ت ٨٠٧هـ). حققه وخرج أحاديثه: حسين سليم أسد الداراني. الطبعة الأولى (١٤٣٦هـ = ٢٠١٥م). دار المنهاج: لبنان – بيروت.

١٩٤- المجموع شرح المهذب للشيرازي: للإمام الفقيه أبي زكريا محي الدين بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ). مكتبة الإرشاد: جدة – المملكة العربية السعودية.

١٩٥- مجموع الفتاوى: لشيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ). جمع وترتيب: عبد الرحمن ابن محمد بن القاسم العاصمي، ومساعدة ابنه محمد. مصورة مكتبة ابن تيمية: القاهرة. الطبعة الأولى (١٣٨١هـ).

١٩٦- المحدّث الفاصل بين الراوي والواعي: للقاضي الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي (ت ٣٦٠هـ). قدم له وحققه وخرج أخباره وعلق عليه ووضع فهارسه: الدكتور محمد عجاج الخطيب. الطبعة الأولى (١٣٩١هـ = ١٩٧١م). دار الفكر: بيروت – لبنان.

١٩٧- المحصول في علم أصول الفقه: للإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي (ت

٦٠٦هـ). تحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني. الطبعة الثالثة (١٤١٨هـ = ١٩٩٧م). مؤسسة الرسالة: بيروت – لبنان.

١٩٨- مختصر سنن أبي داود: للإمام الحافظ عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت ٦٥٦ هـ). تحقيق: محمد صبحي بن حسن حلاق. الطبعة الأولى (١٤٣١هـ = ٢٠١٠م) مكتبة المعارف للنشر والتوزيع: الرياض – المملكة العربية السعودية.

١٩٩- مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر: للإمام محمد بن مكرم بن على، أبي الفضل، جمال الدين ابن منظور الانصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ). تحقيق: روحية النحاس، رياض عبد الحميد مراد، محمد مطيع. الطبعة الأولى (١٤٠٢ هـ = ١٩٨٤م). دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر: دمشق – سوريا.

٢٠٠- مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ: لإمام الأئمة أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري (ت ٣١١هـ). حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: الدكتور ماهر ياسين الفحل. الطبعة الأولى (١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م). طبعة دار الميمان للنشر والتوزيع: السعودية.

٢٠١- مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين الفقهاء دراسة حديثية أصولية فقهية تحليلية: تأليف الدكتور أسامة بن عبد الله خياط. الطبعة الأولى (١٤٢١هـ = ٢٠٠١م). دار الفضيلة للنشر والتوزيع: الرياض – السعودية.

٢٠٢- المخلصيات وأجزاء أخرى لأبي طاهر المخلص محمد بن عبد الرحمن بن العباس البغدادي (ت ٣٩٣هـ). تحقيق: نبيل سعد الدين جرار. الطبعة الأولى (١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م). إصدارات وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بقطر.

٢٠٣- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين: للإمام ابن قيم الجوزية، محمد ابن أبي بكر الزرعي (ت ٧٥١هـ). تحقيق: الدكتور ناصر بن سليمان السعودي، والدكتور علي عبد الرحمن القرعاوي، والدكتور صالح بن عبد العزيز التويجري، والدكتور خالد بن عبد العزيز الغنيم، والدكتور محمد بن عبد الله الخضيري. الطبعة الأولى (١٤٣٢هـ = ٢٠١١م). دار الصميعي: الرياض – السعودية.

٢٠٤- المدخل إلى آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني: تأليف علي بن محمد العمران. الطبعة الأولى (١٤٣٤هـ). طبع ضمن (آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني). مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي بجدة، بتمويل من مؤسسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي. قامت بطباعته: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع: السعودية.

٢٠٥- المدخل إلى الصحيح: للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن حمدويه النيسابوري الحاكم (ت ٤٠٥هـ). تحقيق: الدكتور ربيع بن هادي المدخلي. الطبعة الأولى (١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م). دار الإمام أحمد: القاهرة.

٢٠٦- المدخل إلى علم السنن: للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨). تحقيق: الشيخ محمد عوامة. الطبعة الأولى (١٤٣٧ هـ = ٢٠١٧م). دار اليسر للنشر والتوزيع: مصر، ودار المنهاج للنشر والتوزيع: بيروت – لبنان.

٢٠٧- المدخل إلى كتاب الإكليل: للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن حمدويه النيسابوري الحاكم (ت ٤٠٥هـ). تحقيق: المستشار الدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد. دار الدعوة للطباعة والنشر: الأسكندرية – مصر.

٢٠٨- المراسيل: للإمام الحافظ أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي = ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ). تحقيق: شكر الله بن نعمة الله قوجاني. الطبعة الثانية (١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م). مؤسسة الرسالة: بيروت – لبنان.

٢٠٩- المستدرك على الصحيحين: للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن حمدويه النيسابوري الحاكم (ت ٤٠٥هـ). تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات بدار التأصيل. الطبعة الأولى (١٤٣٥هـ = ٢٠١٤م). دار التأصيل: مصر.

٢١٠- المسك الأذفر في نشر مزايا القرنين الثاني عشر والثالث عشر لمحمود شكري الألوسي (ت ١٣٤٢هـ). تحقيق الدكتور عبد الله الجبوري. الطبعة الأولى (١٤٢٧هـ = ٢٠٠٧م). الدار العربية للموسوعات: بيروت – لبنان.

٢١١- مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ). تحقيق: الشيخ شعيب الأرنؤوط، وآخرين. الطبعة

الأولى (١٤١٦هـ = ١٩٩٥م: ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م). مؤسسة الرسالة: بيروت – لبنان.

٢١٢- مسند ابن الجعد: للإمام الحافظ أبي القاسم عبد الملك بن محمد بن عبد العزيز البغوي (ت ٣١٧هـ). تحقيق: الأستاذ الدكتور عبد المهدي بن عبد القادر بن عبد الهادي. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م). مكتبة الفلاح: الكويت.

٢١٣- مسند أبي داود الطيالسي سليمان بن داود بن الجارود (ت٢٠٤هـ). تحقيق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي. بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر. الطبعة الأولى (١٤١٩هـ = ١٩٩٩م). دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان: الجيزة – مصر.

- مسند البزار = البحر الزخار.

٢١٤- مسند الدارمي، المعروف بسنن الدارمي: للإمام الحافظ أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل الدارمي (ت٢٥٥هـ). تحقيق: حسين سليم أسد الداراني. الطبعة الأولى (١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م). دار المغني: الرياض.

٢١٥- مسند الشاميين: للإمام الحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (ت ٣٦٠ هـ). حققه وخرج أحاديثه: حمدي عبد المجيد السلفي. صدرت الطبعة الأولى للمجلدين الأول والثاني سنة (١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م)، وصدرت الطبعة الأولى للمجلدين الثالث والرابع سنة (١٤١٦هـ = ١٩٩٦م). مؤسسة الرسالة: بيروت – لبنان.

٢١٦- مشارق الأنوار على صحاح الآثار: للقاضي عياض بن موسى بن عياض اليحصبي (ت ٥٤٤هـ). طبع ونشر المكتبة العتيقة: تونس، ودار التراث القاهرة.

٢١٧- مشاهير علماء الأمصار: للإمام الحافظ أبي حاتم مُحَمَّد بن حبان بن أحمد البستي (ت ٣٥٤هـ). صححه: م فلايشهمر. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر: القاهرة (١٣٧٩هـ = ١٩٥٩م). تصوير دار الكتب العلمية: بيروت – لبنان.

٢١٨- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي: للعلامة أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي (٧٧٠هـ). الطبعة الخامسة بالمطبعة الأميرية بالقاهرة (١٩٢٢م).

٢١٩- مصنف ابن أبي شيبة في الأحاديث والآثار: للإمام الحافظ أبي بكر عبد الله بن محمد ابن أبي

شيبة (ت ٢٣٥هـ). طبعة دار القبلة للثقافة الإسلامية: جدة، ومؤسسة علوم القرآن: دمشق، وبيروت. حققه وقوم نصوصه وخرج أحاديثه: الشيخ محمد عوامة. الطبعة الأولى (١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م).

٢٢٠- المصنف: للإمام الحافظ أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت٢١١هـ). عني بتحقيق نصوصه وتخريج أحاديثه والتعليق عليه: حبيب الرحمن الأعظمي. الطبعة الأولى (١٣٩١هـ = ١٩٧٢م). المكتب الإسلامي: بيروت – لبنان.

٢٢١- مطالع الأنوار على صحاح الآثار: للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن يوسف بن إبراهيم الحمزي الوهراني، المعرفو بابن قرقول (ت ٥٦٩هـ). تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث. الطبعة الأولى (١٤٣٣هـ = ٢٠١٢م). من إصدارت وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بقطر.

٢٢٢- المعالم الأثيرة في السنة والسيرة: للأستاذ محمد محمد حسن شُرَّاب. الطبعة الأولى (١٤١١هـ = ١٩٩١م). دار القلم: دمشق، والدار الشامية: بيروت – لبنان.

٢٢٣- معالم السنن: للإمام أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت ٣٨٨هـ)، وهو شرح سنن أبي داود. طبعه وصححه: محمد راغب الطباخ. الطبعة الأولى (١٣٥١هـ = ١٩٣٢م). المطبعة العلمية: حلب.

٢٢٤- معجم التعريفات: للعلامة علي بن محمد الشريف الجرجاني (ت ١٤١٣هـ). تحقيق: محمد صديق المنشاوي. دار الفضيلة: القاهرة – مصر.

٢٢٥- معجم الصحابة: للإمام الحافظ أبي القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي (ت ٣١٧هـ). تحقيق: محمد الأمين الجنكي. طبع على نفقة أبي باسل سعد بن عبد العزيز بن عبد المحسن الراشد. الطبعة الأولى (١٤٢١هـ). مكتبة دار البيان: الكويت.

٢٢٦- المعجم الكبير: للإمام الحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠). تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي. الطبعة الثانية (؟).مكتبة ابن تيمية: القاهرة.

٢٢٧- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي: رتبه ونظمه لفيف من المستشرقين، ونشره الدكتور أ.ي. ونسنك أستاذ العربية بجامعة ليدن. مكتبة بريل في مدينة ليدن (١٩٣٦م).

٢٢٨- معجم المؤلفين (تراجم مصنفي الكتب العربية): تأليف: عمر رضا كحالة. الطبعة الأولى (١٤١٤هـ = ١٩٩٣م). مؤسسة الرسالة: بيروت – لبنان.

٢٢٩- المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية. دار الدعوة.

٢٣٠- معجم لغة الفقهاء: لمحمد رواس قلعجي، وحامد صادق قنيبي. الطبعة الثانية (١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م). دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع: بيروت – لبنان.

٢٣١- معجم مقاييس اللغة: للإمام أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ). تحقيق: العلامة عبد السلام هارون. دار الفكر: بيروت – لبنان (١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م).

٢٣٢- معرفة الرجال: للإمام أبي زكريا يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ)، رواية ابن محرز. تحقيق: محمد كامل القصار. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م).

٢٣٣- معرفة السنن والآثار: للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ). تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي. الطبعة الأولى (١٤١٢هـ = ١٩٩١م). جامعة الدراسات الإسلامية: باكستان، ودار قتيبة: دمشق، ودار الوعي: حلب، ودار الوفاء: مصر – المنصورة.

٢٣٤- معرفة الصحابة: للإمام الحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت٤٣٠هـ). تحقيق: عادل بن يوسف العزازي. الطبعة الأولى (١٤١٩هـ = ١٩٩٨م). دار الوطن. الرياض.

٢٣٥- معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه: للإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠هـ). بتعلقات الحافظين: المؤتمن الساجي والتقي ابن الصلاح. شرح وتحقيق: الدكتور أحمد بن فارس السلوم. الطبعة الثانية (١٤٣١هـ = ٢٠١٠م). مكتبة المعارف: الرياض – السعودية.

٢٣٦- المعرفة والتاريخ: للإمام الحافظ أبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي (ت٢٧٧هـ). تحقيق: الأستاذ الدكتور أكرم ضياء العمري. الطبعة الأولى (١٩٨١م). مؤسسة الرسالة. بيروت.

٢٣٧- المُعْلم بفوائد مسلم: للإمام أبي عبد الله محمد بن علي بن عمر التَّمِيمي المازري المالكي (ت ٥٣٦هـ). تحقيق: فضيلة الشيخ محمد الشاذلي النيفر. الطبعة الثانية (١٩٨٨م، والجزء الثالث صدر بتاريخ ١٩٩١م). الدار التونسية للنشر، والمؤسّسة الوطنية للكتاب بالجزائر، والمؤسّسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدّراسات بيت الحكمة.

٢٣٨- المغني في ضبط أسماء الرجال ومعرفة كنى الرواة وألقابهم وأنسابهم: للإمام محمد طاهر بن علي الهندي (ت ٩٨٦هـ). الناشر: الرحيم اكادمي: اكرام آباد، لياقت آباد: كراتشي - باكستان.

٢٣٩- المغني في الضعفاء: للإمام الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ). تحقيق: الدكتور نور الدين عتر. دار الوعي حلب.

٢٤٠- المفردات في غريب القرآن: للإمام أبي القاسم الحسين بن محمد، المعروف بالراغب الأصبهاني (ت ٥٠٢هـ). تحقيق: صفوان عدنان الداودي. دار القلم: دمشق، والدار الشامية: بيروت – لبنان. (بدون).

٢٤١- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: للإمام أبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (ت ٦٥٦هـ). حققه وعلق عليه وقدم له: محي الدين ديب مستو، وأحمد محمد السيد، ويوسف علي بديوي، ومحمود إبراهيم بزال. الطبعة الأولى (١٤١٧هـ = ١٩٩٦م). دار ابن كثير: دمشق، وبيروت، ودار الكلم الطيب: دمشق، وبيروت.

٢٤٢- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة: للإمام الحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢ هـ). تحقيق: محمد عثمان الخشت. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م). دار الكتاب العربي: بيروت - لبنان.

٢٤٣- مقدمة ابن الصلاح: للإمام الحافظ أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، المعروف بابن الصلاح (ت٦٤٣هـ). تحقيق: نور الدين عتر. دار الفكر المعاصر: بيروت – لبنان (١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م).

٢٤٤- الملل والنحل: تأليف الإمام أبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني (ت ٥٤٨هـ). تحقيق: أمير علي مهنا، وعلي حسن قاعود. الطبعة الثالثة (١٤١٤هـ = ١٩٩٣م). دار المعرفة: بيروت – لبنان.

٢٤٥- من كلام أبي زكريا يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ) في الرجال: رواية أبي خالد الدقاق يزيد بن الهيثم بن طهمان البادي. تحقيق: الأستاذ الدكتور أحمد محمد نور سيف. دار المأمون للتراث: دمشق، وبيروت.

٢٤٦- المنتخب من ذيل المذيل من تاريخ الصحابة والتابعين: للإمام محمد بن جرير بن يزيد بن كثير

ابن غالب الآملي، أبي جعفر الطبري (ت ٣١٠هـ). مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت – لبنان.

٢٤٧- المنة الكبرى شرح وتخريج السنن الصغرى: للإمام الحافظ البيهقي (ت ٤٥٨ هـ). تأليف الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي. الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م). مكتبة الرشد: الرياض.

٢٤٨- المهذب في اختصار السنن الكبير: اختصرهُ: أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن عُثمان الذّهَبيّ الشَّافعيّ (المتوفي: ٧٤٨ هـ). تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، بإشراف أبي تَميم يَاسر ابن إبراهيم. الطبعة الأولى (١٤٢٢ هـ = ٢٠٠١ م). دار الوطن للنشر: الرياض – السعودية.

٢٤٩- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار: للإمام أحمد بن علي بن عبد القادر، أبي العباس الحسيني العبيدي، تقي الدين المقريزي (ت ٨٤٥هـ). الطبعة الأولى (١٤١٨هـ). دار الكتب العلمية – بيروت: لبنان.

٢٥٠- موسوعة أقوال يحيى بن معين في الجرح والتعديل وعلل الحديث. جمع وتحقيق: بشار عواد معروف، ومحمود محمد خليل، وجهاد محمود خليل. الطبعة الأولى (١٤٣٠ هـ = ٢٠٠٩ م). دار الغرب الإسلامي: بيروت – لبنان.

٢٥١- موطأ الإمام مالك (ت ١٧٩ هـ)، رواية الإمام يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي. تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي. الطبعة الأولى (١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م). طبع على نفقة مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية: أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة.

٢٥٢- موقف الحداثيين من السنة النبوية – تكذيب عكرمة مولى ابن عباس نموذجا»: للمؤلف، وهو بحث منشور ضمن أعمال المؤتمر العلمي الأول لكلية أصول الدين بالقاهرة، تحت عنوان: (قراءة التراث الإسلامي بين ضوابط الفهم وشطحات الوهم) ٨، ٩ جمادى الثانية ١٤٣٩هـ/ ٧، ٨ مارس ٢٠١٨م.

٢٥٣- ميزان الاعتدال في نقد الرجال: للإمام الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ). تحقيق: علي محمد البجاوي. دار المعرفة: بيروت – لبنان.

٢٥٤- النبوات: لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن عبد الله

ابن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ). تحقيق: عبد العزيز بن صالح الطويان. الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م). أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية.

٢٥٥- نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار: للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ). تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي. الطبعة الثانية (١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م). دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع: دمشق – بيروت.

٢٥٦- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: للإمام الحافظ أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ). تحقيق: الدكتور نور الدين عتر. مكتبة البشرى: كراتشي – باكستان (١٤٣٢هـ = ٢٠١١م).

٢٥٧- نظم المتناثر من الحديث المتواتر: لأبي عبد الله محمد بن جعفر الكتاني (١٣٤٥هـ). الدار السلفية للطباعة والنشر بمصر. (بدون).

٢٥٨- النكت الوفية بما في شرح الألفية: للإمام برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي (ت ٨٨٥هـ). تحقيق: الدكتور ماهر ياسين الفحل. الطبعة الأولى (١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م). مكتبة الرشد: الرياض – السعودية.

٢٥٩- النهاية في غريب الحديث والأثر: للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري (ت ٦٠٦هـ). تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي. الطبعة الأولى (١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م). المكتبة العلمية: بيروت – لبنان.

٢٦٠- الوضع في الحديث: تأليف الدكتور عمر بن حسن عثمان فلاتة. مكتبة الغزالي: دمشق، ومؤسسة مناهل العرفان: بيروت (١٤٠١هـ = ١٩٨١م).

فهرس محتويات البحث

م	الموضوع	الصفحة
١	**المقدمة**	٧٤١
٢	**المبحث الأول: تعريف الكذب، والأصل في إطلاقه، وألفاظه**	٧٤٧
٣	المطلب الأول: تعريف الكذب لغة واصطلاحا	٧٤٨
٤	المطلب الثاني: الأصل في إطلاق لفظ (الكذب) في عرف العلماء وأهل الحديث	٧٧٠
٥	المطلب الثالث: جملة من الألفاظ التي استعملها علماء الحديث للتعبير عن كذب الرواة	٧٧٩
٦	**المبحث الثاني: إطلاق الكذب على الخطأ في اللغة، والحديث، وأقوال الصحابة والتابعين، والعلماء**	٧٨٥
٧	المطلب الأول: ما استدل به أهل العلم من أشعار العرب وكلامهم، على مجيء الكذب بمعنى الخطأ	٧٨٦
٨	المطلب الثاني: جملة من أحاديث النبي ﷺ فَسَّرَ العلماءُ الكذب الوارد فيها بمعنى الخطأ.	٧٩١
٩	المطلب الثالث: نماذج من الآثار الواردة عن الصحابة وقع الكذب فيها بمعنى الخطأ	٨٠٥
١٠	المطلب الرابع: جملة من الآثار الواردة عن التابعين فَسَّرَ العلماء الكذب الوارد فيها بمعنى الخطأ	٨٤٣
١١	المطلب الخامس: نماذج من أقوال أهل العلم وقع الكذب فيها بمعنى الخطأ	٨٥٣
١٢	**المبحث الثالث: نماذج لبعض الألفاظ الم ستعملة عند علماء الحديث بمعنى الكذب، وقعت معاني الكذب فيها بمعنى الخطأ**	٨٩٦
	المبحث الرابع قرائن معرفة وقوع الكذب بمعنى الخطأ، والآثار المترتبة على تلك المعرفة	٩٠٥
١٣	المطلب الأول: القرائن التي يتوصل بها إلى معرفة وقوع الكذب بمعنى الخطأ	٩٠٦
١٤	المطلب الثاني: الآثار المترتبة على معرفة وقوع الكذب بمعنى الخطأ	٩٠٩
١٥	**الخاتمة والنتائج**	٩١١
١٦	**مصادر ومراجع البحث**	٩١٤
١٧	**فهرس محتويات البحث**	٩٥١